

# شِرْحُ الْوَرِيقَاتِ فِي الْأَنْطِقِ

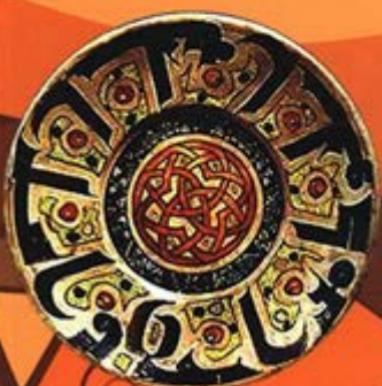
تصْنِيف

الْعَالَمَةُ الْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ بْنُ التَّقِيِّ

الْمُتَقَدِّمِ

تحقيق وتعليق

الشَّيخُ أَخْمَدُ فَرِيدُ الْمُرْتَدِي



دار الكتب العلمية  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah  
أسسها أم كلثوم بنت عبد الرحمن  
سنة 1971 ميلادية - المعاشر

# سِرِّ رَحْمَةِ الْوَرِيقَاتِ فِي الْمُنْصَقِقِ

تصنيف  
العلامة الإمام علاء الدين بن التقيين  
المتوفى ٦٨٢ هـ

تحقيق وتعليق  
الشيخ أحمد فريد المزدي



دار الكتب العلمية  
Dar Al-Kutub Al-Ilimiyah  
DKI  
أنشئها محمد علي بادون سنة ١٩٧١ ميلاد - بيروت  
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon  
Etablie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب : شرح الورiqات في المطق

Title : **SARH AL-WURAYQAT  
FI AL-MANTIQ**

التصنيف : منطق

**Classification:** Logic

المؤلف : الإمام علاء الدين ابن النفيسي (ت 687 هـ)

**Author :** Al-Imam Ala'uddin Ibn An-Nafis (D.687H.)

المحقق : الشيخ أحمد فريد المزيدي

**Editor :** Ahmad Farid Al-Mazidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

**Publisher:** Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

**Pages** 320 **عدد الصفحات**

**Size** 17x24 cm **قياس الصفحات**

**Year** 2015 A.D - 1436 H. **سنة الطباعة**

**Printed in :** Lebanon **بلد الطباعة : لبنان**

**Edition :** ١<sup>١</sup> **طبعة : الأولى**

٦٦٨٤

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah  
Beirut-Lebanon No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any form or by any  
means, or stored in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah  
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction  
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation  
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à  
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الذرية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت لبنان ويحظر على أي تصوير أو ترجمة أو إعادة تحبيب الكتاب  
كاملًا أو جزءًا أو تجسيمه على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على أسطوانات متعددة الأسوانقة الناشر خطأ.

**Dar Al-Kotob  
Al-Ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun  
1971 Beirut - Lebanon

Araroun, al-Quebbair,  
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg  
Tel: +961 5 804 810/1112

Fax: +961 5 804812

P.O.Box: 11-9424 Beirut Lebanon,  
Riyad al-Sakha Beirut 1107 2280

عمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية  
هاتف: +961 5 804810/1112

فاكس: +961 5 804812

ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بیروت -لبنان

ریاض الصنف - بیروت  
+961 5 804810

ISBN-13: 978-2-7451-7812-1

ISBN-10: 2-7451-7812-1

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000

90000



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، بديع السماوات والأرض وما بينهما، ذي العرش المجيد، الفعال لما يريد، وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ عبده وخاتم أنبيائه ورسله إلى عباده من الأنفس الحية القابلة للموت، من الإنس والجن، بالدين الذي اجتبرهم به، ليسكن الجنة التي هي دار النعيم السرمدي من أطاعه ويدخل النار التي هي محل العذاب الأبدي من عصاه؛ وما ترفيقنا إلا بالله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وبعد ... فمنذ أن وجد الإنسان في الكون، وهو يواجه مشاكل كبرى؛ فالطبيعة تنزل عليه بالكوارث كما أن أحاء الإنسان لا يتزدّد في مواجهته حول المصالح وحسن البقاء، بالإضافة إلى مسائل أخرى كانت تشغله وما زالت تشغله، ولما لهذه المسائل والأمور من حضور واقعي، وهكذا بدأ الإنسان يطرح أسئلة تأرجح بين الغرابة من الواقع ومحاولته فهم هذا الواقع، وهدف هذه الأسئلة كان هو محاولة فهم كل ما يحيط به، فتارة كان الإنسان يلتتجئ إلى تفسير خرافي للواقع وللكوارث التي تلتحقه، وتارة أخرى يلتتجئ إلى الميتافيزيقاً أو إرجاع جميع الأمور إلى قوة غيبية، ولكن مع تطور المجتمع وقطعه أشواطاً مهما في التاريخ، وجد الإنسان تفسيرات وأوجه لأسئلته التي شغلته طويلاً، ربما كانت أقرب إلى الحقيقة النسبية، وهذا ما سمي بالتفسير العلمي.

وعموماً يمكن القول بأن الإنسان كان يستعمل ويعتمد على منطق معين في تفسيره للحقائق المحيطة به، مما جعل المنطق والعقل يسيران وفق خطين متوازيين؛ إذ أن كل منطق عرفه التاريخ ولازمه عقل معين، ففي المرحلة التي كان يعتمد فيها

الإنسان على التفسير الخرافي لا يمكن إلا أن يقول: إن الإنسان كان يعتمد على منطق خرافي لفهم الكون، وهكذا فكل عقل عرفه التاريخ إلا ولازمه منطق معين؛ إذ لا وجود للمنطق في غياب العقل باعتبار المنطق نتاج للعقل.

وغايتها من هذه الدراسة هي الوقوف عند المنطق كمقولة فلسفية وعلمية في آن واحد، محاولين كشف مجموع التيزارات الفكرية. والمنطق الذي اعتمدته لتفسير الكون، وكذا ترضيغ أشكال المنطق الذي يعتمد عليه العقل البشري لتفسير التحديات المطروحة عليه، وسنقف خاصة عند المنطق الأرسطي باعتباره المنطق الأكثر انتشاراً.

### - مفهوم المنطق:

يقول ويل ديورانت في كتابه «قصة الفلسفة»: إن المنطق يعني ببساطة، الفن أو الأسلوب الذي يساعدنا على تصحيح تفكيرنا لأنّه نظام وأسلوب كل علم وفن، وحتى الموسيقى تلجمأ إليه لأنّه علم؛ لأنّ وسائل التفكير الصحيح يمكن اختصارها بشكل كبير وتحويتها إلى قواعد كالطبيعيات والهندسة، وتدرّيسها لكلّ عقل عادي. فمن خلال نص ديورانت نجد أنّ المنطق ما هو إلا النسق المستعمل لحل المشاكل المطروحة على الفكر، وهو نوع من اختزال العلاقات بين الأشياء إلى رموز وصور، وحتى الحس المشترك لا يخرج عن هذا التعريف؛ فالمنطقي عند العامة هو المعقول.

والمنطق عموماً يعني قوانين العقل السليم وهو يساعدنا على تصحيح تفكيرنا بالاتجاه إلى بديهيّات و المسلمات تكون كقاعدة مرجعية للانطلاق؛ لذا فطبيعي أن يكون المنطق تاريخياً نظراً لإمكانية القواعد، وسنحاول إبراز هذا التطور التاريخي الذي عرفه المنطق بالاعتماد على نماذج معينة - مدارس فكرية.

### - المنطق الأرسطي:

يقول ويل ديورانت في كتابه: «قصة الفلسفة» في الفصل المخصص عن أعمال أرسطو: إن أول تميّز عظيم يمتاز به أرسطو عن سلفه وهو من وضعه وتفكيره، هو وضعه لعلم جديد هو المنطق، يعتمد بضرورة تدريب العقل بطريقة

مباشرةً أو غير مباشرةً على الطريقة الأدبية اليونانية، ويرى أن العقل لا يكتمل بدون هذا التدريب، والواقع أن العقل اليوناني نفسه كان في حالة من الفوضى وعدم النظام إلى أن قدم أرسطو وسيلة لفحص وتصحيح الفكر.

وإن ما يميز أرسطو عن باقي الفلاسفة والمفكرين الذين جاءوا قبله هو وضعه لعلم المنطق، أي وضع قواعد للمنطق، وهذا لا يعني طبعاً أن الناس قبل وضع قواعد المنطق كانوا يفكرون في حالة من الفوضى، بل إن أرسطو وضع منهاجاً خاصاً للتفكير السليم، يعد من اكتشافه، وتتجذر الإشارة هنا إلى أن مجموعة من المفكرين قبل أرسطو حاولوا وضع قواعد للمنطق، وأهم فيلسوف يمكن ذكره هنا هو الفيلسوف بارمنيدس الذي عاش في النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد، ولتأكيد الفكرة نجد في معجم الفلاسفة ما معناه أن منطق أرسطو ما هو إلا تطوير لأفكار بارمنيدس حيث جاء في «معجم الفلاسفة»: إن بارمنيدس كان أول فيلسوف جعل مبدأ للهوية ومبدأ لعدم التناقض وأنهما أساساً العقل، هذا بالإضافة إلى فلاسفة آخرين عرفهم التاريخ لا يسع المجال هنا لذكرهم جميعاً، وقد توقفنا عند المنطق الأرسطي لشرحه وفهمه أكثر؛ ولنقدم في الأخير، طبعاً لما يحمله هذا المنطق من تماسك منهجهي جعل العقول تخضع له لقرون طويلة، بل إنه مازال يسيطر على العقول ليومنا هذا، لكن الملاحظ أن المفكرين المحدثين والمعاصرین وجهاً نقداً لاذعاً للمنطق الأرسطي.

فالمنطق الأرسطي يرتبط بشدة بالعقل السليم أو مبادئ العقل التي يستند إليها الإنسان في تفكيره. وقبل أن نقف عند المنطق الأرسطي لا يأس أن نرجع على مفهوم العقل عند أرسطو أو العقل الأرسطي، والمبادئ التي يستند إليها لحل المشاكل المطروحة على الفكر.

### - العقل الأرسطي أو العقل السليم:

لقد وضع أرسطو مبادئ عامة للعقل وأكده على أن هذه المبادئ ضرورية لكي يكون التفكير سليماً، وهذه القواعد والمبادئ ما هي إلا مسلمات وبدوييات تكون معروفة لدى العامة، وهي متناسبة فيما بينها؛ إذ أن الواحدة منها تحدد

الأخرى، رغم أن أرسطو يؤكد على أن هذه المبادئ غير مترابطة فيما بينها وهذه المبادئ حددتها أرسطو في ثلاثة مبادئ، وهناك من يذهب إلى أن أرسطو قد حدد أربع مبادئ وهي:

**المبدأ الأول:** مبدأ الهوية. **المبدأ الثاني:** مبدأ عدم التناقض. **المبدأ الثالث:** مبدأ المعرفة. **المبدأ الرابع:** مبدأ العلية أو مبدأ السبيبية، وسنحاول ما يمكن أن نقف عند كل مبدأ بتفصيل ليتسنى لنا فهم واستيعاب المنطق الأرسطي أكثر فأكثر.

**المبدأ الأول:** مبدأ الهوية: ويعني هذا المبدأ أن الشيء يبقى هو هو لا يتغير ولا يتبدل وإن طرأت عليه تغيرات داخلية، فمثلاً عندما أبحث عن القلم، فإن القلم الذي أبحث عنه والقلم الذي سأجده هو هو، ويعبر عن هذا المبدأ رياضياً بـ  $A = A$  كما أن هذا المبدأ هناك من يسميه بمبدأ الذاتية.

**المبدأ الثاني:** مبدأ عدم التناقض كأن تقول عن الشيء أنه موجود وغير موجود في نفس الوقت، فإذاً أن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود، ويعتبر مبدأ عدم التناقض الركيزة الأساسية في منطق أرسطو، أو العقل الأرسطي.

**المبدأ الثالث:** مبدأ المعرفة ويعني هذا المبدأ أنه من الضروري أن يكون للشيء صفة ما أو نقىضها، كأن تقول مثلاً أن التلميذ قد نجح في الامتحان، أو رسب، وليس هناك حالة ثالثة؛ لأن الحالة الثالثة مرفوعة بالاختيار (النجاح أو السقوط) وهذا المبدأ هناك من يسميه بالوسط الممتنع أو الوسط المستبعد.

**المبدأ الرابع:** مبدأ العلية هذا هو المبدأ الذي اختلف فيه الدارسون، وهناك من ينسبة إلى العقل الأرسطي، وهناك من استبعد هذا.

ويقصد بهذا المبدأ أن لكل شيء سبباً، أو لكل معلول علة، والعلة ما هي إلا الشرط اللازم لحدوث أمر ما، وعموماً يحدد أرسطو أربعة علل للشيء وهي:  
أ - العلة المادية. ب - العلة الصورية. ج - العلة الفاعلة. د - العلة الغائية.

فإذا أراد مثلاً النجار أن يصنع طاولة من خشب فهو يحتاج إلى الخشب وهو العلة المادية، كما يحتاج إلى تصميم أو صورة للطاولة التي يقدم على صنعها وهي العلة الصورية، كما يحتاج إلى قوة مادية لتحويل الخشب إلى الطاولة وهي العلة

الفاعلة، وفي الأخير لا بد وأن تكون هناك غاية أو هدف وراء صنع الطاولة، وهي العلة الغائية.

وهذه هي المبادئ العامة التي يستند عليها العقل الأرسطي، وبدونها يكون التفكير غير سليم حسب اعتقاد أرسطو طبعاً، وإذا كانت هذه هي المبادئ المشكلة للعقل الأرسطي، فلا بد أن ينتج لنا هذا العقل منطقاً معيناً، تكون له أسسه ودعاماته؛ فلننف إذاً عند المنطق الأرسطي محاولين كشف مبادئه الأساسية.

**٢ - المنطق الأرسطي أو منطق القياس:** إن أهم ما أدخله أرسطو على الفلسفة هو مذهبة في القياس، والقياس نوع من التدليل المنطقي المؤلف من ثلاثة أجزاء، وهذه الأجزاء الثلاثة هي مقدمة كبرى، مقدمة صغرى، النتيجة، وهذه النتيجة تنتج عن الحقيقة المسلم بها في المقدمة الكبرى والصغرى. وتوضيح منطق القياس عند أرسطو لا بد أن نعطي مثلاً توضيحيّاً، ولعل المثال الذي قدمه أرسطو نفسه للتلاميذ هو المثال الأكثر وضوحاً، وهذا المثال هو: (أ) كل إنسان فان، مقدمة كبرى (ب) سocrates إنسان، مقدمة صغرى (ج) إذا سocrates فان، النتيجة، وكل إنسان فان، هذه مسلمة وبديهية لدى جميع الناس، فمن يستطيع أن يشك في هذا؟ ولهذا سماها أرسطو بالمقدمة الكبرى، أي أن جميع الناس يعتقدون بها.

سocrates إنسان: لا شك في أن أغلبية الناس يسمعون بهذه الشخصية العظيمة التي دخلت التاريخ من بابها الواسع لكن رغم ذلك فليس كل الناس يعرفون سocrates؛ ولهذا سميت مقدمة صغرى.

سocrates فان: هذا معروف جداً؛ لأن سocrates قد مات ولم يشك في هذا.

هذا هو مبدأ القياس عند أرسطو وهو ما زال قائماً ليومنا هذا خاصة في الرياضيات والفيزياء الكلاسيكية، وأرسطو يشترط أن تكون المقدمتان الكبرى والصغرى صحيحتين كي تكون النتيجة معقولة وصحيحة.

ولأن منطق أرسطو يساعدنا على حل المشاكل المطروحة على الفكر؛ فإنه قد يبدو للوهلة الأولى منطقاً سليماً؛ لأن فوائد عملية، ويجب الإشارة إلى أن أرسطو بوضعه لعلم المنطق، لا يعني هذا أن الناس قبله كانوا يفكرون في حالة من

الفوضى، بل إن كل عقل عرفته الإنسانية، إلا ولازمه منطق معين كما أشرنا إلى ذلك في بداية المقال.

يقول رايسنباخ في كتابه: «نشأة الفلسفة العلمية»: إن التفكير المنطقي قد تم من قدم التفكير ذاته، وكل فعل ناجح يخضع لقواعد المنطق.

أما فضل أرسطو؛ فإنه يعود إلى وضعه لعلم جديد وأسس له منهجاً معيناً، وهو علم المنطق؛ ويمكن التأكيد هنا على مقوله غاستون باشلار: «إن العقل الإنساني ليس شاباً، بل إن عمره بمقدار مشاريعه» وهكذا فإن أرسطو قد وضع مشروعًا كبيراً جاء على الإنسانية بكثير من الفوائد، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية. يقول أرسطو حول الطريق الطبيعي للفحص في كتاب: «فيليب فرانك حول الصلة بين العلم والفلسفة»: يبدأ الطريق الطبيعي للفحص بما هو أكثر يسراً في التعرف عليه وما هو أشد وضوحاً لنا، ونستطرد إلى ما هو بدائي أو في غير حاجة إلى تدليل وما هو في جوهره أقرب إلى إدراكنا .. فقدرتنا على معرفة الشيء أمر يختلف تماماً عن فهمنا له موضوعياً .. ومن ثم فإننا ننصح بهذا المنهج: أن نبدأ بما هو أكثر وضوحاً لنا أو كان في جوهره أشد غموضاً، ثم نتقدم نحو ما هو في جوهره أكثر وضوحاً وأقرب إلى الفهم.

إن أرسسطو قد طبق قياسه المنطقي على العلوم الطبيعية والعلوم البحتة كما يبيدو لنا من خلال ما أكد عليه في هذا النص، وهو يعتقد أن هذا الفحص يعد فحصاً سليماً ويامكانه أن يبلغ بنا إلى الحقيقة التي نبحث عنها. ولا بأس أن نوسع منطق أرسسطو ونرى كيف فهم العالم، وكيف ينظر إليه.

يقول سلامة موسى في كتابه: «حرية الفكر وأبطالها في التاريخ»: «... ويمتاز أرسطو طاليس عن أفلاطون وسقراط بأنه عالم لا يشوب ذهنه شيء من الصوفية الأفلاطونية، بل هو أول من فصل الأدب عن العلم عندما ألف كتاب: «التاريخ الطبيعي» وتلخص آراء أرسطو طاليس من حيث النظر العلمي في ما يلي:

- ١ - إن المادة دائمة غير مخلوقة ولا تفنى.
- ٢ - أصل المادة أربعة عناصر، وهي: الماء

- ٣ - الأرض كرة وهي مركز الكون.
- ٤ - النجوم والكواكب تدور حول الأرض.
- ٥ - الكون محدود.

هذه هي جل آراء أرسطوطاليس حول الكون، وقد يندهش الإنسان عندما يجد هذه الآراء التي توصل إليها عن طريق العقل السليم التي لم تعد مجديّة في شيء في العصر الذي نعيشه؛ فكيف استطاع أرسطو أن يسقط في هذا التناقض مع أن منطقه قد استفادت منه البشرية ومازالت تستفيد منه ليومنا هذا؟

الجواب واضح، إذا كنا نقر بتاريخية الفكر والمنطق، فهذه الآراء التي أدلى بها أرسطو تعتبر آراء ثورية في عصره، لكن مع هذا لم يتردد في الإدلاء بها، أما مع تقدم العلم والمعرفة فقد أصبحت آراء أرسطو بمثابة أفكار يمكن وضعها في متحف التاريخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان أرسطو قد وضع قواعد للمنطق، إلا يمكن أن تكون هذه القواعد تاريخية؟ وبالتالي فإن ما وضعه أرسطو ليس منطقياً مطلقاً؟

لذا فإن باب الانتقاد مفتوح في وجه أرسطو.  
هذا ما سنركز عليه إذا، وسنحاول ما أمكن إبراز مكامن الخلل في المنطق الأرسطي، ونرى كيف عالجه مجموعة من المفكرين.

### - نقد المنطق الأرسطي

هذا لا يعني ضرب كل ما أنتجه أرسطو عرض الحائط، بل يعني بالدرجة الأولى قراءة هذا المنطق قراءة علمية وكشف الخلل الحاصل، وبالتالي السير قدمًا، وتجاوزه وإعطاء منطق بديل لهذا المنطق.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه: «مهزلة العقل البشري»: لا يجوز لنا على أي حال أن ننكر ما للفلسفة القديمة من فضل في تقدم الفكر البشري، ولكن اعترافنا بهذا لا يمنعنا من التطور بأفكارنا حسب مقتضيات الزمان الجديد... هذا هو حال الفكر عبر التاريخ، وكل منكر جاء بأفكار جديدة ما هي إلا نقد لأفكار مفكر

آخر، أو تجاوز لأفكار كانت سائدة ربما عمرت لقرون، وبما أن أرسطو قد اجتهد وقدم للإنسانية منطقاً عاد بالفضل الكبير على تقدم الفكر، فإن اجتهاده هذا كان تاريخياً مما فتح الباب لمفكرين آخرين للاجتهاد، وبالتالي ما توصل إليه هؤلاء المفكرون قد انطلقوا من منطق أرسطو كقاعدة خلفية للتوصّل إلى آرائهم الجديدة أن أهم نقد موجه للمنطق الأرسطي هو أنه منطق يعتمد على القياس، أي أن المعرفة الموروثة تدخل بالضرورة في بناء هذا المنطق، كما أن المقدمتين الكبرى والصغرى قد انتقدت بشدة، وستقف عند كل مبدأ بتفصيل لتوصّل في الأخير إلى انتقاد عام لآراء أرسطو حول العالم.

### - نقد القياس عند أرسطو:

هناك مجموعة من المفكرين الذين تهجموا على مذهب القياس عند أرسطو، وجملة انتقادتهم تدخل في إطار كون أن مذهب القياس ينبغي أساساً على معطيات التجربة الإنسانية اليومية، وفي هذا الصدد يؤكّد أحد المفكرين المعاصرين وهو بوزانكيت بقوله: «أنها مسلمات أو صفات عامة للواقع المعلوم .. وإن العقل استمدّها من التجربة»، وبوزانكيت يقصد بلا شك المقدمتين الكبرى والصغرى. مثلاً عندما نقول استناداً إلى مذهب القياس عند أرسطو: أن جميع المعادن تذوب بالحرارة، فإن حكمتنا هذا مبني على أساس التجربة اليومية، وليس على مبدأ علمي محض؛ إذ إننا لم نتفحص جميع المعادن في كل زمان وكل مكان لتأكد من صحة ادعائنا، لكن من يضمن لنا عدم وجود معدن لا يذوب بالحرارة؟ بل إن العلم قادر على اكتشاف معادن أخرى في المستقبل لا تنطبق عليها معلوماتنا التي استنتجناها من معارفنا الموروثة.

وحتى نوضح فكرتنا أكثر فأكثر لا بأس أن نأخذ نفس المثال الذي اعتمدته أرسطو في مذهب القياس: «كل إنسان فان» مقدمة كبرى سقراط إنسان مقدمة صغرى إذا «سقراط فان» نتيجة لأنّا نأخذ المقدمة الكبرى ولتفحصها جيداً، «كل إنسان فان» هذا ما تعودنا عليه من تجربتنا اليومية، بل إننا نعرف أن جميع الناس معرضون للموت، لكن هل بمقدورنا أن نبرهن علمياً على أن جميع الناس معرضون للموت؟

طبعاً لأن إطارنا الفكري محدود، بل معارفنا المكتسبة تحول دون تقبل فكرة وجود إنسان غير معرض للموت.

يقول علي الوردي في حديثه عن منطق القياس: والنقد الذي يوجه على هذا القياس أنه يعتمد في أساسه على المقدمة الكبرى. وإذا علمنا أن المقدمة تستند على البديهيات المألوفة اتضح لنا تقاهة هذا القياس برمته؛ بالإضافة إلى مجموعة من المفكرين قد تهمجوا على منطق القياس عند أرسطو، ذكرهم ويل دبورانت في كتابه «قصة الفلسفة» حيث يقول: «إن وجه الصعوبة كما أشار إلى ذلك رجال المنطق من أيام بيرو إلى ستيوارت ميل، تكمن في أن المقدمة الكبرى في القياس تأخذ النقطة المراد إثباتها قضية مسلمة بها.. هكذا فالنقد الموجه للمنطق الأرسطي هو نقد موجه لمذهب القياس أو التدليل المنطقي الذي اعتمد، ويمكن أن نجمله في كون المقدمة الكبرى تحتاج إلى تدليل أو تعليل أكثر. فعندما نقول مثلاً «كل إنسان فان» فإن هذه العبارة ذاتية محضة وليس عبارة موضوعية، وقد كان أرسطو ذكيًا عندما وضع سقراط في مقدمته الصغرى؛ فالكل يعرف أن سقراط قد مات مسموماً في محاكمة تاريخية، فلماذا لم يقل مثلاً أرسطو في مقدمته الكبرى: إن إنسان المستقبل إنسان فان؟ طبعاً لأن أرسطو لم يضمن ذلك، بل إنه اعتمد في مقدمته الكبرى على مسألة اعتقاد عليها الناس والت نتيجة التي نصل إليها عن طريق منهج أرسطو في القياس هي نتيجة معروفة سلفاً، والحقيقة أن منهج القياس يمكن أن نقول: إنه منهج للتأكد من فرضية معينة وليس منهجاً للوصول إلى الحقيقة النسبية التي يدعى بها أرسطو، وفي هذا الصدد بالذات يؤكّد وليم جيمس على أن الحقيقة ما هي إلا فرضية يفترضها الإنسان كي يستعين بها على حل مشكلات الحياة.

- نقد مبادئ العقل التي يستند عليها الإنسان في تفكيره عند أرسطو رفض مجموعة من الرياضيين مبدأ الثالث المعرف واعتبروه عائقاً للتفكير الصحيح، فمبدأ الثالث المعرف عند أرسطو يقر على ثنائية القيم أو ثنائية الشيء أو التقىض ، وهذا ما يتنافى مع ما وصلت إليه البحوث الفيزيائية المعاصرة كما أن المفكر برتراند

رسل قد هاجم بشدة ثنايات أرسطو وتوصل بتفكيره وبمنطقه المناقض لمنطق أرسطو إلى نقد مبدأ الثالث المعرفة وقد أعطى راسل مثالاً واضحاً وهو كالتالي: إن العبارة التالية على هذه الصفحة جملة كاذبة، ولنطلق عليها اسم (ع) تشير إلى نفسها، وتقول عن نفسها أنها كاذبة ولكن إذا كانت ع كاذبة، فإن ما تقوله لا بد وأن يكون كاذباً، ومعنى هذا أن ع ليست كاذبة ولما كانت كل عبارة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، فإن معنى هذا أن ع لا بد من أن تكون صادقة ولكن، إذا كانت ع صادقة، وإذا كانت تقول عن نفسها أنها كاذبة، فلا بد إذا من أن تكون كاذبة. ولو أثنا افترضنا أن ع كاذبة لكان علينا أن نسلم بالضرورة أنها صادقة، وهلم جرا.

هذا هو مثال برتراند رسل الذي انتقد به مبدأ الثالث المعرفة: إذ أن العبارة ع صادقة وكاذبة في نفس الوقت، وبهذا المثال فقد ضرب رسل مبدأ الثالث المعرفع عرض الحائط.

هذا بالإضافة إلى ما توصلت إليه الفيزياء المعاصرة حول طبيعة الضوء، فقد كان هناك نقاش كبير بين الفيزيائيين، فقد كان هناك فريق يؤكد على الطبيعة المادية للضوء، في حين ذهب الفريق الآخر إلى اعتبار الضوء موجة وهو ليس بالمادة إذ أن المادة تميز بالحجم والكتلة وقد انتهت الأبحاث إلى نظرية جديدة وهي أن الضوء ذو طبيعة جسيمية؛ إذ أن الضوء مادة وموجة في نفس الوقت ويمتاز بخصائص المادة والمواجة في نفس الوقت.

وقد انتقدت المبادئ الأخرى التي يستند إليها العقل الأرسطي، خاصة مبدأ العلة والمعلول، أو أن لكل سبب يقال على الوردي في كتابه: «مهزلة العقل البشري»: مثال ذلك: قولهم كل شيء له سبب، وهذا يعد في نظرهم قانوناً بدليلاً لا يجوز لأحد أن يشك فيه، وهو ما يعرف بقانون السبيبية، فهم يرون كل شيء في محيطهم له سبب، واعتادوا على ذلك حتى صار متغللاً في صميم تفكيرهم المنطقي، فإذا اخترض عليهم أحد وقال: كيف عرفتم أن لكل شيء سبباً؟ هل استطعتم أن تفحصوا كل الأشياء الموجودة في السموات والأرض وتكلسفوها الأسباب المختفية وراءها؟ ضحكوا وقالوا هذه سفسطة كما قلنا فقانون السبيبية

يسطير على عقول البشر ويتحول دون البحث العلمي الجاد، والغريب أن الناس يعتمدون قانون السببية للتسليل المنطقى على أمور معينة، لكن يتناولون عنه وبهاجمونه عندما تخرج المعرفة عن حدود إطارهم الفكري. وعموماً يمكن القول أن قانون السببية استفادت منه العلوم الحقة خاصة العلوم الفيزيائية، وخاصة الفيزياء الكلاسيكية التي كانت تبحث عن أسباب الحركة وعلاقتها بالقوى المطبقة على الجسم، أما العلوم الإنسانية فإنها خسرت الشيء الكثير باعتمادها على هذا القانون إذ أن البحث في الظواهر الإنسانية والاجتماعية له أسباب متعددة وليس سبب واحد فقط، لكن الإطار الفكري والتقويم النفسي والديني يتحول دون استيعاب هذه الأسباب المتعددة.

وقد اعتقد إيمانويل كانط أن المنطق ولد كاملاً مع أرسطو، بمعنى أن أرسطو قد نجح في وضعه لقواعد المنطق. طبعاً لا يمكن إلا أن نقول أن كانط كان مخطئاً في ادعائه؛ لأن المنطق لم يولد مع أرسطو كما أن منطق أرسطو يحتوي على كثير من المغالطات العلمية والمنهجية مما أكده على ذلك مجتمعه من الباحثين في نفس الميدان، كما أن جذور المنطق تعود إلى مفكرين كانوا قبل أرسطو، خاصة السفسطائيين وبارمنيدس وسفراط، كما أن العصر الذي سبق سقراط كان عصراً رياضياً بامتياز كما تؤكد على ذلك البحوث وفي هذا الصدد بالذات يقول برتراند رسل: «إن بارمنيدس هو مكتشف المنطق» بالإضافة إلى فيثاغورس الذي عرف بعلاقاته الرياضية خاصة في ميدان الهندسة، وهناك علاقات باسمه تستعمل إلى يومنا هذا في الرياضيات.

- نقد عام لآراء أرسطو حول العالم: إذا كان أرسطو قد وضع للعقل والمنطق قواعد للمنطق بدونها لن يكون التفكير سليماً، فما هي الآراء أو النتائج التي تصل إليها بمنطقه هذا، ولتفنف عند بعض آرائه ولنحاول فهمها أكثر.

والملوم أن أرسطو قد وضع نظرية حول الكون، وتفيد نظريته أن أصل الكون يعود إلى أربعة مواد وهي: الماء، الهواء، التراب، والنار. وهذا ليس برأي جديد بل إن مفكرين قبل أرسطو قد أكدوا على هذا، وما فعله أرسطو هو أنه قد

جمع آراء الفلاسفة قبله حول أصل الكون، بل إن رأي ديموقريطس حول أصل الكون كان علمياً إلى درجة كبيرة حيث أكد على أن الذرة هي أصل الكون، وأرسطو لم يتبه إلى رأي ديموقريطس.

وأرسطو اعتبر أن الأرض هي مركز الكون، وهذا رأي سيطر على عقول الناس لمدة طويلة، وقد دفع غاليليو حياته ثمناً مقابل إدائه برأي مخالف لرأي أرسطو، كما أن أرسطو قد اعتقاد ودافع على أن النجوم والكواكب الأخرى تدور حول الأرض، وهذا الرأي انتقده العلم الحديث بشدة . هذه هي جل الانتقادات الموجهة لآراء أرسطو حول العالم.

يقول ديورانت في كتابه «قصة الفلسفة»: «كما أن أرسطو نفسه كما سترى قد خالف القواعد التي وضعها كثيراً...».

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن وقوفنا عند المنطق الأرسطي كانت غايته فهم هذا العمل العظيم الذي قدمه للبشرية، كما أن وقوفنا عند الانتقادات الموجهة لمنطق أرسطو كانت غايته إثبات سيرورة الفكر ونسبيته وتاريخيته.

هذا ... وبين يديك أيها القارئ الكريم هذا الكتاب النافع الجامع لمنطق الحكماء المتقدمين، لعالم بحق نفيس في عباراته وإشاراته حاز السبق في علوم الدين والدنيا، وقد نسخنا هذا الكتاب منذ عشر سنوات تقريباً، على نسخته الخطية الوحيدة، وإن طبعت طبعة أخرى قبلنا؛ إلا أنها تقدم لهم بوافر الشكر على جهدهم الطيب المبارك، ولا شك أنها أفادت لنا ولطلاب العلم. ونسأل الله تعالى من فضله أن يزيدنا بصيرة بأسراره وغوصاً في غماره وتوفيقاً لاقتفاء آثاره واقتبس أنواره والقيام بشكره والتحفظ من قهره ومكره، وأن ينفعني بكتابي والطالبين ويجعلهم فيه راغبين، ويرحمني وإياهم ومن دعا لي منهم ويقبل في دعوته برحمته إنه هو أرحم الرحيمين.

كتبه الفقير إلى حضرة رب الغني العظيم: أبو الحسن والحسين وحمزة: أحمد فريد المزیدي، والله الموفق لكل خير، وهو الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وعلى آله المباركين وصحبه المقربين، وسلم تسليماً كثيراً.

## العلامة ابن النفيس

هو العلامة الكبير: علي بن أبي الحزم القرشي، علاء الدين الملقب بابن النفيس.

وورد اسمه في كثير من المصادر (علي أبي بالحزم) والصواب (ابن أبي الحزم) بزاي ساكنة، كما هو بخطه.

يعد علاء الدين ابن النفيس واحداً من أعظم الأطباء الذين ظهروا على امتداد تاريخ الطب العربي الإسلامي، مثل أبي بكر الرازي، وابن سينا، والزهراوي.

وهو صاحب كتاب «الشامل في الصناعة الطبية» وهو أضخم موسوعة طبية يكتبهها شخص واحد في التاريخ الإنساني.

### حياة ابن النفيس:

ولد في قرية «قرش» بالقرب من دمشق فيما وراء النهر سنة ٦٠٧ هـ = ١٢٤١ م.

وببدأ تعليمه مثل غيره من المتعلمين؛ فحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة. وقرأ شيئاً من النحو واللغة والفقه والحديث، قبل أن ينصرف إلى دراسة الطب التي اتجه إليها سنة ٦٢٩ هـ = ١٢٣١ م وهو في الثانية والعشرين من عمره بعد أزمة صحية ألمت به. ويقول هو عنها: قد عرض لنا حميّات مختلفة، وكانت سنتاً في ذلك الزمان قرينة من اثنين وعشرين سنة. ومن حين عوفينا من تلك المرضة حملنا سوء ظننا بأولئك الأطباء (الذين عالجوه) على الاستعمال بصناعة الطب لتنفع بها الناس وتذكر المصادر التاريخية أنه تعلم قبل ذلك التاريخ على «المهدب الدخوار» أحد كبار الأطباء في التاريخ الإسلامي، ودرس عليه الطب، وكان رئيساً للأطباء في عصره ويعمل في البيمارستان النوري بدمشق، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ = ١٢٣٠ م وكانت دمشق في تلك الفترة تحت حكم الأيوبيين الذين كان

يعون بالعلم عامة وبالطب خاصة عناية كبيرة، وجعلوا من دمشق حاضرة للعلوم والفنون، وكانت تضم فيما تضم مكتبة عظيمة تحوي نفائس الكتب، وبيمارستانًا عظيماً أنشأه نور الدين محمود، واجتذب أمهر أطباء العصر، توافدوا عليه من كل مكان. وفي هذا المعهد العتيد درس ابن النفيس الطب على يد الدخوار، وعمران الإسرائيلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ وكان طبيباً فذاً وصفه «ابن أبي أصيبيعة» الذي زامل ابن النفيس في التلمذة والتدريب على يديه بقوله: «وقد عالج أمراضاً كثيرة مزمنة كان أصحابها قد سئموا الحياة، ويشتت الأطباء من برئهم، فبرئوا على يديه بأدوية غريبة يصفها أو معالجات بد菊花 يعرفها في القاهرة سنة ٦٣٢ هـ = ١٢٣٦ م.

نزح ابن النفيس إلى القاهرة، والتحق ببيمارستان الناصري، واستطاع بجهده واجتهاده أن يصير رئيساً له، وعميداً للمدرسة الطبية الملتحقة به، ثم انتقل بعد ذلك بسنوات إلى «بيمارستان قلاوون» على إثر اكتمال إنشائه سنة ٦٨٠ هـ = ١٢٨١ م. وعاش في القاهرة في بحوجة من العيش في دار أنيقة، وكان له مجلس يتردد عليه العلماء والأعيان وطلاب العلم يطرحون مسائل الطب والفقه والأدب.

ووصفه معاصروه بأنه كان كريماً للنفس، حسن الخلق، صريح الرأي، متدينًا على المذهب الشافعى؛ ولذلك أفرد له السبكي ترجمة في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» باعتباره فقيهاً شافعياً. وأوقف قبل وفاته كل ما يملكه من مال وعقار لابن النفيس. والدورة الدموية اقتربت اسم ابن النفيس باكتشافه الدورة الدموية الصغرى التي سجلها في كتابه "شرح تشريح القانون غير أن هذه الحقيقة ظلت مختفية قرونًا طويلة، ونسبت وهماً إلى الطبيب الإنجليزي "هارفي" المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ = ١٦٥٧ م الذي بحث في دورة الدم بعد ما يزيد على ثلاثة قرون ونصف من وفاة ابن النفيس وظل الناس يتداولون هذا الوهم حتى أبان عن الحقيقة الدكتور محبي الدين التطاوي في رسالته العلمية.

وكان الطبيب الإيطالي «ألياجو» قد ترجم في سنة ٩٥٤ هـ = ١٥٤٧ م أقساماً من كتاب ابن النفيس «شرح تشريح القانون» إلى اللاتينية، وهذا الطبيب أقام ما يقرب من ثلاثين عاماً في "الرها" وأتقن اللغة العربية لينقل منها إلى اللاتينية. وكان

القسم المتعلق بالدورة الدموية في الرئة ضمن ما ترجمه من أقسام الكتاب، غير أن هذه الترجمة فقدت، واتفق أن عالما إسبانيا ليس من رجال الطب كان يدعى «سيرفيتوس» كان يدرس في جامعة باريس اطلع على ما ترجمه «ألياجو» من كتاب ابن النفيس.

ونظراً لاتهام سيرفيتوس في عقيدته، فقد طرد من الجامعة. وتشرد بين المدن، وانتهى به الحال إلى الإعدام حرقاً هو وأكثر كتبه في سنة ١٠٦٥ هـ = ١٥٥٣ م على أن من عدل الأقدار أن بقيت بعض كتبه دون حرق، كان من بينها ما نقله عن ترجمة ألياجو عن ابن النفيس فيما يخص الدورة الدموية، واعتقد الباحثون أن فضل اكتشافها يعود إلى هذا العالم الإسباني ومن بعده هارفي حتى سنة ١٣٤٣ = ١٩٢٤ م حين صبح الطبيب المصري هذا الوهم، وأعاد الحق إلى صاحبه وقد أثار ما كتبه الطبيب التطاوي اهتمام الباحثين، وفي مقدمتهم «مايرهوف» المستشرق الألماني الذي كتب في أحد بحوثه عن ابن النفيس: «إن ما أذهلني هو مشابهة، لا بل مماثلة بعض الجمل الأساسية في كلمات سيرفيتوس لأقوال ابن النفيس التي ترجمت ترجمة حرفة».

ولما اطلع «الدومنيلي» على المتنين قال: «إن لابن النفيس وصفاً للدوران الصغير تطابق كلماته سيرفيتوس تماماً، وهكذا فمن الحق الصريح أن يعزى كشف الدوران الرئيس إلى ابن النفيس لا إلى سيرفيتوس أو هارفي غير أن اكتشاف الدورة الدموية الصغرى هي واحدة من إسهاماته العديدة فالرجل حسب ما تحدثنا بالحوث الجديدة التي كتبت عنه قد اكتشف الدورتين الصغرى والكبرى للدورة الدموية، ووضع نظرية باهرة في الإبصار والرؤية، وكشف العديد من الحقائق في الطب التشريحي، وجمع شتات المعرفة الطبية والصيدلانية في عصره، وقدم للعلم قواعد للبحث العلمي وتصورات للمنهج العلمي التجريبي.

### مؤلفاته:

لابن النفيس مؤلفات كثيرة، نشر بعضها وما يزال بعضها الآخر حبيس رفوف المخطوطات لم ير النور بعد، منها:

- شرح فصول أبقراط، طبع في بيروت بتحقيق ماهر عبد القادر ويونس زيدان سنة ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨.
- المهدب في الكحل المجرب، نشر بتحقيق ظافر الوفائي، ومحمد رواس قلعة جي في الرباط سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦.
- الموجز في الطب، نشر عدة مرات، منها مرة بتحقيق عبد المنعم محمد عمر في القاهرة سنة ١٤٠٦ هـ وسبقتها نشرة ماكس مايرهوف ويونس شاخت ضمن منشورات أكسفورد سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨.
- المختصر في أصول علم الحديث، نشر بتحقيق يوسف زيدان بالقاهرة سنة ١٤١٢ هـ = ١٩٩١.
- شرح تشريح القانون، نشر بتحقيق الدكتور سلمان قطابة بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ وهو من أهم الكتب وتبرز قيمته في وصفه للدورة الدموية الصغرى، واكتشافه أن عضلات القلب تتغذى من الأوعية المبثوثة في داخلها لا من الدم الموجود في جوفه. ويظهر في الكتاب ثقة ابن النفيس في علمه: حيث نقض كلام أعظم طبيبين عرفهما العرب في ذلك الوقت، وهما: جالينوس، وابن سينا. غير أن أعظم مؤلفاته تمثل في موسوعته الكبيرة المعروفة بـ«الشامل في الصناعة الطبية». وقد قام الدكتور يوسف زيدان في جمع أجزاء الكتاب المخطوط. وتطلع المجمع الثقافي في أبو ظبي إلى هذا العمل، فأخذ على عاتقه نشره محققاً، فخرج إلى النور أول أجزاء هذا العمل في سنة ٢٠٠١ م.
- شرح الوريقات في المنطق (كتابنا هذا) وكلاهما لابن النفيس.
- بغية الفطن من علم البدن، منه نسخة في الفتىكان (١٠٦٩ عربي).
- الرسالة الكاملية في السيرة النبوية، طبع.

وكان ابن النفيس قد وضع مسودات موسوعته في ثلاثة مجلد، بيض منها ثمانين، وهي تمثل صياغة علمية للجهود العلمية للمسلمين في الطب والصيدلة لخمسة قرون من العمل المتواصل. وقد وضعها ابن النفيس لتكون نبراساً ولديلاً لمن يشتغل بالعلوم الطبية.

أما عن طريقة في التأليف يقول ابن قاضي شهبة: «وكان تصانيفه يملئها من حفظه ولا يحتاج إلى مراجعة لتبخره في الفن».

وقال السبكي: «صنف شرحاً على التنبيه، وصنف في أصول الفقه، وفي المنطق، وكان مشاركاً في فنون».

وقال صاحب الأعلام: «وكان طريقة في التأليف أن يكتب من حفظه وتجاربه ومشاهداته ومستنبطاته، وقل أن يراجع أو ينقل» ثم تراه يقول آخرًا: «وخلف مالاً كثيراً ووقف كتبه وأملاكه على البيمارستان المنصوري بالقاهرة».

**وفاته:** كان ابن النفيس إلى جانب نبوغه في الطب فيلسوفاً وعالماً بالتاريخ وفقيهاً ولغوياً له مؤلفات في اللغة وال نحو، حتى كان ابن النحاس العالم اللغوي المعروف لا يرضى بكلام أحد في القاهرة في النحو غير كلام ابن النفيس، وكان يقضي معظم وقته في عمله أو في التأليف والتصنيف أو تعليم طلابه وفي أيامه الأخيرة بعدما بلغ الثمانين مرض ستة أيام مرضًا شديداً، وحاول الأطباء أن يعالجوه بالخمر فدفعها عن فمه وهو يقاومي عذاب المرض قائلاً: «لا ألقى الله تعالى وفي جوفي شيء من الخمر» ولم يطل به المرض فقد توفى في سحر يوم الجمعة الموافق ٢١ من ذي القعدة ٦٨٧ هـ = ١٧ من ديسمبر ١٢٨٨ م.

**انظر:** ابن الغوطى: تلخيص مجمع الآداب ١١٧ / ٢، ١١٨، الذهبي: تاريخ الإسلام، الجزء الأخير ٧٣، ٧٢، الإسنوى: طبقات الشافعية ١٧٦، ١، فهرس مخطوطات الطب بالظاهرية، الصفدي: الوافي ١٢: ٢١، ٢٢، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ٧: ٣٧٧، السبكي: طبقات الشافعية ٥: ٥، ١٢٩، ابن كثير: البداية ١٣: ٣١٣، ابن العماد: شذرات الذهب ٥: ٤٠١، ٤٠٢، مختصر دول الإسلام ٢: ١٤٥، النعيمي: الدارس ١٣١، السيوطي: حسن المحاضرة ١: ٣١٣، طاش كبرى: مفتاح السعادة ١: ٢٦٩، اليافعي: مرآة الجنان ٤: ٢٠٧، حاجي خليفة: كشف الظنون ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٩٠، ٨٨٥، ١٠٢٤، ١١١٤، ١٢٦٩، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٨٩٩، البغدادي: إيضاح المكثون ١: ١٨٨، فهرست الخديوية ٦: ٢١، ٢٠، المكتبة البلدية:

## ترجمة المصنف

فهرس الطب ٤٩، ٢٢، الجلبي: فهرس مخطوطات الموصل ٢١٧، ٢٣٧.  
كويرلي زاده محمد باشا كتبخانه سنده ٦٣، ٦٤، الخوانساري: روضات الجنات  
٤٩٤، ٤٩٥، كتابخانه دانشکاه تهران جلد سوم ٨١١، ٨١٢، البغدادي: هدية  
المعارفین ١: ٧١٤.

## [مقدمة المصنف]

قال الفقير إلى الله تعالى علي بن أبي الحزم القرشي المتقطب: هذا كتاب شرحت فيه كتابي الذي عرف بكتاب: «الوريقات» ولأجل تقرير مباحثه افتقرت فيه إلى استعمال البراهين قبل تحقيقها، ورتبته على مقدمة وتسعة كتب على ترتيب ذلك الكتاب، وأنا أسأل الله التوفيق والعصمة.

وهذه المقدمة تشتمل على فصول:

### الفصل الأول

#### في بيان الحاجة إلى المنطق

العلوم المشهورة الحاجة إليه معلوقة إلا المنطق، فرأينا أن نبتدئ ببيان وجه الحاجة إليه<sup>(١)</sup>.

(١) قال ابن سينا في «المنطق» (٢/١): «إن الغرض في الفلسفة أن يُوقف عنى حقائق الأشياء كُلُّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه، والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودُها باختيارنا وفعلنَا، وإما أشياء وجودُها باختيارنا وفعلنَا، ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية، والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس، لا بأن تعلم فقط، بل بأن تعلم ما يُعمل به فتعمل. فالنظرية غايتها اعتقاد رأي ليس بعمل، والعملية غايتها معرفة رأي هو في عمل. فالنظرية أونى بأن تُنسب إلى الرأي، والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودُها باختيارنا وفعلنَا هي بالقسمة الأولى على قسمين: أحدهما الأمور التي تخلط الحركة، والثاني الأمور التي لا تخلط الحركة، مثل العقل والبازار، والأمور التي تخلط الحركة على ضربين: فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخلط الحركة، مثل الإنسانية والتربية، وما شابه ذلك، وإنما أن يكون لها وجود من دون ذلك. فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين: فإنها إما أن تكون لا في القيام ولا في الوهم، يصح عليها أن تُجرَد عن مادة مُعينة، كصورة الإنسانية والفرسية، وإنما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم

لا شك أن بالعلوم يحصل للنفس كمال وشرف، وذلك مطلوب؛ فبنا حاجة إلى تكميل نفوتنا بالعلم والعلم على قسمين:

**علم علمي:** والغرض منه العلم بالحق لذات العلم به.

**علم عملي:** والغرض منه العلم بالخير للعمل به.

وكلاهما يكملان النفس باعتبار قوتها النظرية، وبالعمل بالخير تكمل النفس

---

دون القوام. مثل التربيع، فإنه لا يخرج تصوّره إلى أن يُخْص ب نوع مادة، أو يُنْتَقِت إلى حال حركة. وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة، ولها وجود دون ذلك، فهي مثل الهرمية، والوحدة، والكثرة، والعلية. فتكون الأمور التي يصح عليها أن تجُرد عن الحركة، إما أن تكون صاحبها صحة الوجوب، وإما لا تكون صاحبها صحة الوجوب، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك، مثل حال الوحدة، والهرمية، والعلية، والعدد الذي هو الكثرة. وهذه فيما أن يُنْتَر إليها من حيث هي. فلا يفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة. فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء، لا من حيث هي في مادة، إذ هي، من حيث هي هي. لا في مادة، وإنما أن يُنْتَر إليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في وجود إلا في المادة. وهذا على قسمين: إنما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة، مثل النظر في الواحد، من حيث هو ناز أو هواء، وفي الكثير. من حيث هو أسطقطاسات، وفي العلة. من حيث هي مثلا حرارة أو برودة، وفي الجو هو العقلاني. من حيث هو نفس، أي مبدأ حركة بدن، وإن كان يجوز مفارقته بذاته. وإنما أن يكون ذلك العرض وإن كان لا يُعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومحاطة حركة فإنه قد تُوهم أحواله وتشبه من غير نظر في المادة المعينة والحركة المذكور، مثل الجمع والتفريق، والضرب والقسمة، والتتجذير والتكميم، وسائر الأحوال التي تلخص العدد، فإن ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس، أو في موجودات متحركة متفرقة ومتجمعة، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يحتاج فيه إلى تعين مواد نوعية. فأصناف العلوم إنما أن تتناول إذا اعتبار الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوّراً وقواماً، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع، وإنما أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصوّراً لا قواماً، وإنما أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوّراً. فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي. والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحضر، وعلم العدد المشهور منه، وأما معرفة طبيعة العدد، من حيث هو عدد، فيليس لذلك العلم. والقسم الثالث هو العلم الإلهي؛ وإذاً الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه».

باعتبار قوتها العملية، وأيضاً كل علم فإذا ما تصور وإنما تصدق: لأن العلم إن كان إدراكاً ساذجاً فهو التصور، وإن اشتمل على حكم فهو التصديق، وكل واحد منها منه فطري ومنه مكتسب، والفطري منها شيئاً نزراً لا يحصل به كمال يعتد به، والمكتسب منها قد ينال حقيقة من مخبر عنه معصوم، وهو النبي ﷺ وقد تعذر ذلك علينا في كثير مما يهم الاعتقاد به: لفقد مشافته، وتطرق الوهن إلى دلالة الألفاظ.

وأيضاً لسنا في رتبة من يحصل له ذلك بالإلهام السماوي، أو بالحدس القدسي، فدعت الحاجة إلى اكتساب ذلك بالآلة، وآلة اكتساب التصور هو الحد وما يجري مجراه كالرسم، وآلة اكتساب التصديق هو القياس وما يجري مجراه كالاستقراء، ثم لسنا آمنين من الخطأ في استعمال هاتين الآلتين، ولو لا ذلك لما وقع بين العقلا اختلاف، ولا وقع لواحد في رأيه تناقض، بل كل واحد منها قد يكون صحيحاً وقد يكون فاسداً، وفسادهما يكون إنما من جهة مادتهما، وإنما من جهة صورتهما، وإنما من جهة الجميع: لأن كل واحد منها مؤلف من معان، وكل مؤلف يقع فيه فساد، فاما أن يكون الفساد مما ألف منه، وإنما أن يكون من هيئة تأليفه، وإنما أن يكون من المجموع.

ثم التمييز بين الصحيح من الآلتين وال fasid ليس فطرياً، وإلا سلكه كل عاقل، فلم يقع الاختلاف، فيكون مكتسباً، والعلم الذي يميز بينهما هو المنطق.

## الفصل الثاني

### في حد المنطق ومنفعته وموضوعه

**فالمنطق:** علم يعلم فيه التمييز بين الحد الصحيح وما يجري مجراه من فاسده، وبين القياس الصحيح وما يجري مجراه من فاسده.

**ومنفعته:** أن تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر.

**وموضوعه:** المعقولات الثانية من جهة أنه كيف نؤلف تاليفاً يستعمل به مجهول، وتحقيق المعقولات الثانية أن كل حقيقة فلها باعتبار نفسها لوازماً مثلما لكل مثلث أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، ولها باعتبار وجودها الخارجي لوازماً

مثلاً لكل مثلث في الأعيان أنه في جهة، ولها باعتبار وجودها الذهني لوازماً مثلاً يلزم المثلث إذا تعلق أنه كلي، وجنس للمتساوي الساقين ونوع للسطح، وأمثال هذه الأخيرة هي موضوع المنطق، ولا شك أن وجودها في الذهن بعد وجود الماهيات فتكون معقولة ثانية<sup>(١)</sup>.

وإنما قلنا: إن موضوع المنطق ذلك؛ لأن المنطق ينظر في الحد والقياس وما معهما، وهما مؤلفان، وكل مؤلف فإنما يعلم بعد العلم بمفرداته من جهة كونها صالحة للتاليف. ومفردات الحد كالجنس والفصل.

**وأما القياس:** فيتركب من مقدمات، وهي تتركب من مفردات، والمنطق ينظر فيها من جهة ما هي موضوعة أو محمولة، وفي المقدمة من حيث هي كلية أو جزئية أو غير ذلك، وذلك هو المعقولات الثانية.

### الفصل الثالث

#### في ذكر شكوك وحلها

**الشك الأول:** لو كان المنطق يميز بين صحيح الحد والقياس من فاسده لما غلط المنطقي؛ لكننا نراه يغلط كثيراً حتى في المنطق نفسه.

**الشك الثاني:** المنطق إما أن يكون بجملته فطرياً أو بجملته مكتسباً. أو بعضه فطرياً وبعضه مكتسباً، والأول باطل؛ لأنه يلزمنا في تعلمه كلفة، ولأنه غلط فيه كثيراً، والثاني يحوج إلى منطق آخر. والثالث إن كان البعض الفطري منه كافياً في

(١) إن موضوع علم المنطق التصورات والتضديقات، لأنه يبحث عن أحوال التصور من حيث إنّه حد أو رسم فيوصل إلى تصور ومن حيث إنّه جنس أو فضل أو خاصة فيتركب منها حد أو رسم وعمر أحوال التصديق من حيث إنّه حجّة توصل إلى تضديق ومن حيث إنّه قضية أو عكس قضية أو تقىض فيؤكّد منها حجّة وبالجملة جميع مباحثه راجعة إلى الإيصال وما له دخل في الإيصال وقد يقع البحث عن أحوال التصور الموصى إليه به إنّه إنّ كان بسيطاً لا يحدّ، وإنّ كان مركباً من الجنس والفضل يحدّ، وإنّ كان له خاصة لازمة بيته يرسم وإنّه فلا يمكن أن يجعل ذلك راجعاً إلى البحث عن أحوال التصور من حيث إنّه الموصى بأدّيصال: معناه أنّ الحد يوصل إلى المركب دون البسيط فيكون من المسائل.

اكتساب المجهولات، وجب ألا يحصل في الباقي منه غلط، وأيضاً فليسعني عن ذلك الباقي، وإن لم يكن كافياً احتاج في الباقي إلى منطق آخر.

**الشك الثالث:** أن جماعة اكتسبوا علوماً ولم يحتاجوا إلى منطق، ولو لا ذلك لكان الناس قبل ظهوره جهالاً بالعلوم النظرية.

**الجواب عن الأول:** كون المنطق يميز بين الصحيح وال fasid من الحد والقياس لا يمنع غلط المنطقي إذا لم يراعيه، كالنحوى إذا لم يراع أصول التحمر فإنه قد يلحن.

وعن الثاني: أنه إذا وقع في بعض النظري من المنطق غلط لمن لم يراع البعض الفطري، ولو روعي حق المراعة لم يقع غلط، وإنما احتاج إلى البعض النظري؛ لتكون طرق الكسب كثيرة، فيكون الوصول إلى المطلوب سهلاً.

**وعن الثالث:** أنا لا ندعى أن الذهن لا يكفي في إصابة الحق أبداً، بل ندعى أنه قد لا يكفي، فلا يحصل الوثوق إلا بالمنطق.



## كتاب إيساغوجي<sup>(١)</sup>

هو كالمدخل إلى هذه الصناعة، فلذلك قَدْم، وإنما افتقرنا إلى الكلام في الألفاظ؛ لأن بين اللفظ والمعنى علاقة، ولذلك إذا فكرنا في معاني لا بد وأن يتخيل لها ألفاظاً تتميز بها حتى كأن المفكر ينادي نفسه، ولذلك يختلف المعنى باختلاف اللفظ، بل باختلاف هيئة اللفظ، فإن قولنا: «ضرب زيد عمرا» مغاير في معناه لمعنى قولنا: «ضرب زيداً عمرو» فوجب على المنطقي مراعاة اللفظ المطلق غير مقيد بلغة قوم إلا فيما يقل.

والكلام في اللفظ يستعمل على فصول:

---

(١) قال الخوارزمي: هذا العلم يسمى باليونانية، لوغيا، وبالسريانية، مليوثر، وبالعربية: المنطق. إساغوجي، هو المدخل، يسمى باليونانية: إسفوجي. [مفاتيح العلوم (ص ٢٦)]. قلت: وهو من تأليف فرفوريوس الصوري، والكتب التي بعده من تأليف أرسطاطليس معلم الاسكندر ومدبر مملكته.



# الفصل الأول

يشتمل على مباحث:

## \* البحث الأول: في حقيقة اللفظ.

**اللفظ**: صوت مؤلف من حركات وحروف تأليفًا اختياريًّا يدل على معنى بالوضع، وبعضاًهم لا يشترط فيه الدلالة.

## \* البحث الثاني: في أقسام الدلالة، هي على ثلاثة أقسام:

**طبيعية**: كدلالة بعض الأصوات على الغضب، وبعضاًها على الاستعطاف، وغير ذلك من الأنعام الدالة على الانفعالات النفسية، فإن ذلك يعرف الحيوان غير الناطق.

**وعقلية**: كدلالة قول من قال: «ديز» على أنه حيوان ناطق سليم اللسان.

**ووضعية**: إما وضع عام كدلالة الألفاظ اللغوية، أو وضع خاص كدلالة الألفاظ التحويية.

## \* البحث الثالث: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى، وذلك على ثلاثة

أوجه:

**أحدها**: دلالة المطابقة؛ وهي دلالة اللفظ الوضعية على المعنى لأجل وضعه له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، فقولنا: «الوضعية» لتخريج الدلالة الطبيعية والعقلية، وقولنا: «لأجل وضعه له» لتخريج دلالة التضمن والالتزام.

**وثانيها**: دلالة التضمن؛ وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لما يشتمل عليه، كدلالة الإنسان على الناطق، وسمى الأول مطابقة لانطباق اللفظ على المعنى، وسمى هذا تضمنا لأن ما دل عليه داخل في ضمن الموضوع له.

**وثالثها**: دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لخارجي يستلزم ذهناً، فقد يكون صفة لما وضع اللفظ له، كقابلية الكتابة للإنسان، وقد لا يكون كالحائط للسقف، وسمى هذا التزاماً: للزوم المدلول عليه لسمى اللفظ.

ودليل الحصر: أن ما دل عليه اللفظ إما أن يكون هو الذي وضع له، وهي دلالة المطابقة، أو يكون داخلاً فيما وضع له، وهي دلالة التضمن، أو لا هذا ولا ذاك، ولا بد وأن يكون بينهما لزوم ذهني، وإلا لم يكن انتقال الذهن إليه أولى من غيره، وهي دلالة الالتزام، ولا يلغى منها اللزوم الخارجي، ولذلك لم يدل اسم كل واحد من الجوهر والعرض على الآخر مع تلازمهما في الخارج.

## الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمؤلف

اللفظ المؤلف: لفظ يراد بجزئه دلالة على جزء معناه، كقولنا: «زيد قائم» و«قام زيد» فيكون اللفظ كالجنس، وباقيه كالفصل. ويشتمل على قيود ثلاثة: أحدها: أن يكون لجزئه دلالة.

وثانيها: أن تكون تلك الدلالة على جزء معين الكل.  
وثالثها: أن يكون ذلك مراداً، ولو قيل: «هو الذي يراد بجزئه دلالة حين هو جزؤه» لصح؛ لاستحالة أن يراد بجزئه دلالة حين هو جزؤه لا على جزء معين منه.  
واللفظ المؤلف يسمى: قوله، وعند الشيخ لا فرق بين اللفظ المؤلف والمركب، وبعضهم فرق بينهما، وجعل المركب ما يدل جزؤه على معنى لا حين هو جزؤه.

اللفظ المفرد: واللفظ المفرد لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه؛ لأن المفرد بإزاء المؤلف، فيكون حده بإزاء حده، وكأن المؤلف لفظ يثبت له القيود الثلاثة، فيكون المفرد لفظاً انتفت عنه تلك القيود، والمجموع ينتفي بانتفاء أحد أجزائه، فعلى هذا يكون المفرد على ثلاثة أقسام:

أحدتها: أن يدل جزؤه على جزء معناه، كما لو دل الإن على البدن، واللسان على النفس، لكن لم يرد ذلك.

وثانيهما: أن يدل جزؤه، لكن على غير جزء معناه، كدلالة الإن على الشرط.

وثالثها: ألا يدل جزء منه ألبيه، كالنون من إنسان.

وعرّفه المعلم الأول بأنه «الذى لا يدل جزئه على شيء» واستنتصص بعضهم ذلك وقال: «يجب أن يقال على جزء من معنى كله».

وأجاب الشيخ بأن ذلك يكون للتفهيم لا للتميم؛ لأن التعريف تم بقوله: «لا يدل جزئه على شيء» لأن اللفظ بذاته لا يدل على معنى، بل بإراده اللفظ، وعندما يجعل عبد الله اسمًا لشخص لا يريد بشيء من أجزائه دلالة على معنى، ولا يدل على شيء، ولا شك أن المفرد قبل المؤلف، فيجب الابتداء بالكلام في المفرد، لكننا قدمنا تعريف المؤلف؛ لأننا عرفناه بأمور ثبوتية، وعرفنا المفرد بسلبيها.

### الفصل الثالث

#### في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الجزئي

وكل لفظ مفرد فإما أن يكون كلياً، وإنما أن يكون جزئياً.

♦ **والجزئي**: لفظ مفرد تصور معناه الواحد يمنع الكثرة فيه، كـ«زيد» المسار إليه، وإنما قلنا: معناه الواحد؛ لأن زيداً يجوز أن يسمى به كثير، ومع ذلك لا يكون كلياً؛ لأن معناه الواحد لا تجوز فيه الشركة.

وقولنا: «تصور معناه يمنع الكثرة» أي: يكون المانع من تجويز الكثرة نفس مفهومه، حتى لو كان تصوره لا يمنع، ويمنع شيء خارج عن مفهومه لم يكن جزئياً.

♦ **والكلي**: لفظ مفرد لا يمنع تصور معناه الكثرة فيه، فعلى هذا يمكن أن يقسم الكلي إلى ستة أقسام؛ لأن الكثرة إما أن يكون لها وجود أولاً، فإن كان لها وجود، فإما أن تكون متناهية كالكوكب، أو غير متناهية كالإنسان، وإن لم تكن موجودة، فإما أن تكون ممكنة كالشمس عند من يجوز وجود شموس كثيرة، أو ممتنعة كالإله تعالى، فإن امتناع الكثرة عليه لا يجعله جزئياً؛ لأن الامتناع لا لنفس تصوره؛ ولهذا افترقنا في إثبات الوحدانية إلى برهان، هذا كله إن كان للكلي وجود، فإن لم يكن له وجود فإما أن يكون ممكناً الوجود كالعنقاء، أو ممتنعاً الوجود كشريك الباري.

واعلم أن الجزئي كما يقال على ما لخصناه فإنه يقال على كل أخص تحت أعم، وإن كان كلياً، ويسمى الأول جزئياً حقيقياً وشخصياً، ويسمى الثاني جزئياً إضافياً، والفرق بينهما: أن الحقيقى يتحقق بنفسه، والإضافي يتحقق بالنسبة إلى ما فوقه، وأيضاً الحقيقى يستحيل أن يكون كلياً، والإضافي قد يكون كلياً.

واعلم أن الإضافي أعم؛ لأن كل جزئي حقيقى فهو أخص من حقيقته، فيصدق عليه أنه أخص تحت أعم؛ ومع كونه أعم منه ليس جنساً له، لإمكان تعقل الحقيقى مع الجهل بالإضافي.

واعلم أن الجزئي والكلى بالحقيقة هو المعنى؛ وأما اللفظ فيسمى بذلك:

مجازاً.

#### الفصل الرابع في الذاتي والعرضي

ولترك الجزئي فلا تقع فيه العلوم، ونشتغل بتقسيم الكلى، وإنما قدمنا تعريف الجزئي لتعريفنا له بقيود ثبوتية، وكل كلى فإما أن يكون ذاتياً وإما أن يكون عرضياً؛ لأن كل كلى فهو صفة لموضوعاته؛ لأن كل كلى فله جزئيات موجودة أو موهومة، وهو يحمل على كل واحد منها؛ فلهذا يقال: الكلى محمول بالطبع، والجزئي موضوع بالطبع، والمحمول صفة للموضوع، وكل صفة فإما أن تكون بحيث إذا تصور معناها لم يمكن تصور الموصوف بها إلا وهي ثابتة له أولاً، وإنما لا تكون.

❖ الذاتي: والأول هو الذاتي، والثاني: العرضي، فيشتمل تعريف الذاتي على

قديرين:

أحدهما: أنه كل من عقله وعقل الموصوف به لزمه اعتقاد ثبوته له.

وثانيهما: وهو المراد بقولنا أولاً، ويفهم على وجهين:

- أحدهما: أن يكون عقله أولاً؛ أي: متقدماً.

- ثانيهما: أن يتعقل كونه أولاً، ويعني بالتقدم هنا ما يكون المتأخر

محتاجاً إلى المتقدم في تتحققه، وكل المعنيين ثابت للذاتي، فإن الحيوان إذا فهم معناه لم يمكن فهم الإنسان إلا والحيوان متقدم عليه في التصور، ومتصور تقدمه عليه؛ أي: يحتاج في أن يكون إنساناً إلى أن يكون حيواناً، وكذلك يحتاج في تصوره إنساناً إلى تصوره حيواناً، وكذلك الإنسان لزيد وعمرو؛ لأن الذاتي يشتمل على ما هو داخل في الماهية، وما هو كمال الماهية، وهذا اصطلاح جزئي بين المنطقين، ولا علينا من كون اللغة تأباه.

❖ **العرضي**: والعرضي ما ليس كذلك؛ أي: كل صفة انتفي عنها مجموع القيدين، وانتفاءهما إما بانتفاء تقدم التصور، وتصور التقدم كالفردية للثلاثة، فإنه وإن كان كل من عقلها عقل ثبوت الفردية لها، ولكن لا على أنه كانت فرداً حتى صارت ثلاثة، بل لما تحققت الثلاثة ثلاثة عرض لها أن كانت فرداً، فهي لا تحتاج إليها في تتحققها، ولا أيضاً يحتاج متصور الثلاثة إلى تقديم تصور الفردية.

وإما بانتفاء اللزوم كالضحك بالفعل للإنسان، فإنه لا يلزم من تعقله اعتقاد ثبوت الضحك بالفعل له، وحينئذ نقول: العرضي على أقسام؛ لأن العرضي إما أن يكون بحيث يمكن رفعه عن الموصوف به ذهناً وجوداً، أو لا يكون.

وال الأول إما أن يكون رفعه سهلاً كغضب الحليم، أو عسراً كغضب الحقد، وأيضاً إما أن يكون رفعه سريعاً كالقيام والقعود، أو بطيناً كالشباب والشيخوخة، والثاني إما أن يمكن رفعه ذهناً فقط، أو لا يمكن.

وال الأول هو لازم الوجود كسواد الحبشي، والثاني هو اللازم، وهو الذي لا يمكن رفعه عن الموصوف، ويخالف الذاتي، فإنه لازم بعد تحقق الموصوف به؛ وهذا على قسمين: لأنه إما أن يكون بين الثبوت أو لا يكون، وكون الشيء بين الثبوت يفهم على وجهين:

أحدهما: أن كل من عقل الموصوف أدرك لزوم الصفة له.

والثاني: أن كل من عقل الموصوف والصفة أدرك اللزوم بينهما.

والثاني أعمُ من الأول، وإذا قلنا: إن كذا لازم بين الثبوت أردنا أنه كذلك بالمعنى الثاني.

ونقول: كل لازم فلزومه إما أن يكون بوسط أو بغير وسط، ونعني بالوسط: ما يقترب بقولنا: «الأنه وهو كذا» من قولنا: «الأنه كذا» والوسط إما أن يكون مقوماً للموصوف أو لا يكون، وإذا كان مقوماً - أي: ذاتياً - لم يكن اللازم مقوماً له: لأن مقوم المقوم مقوم، فيكون اللازم مقوماً، هذا خلف؛ فإنما نخص باسم اللازم ما كان مع لزومه عرضياً، وإن كان المقوم أيضاً لازماً.

ونقول: لا بد من لازم بغير وسط؛ لأن لازماً معيناً مع ملزومه إما أن يكون بينهما وسط أو لا يكون، فإن كان الثاني ثبت المطلوب، وإن كان الأول فلذلك الوسط لا بد وأن يكون لازماً؛ لأنه لو جاز أن يفارق لجاز مفارقة لازمه، فلا يكون اللازم لازماً، هذا خلف، وحينئذ لزوم الوسط للملزوم إما بغير وسط فيثبت المطلوب، أو يتسلسل فيكون بين اللازم وملزومه أوساط غير متناهية، وهو محال، ثم تلك تكون متالية لا محالة، فلا يكون بين كل واحد منها وبين تاليه وسط، فيثبت المطلوب.

ونقول: كل لازم لزومه بغير وسط فهو بين الثبوت: لأنه لو شك في ثبوته لا يقترب إلى ما يقترب بقولنا: «الأنه» فيكون له وسط، والفرض أن لا وسط، هذا خلف، وأيضاً كل لازم بوسط فلزومه غير بين، وإلا استغنى عمّا يقرن بـ«الأنه» والفرض أن له وسط، هذا خلف.

فهذه أقسام العرضي، سواء خصّ حقيقة أو عمّ حقائق، فإن قيل: لو كان اللازم بلا وسط بين الثبوت لكان اللوازم كلها بينة؛ لأن اللازم بوسط لازم للوسط بلا وسط، فيكون بين الثبوت له، وهو بين الثبوت للملزوم، فيكون اللازم بالوسط بين الثبوت للملزوم، وكذلك حتى تكون اللوازم كلها بينة، وأيضاً قد قلت: إن اللازم بوسط لا يكون بين الثبوت، هذا خلف.

فنقول: قد فسّرنا الآين الثبوت بأنه الذي إذا عقل اللازم والملزوم عقل لزومه له، فلا يلزم من ذلك أن يكون من عقل الملزوم والوسط وعقل اللزوم بينهما أن يخطر بباله لازم الوسط بالكلية حتى يعقل لزومه للوسط، فيعقل لزومه للملزوم،

ولو تعقله لتعقل لزومه له<sup>(١)</sup>.

(١) فائدة ابن سينا في «المنطق» (١١/١): قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي: إن الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم، ثم لم يحصل، ولم يتبيّن أنه كيف يكون مفهوماً أو غير مفهوم. وقيل أيضاً: إن الذاتي لا يصح توهّمه مرفوعاً مع بقاء الشيء، والعرضي يصح توهّمه مرفوعاً مع بقاء الشيء، فيجب أن تُحصل نحن صحة ما قيل أو احتلاله، فنقول: أما قولهم إن الذاتي هو المقوم، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير ذات على الماهية، فإن المقوم مقوم لغيره. وقد علمت ما يعرض من هذا، النّهم إلا أن يعنوا بالمَقْوِم ما لا يفهم من ظاهر لفظه. ولكن يعنون به ما عيننا بالذاتي فيكونوا إنما أتوا باسم مراده ضرف عن الاستعمال الأول، ولم يدل على المعنى الذي نقل إليه، ويكون الخطب في المَقْوِم كالخطب في الذاتي. وتكون حاجة كل واحد منها إلى البيان واحدة. وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهّم، فيجب أن تذكر ما أعطيتك سالفاً: أن المعنى الكلّي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تلزم وتبعد، إذا صار ذلك المعنى حاصلاً. فأماماً جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته، فلن يحصل معمولاً مع سلب تلك الأوصاف منه. وذلك أنه قد سلف لك أن لأشياء ماهيات، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان، وقد تكون موجودة في الأوهام. وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين وأن كل واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية، وأن كل واحد من الوجودين يتحقق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية عند ذلك الوجود، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر. وربما كانت له لوازمه تلزمها من حيث الماهية، لكن الماهية تكون متقررة أولاً، ثم تلزمها هي، فإن الانثنية يلزمها الزوجية، والمثلث يلزم أن تكون زواياه الثلاث متساوية لقائمتين، لا لأحد الوجودين، بل لأنه مثلث. وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدّمها؛ وإذا لم تحصل ماهية، لم تحصل معقولة ولا عيناً. فإذا إذا حصلت معقولة، حصلت وقد حصل ما يتقوّم به العقل معها على الجهة التي تقوّم به؛ فإذا كان ذلك حاصلاً في العقل، لم يمكن السلب فيجب أن تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له، ولا يجوز سلبها عنه، حتى تثبت الماهية في الذهن، مع رفعها في الذهن بالفعل. ولست أعني بحصولها في العقل خطورتها بالبال بالفعل، فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال، بل أعني أنها لا يمكن مع إخبارها بالبال، وإخبارها ما هي مقومة له بالبال، حتى تكون هذه مخترأة بالبال، وذلك مخترأ بالبال بالفعل، أن يسلبها عنه، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها، أعني تصور الماهية في الذهن، وإذا كان كذلك، فالصفات التي نسيّها ذاتية للمعاني المعقولة، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه إذ لا تتصور الماهية في الذهن دون تقدّم تصورها».

## الفصل الخامس

**في المقول في جواب «ما هو»**

**والمقول في جواب «أيما هو»**

**والمقول في طريق «ما هو» والداخل في جواب «ما هو»**

وهذه هي أقسام الذاتي.

**والمقول في جواب «ما هو»:** هو ما يدل على ماهية المسؤول عنه؛ لأن معنى قولنا: «ما كذا؟»: ما مفهوم اسمه؟ أو ما حقيقته؟ والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. فيجب أن يكون الجواب بالماهية. فإذا كان للمؤول عنه مقومات كثيرة وجب أن يكون الجواب دالاً عليها؛ ليكون قد دل على الماهية. ولا يكفي أن يكون دالاً عليها بالالتزام، بل إما بالمطابقة، كما إذا أجبت عن سؤال: ما الإنسان؟ فقيل: جوهر له امتدادات ثلاثة متقارضة على زوايا قائمة، وله نفس لها قوة تغذى ونمو وجذب وحركة إرادية، ولها إدراك المعاني الكلية.

وإما بالتضمن، كما لو قيل: حيوان ناطق، فإن ذلك يتضمن جميع الذاتيات.

**والمقول في جواب «ما هو» على ثلاثة أقسام:** لأنه إما أن يصلح؛ لأن يجاب به عن المسؤول عنه حالة اجتماعه مع غيره فقط، أو حالة انفراده فقط، أو حالة انفراده واجتماعه.

**والأول:** هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة فقط، كالحيوان للإنسان والفرس إذا سئل عنهما معاً؛ أي: ما الحقيقة التي لهم؟ وإذا كانت الحقائق المسؤولة عنها في مرتبة واحدة، فسواء كثرت أو قلت فالجواب عنها بشيء واحد، وإن كانت متفاوتة المراتب، فكلما كان التباعد بينهما أكثر كان الجواب بذاتيات أقل، ولا بد من حقيقة مشتركة بين الحقائق المسؤولة عنها، وإلا لم يصح السؤال عنه مجموعة بما هي.

**والثاني:** هو المقول في جواب ما هو، بحسب الخصوصية فقط، كالحد على المحدود، فإنه يصلح؛ لأن يجاب به عنه حالة انفراده، ولا يصلح حالة اجتماعه مع

غيره، فإن حد الشيء لا يكون إلا له.

**والثالث:** هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة والخصوصية معاً. كالإنسان لزید وعمره، إذا سئل عنهما مجموعين ومفردین: لأن ما بعد الإنسانية عوارض، لو قدر عروض أضدادها لکل واحد منها لم يلزم من ذلك عدمهما، ولا كذلك الإنسان والفرس، فإن لکل واحد منها بعد الحيوانية زيادة ذاتية بها تتم ماهيتها، ولو قدر عروض ضدها لفسد، ولم يكن ذلك الحيوان.

**وأما المقول في جواب أيما هو:** فهو ما يدل على مميز للمسؤول عنه، سواء كان عرضياً كالأبيض المميز للثلج عن القار، أو ذاتياً كالناظر المميز للإنسان عن الفرس، إلا أن المنطقيين لا يسمون مقولاً في جواب أيما هو إلا ما كان ذاتياً، فيكون المقول في جواب أيما هو في اصطلاحهم هو ما يدل على ذاتي مميز للمسؤول عنه.

**وأما المقول في طريق ما هو:** فهو ما يدل بالمطابقة على ذاتي من حيث إنه ليس مميزاً للمسؤول عنه، فيقال عليه في جواب أيما هو، والإكمال حقيقته، فيقال عليه في جواب ما هو، كالجسم للإنسان والفرس، وإن كان قد يكون كذلك إذا سئل عن ذلك المسؤول عنه مع حقيقة أخرى.

**واما الداخل في جواب ما هو:** فهو ما كان من الذاتيات مدلولاً عليه بالتضمن من جملة المقول في جواب ما هو، والحاصل أن أجزاء المقول في جواب ما هو إن دل عليها بالمطابقة، فهي المقول في طريق ما هو، وإن دل عليها بالتضمن فهي الداخل في جواب ما هو، هذا إذا لم يكن ذلك ذاتي مقولاً في جواب أيما هو بالفعل، وإن صلح لذلك.

## الفصل السادس

### في حد الجنس وأقسامه

**والحدُّ:** قول يدل على ما هيء الشيء، فيجب أن يكون مشتملاً على مقوماته كلها، فيكون مؤلفاً من جنسه القريب، وتمام الفصوص.

**الجنس في اللغة اليونانية:** هو العام لكثرين كالعلوية للعلويين، والمصرية

للمصريين، وبها جعلوا مبدأ ذلك العام جنساً، فيجعلون علياً جنساً للعلويين؛ ومصر جنساً للمصريين، فلما رأى المنطقيون المعنى الذي يسمونه جنساً مشتركاً لكثيرين سموه بالجنس، وهو: المقول على كثيرين بالفعل مختلفي الحقائق في جواب ما هو.

فقولنا: المقول على كثيرين<sup>(١)</sup> يدخل فيه الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، ويخرج عنه الجزئي.

وقولنا: بالفعل، يخرج عنه ما يكون كذلك بالقوة، فإنه لا يسمى جنساً، وإلا كانت الحقائق كلها أجنساً، لامكان أن تكون مقوله على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو.

وقولنا: مختلفي الحقائق، يخرج عنه النوع والفصل والخاصة.

وقولنا: في جواب ما هو يخرج العرض العام.

ونريد بقولنا: كثيرين، ما زاد على الواحد؛ ولا علينا إن لم تجوزه اللغة العربية.

وكل جنس: فإذاً أن يكون فوقه جنس؛ وإنما ألا يكون، وعلى التقديرين إما أن يكون تحته جنس، وإنما ألا يكون، فإن كان فوقه وتحته جنس فهو المتوسط كالجسم ذي النفس؛ فإن فوقه جنس وهو الجسم، وتحته جنس وهو الحيوان، وإن كان تحته

(١) قال الأمدي: معقباً على قول ابن سينا «إذا لم يكن الحيوان الجنسي محمولاً على الإنسان وعلى غيره من الأنواع فلا يكون الجنس مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق» ليس كذلك، فإنه ليس معنى كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق أنه صفة لكل واحد منها من حيث هو جنس، فإنه من حيث هو جنس طبيعة واحدة مطلقة لا وجود لها إلا في الأذهان. فلا يتصور أن يكون صفة للمخصوص، ولا سينا إذا كان المخصوص موجوداً في الأعيان كالأشخاص، بل معنى قوله: «على المخلفات» ليس إلا بمعنى أن طبيعته إذا جزدناها عن الجنسية كان المفهوم منها مطابقاً لما تخصص منها بالأنواع المختلفة. وعلى هذا فما هو الجنس إنما هو الطبيعة المطلقة. وما هو المادة إنما هو الطبيعة المخصوصة، وبه ينبع ما أورده من الإشكال على كلام الشيخ، كيف وأن الكبri في هذا النظم إن كانت كلية ظاهره الكذب. وإن كانت جرية فلا إنتاج ضرورة كونه من الشكل الأول؟!».

جنس وليس فوقه جنس، فهو الجنس العالمي.  
و الجنس الأجناس، كالجوهر عند من يقول: إنه جنس، وإن كان بالعكس من هذا، أعني: أن يكون فوقه جنس، وليس تحته جنس، فهو السافل، والجنس القريب كالحيوان، وإن لم يكن فوقه ولا تحته جنس، فهو المفرد، ولا علينا إن لم يكن له وجود.

وأيضاً لفظ الجنس يقال على الطبيعي والعقلي والمنطقي، وعلى ما قبل الكثرة وبعد الكثرة، ومعها وفيها.

**المنطقي:** هو المعنى الذي لخصناه، ولا وجود له في الخارج.

**ال الطبيعي:** هو الطبيعة، أي: الحقيقة التي هي معروضة له كالحيوان، فإنه معروض الجنس المنطقي، والطبيعي موجود في الخارج؛ لأن هذا الحيوان موجود فالحيوان موجود.

**العقلي:** هو الطبيعي الموصوف بالمنطقي، كالحيوان المقول على كثريين مختلفي الحقائق في جواب ما هو، ولا شك أنه لا وجود له في الخارج؛ لأن كلي موجود في الخارج فهو مشار إليه، مختص بنفسه.

وأما: ما قبل الكثرة فهو المعقول للمبادئ المفارقة.

واما: ما بعد الكثرة فهو المعقول لنا من الكثرة الموجودة.

واما: ما مع الكثرة وفيها فهو ما يشترك فيه الأفراد الموجودة، وعليك أن تعلم مثل هذا في كل كلي.

## الفصل السابع في ماهية النوع وأقسامه

**النوع في لغة اليونان:** هو الحقيقة والطبيعة.

وفي اصطلاح المنطقيين يقال على معنيين:

أحدهما: يسمى النوع الحقيقي.

والآخر: يسمى النوع الإضافي.

**فالتلوع الحقيقي:** هو المقول على كثرين، ولو بالقوة لا يختلف بالحقائق، قوله في جواب ما هو، كالإنسان والشمس.

فقولنا: المقول على كثيرين، ليدخل فيه الخمسة ويخرج عنه الجزئي.

وقولنا: ولو بالقوة، يدخل فيه ما نوعه في شخصه كالشمس.

وقولنا: لا يختلف بالحقائق، يخرج عنه الجنس والعرض العام.

وقولنا: في جواب ما هو، يخرج الفصل والخاصة.

وأما النوع الإضافي، فقد رسمه المعلم بأنه: الذي يقال عليه الجنس في

جواب ما هم.

قال الشيخ: ويجب أن يزاد الكلمي أو يقال: هو الذي يقال في جواب ما هو، ويقال عليه غيره في جواب ما هو، ليخرج بذلك الشخص والصنف، وهو طائفة من النوع امتازوا بصفة عرضية، لكن المعلم رسم الجنس بأنه: المقول على كثيرين مختلفي الأنواع في جواب ما هو.

فقيل: قد أخذ النوع في حد الجنس، والجنس في حد النوع. فيلزم الدور، وليس كذلك، فإن في تعريف الجنس أخذ النوع بالمعنى اللغوي، وهو الحقيقة، كأنه قال: مختلفي الحقائق.

**وتعريف آخر للنوع الإضافي:** وهو الذي يحمل عليه وعلى غيره الجنس ذاتياً أولياً.

فقولنا: ذاتياً يخرج الفصل؛ لأنّه يحمل عليه وعلى غيره الجنس. ولكن ليس

وبقولنا: أوليا يخرج الشخص والصنف؛ لأنّه يحمل عليهم الجنس لا أولاً.  
يألا جا حما النوع عليهم.

ومراتب النوع الإضافي كالجنس: لأنه إما أن يكون فوقه نوع، أو لا يكون،

وعلى كل تقدير، فإما أن يكون تحته نوع أو لا يكون، فالذي فوقه وتحته نوع هو المتوسط كالحيوان، والذي فوقه ولا تحته هو السافل، ونوع الأنواع كالإنسان، والذي تحته ولا فوقه هو العالى كالجسم، والذي لا تحته ولا فوقه هو المفرد.

وأما النوع الحقيقي فينقسم إلى قسمين: لأنه إما أن يكون فوقه نوع وهو نوع الأنواع، أو لا يكون وهو المفرد، إلا أن المفرد من النوع الحقيقي لا يلزم أن يكون هو المفرد من النوع الإضافي؛ لأن الإضافي لا بد وأن يكون فوقه جنس يقال عليه، وال حقيقي لا يلزم فيه ذلك، والفرق بين النوع الحقيقي والإضافي من ستة وجوه:

أحداها: النوع الإضافي قد يكون جنساً، ولا كذلك النوع الحقيقي.

وثانيها: النوع الإضافي يتحقق بالنسبة إلى ما فوقه، وال حقيقي بالنسبة إلى ما تحته.

ثالثها: النوع الإضافي يفتقر إلى الجنس في تتحققه، والنوع الحقيقي لا يفتقر إليه.

رابعها: النوع الإضافي يفتقر إلى الفصل؛ لأن كل ما له جنس فله فصل، ولا كذلك الحقيقي.

خامسها: الإضافي يكون مركباً من الجنس والفصل، وال الحقيقي قد يكون بسيطاً.

سادسها: الأجناس العالية إذا أخذت طبائعها مجردة عن فصولها المتنوعة كانت أنواعاً حقيقة، ويستحيل أن تكون إضافية؛ وإذا ثبت هذا فليس أحدهما أعم من الآخر ولا أخص منه مطلقاً، والنوع الذي هو أحد الخمسة هو الحقيقي، وإلا خرجت الحقائق البسيطة عن الخمسة<sup>(١)</sup>.

(١) قال الأمدي: قال البرازى: واعلم أن من الناس من زعم أن النوع الإضافي أعم من النوع الحقيقي. قال: واعلم أن هذا الكلام يتحمل وجهين: الأول: أن يقال: النوع المضاف جنس للنوع الحقيقي. والثانى: أنه ليس بجنس له ولكنه لازم أعم منه. والذي يدل على بطلان الوجهين جميعاً: أن النوع الإضافي قد يوجد مع عدم النوع الحقيقي، وال الحقيقي أيضاً قد يوجد مع عدم الإضافي، كالحقائق البسيطة، مثل: السنقة، والوحدة. فإن لها حقائق وماهيات، وهي مقوله على الأشخاص الداخلية تحتها، وأيضاً فإن المركبات إنما تترك عن البساط، فيكون لكل واحد من تلك البساط حقيقة نوعية بالمعنى الحقيقي، ولا يكون لها نوعية إضافية، وإلا لكان أيضاً مركبة من الأجناس والفصول فلا تكون البساط بساطاً. هذا

## الفصل الثامن

### في الفصل

**الفصل في اللغة هو:** ما يميز شيئاً عن شيء، سواء كان من شأنه أن يفارق ما يتميز به، ويتصف به الآخر [غيره]<sup>(١)</sup> عما يميز به أولاً، أو كان من شأنه أن يفارق، ولكن لا يصير صفة للآخر.

وهذا لا يميزان الشيء دائماً، أو كان مما يميز دائماً فلا يفارق ما تميز به.

**مثال الأول القيام:** فإنه يميز القائم، ثم قد يفارقه ويتصف به من كان قاعداً فيتميز به عن القائم أولاً.

**ومثال الثاني الكتابة:** فإنها تميز الكاتب عن الأمي، ثم قد تفارقه ولا يتصرف بها الأمي.

**ومثال الثالث الإنسان الأبيض:** يتميز عن الأسود ببياضه دائماً.

والمنطقيون خصصوا ذلك بما يميز تمييزاً دائماً ذاتياً، وهو الكلي الذاتي الذي يقال على الشيء في جواب أيما هو من جنسه.

فقولنا: الكلي يدخل فيه الخمسة.

وبقولنا: الذاتي يخرج الخاصة والعرض العام.

وبقولنا: يقال على الشيء في جواب أيما هو يخرج النوع والجنس.

وقولنا: من جنسه ليخرج عنه كمال الحقيقة، فإنه قد يكون المقول في جواب: أي: شيء هو، هو بعينه المقول في جواب ما هو؛ وكمال حقيقة المسؤول عنه؛ لأنه إذا لم يقل: أي: شيء هو من جنسه، بل: أي: شيء هو فقط، فقد سأله عن

خلاف. قال شيخنا: الحق في ذلك أنه وإن انفك كل واحد من النوعين عن الآخر غير أن كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجه، فإن النوع الحقيقي قد يكون بعينه نوعاًإضافياً كالإنسان، وقد لا يكون إضافياً كالبساط، فهو أعم من هذا الوجه من الإضافي، والإضافي قد يكون حقيقياً كالإنسان وقد لا يكون حقيقياً كالحيوان، فيكون من هذا الوجه أعم من الحقيقي. أكشف التمويهات ص ٦٦ [بحقيقنا].

(١) في الأصل «ضمير».

كلي ذاتي مميز له عن الشبيه، والشبيه ليست ذاتية فيكون الجواب بجمع الذاتيات، وذلك هو المقول في جواب ما هو.

وأما إذا قال: من جنسه كقولنا: أي: حيوان هو الإنسان؟ فجوابه بالناطق، وهو الفصل.

**والفصل:** منه فصل النوع كالناطق، ومنه فصل الجنس كالحساس المتحرك بالإرادة للحيوان، فإنهما فصلان في مرتبة واحدة لو فرضنا ذلك جائزًا، ولكنه غير جائز.

## الفصل التاسع في الخاصة

الخاصة يقال على معندين: خاصة مطلقة، وخاصة مضافة.

**فالخاصة المطلقة:** هو الكلي العرض الذي يعرض لحقيقة واحدة.  
قولنا: الكلي يدخل فيه الخمسة.

ويقولنا: العرضي يخرج الجنس والنوع والفصل.

ويقولنا: العرض لحقيقة واحدة: بخرج العرض العام.

وهذه الخاصة على ثلاثة أقسام:

أحدها: إلا تعم جميع الأفراد، كالضحك بالفعل للإنسان.  
وثانيها: أن تعم الأفراد ولكن لا تكون لازمة، كالشروب للckoاكب.  
وثالثها: أن تكون عامة ولازمة لكل فرد، كقابلية الضحك للإنسان.

**والخاصة المضافة:** هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة دون بعض ما يغايرها، كعدم قبول الأشد والأضعف المعدودة في خواص الجوهر.

والخاصة التي هي إحدى الخمسة الكليات هي المطلقة، وإنما خرجت عن الخمسة، وأفضل الخواص في التعريف هي المطلقة العامة اللازمـة، فإن كانت مع ذلك بينة الزروم فهو أفضـل.

## الفصل العاشر

### في العرض العام

**العرض العام:** هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة ولغيرها<sup>(١)</sup>.

فقولنا: كلي يدخل فيه الخمسة.

وبقولنا: عرضي يخرج الجنس والنوع والفصل.

وبقولنا: يعرض لحقيقة ولغيرها يخرج الخاصة.

فإن قيل: فما الفرق بين العرض والخاصة المضافة؟ قلنا: باعتبار كون العرضي العارض لأكثر من حقيقة واحدة تعرض لحقيقة ولغيرها عرض عام، وباعتبار كونه يعرض لحقيقة دون شيء مما يغايدها خاصة مضافة.

**والعرض العام على أقسام ثلاثة:** لأنه إما أن يكون عاماً لكل فرد من أفراد تلك الحقائق، أو لا يكون.

**والأول:** إما أن يكون لازماً كالبياض للثلج والعاج. أو لا يكون لازماً كالمتحرك للإنسان والفرس.

**والثاني:** كالأبيض للإنسان والفرس، فقد عرفت الجنس والنوع والفصا

(١) قال ابن حزم في «التقريب نجد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية» (ص ٣٥):

العرض العام يعم أنواعاً كثيرة جداً، وهو ينقسم أقساماً: ف منه ما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ثم في بعض أحواله دون بعض؛ وذلك كحمرة الخجل، وصفرة الجزع، وكبدة الهم. وهذه سريعة الزوال جداً؛ وكانت متعددة والتقييم والنوم وما أشبه ذلك، وهذه كلها تستحيل بها أحوال من هي فيه استحالة الأسباب المولدة لها، وتتفصل بها أحواله بعضها من بعض؛ ومنها ما هو أبطأ زوالاً كصباغ الصبي وكهرولة الكهل وما أشبه ذلك؛ ومنها ما لا يزول أصلاً، إلا أنها توأمك أن تزول لم يبطل شيء من معانى ما هي فيه، كزرقة الأزرق وقنى الأقنى وفطسة الأفطس وسود الغراب وحلوة العسل وما أشبه ذلك؛ فإنه إن توهم الترننجي أبيض والغراب أعنص لم يخرجا بذلك عن الغرابة ولا عن الإنسانية، وكذلك العسل قد يكون منه سر ولا يبطل عن أن يكون عسلاً؛ وبالصفات التي ذكرناها ينفصل بعض أنواع الأعراض عن بعض. وأعلم أن في الأعراض أنواعاً وأجناساً وأشخاصاً كما في الجواهر».

والخاصة والعرض العام.

وبرهان انحصر الكلي فيها، أن كل كلي فهو صفة لشيء: إما أن يكون ذاتياً له، وإما أن يكون عرضياً.

**والعرضي:** إما أن يكون مختصاً بحقيقة وهو الخاصة. أو لا يختص وهو العرض العام.

**والذاتي:** إما أن يكون مقولاً عليه في جواب ما هو، وإما أن يكون مقولاً عليه، أو على جنسه في جواب أيما هو: لأن كل وصف ذاتي، فإذاً أن يكون كمالحقيقة الموصوف به، فيكون مقولاً على أفراده في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، أو لا يكون كمال حقيقته، فيكون داخلاً فيها لا محالة؛ إذ الفرض أنه ذاتي، وحينئذ إما أن يكون مختصاً بحقيقة فيكون مميزاً لها، فيقال عليها في جواب أيما هو، وهو الفصل، أو لا يكون مختصاً فيكون مشتركاً بين حقائق، فيقال عليها في جواب ما هو بحسب الشركة: إن كان تمام المشترك، وإلا نقل الكلام إلى الأعم منه.

ولا بد وأن يتنهى إما إلى تمام مشترك بين الموصوف وحقيقة أخرى، فيقال عليها في جواب ما هو، أو إلى مساواة تمام المشترك في العموم مميز له، فيقال عليه في جواب أيما هو، وهو فصل الجنس.

**والمفرد الكلي المقول في جواب ما هو:** إما أن يكون ما تحته مختلفين بالحقائق وهو الجنس، أو لا يكون وهو النوع الحقيقي، فثبت انحصر الكلي في هذه الخمسة.

واعلم أن الجنس مثلاً ليس جنساً في نفسه، ولا لكل شيء، بل للأنواع التي تحته. ولا امتناع في أن يكون شيء تحته أنواع وفوقه جنس، فيكون هو نوعاً له، فيكون ذلك الجنس جنساً ونوعاً، بل رب جنس هو نوع وفصل وخاصية وعرض عام، كاللون فإنه جنس للبياض والسواد، ونوع من الكيف، وفصل لغير الشفاف من الأجسام، وخاصة للجسم، وعرض عام للإنسان.

وقد يتركب بعض هذه مع بعض، فالجنس مثلاً يكون جنساً للنوع كالحيوان

للإنسان، وللفصل كالمدرك للناطق، وللجنس كالجسم ذي النفس للحيوان، وللخاصة كالمتحرك للمشي الذي هو خاصة الحيوان، وللعرض العام كاللون الأبيض الذي هو عرض للإنسان، وكذلك ففهم في الباقي.

وقد جرت العادة أن نذكر هنا المشاركات والبيانات التي بين هذه الخمسة، ونحن رأينا ألا نطول كتابنا هذا بذلك، فإن الذكي إذا فهم حقيقة كل واحد منها عرف ما به يشارك الآخر وما به يبأنه. انتهى.

# كتاب قاطيغورياس

**وهو كتاب المقولات:** وليس من المنطق؛ إذ لا نظر للمنطق في الحقائق الوجودية، وإنما ذكره المعلم لنكثر عند المتعلم الأمثلة، فاقتدينا به، ويشتمل على فصول.

## الفصل الأول

### في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى

**نقول: اللفظ بالنسبة إلى معناه:** إما أن يتکثرا أو يتحدا أو يتکثر أحدهما ويتحد الآخر.

**أما الأول:** وهو أن يكون اللفظ والمعنى كثيراً، وتسمى المتباينة: لأن كل واحد منها يأين الآخر بلفظه ومعناه.

**واما الثاني:** وهو أن يكون اللفظ والمعنى واحداً، فذلك المعنى إما ألا يمكن حصوله لکثرين، بل يمكن حصوله واحداً والمعنى واحداً شخصياً كزيرد، وهو العلم لنعرف معناه به، أو يمكن حصوله لکثرين، فاما على السواء، كالإنسان لأشخاصه وهو المتواضع، وهو أن يكون اللفظ واحداً والمعنى واحداً يمكن حصوله لکثرين على السواء؛ لأنه تواطئ الأشخاص في معنى واحد؛ وإما لا على السواء، بل بعضها أولى كالبياض للثلج والجص وهو المشكك؛ لأنه شك هل هو متواضع؟ لأن المعنى واحد، أو مشترك لاختلاف فيه.

**واما الثالث:** فإن كان المتکثر هو اللفظ والنواحد هو المعنى كالأسماء المحمولة فهو المترادف، لأن ترادفت الألفاظ على معنى واحد، وأما إن كان بالعكس، أعني أن يكون اللفظ واحداً والمعنى كثيراً، فإن كان موضوعاً لها على السواء كالعنين للعضو الباصر والذهب فهو المشترك، لاشتراك المعاني في لفظ واحد بالسوية، وإن لم يكن على السواء، بل كان اللفظ واحداً والمعنى كثيراً،

والوضع لها لا على السواء بل نقل إلى الثاني لمشابهته الأول، فهو المشابهة كالحمار للحيوان المعروف والبليد من الناس، ويسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وبالنسبة إلى الثاني مجازاً. وتشترك المشابهة والمشتركة في اسم واحد. وهو المتفق. لاتفاق المعانى فى لفظ واحد.

### الفصل الثاني

#### في نسبة الموضوعات إلى المحمولات

##### الموضوع يوصف بمحموله على وجهين:

**أحدهما:** أن يوصف به بأنه هو أسماء ومعنى، وذلك هو حمل المواطأة.

**وثانيهما:** أن يوصف به بأنه ذو هو أو له هو، ويسمى ذلك حمل الاستيقاق.

**فالمحمول بالمواطأة:** هو المحمول على موضوع، فإنه هو أسماء ومعنى،

وإذا كان كلباً خص باسم المحمول على موضوع.

**والمحمول بالاشتقاق:** هو الذي يحمل بالمواطأة بسبب الاستيقاق.

**والاشتقاق:** أن يكون شيء له صفة أو شيء منسوب إليه غير صفة. فيوجد له

من اسم الصفة أو ذلك الشيء المنسوب اسمأ ليدل على ثبوته له ويغير في شكله أو

تصريفه أو يزداد أو يتنقص، ليدل على تخالف المعنين كقولك: حداد مشتق من

الحديد، وهو ذات غير صفة. فيدل الحداد على حديد منسوب إلى غير معين،

وكذلك عالم مشتق من العلم، وهي صفة، والعالم يدل على علم لغير معين عند

السامع، وكذا مصرى ومدنى؛ إلا أنه قد يخص ما يلحقه هذه البناء باسم المنسوب.

**والمحمول الذي على المجرى الطبيعي،** هو أن يكون المحمول مستحقاً،

لأن يكون محمولاً، والموضوع مستحقاً؛ لأن يكون موضوعاً، كحمل الصفة على

الموصوف، كقولنا: الجسم متحرك، وحمل العام على الخاص، كقولنا: الإنسان

حيوان.

**والمحمول الذي ليس على المجرى الطبيعي ولا مضاداً له عنه، كحمل**

الشخص على الشخص، وليس أحدهما صفة للأخر كقولنا: زيد هو أبو عمرو، فإنه

ليس أحدهما بأن يكون موضوعاً والأخر محولاً أولى من العكس.

وأما المحمول الذي ليس على المجرى الطبيعي ومع ذلك مضاد للمجرى الطبيعي، فهو أن يكون المحمول مستحقاً؛ لأن يكون موضوعاً والموضوع مستحقاً؛ لأن يكون محمولاً، كحمل الموصوف على الصفة، كقولنا: المتحرك جسم، وحمل الخاص على العام، كقولنا: بعض الحيوان إنسان.

### الفصل الثالث

#### في نسبة الأجناس إلى فصولها

**أما الأجناس المتباعدة:** كالعلم والحيوان، فإن فصولها تكون متباعدة، وأما التي بعضها تحت بعض، فكل فصل قوم العالى قوم السافل؛ لأن العالى مقوم للسافل، ومقومه مقوم المقوم، فيكون مقوماً ولا ينعكس؛ لأن السافل قد يقومه ما يختص به فلا يقوم العالى، وكل فصل يقسم السافل يقسم العالى؛ لأنه كلما وجد السافل وجد العالى، فإذا وجد السافل في أقسام وجب أن يوجد فيها العالى، ولا ينعكس ذلك، فليس كلما وجد العالى وجد السافل، فلذلك ليس كلما قسم العالى قسم السافل.

والفصل يقسم الجنس ويقوم النوع والجنس العالى؛ أعني: جنس الأجناس، يوجد له فصل مقسم ولا يوجد له فصل مقوم، وإلا كان له جنس فلا يكون عالياً، وكذلك المفرد والجنس المتوسط، يوجد له فصل يقومه ويقسم جنسه إليه، وفصل يقسمه إلى أنواعه، والأجناس العالية قد اشتهر الاعتراف بأنها عشرة، ولستا نجد برهاناً على أنه لا أقل منها ولا أكثر، لكننا نذكر ضابطها.

### الفصل الرابع

#### في تقسيم تضبط به المقولات

**كل موجود:** فإما أن يكون بحيث إذا نظر إليه من حيث هو هو يستحيل عدمه، وهو الواجب الوجود، أو لا يستحيل عدمه، وهو الممكن الوجود، فوجوده إما أن يكون لا في موضوع، وهو الجوهر، أو في موضوع، وهو العرض.

والعرض إما أن يكون بحيث يقتني لذاته قسمة ويكون له أجزاء، أو لا يكون، والأول هو الكتم، والثاني إما أن يكون قار الذات أو لا يكون.

وال الأول إما أن يقتضي وجوده نسبة إلى شيء أو لا، والثاني هو الكيف، والأول إما أن يكون لا وجود له إلا تلك النسبة، وهو المضاف، أو يكون له وجود زائد، فتلك النسبة، إما أن تكون لأجزاءه بعضها إلى بعض بحسب الجهات المختلفة، وهو الوضع، أو إلى شيء محظوظ ينتقل معه، وهو الجهة، أو إلى زمان، وهو متى، أو إلى مكان، وهو الأين، والذي لا يكون قار الذات، فهو أن يفعل وأن ينفع.

## الفصل الخامس في الجوهر وأقسامه

**الجوهر حقيقة:** إذا وجدت كان وجودها لا في موضوع. والفرق بين الموضوع والهيولي، مع اشتراكهما في أن كل واحد منهما محل، أن الموضوع موصوف يتقوم بنفسه ثم يقوم ما يحل فيه.

وأما الهيولي فموصوف لا يتقوم إلا بما يحل فيه، فال محل أعم من الموضوع، وعدم الموضوع أعم من عدم المحل، فالجوهر ليس في موضوع، ولكنه قد يكون في محل، وإذا لم يكن في محل استحال أن يكون في موضوع<sup>(١)</sup>.

**أقسام الجوهر خمسة:** لأن الجوهر، إما أن يكون متحيزاً وهو الجسم الطبيعي، أو لا يكون متحيزاً، فإذا ما يكون جزءاً من المتحيز أو لا يكون.

**وال الأول:** إما أن يكون به الجسم بالفعل وهو الصورة، أو لا يكون به الجسم بالفعل، بل بالقوة، وهو المادة، أو لا يكون متحيزاً ولا جزءاً منه، فإذا ما يكون له

(١) قال الحجة الغزالى في «معيار العلم في فن المنطق» (ص ٧١): «حد الهيولي: أما الهيولي المطلقة فهي جوهر وجوده بالفعل، إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية كحقيقة قبلة للصورة، وتيسير لها في ذاته صورة إلا بمعنى القوة، وهو الآن عندهم قسم الجسم المنقسم بالقسمة المعنية، لست أرى بالقسمة الكمية المقدارية إلى الصورة والهيولي، والقول في إثبات ذلك طويل ودقيق، وقد يقال هيولي لكل شيء من شأنه أن يقبل كمالاً وأمراً ما ليس فيه، فيكون بالقياس إلى ما ليس فيه هيولي وبالقياس إلى ما فيه موضوع، فمادة السرير موضوع لصورة السرير، هيولي الصورة الرمادية التي تحصل بالاحتراف».

تعلق بالجسم بالتدبیر، وهو النفس، أو لا يكون وهو الملك، ويسمى العقل.

### والجسم يقال على معندين:

أحدهما: الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقطعة على زوايا قائمة من مبدأ واحد.

وثانيهما: الجسم التعليمي، وسنذكره في الکم.

وللجوهر خواص منها: أنه لا ضد له؛ لأنّه ليس في موضوع، والضد يكون في موضوع.

وأيضاً: لا يشتت ولا يضعف؛ لأنّه ليس يوجد حجر أشد من حجر آخر في حجريته، بل ربما كان أشد منه في الصلابة وأما في الحجرية فلا، وكذلك الإنسان. وهاتان الخاصتان ليستا من الخواص المطلقة؛ لأن الکم يشارك الجوهر في ذلك، وكذلك بعض أنواع الكيف.

وأيضاً: أنه مقصود إليه بالإشارة، وهذه الخاصة مطلقة؛ لأن الأعراض إنما يشار إليها تبعاً للإشارة إلى الجواهر، ولكن هذه الخاصة لا تعم الجواهر، فإن من الجواهر ما لا يشار إليه، وهي الجواهر المفارقة.

واعلم أن كليات الجوهر جواهر؛ لأنّه يصدق عليها أنها متى وجدت كان وجودها لا في موضوع، وكذلك الصور المعقولة من الجواهر، ولو كان الإنسان جوهاً لأنّه زيد، لما كان عمرو جوهاً.

### الفصل السادس

#### في تحقيق العرض

العرض حقيقة: إذا وجدت كان وجودها في موضوع، وقد عرفت معنى الموضوع، والفرق بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في الهيولي، أن الصورة مقومة لما تحل فيه، والعرض متقوم به.

والفرق بين كون العرض في موضوع وبين كون الهيولي في الصورة، أن الهيولي تفارق الصورة وهي باقية بصورة أخرى، والعرض يفسد بفساد ما هو فيه. والفرق بينه وبين وجود الجزء في الكل، أن الجزء مقوم للكل، والعرض

متقوم بما هو فيه.

والفرق بينه وبين وجود الكل في الأجزاء، أن الكل موجود في أشياء، والعرض في شيء واحد، ثم إن كان قد يوجد في أشياء، كالمحاذاة والمماسة، فإنه موجود في كل واحد منها.

والفرق بينه وبين وجود الجوهر في العرض ككون زيد في راحة، أن العرض لا يفارق ما هو فيه، والجوهر يفارقه.

وكذلك الفرق بينه وبين كون الشيء في الوعاء، ككون الشراب في الدين، وبين كون الشيء في الزمان وفي المكان، والعرض منه جزئي كهذا البياض، ومنه كلي كالبياض، وكل كلي فهو محمول على موضوع، فالعرض الكلي موجود في موضوع ومحمول على موضوع.

والجزئي موجود في موضوع؛ لأنَّ عرض، وليس على موضوع؛ لأنَّه جزئي؛ لأنَّا نخُص باسم المحمول على موضوع ما كان من المحمول بالمواطأة كلياً، والجوهر الكلي محمول على موضوع؛ لأنَّه كلي، وليس موجوداً في موضوع؛ لأنَّه جوهر.

والجزئي ليس محمولاً على موضوع ولا موجوداً في موضوع؛ لأنَّه لا عرض ولا كلي.

## الفصل السابع

### في تحقيق أقسام العرض

من العرض الكلم: وابتدينا به لشدة مشابهته الجوهر، ولهذا يشاركه في

خاصيته، ولهذا ظن به أنه جوهر.

#### وله خواص آخر مطلقة:

أحدها: إنه لذاته يقبل التجزيء.

وثانيها: إنه لذاته يقال في الشيء: إنه مساو أو مفاؤت.

وثالثها: إنه يمكن أن يوجد فيه واحد يقدر: فلينظر أنه بأي هذه الخواص

يصح رسمه؟

أما الأولى: فإنه يخرج منها العدد.

وأما الثانية: فلأن المساواة والمفاواة لا تعرف إلا بالكم؛ لأن المساواة تعرف بأنها اتفاق في الكم، فلو عرفناه بها لزم الدور، بقي أنه يرسم بالخاصية الثالثة فيقال: هو عرض يمكن أن يوجد فيه واحد يقدره. وكل كم: فإذاً أن يكون لأجزاءه حد مشترك، وهو المتصل، أو لا يكون، وهو المنفصل.

#### والكم المنفصل: هو العدد.

وأما المتصل: فإذاً أن يكون بحيث توجد أجزاءه معاً، وهو القار، أو لا يوجد معاً، وهو غير القار.

#### والكم المتصل غير قار: هو الرمان.

والقار: إما أن يكون له امتدادات ثلاثة متقطعة بقوائم وهو الجسم التعليمي، أو امتدادات فقط وهو السطح، أو امتداد واحد وهو الخط.

#### ومن أقسام العرض:

الكيف: وقدمناه على غيره؛ لأنه قار ولا يحوج تصوره إلى تصور غيره، ورسمه الصحيح أنه هيئة قارة لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة، فبقولنا: قارة، يخرج أذ يفعل وأن يتفعل؛ وبقولنا: لا يقتضي لذاتها قسمة، يخرج الكم فإنه، وإن كان يقال: إن هذا البياض نصف ذلك البياض أو أعظم منه، فذلك لا لذاته بل: لأنه قائم في كم، وبقولنا: ولا نسبة، تخرج باقي المقولات.

#### وأنواع الكيف أربعة:

الأول: من شرطه أن يكون في نفس أو في ذي نفس، فما كان من هذا سريع الزوال كغضب الحليم يسمى حالاً، وما كان بطبيء الزوال كحقد المحتود يسمى ملكة.

والنوع الثاني: هو تهيؤ الجسم لقبول أثر. مما كان منها متهيئاً نحو المقاومة وبطيء الإنفعال يسمى قوة طبيعية كقوة المصاحبة، وما كان منه تهيأ لإنفعال سهلاً سمي وهذا طبيعياً كالمراضية.

**والنوع الثالث:** هو الكيفيات المحسوسة في ظاهر الأجسام بذواتها، فما كان منها ثابتًا راسخاً يسمى كيفيات انتفاليات كحمرة الورد وحلوة العسل؛ لأنها تنفع الحواس عنها؛ ولأن بعضها يتبع انتفالات في أصل الخلقة، ومنها سريعة الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل، ويسمى انتفالات لما يعرض لحامليها من الانفعال.

**والنوع الرابع:** هو الكيفيات المختصة بالكميات، إما المتصلة بالاستفادة والانحناء، وإما المنفصلة كالزوجية والفردية؛ ولهذا النوع الرابع خاصيتها الكم والجوهر، وهو أنه لا يقبل الاشتداد والتقصص ولا يتضاد.

**ومن أقسام العرض المضاف:** ومنه مشهوري، ومنه حقيقي.

**فالمشهوري:** هو كل شيء مقول الماهية بالقياس إلى غيره كالأب.

**وال حقيقي:** هو ما لا وجود له إلا مقولاً بالقياس إلى غيره كالأب، لا كالأب فإنه جوهر؛ أي: أن له وجوداً زائداً على كونه مقولاً بالقياس إلى غيره. وعرفه المعلم بأنه: «الذي لا وجود له إلا بما هو مضاف» فاعتقد أن هذا تعريف الشيء بنفسه وليس كذلك؛ لأن المضاف المأخذ في التعريف هو المشهوري، والمعرف هو الحقيقي.

**ومن أقسام العرض الأين:** وليس هو المكان؛ لأنه سطح، ولا المتمكن؛ لأنه جوهر، بل هو كون الشيء في مكان ما، ويقع فيه تضاد للإنجاد والاتهام.

**ومن أقسام العرض المتن:** وليس هو الزمان؛ لأنه كم، ولا الزمني؛ لأنه قد يكون جوهرًا، بل هو كون الشيء في زمان ما، ككون الهجرة عام كذا.

**ومن أقسام العرض الوضع:** وهو هيئة كون أجزاء الجسم ذات نسبة لبعضها عند بعض في الجهات المختلفة، كالقيام والاستلقاء، وتلك النسبة هي للأجزاء إضافة مشهورية، ولكل وضع.

**ومن أقسام العرض الجدة:** ويقال لها مقوله الملك، ومقوله له. وهو كون الشيء في محيط ينتقل معه، إما محيط بكله كالتبس والتسلع، أو ببعضه كالتحتم.

**من أقسام العرض أن يفعل:** وهو كون الشيء يصدر عنه في غيره هيئة غير قارة، بل لا تزال تتجدد شيئاً فشيئاً ليتوجه بذلك إلى غاية، كالتسخين والتقطيع.

**ومنها:** أن ينفعل وهو كون الشيء بحال تصدر هذه الهيئة فيه عن غيره، كالتسخن والترطب والتقطع؛ والانفعال يشتد ويضعف ويتضاد؛ لأن ما فيه الانفعال كذلك.

## الفصل الثامن

### في المتقابلات

**المتقابلات:** هــما اللذان لا يوجدان معاً في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة.

#### والمتقابلات أربع:

**أحدها المتضادان:** وهما الذاتان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد، وبينهما غاية الخلاف الممكــن في الطبيعــ، ولا بد وأن يكون جنســهما القرــيب واحدــا كالسودــ وأليــاضــ.

**وثانيها المتضــايفان:** وهما اللذان لا يوجدان إلا معاً، وكذلك لا يــعدمان إلا معاً؛ لأن كل واحدــا منهمــا مقولــ المــاهــية بالــقيــاس إلىــ الآخرــ، وهذا لا يوجدــ لغيرــهما منــ المــتقــابلــاتــ.

**وثالثــها تقابلــ السلــب والإيجــاب:** ولا يعنيــ بذلكــ تقابلــ.

**قولــنا:** زيدــ إنســانــ.

**وقولــنا:** زيدــ ليســ بــإنســانــ فقطــ، بلــ ماــ يــعمــ ذلكــ.

**ويقابلــ قولــنا:** فرــســ، لــقولــنا: لاــ فــرســ مــثــلاــ، ســوــاءــ كانــ باــعتــبارــ الــأــمــرــ فيــ نــفــســهــ، أوــ باــعتــبارــ القــولــ، وإنــماــ يــنــســبــ هــذــاــ إــلــىــ القــولــ؛ لأنــ لاــ فــرســ لــيــســ لــهــ فيــ الــوــجــودــ معــنىــ مــحــصــلــ، وــلــهــ فيــ القــولــ معــنىــ مــفــهــومــ، وــالــفــرــقــ بــيــنــ هــذــاــ وــبــيــنــ تــقــابــلــ التــضــادــ أــنــ الضــدــيــنــ ذــاتــانــ، وــهــذــاــ ذــاتــ وــعــدــمــهــاــ.

**وأيضاــ إــذــا نــقــلــ هــذــاــ إــلــىــ القــولــ وــالــحــكــمــ** كانــ أحــدــ القــولــيــنــ صــادــقاــ وــالــآــخــرــ كــاذــباــ، وــلــاــ كــذــلــكــ المتــضــادــانــ، فــقــدــ يــكــذــبــانــ عــنــدــ عــدــمــ المــوــضــوعــ أوــ وــجــودــ عــنــدــ وــجــودــ المــتــوــســطــ، أــمــاــ الــذــيــ لــهــ اــســمــ خــاصــ كــالــأــغــبــرــ بــيــنــ الــأــســوــدــ وــالــأــبــيــضــ، وــأــمــاــ الــمــســمــيــ بــســلــبــ الــطــرــفــيــنــ كــقــولــناــ:

لــأــعــادــلــ وــلــأــجــائــرــ، وــلــلــفــاتــرــ لــأــحــارــ وــلــأــبــارــدــ، أوــ بــإــيــجــابــ

الطرفين كقولنا: للمر حلو حامض، الفرق بينه وبين المتضايقين ظاهر، وإذا نقل هذا إلى الحكم صدق الواحد وكذب الآخر، والمتضايقان إذا نقلا إلى الحكم فقد يكذبان كقولنا: زيد أبو عمرو وأبو خالد، فقد يكونان كاذبين.

**ورابعها تقابل العدم والملكة:** وتعني هنا هنا بالملكة، وجود شيء في مادة متميزة له، وبالعدم عدم ذلك الشيء، مما من شأنه أن يكون له في وقته، والفرق بين هذا وبين تقابل السلب والإيجاب إذا جعلا قولًا وقضية، أن العدم والملكة يكذبان قبل حلول الوقت أو عدم استعداد الموضوع.

### الفصل التاسع في المتقدم والمتأخر ومعاً

**المتقدمن:** يكون متقدماً إما بالمصلحة، كقولنا: تعلم الأخلاق قبل المنطق.

**واما بالذات:** كتقدم الواحد على الاثنين، ومعنى ذلك أن المتأخر يحتاج إلى المتقدم في أن يوجد، والمتقدم لا يحتاج إلى المتاخر.

**واما بالعلة:** كتقدم حركة الأصبع على حركة الخاتم، والفرق بينه وبين التقدم الذاتي، أن المتقدم في التقدم الذاتي شرط في وجود المتأخر لا مؤثر له، وفي التقدم العلوي يكون مؤثراً.

**واما بالزمان:** كتقدم عيسى على محمد - صلوات الله عليهما - وهذا باعتبار الماضي كل ما هو أبعد من الآن، فهو متقدم على ما هو أقرب إليه وباعتبار المستقبل بالعكس.

**واما بالشرف والفضيلة:** كتقدم أبي بكر على عمر رضي الله عنهما.

**واما بالرتبة، إما العقلية:** كتقدم الجنس على النوع، هذا إن ابتدينا من جنس الأجناس، فلو بدأنا من الشخص كان بالعكس.

**واما الرتبة المكانية:** كتقدم الإمام على المأمور إن بدأنا من القبلة، وإنما كان بالعكس، وإذا كان المتقدم يكون متقدماً بأحد هذه المعاني، فكذلك المتأخر يكون متأخرًا بأحد هذه المعاني، وكذلك معاً.

# كتاب بارير مينياس

## وهو كتاب العبارات

ويشتمل على فصول:

### الفصل الأول

الكتابة: دلالتها وضعية، أي: اصطلاحية على اللفظ.

واللفظ: دلالته وضعية على تصورات النفس، وليس موضوعاً للأعيان، وإنما

لما اختلف عند اتحاد ما في الأعيان بحسب اختلاف التصورات.

والتصورات: دلالتها طبيعية غيرية على أعيان الأشياء، فأعيان الأشياء مدلول

عليها وليس دالة.

والكتابة: دالة غير مدلول عليها.

واللفظ والتصورات دالان ومدلول عليهما، والأعيان التصورات لا يختلفان

باختلاف النواحي والأمم، واللفظ والكتابة يختلفان باختلاف ذلك.

### الفصل الثاني

#### في أقسام اللفظ المفرد

كل لفظ مفرد: فاما أن يكون اسمأ أو كلمة أو أداة؛ لأنه إما لا يستقل

بالمفهومية وهو الأداة، أو يستقل ويدل على كون ذلك المعنى في زمان معين من

الثلاثة وهو الكلمة، أو لا يدل على ذلك وهو الاسم.

(١) يتبعن فيه كيفية تركيب المعاني المفردة بالنسبة الإيجابية أو السلبية حتى تصير قصبة وخبراً يلزمها أن يكون صادقاً أو كاذباً.

**فلاسم:** لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه دون متأه المعين، فقولنا: لفظ مفرد يدخل فيه الثلاثة، وقولنا: يدل على معنى في نفسه؛ أي: معين قائم بنفسه لا يفتقر في تتحققه إلى لفظ آخر يخرج عنه الأداة.

وقولنا: دون متأه المعين يخرج الكلمة، وإنما قلنا: دون متأه ولم نقل دون زمان؛ لأن ذلك أكثر تحقيقاً للاسم والكلمة؛ لأن متى تدل على الكون في الزمان وهو أخص من الدلالة على الزمان، فالكلمة تدل على كون معناها في زمان معين، فقولنا: متأه تبييناً لزيادة هذا المعنى في الكلمة، ويكون المبني عن الاسم هو هذا الأمر الخاص حتى لو فرضنا أن لفظاً ما دل على زمان معين، ولم يدل على كون معناه في ذلك الزمان لم يلزم ذلك إلا يكون اسماً.

وقولنا: معين؛ أي: من أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر والماضي والمستقبل.

ثم الاسم ينقسم إلى محصل: وهو الذي عبر عنه بلفظه، فليس فيه سلب كقولك عالم، وإلى معدول، وهو الذي عبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: لا جاهل؛ ولا جاهل هو لفظ مفرد؛ لأنَّه اسم لمعنى واحد، كما أنَّ عبد الله لما جعل اسمًا صار لفظاً مفرداً، وكما أنَّ عبد، من عبد الله، إذا جعل لقباً ولم يقصد به التوصف لا يدل على معنى، كذلك لا، من لا جاهل، لا تدل على معنى.

والكلمة كذلك؛ أي: لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه، ويدل على متأه المعين، فقولنا: في نفسه يخرج الأداة، وبقولنا: ويدل على متأه المعين يخرج الاسم.

**وتنقسم الكلمة إلى محصل كقولك:** صح، وإلى معدول؛ أي: عدل به عن لفظه فعبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: ما صح ولا صح وأقوم ويقوم ليست بكلمات؛ لأنَّ الهمزة من أقوام دلت على معنى زائد على مفهوم الكلمة؛ لأنَّها تدل على تعين الفاعل، وكذلك يقام.

وأما يقام، فلم يدل على معنى زائد؛ لأنَّ قام يدل على قيام صدر عن قائم غير معين في زمان معين، ويقوم لم يدل إلا على ذلك فقط فلم يكن في الباء زيادة

معنى.

وأما الأداة: فهو لفظ مفرد لا يدل إلا على معنى في غيره؛ أي: يقوم في غيره كقولك: في وعلى، والفرق بينه وبين الأسماء التوافص أن تلك، مع دلالتها على معنى في غيرها، تدل أيضاً بأنفسها على معنى، وأما الأداة فلا يدل إلا على معنى في غيره.

### الفصل الثالث

#### في أقسام اللفظ المؤلف

اللفظ المؤلف: إما أن يكون تأليفه تأليفاً تقيدياً، وهو الذي في قوة المفرد كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإن هذا في قوة قوله: الإنسان، وإنما إلا يكون كذلك، فإما أن يكون المراد منه طلباً أو إعطاء.

وال الأول: إما أن يكون طلب معنى وهو الاستفهام، أو طلب فعل أو ترك يصدر عن المخاطب، فاما على سبيل الاستعلاء وهو الأمر والنهي، أو على سبيل التضرع وهو الدعاء، أو على سبيل التساوي وهو الانتماس.

والثاني: أي الذي يراد منه الإعطاء، أي: الإعلام، فإما أن يكون إعلاماً بالفعل وهو الخبر، أو بالقوة وهو التنبية، ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والنداء والقسم، والذي نريد أن نتكلم فيه وفي أقسامه وأحكامه هو الخبر.

### الفصل الرابع

#### في الخبر وتحقيقه

إذا قلنا: الإنسان حيوان، مثلاً، فهو: باعتبار مادته لفظ مؤلف، وباعتبار هيئة تأليفه تختلف أسماؤه باختلاف اعتبارات تعرض له، فباعتبار كونه بحيث يصبح أن يقال لقائله: إنه صادق فيما قاله أو كاذب، يسمى خبراً، وباعتبار كونه حكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، يسمى قضية، وباعتبار كونه يطالب قائله بإقامة الحجة على صدقه، يسمى دعوى، وباعتبار كونه جزءاً من الحجة، يسمى مقدمة، وباعتبار كونه تقام الحجة لإثباته، يسمى مطلوباً، وباعتبار كونه لازماً عن الحجة، يسمى نتيجة.

**فالخبر:** قول يحتمل التصديق والنكذيب.

**والقضية:** قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء بإيجاب أو سلب، ثم القضية تقسم بوجوه من التقسيمات.

### التقسيم الأول:

كل قضية فيما أن تكون بسيطة؛ أي: لو حللت لم تكن أجزاؤها قضايا، وهي الحملية، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه مفردین كقولنا: الإنسان حيوان أو مؤلفین في قوة المفردین كقولنا: الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالإرادة، أو أحدهما منفرد والأخر مؤلف كقولنا: الإنسان جسم حساس متحرك بالإرادة.

وإما ألا تكون بسيطة، بل يمكن إذا حللت أن تنحل إلى قضايا، وقد جعل مجموعها قضية واحدة، فحينئذ إما أن يكون حكمها مصاحبة أحد الجزئين للأخر أو معاندته له، والأولى هي الشرطية المتصلة والأخرى هي الشرطية المنفصلة.

**فالقضية الحملية:** قضية حكمها بأن كذا يكون كذا أو ليس، كقولك: الإنسان يكون حيوانا، الإنسان ليس يكون حيوانا، ثم هنا بحث، وهو إنه إن كان الإنسان هو بعينه الحيوان فكأننا قلنا: الإنسان يكون إنسانا أو الحيوان يكون حيوانا، ولا شك أن ذلك هذر، وإن كان الإنسان غير الحيوان، وكأننا قلنا: الإنسان يكون غير الإنسان؛ ولا شك أن ذلك باطل.

فنقول: هو هو من جهة وغيره من جهة، فهو غيره من جهة أن المفهوم من كل واحد منها غير المفهوم من الآخر، وهو هو من جهة أن الذات الموصوفة بهما واحدة، كأننا قلنا: الشيء الذي يقال له إنسان يكون بعينه الذي يقال له: حيوان، سواء كان ذلك الشيء هو أحدهما أو كان في نفسه معنى ثالثاً.

كقولنا: كل كاتب صاحك، فإن الذات الموصوفة بهما هي غيرهما، وتلك الذات هي الإنسان، وأما إذا كان أحدهما فقد يكون هو الموضوع كقولنا: الإنسان كاتب، وقد يكون هو المحمول كقولنا: الكاتب إنسان، ولما كانت القضية قوله حكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، والحملية من جملة القضايا، ففيها إذا شيئاً وبنسبة

بينهما، فالشيء المنسوب إليه فيها يسمى موضوعاً، والشيء المنسوب فيها يسمى محمولاً.

**وأما القضية الشرطية المتصلة:** فهي التي حكمها تلو قضية لأخرى إن كانت موجبة، كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو لبس تلو إن كانت سالبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود، والجزء المقترون به حرف الشرط يسمى مقدماً، والجزء المقترون به حرف الجزاء يسمى تاليأ، ولا فرق في أن تكون القضية متصلة أن تقول: إذا كانت، أو إن كانت، أو متى كانت، وغير ذلك من الحروف الدالة على الشرط.

**وأما القضية الشرطية المنفصلة:** فهي قضية حكمها عناد قضية لأخرى أو ليس، كقولك: إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون العدد فرداً، وليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون منقساً بمتباينين، والمقدم ذكره يسمى مقدماً، والمؤخر تاليأ، وستنتقصي الكلام في الشرطيات.

**والوجب:** من هذه القضايا متى حكمه ثبوت النسبة بين جزئيها، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه إيجابيين أو سلبيين أو معدولين أو محصلين أو مختلفين.

**والسالب:** ما حكمه رفع النسبة فيكون أجزاء الموجب منسوباً ومنسوباً إليه ونسبة، وأجزاء السالب منسوباً ومنسوباً إليه ونسبة ورفعها، فيكون أجزاء السلب زائدة، فلهذا الموجب أبسط من السالب إذا عني بالأبسط الأقل أجزاء.

### التقسيم الثاني:

**كل قضية حملية:** فإذا ما أن تكون طبيعية أو مخصوصة أو مهملة أو محصورة [ا كذلك] كل حملية فلها موضوع فذلك الموضوع إما أن يوضع من حيث هو تلك الطبيعة المحكوم عليها من غير اعتبار كونها كلية أو جزئية أو غير ذلك، بل من حيث هي هي، كقولك: الإنسان نوع فإن الموضوع ها هنا: أي: المحكوم عليه هو الإنسان من حيث هو إنسان، والإنسان من حيث هو إنسان ليس إلا أنه إنسان.

وأما كونه كلية، أي: تصور معناه لا يمنع الكثرة، أو جزئية، أي: تصور معناه يمنع الكثرة فهما قيدان زائدان على كونه إنساناً، وهذه القضية تسمى طبيعية، وإنما أن

يوضع من حيث تلك الطبيعة مشخصة كقولنا: زيد كاتب، أو الرجل كاتب، إذا أردت باللام التعريف لمعهود، وتسمى هذه القضية مخصوصة ومشخصة.

وإما أن توضع من حيث تلك الطبيعة كلية، فحينئذ إما أن نبين فيها كون الحكم عاماً لكل الأفراد أو لبعضها، كقولك: كل إنسان حيوان أو بعض الإنسان كاتب، وتسمى هذه القضية محصورة، فإن كان بين أن الحكم لكل الأفراد، فتسمى كلية، أو لبعضها، فتسمى جزئية، وأما إن لم نبين كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها فتسمى هذه القضية مهملة.

**فالقضية الحعملية الطبيعية:** ما موضوعها الطبيعة بما هي هي، وهذه لا تصدق كلية ولا جزئية، فلا يصدق كل إنسان نوع، ولا كل إنسان عام، ولا كل حيوان جنس، ولا يصدق أيضاً بعض الإنسان عام أو بعض الإنسان نوع أو بعض الحيوان جنس، فليست إذاً مهملة.

**والمحخصوصة:** ما موضوعها الطبيعة مشخصة.

**والكلية:** ما موضوعها كلي، وقد يبين أن الحكم عام لكل فرد.

**والجزئية:** ما موضوعها كلي، وقد يبين أن الحكم لبعض الأفراد مع قطع التعرض للباقي، ولا يمتنع أن تصدق كلية، أو مع التعرض لسلبه عن الباقي، وتكون هذه في الحقيقة في قوة قضيتين إحداهما موجبة على البعض، والأخرى سالبة عن البعض الآخر، فتكون الجزئية بما هي جزئية وقضية واحدة لا يمنع صدق الحكم على الكل.

**والمهملة:** ما موضوعها الطبيعة كلية، ولم يبين كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها، فحينئذ يجوز أن يكون الصادق هو البعض فقط، ويجوز أن يكون الكل، وقد يبين أن الجزئية كذلك، فقوتها إذاً واحدة، وكل واحدة من هذه القضايا فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة، وكيفية الحكم هو إيجابه أو سلبه، وكميته هو حصره في كل الأفراد أو بعضها.

واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سوراً، وهو في لغة العرب للموجب الكلي كل، وكذلك طراً وأجمعون، وما أشبه ذلك، وللجزئي بعض أو واحد، وفي

السلب الكلبي لا شيء أولاً واحد، وفي الجزئي ليس كل أو ليس بعض، ومعنى ليس كل: أي: ليس الكل من حيث هو كل، فيجوز أن يثبت للبعض، وتكون دلالة اللفظ بالمطابقة هو على سلبه عن الكل، من حيث هو كل، ودلالة على السلب عن البعض بالالتزام، وقولنا: ليس بعض بالعكس؛ وقد تستعمل ليس بعض بمعنى ليس بعض البتة فيكون سلباً كلياً، وأما في اللغة الفارسية فللموجب الكلبي همه، وللسالب الكلبي هنچ.

**فالموجبة الكلية:** كقولنا: كل إنسان حيوان.

**والجزئية:** كقولنا: بعض الناس، أو واحد من الناس كاتب.

**والسالبة الكلية:** كقولنا: لا شيء، أو لا واحد من الناس بحجر.

**والجزئية:** كقولنا: ليس كل إنسان كاتباً، أو ليس بعضهم.

ويشبه أن تكون لغة العرب تضيق عن المهملات؛ لأن الموضوع إما أن يكون بلا متعريف، وهي في لغة العرب لها ثلاثة معان: أحدها: العهد فتكون القضية مخصوصة.

وثانيها: تعني الطبيعة فتكون القضية طبيعية.

**وثالثها:** للاستغراف فتكون القضية كلية، أو يكون بغير لام التعريف، فإما أن يكون معيناً فتكون القضية مخصوصة، أو غير معين فتكون القضية جزئية.

**واللفظ الدال على نسبة المحمول إلى الموضوع يسمى رابطة:** وهي في لغة اليونان الكلمات الزمانية المشتقة من الكون والوجود ليكون ويوجد وما يتصرف منها، وإذا كان الحكم غير زماني كقولك: الله عالم، أتوا بما يدل على الزمان الحاضر.

واعلم أنه إذا كان المحمول كلمة ارتبط بذاته؛ لأن الكلمة تدل على مصدر لفاعل غير معين، وعلى زمان معين فتكون النسبة والزمان متضمنين فيها، فلا حاجة إلى الرابطة.

**واما إذا كان المحمول اسمأً جاماً افتقر إلى الرابطة:** لأن القضية قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء، فإذا أردنا أن يكون لكل معنى لفظ، استحق هذا المعنى الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه، لكنه قد يحدث في بعض اللغات بدل يدل عليه كما في

لغة العرب، وذلك البدل إما هيئه الإعراب كقولنا: زيد حيوان، فرفع زيد بالابتداء وحيوان بالخبر يدل على النسبة، وقد لا يظهر الإعراب فيدل عليه تقارب اللفظين في الزمان، كقولنا: هذا عيسى، فها هنا تقارب اللفظين في الزمان يدل على النسبة التي بينهما.

**وأما إذا كان المحمول اسمًا مشتقاً:** كقائم وضارب وحداد، فإنه يدل على معنى لشيء غير معين، ولكنه يخالف الكلمة بأنه لا يدل على الزمان المعين، وقد كان اللفظ الدال على النسبة المسمى رابطة في لغة اليونان هو الكلمة الزمانية، فإن شرطنا في مفهوم الرابطة الدلالة على الزمان، افتقرت الأسماء المشتقة، إذا كانت محمولة، إلى الرابطة، ولا [يعني]<sup>(١)</sup> هو في لغة العرب، إن كانت دالة على النسبة؛ لأنها لا تدل على الزمان، فحيثذا لا يصح أن يقال: زيد هو كاتب على أن هو رابطة، بل لا بد وأن يقال: يوجد كاتباً أو يكون كاتباً أو ما أشبه ذلك.

وإن لم يشترط في مفهوم الرابطة الدلالة على الزمان، ارتبطت الأسماء المشتقة بذواتها، والظاهر أن ذلك لا يشترط؛ لأن المراد بالرابطة الدلالة على النسبة، اللهم إلا أن يجعل الدلالة على الزمان داخلة في مفهوم القضية كما هو الواقع في لغة اليونان، فلا يكفي حينئذ ما يدل على نسبة شيء إلى شيء من غير أن يدل على الزمان، وحينئذ يجب أن يوجد الزمان في تعريف القضية.

### [الفصل الخامس]<sup>(٢)</sup>

## في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما

**هذه النسبة:** التي هي نسبة المحمول إلى الموضوع، قد تكون قوية موثقة كنسبة الحيوان إلى الإنسان، فإنه لا يجوز أن تنفك عنه البتة، بل كلما وجد الإنسان لزمه أن يكون حيواناً، وقد تكون رخوة سلسة كنسبة الكاتب إلى الإنسان، فإنه يجوز أن ترفع نسبة إليه، فيوجد إنساناً ولا يكون كاتباً، وكيفية هذه النسبة باعتبار الأمر في

(١) في الأصل: «يلغى» والمثبت أقرب للمعنى.

(٢) في الأصل: «الفصل الرابع».

نفسه تسمى مادة، وهي كون القضية في نفس الأمر محمولها واجب نموضوعها كالحيوان للإنسان، أو ممتنعاً له كالحجر له، أو لا واجب ولا ممتنع كالكتاب له، ويسمى اللفظ الدال على كيفية النسبة في ثاقتها وضعفها جهة، وقد يسمى اعتقاد تلك الكيفية جهة أيضاً.

### والفرق بين الجهة والمادة من وجوهٍ<sup>(١)</sup>

(١) الفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصري بها تدل على قوة الربط أو وهن دلالة باللفظ ربما كذبت.

وأما المادة وقد تسمى عنصراً فهي حال المحسوب في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو ذُكر عليه لفظ لكان يدل بالجهة. وقد تكون القضية ذات جهة تختلف مادتها فإنك إذا قلت: كل إنسان يجب أن يكون كاتباً، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن.

وكما أن السور من حقه أن يجاور به الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحسوب؛ فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سوراً. فإن كان سوراً كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحداً أو اختلف، أحدهما الرابطة والأخر السور. وكان ذلك أن تقرنها لهذا وبذلك، فإنك تقول: يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً، وتقول: كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً، وكذلك تقول: يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً، وتقول: بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً، وأما في السلب الكلى فلا تجد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول: يمكن إلا يكون أحد من الناس كاتباً، ولا نجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول: ولا واحد من الناس إلا ويمكن إلا يكون كاتباً أو تقول: كل إنسان يمكن إلا يكون كاتباً؛ لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب. وأما السلب الجزئي فتقول فيه القولين جميماً، فتقول: يمكن إلا يكون كل إنسان كاتباً، وبعض الناس يمكن إلا يكون كاتباً. وقبل أن نتحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرر فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرر فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليساً. فيجب أن تعلم شيئاً آخر، فتقول: كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السلبي بالمحمول، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلتحق حرف السلب بالرابطة، فلم يكن سلب قوله: زيد يوجد عادلاً، قوله: زيد يوجد لا عادلاً، بل قوله: زيد لا يوجد عادلاً؛ فكيف وناتك قد تكتذبان إذا كان زيد معدوماً. فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة، فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع حملة ما تأخر لا بعض ما تأخر؛ فلذلك إذا قلت: يمكن أن يكون زيد كاتباً، فسلبه ليس إمكان السلب، بل سلب الإمكان،

**أحدها:** أن المادة معتبرة بحسب الأمر في نفسه كما بينا، والجهة معتبرة بحسب اللفظ أو الاعتقاد.

**وثانيها:** أن الجهة قد تعتبر في السلب والإيجاب؛ والمادة هي كيفية النسبة الإيجابية في نفس الأمر، فاعتبارها بحسب الإيجاب فقط.

**وثالثها:** أن الجهة قد تنقل القضية من الصدق إلى الكذب وبالعكس، ولا كذلك المادة، فإن إذا قلنا: بالضرورة الإنسان كاتب كذبنا، فإذا قلنا: بالإمكان الإنسان كاتب صدقنا.

واعلم أنه قد تختلف المادة والجهة في قضية واحدة، وتكون صادقة كقولنا: واجب لا يكون الإنسان حجراً، فالقضية صادقة، والجهة بالوجوب، والمادة مادة الامتناع؛ لأن نسبة الحجر إلى الإنسان نسبة الامتناع.

أعني ليس هو قوله: يمكن لا يكون، بل قوله: لا يمكن أن يكون. وكيف وقولك: يمكن لا يكون. يسأل م قوله: يمكن أن يكون في الصدق. وكذلك إذا قلت: يجب أن يكون زيد كاتباً، ليس سلبه يجب لا يكون كاتباً، فكلاهما يتضالمان في الكذب: بل ليس يجب أن يكون. وكذلك إذا قلت: يمكن أن يكون زيد كاتباً، ليس سلبه أن تقول: يمكن أن لا يكون زيد كاتباً، فإن قوله: يمكن لا يكون زيد كاتباً، يسألمه في الكذب، بل سلب قوله يمكن أن يكون زيد كاتباً هو قوله: ليس يمكن أن يكون زيد كاتباً، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون، فلا تتفق على الصدق أبداً ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة؛ وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعني به ما هو عندنا كذلك، والممكن ما هو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعني به معنى آخر، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً، والممكن ما لا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن، وقال قوم: إن الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص، لكن قولهم غير مستمر في الفاظه... [المنطق لابن سينا ص ١٩٦].]

### [الفصل السادس]

#### في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات

**أصول الجهات أربعة:** ضرورة ودّوام وإمكان وإطلاق. وضرورة الحكم قد تكون مطلقاً، وقد تكون بحسب ذات الموضوع، وقد تكون على غير ذلك. وكذلك الدوام.

وإذا قلنا: في قضية أنها ضرورية، أردنا أنها كذلك بحسب ذات الموضوع، وأن تكون الضرورة لأجل الذات لا لسبب خارجي، وإنجاز أن تصدق الضرورة مع صدق الممكنة المخالفة في الكيف؛ إذ الإمكان الذاتي لا ينافي الضرورة بالغيرة.

**فتكون القضية الضرورية:** هي التي بين فيها لزوم حكمها، سواء كان إيجاباً أو سلباً لموضوعها، ما دامت ذاته موجودة، سواء كانت أزلية أو محدثة، لكنها إن كانت الذات أزلية كان الحكم ضرورياً دائماً كقولنا: بالضرورة الله عالم.

وإن كانت محدثة لم يكن الحكم ضرورياً على الإطلاق، بل ما دامت الذات موجودة، كقولنا: بالضرورة الإنسان حيوان، فإن الإنسان ما دام موجود الذات كان وجوب الحيوان عليه ضرورياً.

وأما لو عدم الإنسان لم يبق وجوب الحيوان عليها ضرورياً، إلا بمعنى أنه لو وجدت لوجب له الحيوان ما دامت ذاته.

**المشروطة العامة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها ضروري، ما دامت ذات موضوعها موصوفة بما صارت به موضوعة.

**المشروطة الخاصة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها ضروري ما دامت ذات موضوعها موصوفة بما جعلت معه موضوعة، وغير ضروري ما دامت الذات، كقولنا: كل متحرك متغير بالضرورة، ما دام متحركاً لا ما دامت ذات المتحرك موجودة.

**الوقتية:** قضية حملية بين فيها أن حكمها ضروري في وقت معين، لا ما دامت ذات الموضوع موجودة، ولا ما دامت موضوعة، كالخسوف للقمر.

**المنتشرة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها ضروري في وقت غير معين، لا ما دامت الذات موجودة أو موضوعة، كالتنفس لذى الرئة.

**الوجودية اللا ضرورية:** هي المطلقة الخاصة، وسندكرها.

**الدائمة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها دائم بدوام ذات موضوعها من غير بيان كون ذلك الدوام ضرورياً أو ليس، وأما هل يمكن صدق حكم كلي دائم غير ضروري أو لا يمكن، فليس على المنطقي.

**العرفية العامة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها دائم لموضوعها ما دامت ذاته موضوعة بما صارت به موضوعة.

**العرفية الخاصة:** قضية حملية بين أن حكمها دائماً لموضوعها ما دامت ذاته موضوعة بما صارت به موضوعة، لا ما دامت موجودة.

**الوجودية اللا دائمة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه له وجود وقتاً ما لا دائماً.

**الممكنة العامة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع، فقد يكون واجباً وقد لا يكون؛ لأن الإمكان عند العامة ما يلزم سلب الامتناع، فالأشياء عندهم إما ممكنة وإما ممتنعة، فما ليس بممتنع فهو عندهم ممكناً وما ليس بممكناً فهو عندهم ليس ما ليس بممتنع، فهو ممتنع، فالواجب داخل في هذا الممكناً؛ لأنه يصدق عليه أنه ليس بممتنع.

**الممكنة الخاصة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع وغير واجب، كالكتابة للإنسان؛ وذلك؛ لأن الخاصة لما رأوا ما نسبته كنسبة الحيوان إلى الإنسان مختصاً باسم الواجب، وما نسبته كنسبة الحجر إلى الإنسان فمختص باسم الممتنع.

وأما ما نسبته كنسبة الكتابة إلى الإنسان فلم يكن له اسم خاص؛ لأن الإمكان بالمعنى العامي كان معناه يصدق عليه وعلى غيره، فأرادوا أن يخصصوه باسم، ثم

رأوا هذا مختصاً بصدق الإمكان العامي عليه في جانبيه جميعاً؛ أعني: جانبي سلبه وإيجابه، فإنه يصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي أن يكون؛ لأنَّه غير ممتنع أن يكون، ويصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي ألا يكون، وليس هذا لغيره من المراد، فإنَّ الواجب يصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي أن يكون، ولا يصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي ألا يكون؛ لأنَّه ممتنع ألا يكون.

والممتنع يصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي ألا يكون؛ لأنَّه غير ممتنع ألا يكون، ولا يصدق عليه ممكناً بالإمكان العامي أن يكون؛ لأنَّه ممتنع أن يكون، فلذلك خصصوه باسم الإمكان، والواجب خارج عنه، إلا أنَّ ضعفاء النظر قالوا: الواجب أن يكون إنْ كان ممكناً أن يكون، والممكناً أن يكون ممكناً ألا يكون، فالواجب ألا يكون ممكناً ألا يكون، هذا خلف.

وإنْ كان الواجب أن يكون غير ممكناً أن يكون، وما ليس ممكناً أن يكون فهو ممتنع أن يكون، فالواجب أن يكون ممتنع أن يكون، هذا خلف.

وجوابه: أنَّ الواجب ممكناً بالمعنى العامي ولا يلزم ذلك أن يكون ممكناً ألا يكون، وليس بممكناً بالمعنى الخاصي ولا يلزم ما ليس بممكناً بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً.

فالممكناً الخاصي هو: الذي انتفت الضرورة الذاتية عن جانبي وجوده

وعدمه.

واماً الممكناً الأخص فهو: الذي يكون حكمه حالياً عن جميع أقسام الضرورة المذكورة كالكتابة للإنسان، فإنها غير ضرورية، لا بحسب ذات الإنسان ولا بحسب وصفه ولا في وقت معين أو غير معين، ولكنها ضرورية ما دام الإنسان كائباً، فإنه لا تخلو قضية عن هذه الضرورة؛ لأنَّ كل شيء فإنه ما دام موجوداً يستحيل ألا يكون موجوداً.

واماً الممكناً الاستقبالي فهو: ما حكمه غير ضروري أن يكون وألا يكون بحسب المستقبل، من غير اعتبار حاله في الحال، وبعضهم يشترط في هذا أنه لا يكون موجوداً في الحال؛ لأنَّه يعتقد أنه إذا كان موجوداً في الحال كان واجباً،

والواجب لا ينقلب ممكناً.

**فنتقول:** وإذا كان معدوماً كان واجب العدم ممتنعاً فوجب ألا ينقلب ممكناً، وإن كان الامتناع لا يمنع الإمكان، فكذلك الوجوب.

**وأيضاً:** الوجود في الحال لا ينافي العدم في ثاني الحال، فإذاً ينافي إمكان العدم أولى.

**وأيضاً:** إن كان ممكناً الكون يجب في الحال ألا يكون موجود الكون، فممكناً اللاكون يجب في الحال ألا يكون موجود اللاكون، لكن ممكناً اللاكون هو بعينه ممكناً الكون، فممكناً الكون، يجب على أصولهم، ألا يكون موجود اللاكون. هذا خلف.

**المطلقة العامة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها بالفعل من غير بيان وقت وحال، فيدخل فيها جميع القضايا الموجهة الفعلية.

**المطلقة الخاصة:** قضية حملية بين فيها أن حكمها بالفعل ولكنها غير ضروري؛ أي: الضرورة الذاتية، فيدخل فيها كل ما فيه ضرورة بشرط غير الذات، وكل ما شرط فيه دوام بشرط ألا يكون ضرورياً الضرورة الذاتية والوجودية اللاحقة دائمـة.

فهذا ما رأينا إيراده في هذا المختصر من أصناف القضايا، والفرق بين كون الشيء بالقوة وبين كونه بالإمكان، أن الشيء إذا وجد بطل كونه بالقوة، ولا يلزم بطلان كونه بالإمكان.

**والقضية الممكنة تنقسم إلى:**

**ساذجة:** وهي التي اقتصر فيها على بيان الإمكان فقط، وإلى مقيدة بقيد اللاوجود البة؛ وإلى مقيدة بقيد الوجود في وقت.

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

### في تعديد أجزاء الحملية وذكر مواضعها

**القضية الثنائية هي:** التي اقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ولم يذكر لها رابطة ولا جهة، سواء ذكر لها سور أو لم يذكر؛ لأن السور لا يزيد في أجزاء القضية؛ وإنما هو لتعيين الموضوع أنه كل أو بعض.

**القضية الثلاثية هي:** التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول رابطة، كقولك: الإنسان يكون حيواناً.

**القضية الرباعية هي:** التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول والرابطة جهة، كقولك: بالضرورة الإنسان يوجد حيواناً.

واعلم أن القضية لما كانت قولاً يحكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، كانت الأجزاء الذاتية لها ثلاثة: محكوم به هو المحمول، ومحكوم عليه هو الموضوع، ونسبة بينهما هو الرابطة.

**وأما الجهة فهي:** كيفية النسبة، فتكون لازمة لا مقومه للقضية، فإن عدوها من الأجزاء فيجب أن يعدوا السور أيضاً؛ لأن الموضوع محكوم عليه فمكانته أن يكون مقدماً، والمحمول محكوم به فوجب أن يؤخر، والرابطة تدل على النسبة التي بينهما فيجب أن يتوضطهما، والسور يدل على تعيين الموضوع فيجب أن يكون معه، وهذه هي الأماكن الطبيعية، وقد يعرض أن تزال عن مواضعها، حتى السور، فيقال: رأيت الناس طئاً، والمراد كل إنسان فقد رأيته.

والجهة تدل على كيفية الرابطة فكان يجب أن تكون معها، لكن يعرض من ذلك خلل؛ لأنها إن جعلت بعدها وقبل المحمول، لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو محمولة، وما بعدها يفسرها، كما لو قيل: كل إنسان يوجد بالإمكان كتاباً، فإنه لا يدري هل المحمول الكتابة والإمكان جهة، فتكون القضية موجهة بالإمكان، والمادة مادة الإمكان، أو المحمول هو إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة في

(١) في الأصل: «الفصل السادس».

اللفظ ومادتها مادة الضرورة؛ لأن ثبوت إمكان الكتابة للإنسان ضروري. وكذلك لو جعلت بعد المحمول لعرض ما، قلنا مع زيادة خلل آخر، وهو أنه لم يبق فرق بين السالبة الموجهة وبين سالبة الجهة، كقولنا: الإنسان ليس يوجد كاتباً بالإمكان، فإننا لا ندرى أن هذه القضية سالبة موجهة بجهة الإمكان، كأننا قلنا بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتباً، أو سالبة للإمكان نفسه، كأننا قلنا: ليس يوجد للإنسان إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة. فتعذر أن تجعل بعد المحمول. ولو جعلت قبل الرابطة وبعد الموضوع عرض من ذلك خلل؛ وهو أنه لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو جزءاً من الموضوع، كقولك: الإنسان بالإمكان يوجد كاتباً، فإننا لا ندرى هل الإمكان جهة أو جزء من الموضوع؟ كأننا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان يوجد كاتباً، فلم يبق لها مكان إلا قبل الموضوع، هكذا بالإمكان الإنسان يوجد كاتباً، فإن كانت الجهة مفردة كالضرورة والدوام والإمكان وجب أن تقدم على الموضوع، ولم يجز تأخيرها عنه إلا على سبيل التجوز.

وإن كانت مركبة كجهة المشروطة الخاصة مثلاً، تعذر أن تتقدم على الموضوع، فإنه لا يقال: بالضرورة ما دام متحركاً لا ما دامت ذاته كل متحرك متغير، فحسن أن تتأخر على أن مثل هذه الجهات الأولى أن تجعل جزءاً من المحمول لا جهة.

فإن قيل: وإذا جعلت الجهة قبل الموضوع احتمل أن يكون جهة للحمل، وأن تكون جهة للسور والفرق بينهما، أنا إذا قلنا: بالإمكان كل إنسان كاتب. فإن أردنا بالجهة جهة الحمل كان معنى ذلك أن كل واحد من الناس فإن الكتابة له ممكنة، فتكون القضية صادقة، وإن جعلناها جهة للسور كان معنى ذلك أن الكتابة ممكن أن تكون للكل فتكون القضية مشكوكاً فيها، قلنا: نحن قد بينا أنها لا نريد بقولنا: كل كذا كذا. إلا كل واحد واحد، فزال اللبس.

وأما حرف السلب فقد قالوا: إنه يكون في القضايا الثانية رافعاً للحمل، فيجب أن يدخل على المحمول؛ وفي الثلاثية يكون رافعاً للنسبة، فيجب أن يدخل على الرابطة، وفي الرباعية يكون رافعاً للجهة، فوجب أن يدخل على الجهة. فيقال:

ليس بالضرورة الإنسان يوجد كاتباً، ليكون هذا رافعاً لقولنا: بالضرورة الإنسان يوجد كاتباً.

ولا يجوز تأثيره على الجهة، وإلا جاز ألا يكون رافعاً لها بل مقرراً، كقولنا: بالإمكان الإنسان يوجد كاتباً، فلو قلنا: بالإمكان ليس الإنسان يوجد كاتباً، أو بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتباً، أو بالإمكان الإنسان يوجد لا كاتباً [صدقوا] (١٥) جميعاً، وكان السلب مقرراً للإيجاب؛ لأن الممكن ألا يكون بالإمكان الخاصي يجب أن يكون ممكناً أن يكون.

**وأما في القضية المسورة:** فحرف السلب يكون رافعاً للسور، فيجب أن يدخل عليه، وأقول: ينبغي أن يجعل حرف السلب في جميع القضايا السالبة متقدماً، لتكون السالبة البسيطة متميزة عن الموجبة المعدولة تمييزاً ظاهراً.

## [الفصل الثامن]<sup>(٢)</sup>

في تحقيق الموضوع والمحمول

إذا قلنا: كل «ج ب» بالضرورة مثلاً أو بالإمكان أو الدوام أو مطلقاً، فهنا شرائط معتبرة في الموضوع والمحمول، ولنذكر الشرائط التي تعم جميع القضايا، ثم ما يخص كل واحد منها.

أما شرائط الموضوع فهي أربعة:

أحداها: أنا لا نعني بذلك أن كلية «ج ب»، أي: الكل من حيث هو كل، ولا نعني أيضاً أن الـ «ج» الكلي هو «ب»، بل نريد بذلك كل واحد واحد أو كل فرد.

والفرق بين هذه المعاني:

**أما الأول:** فلأنه قد يصدق على الكل ما لا يصدق على كل واحد، وبالعكس فإنه يصدق على الكل أنه كل، ولا يصدق على كل واحد أنه كل، وكذلك يصدق

(١) في الأصل: «صدقًا».

(٢) في الأصل: (الفصل السابع).

على كل واحد من الناس مثلاً، أنه يمكن أن يدخل هذه الدار، ولا يصدق ذلك على كلهم.

**وثانيها:** أنا لا نعني بذلك كل ما الـ «ج» حقيقته، وإنما لم يظهر إنتاج الشكل الأول، على ما سيأتي، ولا نعني بذلك كل ما الـ «ج» صفتة، وإنما لم يدخل في ذلك ما يكون الموضوع هو الذات، كقولنا: كل إنسان؛ ولأن كل واحد منهما أخص من قوله: «ج» فوجب أن يؤخذ الأعم، وهو ما يقال له «ج» سواء كانت الـ «ج» ذاته أو صفتة.

**ثالثها:** لا نعني بذلك ما يقال له «ج» دائماً أو لا دائماً؛ لأن كل واحد من هذه أخص من الذي يقال له «ج»، فليؤخذ ما يعم ذلك، وهو كل ما يقال له «ج» كيف كان.

**ورابعها:** لا نعني بذلك ما هو بالإمكان «ج»، وإن لم يكن بالفعل «ج»، وإن كان ذلك أعم؛ بل يتشرط أن يكون ذلك بالفعل؛ لأن اللغات تأبى الاكتفاء بالإمكان؛ لأن الذي بالقوة متحرك هو في الحقيقة غير متحرك.

#### فهذه الشروط معتبرة في موضوع كل قضية:

وأقول: يجب أن تكون الشروط الثلاثة الأخيرة معتبرة في المحمول أيضاً، حتى يكون معنى قوله: كل «ج ب»، كل واحد من «ج» على الشرائط المذكورة، فإنه يكون الشيء الذي هو «ب»، سواء كان «ب» صفة لذلك الشيء، أو ذاته.

وعلى كلا التقديرتين فهو صفة لـ «ج» سواء كان ذلك الشيء «ب» دائماً أو غير دائم بعد أن يكون بالفعل «ب» وبعد أن يكون دائماً لذاته بدوام الحكم، وواجبه بوجوبه.

**وأما الشرط الأول الذي في الموضوع:** فإنما وقع بين جهة السور، فلذلك هو غير معتبر في المحمول.

ثم القضايا تنقسم بوجه آخر إلى: حقيقة، وتقديرية، ووجودية.

ونحن رأينا أن نسمى الوجودية خارجية لثلا يقع الغلط في استعمالها، فيظن أن نريد الوجودية الالادئمة أو الوجودية الالاضرورية، وكل واحدة منها رأينا أن

تقسمها إلى حالية وشائعة.

والحقيقة تنقسم إلى حقيقة مطلقاً وإلى حقيقة الموضوع، وكذا الخارجية، فمعنى الحقيقة مطلقاً، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة، كذلك عند العقل، فيكون قوله: كل «ج» أي: كل واحد مما يقال له «ج» دائماً أو غير دائم بعد أن يكون بالفعل «ج» عند العقل، ولا بد وأن يكون مع إمكان وقوعه حتى لو كان كذلك عند العقل، وكان متسع الوقع في الخارج لم يصح، والأصح أخذ الموضوع على تقدير إلا يثبت له المحمول، فيلزم إلا تصدق قضية كلية البتة.

**ومعنى الحقيقة الموضوع:** أن يكون موضوعها كذلك عند العقل، وأما محمولها فيكون خارجياً، ومعنى الخارجية مطلقاً، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة، كذلك في الخارج.

**ومعنى الخارجية الموضوع:** أن يكون موضوعها كذلك في الخارج، وأما محمولها فيكون كذلك عند العقل.

**ومعنى التقديريّة:** أن يكون الموضوع والمحمول ما لو وجد في الخارج لكن ما ذكرناه بالفعل، ولا بد من إمكان وجوده لما قلناه.

**ومعنى القضية الحالية:** أن يكون الموضوع سواء كان خارجياً أو حقيقياً أو تقديرياً على ما ذكرناه، حالة ثبوت الحكم الإيجابي أو السلبي، فيكون معنى قوله: كل «ج ب» أي: كل واحد من «ج» فإنه حين ما هو «ج» هو «ب».

**ومعنى القضية الشائعة:** أن يكون الموضوع سواء كان خارجياً أو حقيقياً أو تقديرياً على ما ذكرناه وقتاً ما، إما حالة الحكم أو قبله أو بعده.

ويظهر الفرق بين الحالية والشائعة إذا كان وصف الموضوع مضاداً لوصف المحمول، فإن الحالية لا تكون صادقة، وقد تصدق الشائعة، فإنما لو قلنا: كل نائم مستيقظ، صدق في الشائعة بأن يكون الوقت الذي تتصرف الذات بالنوم غير وقت ثبوت اليقظة، ولا يصدق في الحالية.

وقد يقع غلط بسبب إغفال لون الجهة، جهة للموضوع أو للمحمول أو

للحمل، فالجهة المعتبرة في كون القضية مطلقة أو موجهة هي جهة الحمل؛ أي: جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، حتى لو قلنا: ما هو بالضرورة «ج» فهو الذي هو بالضرورة «ب» كانت القضية مطلقة.

### الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

#### في تحقيق تقابل القضايا وشروطه

القضيّات المتقابلتان: هما اللتان تختلفان في الكيف؛ أعني: في الإيجاب والسلب، ويتفق موضوعهما ومحمولهما في المعنى؛ وكونه خارجاً أو عقلياً أو تقديرياً أو شائعاً أو حالياً، وفي الإضافة والزمان والمكان والكل والجزء والقوة والفعل والشرط؛ لأن السلب سلب الإيجاب، فيجب أن نسلب ما أوجب، فإذا أوجب شيء معين في مكان معين وזמן معين وإضافة معينة، وغير ذلك مما عدناه على شيء معين، فيجب في سلب ذلك أن نسلب ذلك الشيء عن ذلك الشيء بجميع الشروط، حتى لو اتفق المحمول والموضوع فيهما؛ أعني: في الموجبة والسالبة في اللفظ، ولم يتفق المعنى، لم يكن المسلوب هو الموجب. ولذلك لو اختلف في كونهما خارجين أو حقيقين أو معدومين لن يتقابلان؛ لأن المحكوم عليه بالإيجاب، ول يكن ما هو بالفعل عند الفعل «ج»، يكون غير المحكوم عليه بالسلب، ول يكن ما هو بالفعل في الخارج «ج» وكذلك بالعكس. وكذلك لو اختلفت الإضافة، فكان الأب، مثلاً، في أحديهما لغير ما في الأخرى، لم يتقابلان.

وكذلك لو اختلف الزمان فقيل مثلاً: زيد جالس وأريد اليوم، وقيل: زيد ليس بجالس وأريد أمس، لم يتقابلان. وكذلك لو اختلف المكان فقيل: زيد جالس؛ أي: على الأرض؛ زيد ليس بجالس؛ أي: على الفلك، لم يتقابلان.

وكذلك لو قيل: الشراب مسكر؛ أي: بالقوة، الشراب ليس بمسكر؛ أي:

(١) في الأصل: «الفصل الثامن».

بالفعل، لم يتقدّم.

وكذلك لو قيل: الزنجي أسود وأريد بشرته، الزنجي ليس بأسود، وأريد جملة أعضائه، لم يتقابلوا.

وكذلك لو قيل: زيد جالس، وأريد إن كان كذا زيد ليس بجالس، وأريد إن  
كان شيء آخر، لم تتم تقابلًا.

واعلم أن مضادة السلب للإيجاب أكثر من إيجاب الضد؛ لأن من المحمولات ما لا ضد له، فلو جعل ضد الإيجاب إيجاب الضد خلت تلك القضية عند الضد؛ ولأن سلب الشيء يصدق على كل ما يخالفه، وإيجاب ضده لا يصدق على كل ما يخالفه؛ ولأن قولنا: زيد ليس بعادل، لا يضاده قولنا: زيد جائز؛ لأنهما قد يصدقان. ولا قولنا: أنه ليس بجائز، فقد يصدقان أيضاً، فإذا إنما يضاده قولنا: زيد عادل، وكل ضد فهو ضد لضده، فيكون قولنا: زيد عادل ضده قولنا: ليس بعادل.

## [الفصل العاشر]<sup>(٣)</sup>

في القضية الواحدة والكثرة

وَمَا يَصْدِقُ مَجْمُوعًا، وَمُتَفَرِّقاً، وَمَا لَا يَصْدِقُ

قد علمت أن كون القضية موجبة أو سالبة لا؛ لأن جزئها إيجابيين أو سلبيين، بل؛ لأن الحكم إيجابي أو سلبي. كذلك كون القضية واحدة أو كثيرة، هو لكون الحكم واحداً أو كثيراً، وإذا كان الموضوع كثيراً وحكم عليه من حيث مجموع لشيء واحد، فالقضية واحدة، كقولنا: من به حمى لازمة ووجع ناخس وسعال فيه ذات الجانب. فإن هذه قضية واحدة ولا يصدق الحكم على كل واحد من أجزاء الموضوع كلياً.

واما إذا كان الحكم على كل واحد من تلك الكثرة، لم تكن قضية واحدة، بل

(١) في الأصل: «الفصل التاسع».

قضايا بعد الم الموضوعات، كقولنا: كل واحد من زيد وعمرو وخالد فهو إنسان، فإن هذه في قوة قولنا: زيد إنسان وعمرو إنسان وخالد إنسان، ويكون الحكم صادقاً على كل واحد، كما صدق على الجميع.

وأما إذا كان المحمول كثيراً فإن كان محمولاً على أن الكثير شيء واحد، كانت القضية واحدة، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق؛ أي: حيوان متتحقق الحيوانية بأنه ناطق، وهذا قد يصدق متفرقاً، كما في هذا المثال، فإنه يصدق الإنسان حيوان ويصدق الإنسان ناطق، وقد لا يصدق، كما أنه يصدق قولنا: الإنسان معذوم [الناظير]<sup>(١)</sup> ولا يصدق الإنسان معذوم.

وكذلك قد يصدق أيضاً متفرقة ولا يصدق مجموعة، إذا حملت على أنها شيء واحد، فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب، ويصدق عليه أنه فاره إذا كان فارها في النجوم مثلاً، ولا يصدق عليه أنه طيب فاره على أنه محمول واحد.

وكذلك قد يحسن الشيء متفرقاً ويصبح مجموعاً، فإنه يحسن قولنا: زيد إنسان، ويحسن أيضاً زيد حيوان، ويصبح زيد إنسان حيوان؛ لأن الحيوان يكون مكرراً.

### [الفصل الحادي عشر]<sup>(٢)</sup>

#### في أقسام القضايا الشرطية

الشرطية تنقسم أولاً إلى متصلة ومنفصلة: لأن النسبة بين الجزئين إما التلوك أو مقابلة، أو العناد ومقابلة، والأولى هي المتصلة، وتنقسم إلى:

لزومية: وهي التي بين فيها لزوم تاليها لمقدمها، إن كانت موجبة، أو لزومية إن كانت سالبة.

والى اتفاقية: وهي التي بين فيها اتفاق صدق تاليها عند صدق مقدمها، إن كانت موجبة، ولا صدقه إن كانت سالبة.

(١) في الأصل: «الناظير».

(٢) في الأصل: «الفصل العاشر».

وقد تكذب اللزومية مع صدق الاتفاقية، إذا كان الجزءان صادقين، لكن ليس بينهما لزوم، وللزوم التالي لل يقدم إما أن يكون؛ لأن المقدم عليه، كقولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وإما؛ لأنه معلول مساو له، كقولنا: إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، وإنما؛ لأنه معلول عليه، كقولنا: إذا كان النهار موجوداً فالعالم مضيء. وإنما؛ لأنه مضائق له، كقولنا: إن كان هذا أباً لذاك ابن لهذا.

#### أما المنفصلة فتنقسم إلى:

حقيقة: وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها على الصدق أو الكذب، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً، وإنما ألا يكون زوجاً.

والى مانعة الخلو: وهي التي يستحيل كذب جزئها، ولا يستحيل اجتماعهما على الصدق، كقولنا: إما ألا يكون هذا حيواناً، وإنما ألا يكون جماداً، وكقولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإنما ألا يغرق.

والى مانعة الجمع: وهي التي يستحيل صدق جزئها، ولا يستحيل كذبها، كقولنا: إما أن يكون هذا جماداً، وإنما أن يكون حيواناً، وستنتصري الكلام في هذا في كتاب القياس.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة، إما ألا يكون بين جزئها اشتراك البتة، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإنما ألا يكون النهار موجوداً، وإنما أن تكون الشمس طالعة.

وإما أن يكون بينهما اشتراك في جزء واحد، كقولنا: إن كان الإنسان حيواناً فالإنسان حساس، وإن كان الإنسان حيواناً فالناطق حيوان، وإنما ألا يكون الإنسان حساساً وإنما أن يكون الإنسان حيواناً، وأيضاً إما ألا يكون الناطق حيواناً، وإنما أن يكون الإنسان حيواناً.

وإما أن يكون بينهما اشتراك في الجزيئين، كقولنا: إن كان كل إنسان حيواناً وبعض الحيوان إنسان، وإنما ألا يكون شيء من الحيوان إنساناً، وإنما أن يكون بعض الحيوان إنساناً.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة فقد تكون مؤلفة من حملتين ومن متصلتين، ومن منفصلتين، ومن حملي ومتصل، ومن حملي ومنفصل، ومن متصل ومنفصل.

**والمتصلة:** لمقدمها تميز عن تاليها، فيمكن وقوع الأقسام الثلاثة الأخيرة فيها على وجهين، ولا كذلك المنفصلة لعدم تميز مقدمها عن تاليها.

### ولنمثل أولاً أقسام المتصلة:

**فالأول من حملتين:** كقولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

**والثاني من متصلتين:** إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلما لا يكون النهار موجوداً لا تكون الشمس طالعة، ضرورة انتفاء الملزم عند انتفاء اللازم.

**والثالث من منفصلتين:** كقولك: إن كان الحيوان إما ناطقاً وإما غير ناطق، فالجسم إما ناطق وإما غير ناطق، ضرورة أن ما قسم الخاص قسم العام.

**والرابع من حملي مقدم ومتصل تالي:** كقولك: إن كان هذا علة لذلك، فكلما وجد هذا وجد ذاك.

**والخامس عكسها:** كقولك: إن كان كلما وجد هذا وجد ذاك، فذاك لازم لهذا.

**والسادس من حملي مقدم ومنفصل تالي:** إن كان هذا عدداً، فهو إما زوج وإنما فرد.

**والسابع عكسها:** إن كان هذا إما زوج، وإنما فرد فهو عدد.

**والثامن من متصل مقدم ومنفصل تالي:** كقولك: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فيما لا يكون النهار موجوداً، وإنما أن تكون الشمس طالعة؛ لأن كل شيء لزمه شيء كان بين انتفاء اللازم وجود الملزم معاندة.

**والحادي عشر عكسها:** كقولك: إن كان العدد إما زوج وإنما فرد فكلما كان زوجاً، فهو ليس بفرد وإنما اجتمع التقىضيان.

واما أقسام المتنفصلة:

**فالأول من حمليتين:** إما أن يكون العدد زوجاً، وإما أن يكون فرداً.

**والثاني من متصلتين:** إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون قد تكون الشمس طالعة، والنهار ليس موجود.

**والثالث من متصلتين:** إما أن تكون هذه الحمى صفراوية أو دموية، وإما أن تكون سوداوية أو بلغمية.

**والرابع من حملي ومتصل:** إما ألا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، أو يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

**والخامس من حملي ومنفصل:** إما ألا يكون هذا عدداً، وإما أن يكون إما زوج وإما فرد.

**والسادس من متصل ومنفصل:** إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة، وإنما أن يكون النهار موجوداً.

### الفصل الثاني عشر<sup>(١)</sup>

في حصر الشرطيات، واهمالها

وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وايجابها، وسلبها

**والشرطيات أيضاً:** فقد يدخلها إهمال وحصر وخصوص، وكون الشرطية كلية أو جزئية أو مهملة أو مخصوصة ليس؛ لأن مقدمها أو تاليها كذلك، فإنك إذا قلت: كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده كانت المتصلة كلية من مخصوصتين.

**فالشرطية الكلية هي:** التي بين فيها تلو تاليها لمقدمها أو عناده له أو ليس بتلو ولا عناد في كل حال يمكن وقوع المقدم عليها، وإنما شرطنا الإمكان؛ لأن من جملة الأحوال أن يكون المقدم ثابتاً مع عدم تلو التالي أو عناده أو وجود المانع من ذلك.

(١) في الأصل: «الفصل الحادي عشر».

**والجزئية هي:** التي بين فيها تلو التالي للمقدم أو عناده أو لا تلو ولا عناد في بعض الأحوال التي يمكن وقوع المقدم عليها.

**والمهملة هي:** التي اقتصر فيها على بيان التلو أو العناد أو عدمهما فقط، ولم يبين أن ذلك في كل الأحوال أو بعضها مع إمكان كل واحد منها، كقولك: إذا جتنبي أكرمتك.

**والمحصوصة هي:** التي بين فيها أن التلو والعناد أو عدمهما في حال معينة، كقولك: إن جتنبي اليوم أكرمتك.

**وسور المتصلة الموجبة الكلية** كلما أو دائمًا، **كقولك:** كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذا لا يصدق في الاتفاقية إلا إذا أخذ ذلك باعتبار ماهية الجزئين، كأنه قيل: كلما كان الإنسان تقتضي ماهيته أن يكون ناطقاً، فماهية الحمار تقتضي أن يكون ناهقاً.

وأما إذا أخذ باعتبار الوجود، فلا لاحتمال أن يكون الإنسان موجوداً وقتاً ما ولا يكون الحمار موجوداً البتة.

**والموجبة الجزئية قد تكون كقولك:** قد يكون إذا كان الجسم حيواناً فهو إنسان.

**والكلية السالبة ليس البتة، كقولك:** ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

**والجزئية السالبة، كقولك:** كلما أو ليس دائمًا إذا كان النهار موجوداً فالسماء مصححة.

**وسور المنفصلة الموجبة، الكلية دائمًا، كقولك:** دائمًا إما أن يكون العدد زوجاً، وإما أن يكون العدد فرداً.

**والجزئية قد يكون، كقولك:** قد يكون العدد إما زائداً وإما ناقصاً، حيث علم اللامساواة.

**والسالبة الكلية ليس البتة، كقولك:** ليس البتة إما أن يكون العدد كيفاً، وإنما أن يكون جوهراً.

**والجزئية (قد لا يكون، وليس دائماً، كقولك:** ليس دائماً إما أن يكون الحيوان متنفساً وإما لا يكون.

وكذلك ليس كون الشرطية صادقة أو كاذبة هو لكون جزءاً منها صادقين أو كاذبين، بل لكون التلو أو العناد أو عدمهما صادقاً أو كاذباً.

**فقد تتألف المتصلة الصادقة من صادقتين، كقولك:** كلما كان الإنسان ناطقاً فهو حيوان، ومن كاذبين؛ لأنه إذا لزم شيء شيئاً لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزم، كقولك: لو كان الإنسان ليس بحيوان لكنه ليس بناطق.

**ومن مقدم كاذب وتال صادق لجواز كون اللازم أعم من الملزم، كقولك:** لو كان الإنسان فرساً لكنه حيواناً، وأما عكس هذا فممتنع لاستحالة أن يلزم الصادق كاذب.

**ومن مجھولتي الصدق والكذب، كقولك:** كلما كان عبد الله يكتب فهو يحرك يده، إذا كان نجهل حركته وكتابته وعدمهما.

**والكافية قد تتألف من كاذبين، كقولك:** كلما كان الإنسان حبراً فهو كيف، ومن صادقتين، وهذا في التزومية ظاهر لجواز أن يكونا صادقين، لا يلزم أحدهما الآخر.

**واما في الاتفاقية فلا يتصور؛ ومن مقدم صادق وتال كاذب، كقولك:** كلما كان الإنسان ناطقاً فهو حجر، ومن مقدم كاذب وتال صادق، كقولك: كلما كان الإنسان حبراً فهو ناطق.

**ومن مجھولي الصدق والكذب، كقولك:** كلما كان زيد في الشام فهو بالحجاز إذا جهل أين هو.

**والمنفصلة الحقيقة:** ومانعة الجمع الصادقتان لا يمكن أن تكون أجزاءهما صادقين، والحقيقة ومانعة الخلو الصادقتان لا يمكن أن تكون أجزاءهما كاذبين.

**والسالبة المنفصلة:** تكون صادقة إذا كان جزءاً منها صادقين أو كاذبين، أو أحدهما صادق والآخر كاذب، لكن لا عناد بينهما إلا في منفصلة منزلتها منزلة الاتفاقية في المتصلة.

وكذلك أيضاً كون الشرطية موجبة أو سالبة هو لكون النزوم أو العناد موجباً أو مسلوباً، لا لكون أجزائها كذلك، فقد يظن أن قولنا: كلما كان «أ ب» فليس «ج د» سالبة، كيف كان وليس كذلك، فإنها إنما تكون سالبة إذا كان حكمها سلب لزوم التالي لا لزوم سلب التالي، فيكون معناها إذا كانت سالبة أنه ليس البتة إذا كان «أ ب» يلزم «ج د»، أو كلما كان «أ ب» فليس يلزم «ج د»، وأما إذا كان معناها أنه إذا كان «أ ب» لزمه سلب «ج د»، أي: لزمه ألا يكون «ج د» فإنها موجبة، وتشبه المعدولة من الحالات.

### [الفصل الثالث عشر]<sup>(١)</sup>

في القضايا المحرفة وفي هيئات تلحق القضايا تفاصيلها أحکاماً زائدة إنه قد يقال: لا يكون «أ ب» أو يكون «ج د» أو حتى يكون «ج د» أو إلا أن يكون «ج د» وهذه القضية شرطية يمكن أن تكون متصلة، ويمكن أن تكون منفصلة. أما أنها شرطية: فلأنها توجب نسبة بين حكم وحكم، وتشبه من المتصلات قوله: كلما كان «أ ب» فـ «ج د».

ومن المتصلات قوله: إما أن يكون «ج د» وإما ألا يكون «أ ب»، إلا أن لحوقها بالمتصلات لا تغير كيفية فهي بها أولى.

وكذلك قد يقال: لا يكون «أ ب» و «ج د»، وهي شرطية أيضاً لما علمت، وتشبه من المتصلات، إن كان «ج د» فلا «أ ب».

ومن المتصلات: إما ألا يكون «أ ب» وإما ألا يكون «ج د» إلا أن لحوقها بالمتصلات أولى؛ لأنها لا تغير منها كيفية.

وقد يقال: قد يكون «أ ب» وليس «ج د»، فهي شرطية أيضاً لما علمت، وفي قوته قولنا: قد يكون إذا كان «أ ب» فليس «ج د».

ويقال أيضاً: إنما يكون «أ ب» إذا كان «ج د»، وهي شرطية لما علمت، وفي قوته متصلة وهي: إذا كان «ج د» فـ «أ ب».

(١) في الأصل: «الفصل الثاني عشر».

ويدل «إنما» على تخصيص وجود «أ ب» بوجود «ج د» ويقال: «إنما يكون الإنسان حيواناً» فيفيد «إنما» تخصيص الموضوع بالمحمول، كأنه قلنا: «لا يكون الإنسان إلا حيواناً» وقال الشيخ: إن «إنما» هنا تجعل الحمل متساوياً للموضوع أو خاصاً به، وكذلك في قوله: «إنما يكون بعض الناس كاتباً» ولم أفهم هذا من اللفظ، وكذلك نقول: «إن الإنسان هو الضحاك» بالألف واللام في لغة العرب، فيدل على أن المحمول والموضوع متساويان في الوجود، بل وفي المعنى.

ونقول أيضاً: «ليس الإنسان إلا الناطق» ويفهم منه معنيين:

**أحدهما:** إنه لا معنى للإنسان إلا معنى الناطق، وليس تقتضي الإنسانية معنى آخر.

**وثانيهما:** إنه لا يوجد إنسان إلا ناطقاً، فكل إنسان ناطق.

وكذلك يقال في الشرطيات: «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فيفيد ذلك مع وجوب الاتصال وضع المقدم وتسويقه وإنتاج وضع التالي، كأنه قيل: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود» فأفادت زيادة لما على مفهوم القضية إن صارت هذه القضية في قوة قياس و نتيجته.

# كتاب أنولوطيقا الأولى<sup>(١)</sup>

وهو كتاب القياس

ويشتمل على جملتين:

الجملة الأولى: تشتمل على فصول:

## الفصل الأول

في أقسام الحجة، وحد القياس

وتفسير الفاظ تستعمل في هذا الكتاب

أصناف ما يحتاج به ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل.

لأن الاستدلال إما أن يكون بالعام على الخاص: وهو القياس؛ لأن القائل

يستدل بثبوت الحدوث الممكن على ثبوته للجسم وهو أخص من الممكن.

واما أن يكون بالخاص على العام: وهو الاستقراء؛ لأن المستقرئ يستدل

بثبوت الحكم لهذا ولذلك من نوع على ثبوته لذلك النوع.

واما ألا يكون كذلك: وهو التمثيل؛ لأن به يستدل بثبوت الحكم لصورة معينة

على ثبوته لصورة أخرى، وليس أعم منها ولا أخص.

والعمدة هو القياس: وهو قول مؤلف من أقوال متى سلمت نزيم عنها بالذات

قول آخر، فقولنا: «قول» يدخل فيه كل لفظ مؤلف، وبقولنا: «مؤلف من أقوال»

يخرج عنه ما عدا الشرطيات، فيكون كالجنس القريب وباقيه كالفصل، وبقولنا: «متى

سلمت» لا يلزم منه أن تكون مسلمة في نفسها، بل تكون بحيث متى سلمت نزيم

عنها القول الآخر حتى لو كانت مسلمة، ولا يلزم عنها القول الآخر لم يكن ذلك

(١) انظر: كتاب التقرير لحد المنطق لأبن حزم (بتحقيقه).

قياساً ولو كانت كاذبة، لكنها متى سلمت لزム القول الآخر فهو قياس، وقولنا: لزم عنه أعم من كون ذلك اللزوم بيئنا أو غير بيئن، وأيضاً لا بد وأن كون القول الآخر لازم الصدق عنها، بمعنى: إن كل من سلم صدق تلك الأقوال لزمه الاعتراف بلسانه أو بقلبه لزوم ذلك القول الآخر لها، ولو كان القول الآخر بدبيهياً، وعمل تأليف لإنتاجه لم يكن ذلك قياساً، لأنه حينئذ لا يكون مستفاداً عنه، وقولنا: «بالذات» احترزنا به عن شيئاً

**أحدهما:** أن يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة محدوفة كقول المهندس: خطأ «أ ب» خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، فإن ذلك إنما لزم لمقدمة محدوفة وهي: وكل الخطوط المخرجة من المركز إلى المحيط متساوية.

**وثانيهما:** أن يكون ذلك اللزوم بسبب لازم مقدمة، كما يقال: «جزء الجوهر يلزم من رفعه رفع الجوهر، وما ليس بجوهر لا يلزم من رفعه رفع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر» فإن هذا إنما لزم بعد تفاصيل المقدمة الثانية، وهي: «كل ما يلزم من رفعه رفع الجوهر فهو جوهر».

فإن قيل: فيلزم من هذا خروج الشكل الثاني والثالث بل وأكثر اختلالات الشكل الأول عن كونها أقيسة؛ لأنها إنما تبين نتائجها إما بعكس أو خلف أو غير ذلك، وأيضاً فإن هذا من الشكل الثاني، فكيف قلتم إنه ليس بقياس؟ قلنا: إن تريد بقولنا: «بالذات» أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه إلى تغيير حدود الأقوال، والشكل الثاني مثلاً وإن تبين بالعكس، إلا أن العكس المستوى لا تتغير فيه الحدود، بل مواضعها فقط.

**وأما الاعتراض:** فهو مجرد تسمية كما سنبين، على أن أمثل هذه إنما هي لتبين اللزوم لا لللزوم؛ ولهذا فإن فاضل الذهن قد يلحظ اللزوم بدون ذلك.

**وأما أن هذا من الشكل الثاني:** فصحيح، وقولنا: «إنه ليس بقياس» أي: إنه ليس بقياس على إنتاج أن جزء الجوهر جوهر، ونتيجته على أنه من الشكل الثاني أن جزء الجوهر ليس ما ليس بجوهر، وقولنا: «قول آخر» الفرق بين الآخر والغير أن الآخر أخص: لأن الغير يكتفي فيه باختلاف الصفات، والآخر يشترط فيه

اختلاف الذوات، فلا بد وأن يكون القول اللازم مغايراً في حدوده؛ أي: أجزاءه لكان قول في القياس؛ لأن كل قضية صدقت لزمنها صدق عكسها وعكس تقىضها وجزئيها، وكذب تقىضها، وليس هذه أقوال آخر، بل غير فاحترزنا بقولنا: آخر عما يلزم القضايا من ذلك.

**وكل قياس:** فإما أن يكون بحيث يمكن حله إلى أقيسة وهو المركب. أو لا يمكن بل ينحل أول انحلاله إلى قضايا، وهو البسيط.

**والقياس البسيط:** إما أن يكون القول اللازم عنه أو تقىضه مذكوراً فيه بالفعل وهو الاستثنائي؛ لأن فيه استثناء.

**أولاً:** يكون كذلك وهو الافتراضي؛ لأن فيه قرن مقدمة بأخرى، مثل الافتراضي قولهك: كل «ج ب» وكل «ب أ» يلزم كل «ج أ» وليس مصراً به ولا بتقىضه في القياس.

**والمقدمة:** قضية هي جزء قياس؛ فلهذا لم يقل في تعريف القياس: إنه قول مؤلف من مقدمات؛ ثلا يلزم الدور، وأجزاء المقدمة التي تبقى بعد فك الرابط؛ أي: النسبة التي بينها تسمى حدوداً، لأن الحد هو الطرف ولا محالة أنه لا يبقى بعد رفع النسبة إلا محمول وموضع أو مقدم وتال.

**وأما الجهة:** فلأنها كيفية النسبة وقد رفعت فيرتفع وصفها، وما يتكرر من الحدود مثل «ب» في مثالتنا يسمى حدأً أو سط، لأنه يتوسط عند الذهن في ثبوت القول اللازم، والحدان الآخرين يسميان طرفين ورأسين، والذي يصير منها موضوع القول اللازم مثل: «ج» في مثالتنا، أو مقدمة تسمى حدأً أصغر؛ لأن الموضوع يجوز أن يكون أخص من المحمول، والأخص كالأسغر عند الأعم.

ومقدمة الأسغر تسمى صغرى، والذي يصير محموله أو تاليه يسمى حدأً أكبر ومقدمته كبرى؛ وتأليف الصغرى والكبرى تسمى قرينة، وما كان من القرائن يلزم القول الآخر فيسمى قياساً، وهيئه التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط من الحدين الآخرين يسمى شكلأً، وما دام يؤلف يسمى ما يلزم عنه في العلوم مطلوباً؛ إذ السعي لأجله، ويسمى في غير العلوم وضعأً، فإذا لزم سمي نتيجة، وقبل التأليف

دعوى.

والحد الأوسط إن كان محمولاً أو تالياً في الصغرى، موضوعاً أو مقدماً في الكبرى، كان هذا الشكل بيتنا؛ لأن الحكم على الأوسط يكون حكماً على الأصغر، فيجب أن يكون هذا الشكل هو الشكل الأول؛ لأن قياسيته تظهر عن قرب ولا تزاح في الذهن إلى تخلف.

ويجب أن يكون عكسه؛ أعني: ما يكون الأوسط فيه موضوعاً أو مقدماً في الصغرى، محمولاً أو تالياً في الكبرى، مطراً لشدة مخالفته الأول الطبيعي، وإن كان الأوسط محمولاً أو تالياً في المقدمتين معاً فهو الشكل الثاني؛ وإن كان موضوعاً أو مقدماً فيهما فهو الثالث.

## الفصل الثاني

### في الشكل الأول

وهذه الأشكال، الثلاثة قد تتالف

من الحمليات، ومن الشرطيات، ومن خلط منها.

#### الشكل الأول من الحمليات:

إذا نعلم بالضرورة أنه إذا كان صادقاً كل «ج ب» أو بعض «ج ب» بالفعل مثلاً سواء كان دائماً أو غير دائم أو ضرورياً، ثم كان صادقاً كل «ب أ» أي: كل واحد مما يقال له «ب» بالفعل أو يحكم عليه بأنه «ب» بالفعل بأي جهة كان، ولنأخذ المعنى الأعم من المعاني التي لخصناها كالشائعة؛ أي: كل واحد مما حكم عليه بأنه «ب» بالفعل في أي وقت كان أو بالمعنى المأمور فيه المحمول في الصغرى.

وبالجملة: ما يعم الموضوع فإنه «أ» إما بالضرورة أو دائماً أو ممكناً أو غير ذلك مما سوى المشروطتين والعرفتين، فإننا نعلم حينئذ أن «ج» تدخل تحت هذا الحكم حتى يكون كل «ج أ» أو بعض «ج أ» بتلك الجهة، وكذلك لو كانت الكبرى سالبة، وهذا فالصغرى فيه موجبة كلية أو جزئية، والكبرى كلية موجبة أو سالبة، فتكون إذا هذه الضروب أربعة.

**الضرب الأول:** من كلتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كل «ج ب» وكل «ب أ» فكل «ج أ».

**الثاني:** من كلتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ».

**الضرب الثالث:** من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: بعض «ج ب» وكل «ب أ» بعض «ج أ».

**الضرب الرابع:** من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: بعض «ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ».

فقد أتت المحصورات الأربع فلذلك يسمى كاملاً، ولم يتحقق في إنتاجه إلى بيان فلذلك يسمى بيّناً، والمعلم الأول يعني بالكامل ما لا يحتاج في إنتاجه إلى بيان، وقد تبع التبيّن الصغرى في الكم، والكبرى في الكيف، وإنما اقتصرنا على المحصورات؛ لأن المهملة في قوة الجزئية، والمحصوصة قليلة النفع في العلوم وأكثر ما تستعمل صغرى وخصوصاً في أعمال الطب، والطبيعة فأكثر وقوعها صغرى، ومن علم إنتاج المحصورات لم يشكل عليه إنتاج الباقي

وأما إذا كانت الصغرى سالبة لم يكن الأصغر من جملة ما قبل له الأوسط، فلا يلزم تعدي حكمه إليه، وكذلك لو كانت الكبرى جزئية كقولنا: بعض «ب أ» أو بعض «ب» ليس «أ» احتمل أن يكون البعض الآخر من الأوسط يخالف ذلك ويكون هو الأصغر؛ لاحتمال كون الأصغر أخص من الأوسط، كقولنا: كل «ج ب» وبعض «ب أ» فقد يكون بعض «ب» ليس «أ» ويكون ذلك هو «ج» فشرط إنتاج هذا الشكل، أن تكون صغراه موجبة وكبراً كلية، لكنه لو كانت الصغرى سالبة في قوتها صدق موجبة، كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة أنتج ولو من سالبتين، ويكون الشرط كلية الكبرى فقط.

**الشكل الأول من المتصلات:** والشركة في جزء تام الشروط وعدد الضرب بـ كما في العمليات؛ لأنه إذا كان كلما وجد شيء وجد شيء ثانٍ، وكلما وجد الثاني وجد أو انتفى شيء ثالث، علمنا بالضرورة أنه كلما وجد الأول وجد أو انتفى

الثالث.

وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، فلو كانت سالبة لم تنتج، فإنه إذا كان ليس البتة أو ليس كلما إذا وجد شيء وجد شيء ثانٍ وكان كلما وجد الثاني وجد الثالث أو انتفى، لم يلزم من ذلك أن يكون إذا وجد الأول وجد الثالث أو انتفى لاحتمال أن يكون وجود الثالث أو انتفاؤه أعم من وجود الثاني، فيكون وجوده أو انتفاؤه قد يكون عند عدم الثاني أيضاً.

وكذلك لو كانت الكبرى جزئية لم تنتج؛ لأنه إذا صدق أنه قد يكون إذا وجد الأوسط بلا الأكبر لم يمنع ذلك أن يكون قد لا يتلوه، ويكون ذلك حين ثبوت الأوسط للأصغر؛ لجواز أن يكون وجود الأوسط أعم من وجود الأصغر، وكذلك لو كانت الكبرى جزئية سالبة.

**الضرب الأول:** من كليتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كلما كان «أ ب ف ه ر» وكلما كان «ه ر ف ج د» فكلما كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الثاني:** من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كلما كان «أ ب ف ه ر» وليس البتة إذا كان «ه ر ف ج د» فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الثالث:** من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد تكون إذا كان «أ ب ف ه ر» وكلما كان «ه ر ف ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الرابع:** من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد تكون إذا كان «أ ب ف ه ر» وليس البتة إذا كان «ه ر ف ج د» فليس كلما كان «أ ب ف ج د».

وهذا إنما يكون قياساً مفيداً إذا كانت المتصلة لزومية، أما لو كانت اتفاقية لم يفد القياس؛ لأن الاتفاقية لا تكون صادقة إلا إذا كان التالي صادقاً، فالكبرى لا تكون صادقة إلا إذا كان تاليها صادقاً، فإذا أضفنا إليه مقدم الصغرى كانت الاتفاقية التي تظن نتيجة صادقة، وإن لم يلتفت إلى الوسط البتة.

**الشكل الأول من المنفصلات والشركة:** إما أن تكون في جزء قام أو في جزء

غير قام.

**أما الأول:** فلا تختلف فيه الأشكال؛ إذ المنفصلات لا تعين مقدماتها من تواليها، فيمكن جعل الجزء المشترك تاليًا في المقدمتين ومقدماً فيهما، وتاليًا في إحداهم مقدماً في الأخرى وشرط إنتاجه.

أما إن كانت المنفصلات حقيقةً أن يكون فيه موجبة وكلية.

**أما الشرط الأول:** فلأن سلب العناصر يصدق سواء كانت الأجزاء صادقة أو كاذبة، فلو كان التأليف من سالبيتين لم يدل ذلك على صدق الأجزاء الغير المشتركة ولا على كذبها.

**وأما الشرط الثاني:** فلأنه كان من جزئيتين جاز أن يكون حال عناد إحدى المقدمتين غير حال عناد الأخرى، فيجوز أن يكون الجزءان اللذان ليسا بمشتركتين متلازمين، ويجوز أن يكونا متابعين، فيسقط إذا من الضروب الستة عشر الممكنة سبعة، تبقى الضروب المتتجة تسعة.

**الأول:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ه ر» دائمًا إما أن يكون «ه ر» وإنما أن يكون «ج د» ينبع دائمًا كلما كان «أ ب» لزم «ج د» دائمًا كلما كان «ج د» لزم «أ ب» ضرورة أن «أ ب» و «ج د» لازمان مساويان لنقيض «ه ر» وأنه كلما صدق «أ ب» لزم كذب «ه ر» وكلما كذب «ه ر» لزم صدق «ج د» وبالعكس.

**الضرب الثاني:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ه ر» وليس البة إما أن يكون «ه ر» وإنما أن يكون «ج د» فليس البة إذا كان «أ ب» يلزم «ج د» وليس البة إذا كان «ج د» يلزم «أ ب» لأنه لما جاز مع صدق السالبة المنفصلة أن تكون الأجزاء صادقة وكاذبة، فليس يلزم أحد جزئي الموجبة صدق الجزء الذي ليس مشترك من السالبة ولا كذبه، وكذلك لا يكون لازماً له.

**الضرب الثالث:** ليس البة إما أن يكون «أ ب» وإنما أن يكون «ه ر» دائمًا إما أن يكون «ه ر» وإنما أن يكون «ج د» فليس البة إذا كان «أ ب» يلزم «ج د» وليس البة إذا كان «ج د» يلزم «أ ب».

**الضرب الرابع:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإنما أن يكون «ه ر» وقد يكون إما

أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فقد يكون إذا كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وقد يكون إذا كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**الضرب الخامس:** قد يكون إما «أـ ب» وإنما «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فقد يكون إذا كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وقد يكون إذا كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**السادس:** دائماً إما أن يكون «أـ ب» وإنما أن يكون «هـ ر» وقد لا يكون إما أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فليس كلما كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وليس كلما كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**السابع:** قد لا يكون إما أن يكون «أـ ب» وإنما أن يكون «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فليس كلما كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وليس كلما كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**الثامن:** ليس البتة إما أن يكون «أـ ب» وإنما أن يكون «هـ ر» وقد يكون إما أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فليس كلما كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وليس كلما كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**التاسع:** قد يكون إما أن يكون «أـ ب» وإنما أن يكون «هـ ر» وليس البتة إما أن يكون «هـ ر» وإنما أن يكون «جـ د» فليس كلما كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وليس كلما كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب».

**واما إذا كانت المنفصلات مانعة الخلو فقط:** فهي لا تكون إلا موجبة، فشرط إنتاجه أن تكون فيه موجبة لما بيناه، وضروبه إذا تكون ثلاثة ولا ينتج إلا جزئية.

**الضرب الأول:** وينبغي أن نعبر بالعبارة المعتادة في العرف؛ ليكون ذلك أقرب إلى الفهم. دائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «أـ ب» أو «هـ ر» ودائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «هـ ر» وإنما «جـ د» فقد يكون إذا كان «أـ ب» يلزمـه «جـ د» وقد يكون إذا كان «جـ د» يلزمـه «أـ ب» ضرورة أن «أـ ب» و«جـ د» لازمان عامان لنفيض «هـ ر» وإنما لا تجب التبيجة كلية لجواز أن يكون أحدهما أعم من الآخر، وليس كلما وجد العام وجد الخاص.

**الثاني:** دائمًا أحد الأمرين لازم وهو إما «أ ب» أو «ه ر» وقد يكون أحد الأمرين لازم وهو إما «ه ر» أو «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» لزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» لزمه «أ ب».

**الثالث:** قد يكون أحد الأمرين لازمًا وهو: إما «أ ب» وإما «ه ر» و دائمًا أحد الأمرين لازم وهو إما «ه ر» وإما «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» لزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» لزمه «أ ب».

**وأما إذا كان المنفصلات مانعة الجمع فقط:** فإن التأليف يكون غير منتج؛ لأن كل واحد من «أ ب» و«ج د» يكون أخص من نقىض «ه ر» فلا يلزم من ذلك أن يكونا متلازمين أو متعاندين أو مقابل ذلك، حتى لو صرخ بتأليف «أ ب» و«ج د» مع نقىض «ه ر» كان ذلك تأليفاً من جزئتين.

**هذا وأما إذا ألفت المنفصلات وكانت الشركة في جزء غير تمام:** فلا شك إنه إذا كان «أ» قد قيلت عليه أشياء، بمعنى أنه يحكم عليه بأنه إما هذا وإنما على وجه يكون أحدهما فقط صادقاً والثاني كاذباً، أو على وجه لا يجتمعان في الصدق أو لا يجتمعان في الكذب، ثم صدق على كل ما قيل عليه واحد من تلك أنه يصدق عليه أحد شيئين أو أشياء ويكذب الباقي، أو لا يجتمع على الصدق أن «أ» يدخل في ذلك الحكم أيضاً فيجب أن تكون الصغرى موجبة والجزء الذي وقع الاشتراك فيه موجباً، ليكن الأصغر مما يقال له ذلك، وأن تكون الكبرى كلية لنعم الأصغر، ثم الصغرى قد تكون كلية وقد تكون جزئية، والكبرى قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، فتكون الضروب إذا أربعة:

**الضرب الأول:** دائمًا «أ» إما «ب» وإما «ج» و دائمًا «ج» إما «ه» وإنما «د» فإن شئت أن تجعل أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الصغرى لتكون الكبرى جزءاً واحداً قلت: فدائماً «أ» إما «ب» وإنما أنها «ه» وإنما «د» وإن شئت أن تكثّر أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الكبرى قلت: فدائماً «أ» إما «ب» وإنما «ه» وإنما «د».

**الضرب الثاني:** دائمًا «أ» إما «ب» وإنما «ج» ولا شيء ثالثة من «ج» إما «ه» وإنما «د» فليس لك هنا أن تكثّر عدد الأجزاء، بل أن تجعل الكبرى جزءاً واحداً

فيكون عدد أجزاء النتيجة كعدد أجزاء الصغرى، وهي دائمًا «أ» إما «ب» وإما لا يكون إما «ه» وإما «د».

**الضرب الثالث:** قد يكون «أ» إما «ب» وإما «ج» ودائماً «ج» إما «ه» وإما «د» فقد يكون «أ» إما «ب» وإما «ه» وإما «د» أو قد يكون «أ» إما «ب» وإما «ه» وإما «د».

**الضرب الرابع:** قد يكون «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء البة من «ج» إما «ه» وإما «د» فقد يكون «أ» إما «ب» وإما ألا يكون إما «ه» وإما «د» فهذا التأليف يتجزء الموجب وإن كان فيه مقدمة سالبة.

**الشكل الأول من متصل وحملي:** ولتكن الحملية كبرى تشارك التالي المتصلة، ويجب أن يكون التالي مع الحملية كما في العمليات وتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف التالي مع الحملية؛ لأن التالي اللازم للمقدم يلزم نتائجه تأليف مع الحملية، ولازم اللازم لازم للملزم.

**الضرب الأول:** كلما كان «أ ب» فكل «ج د» وكل «د ه» فكلما كان «أ ب» فكل «ج ه».

**الثاني:** كلما كان «أ ب» فكل «ج د» ولا شيء من «د ه» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج ه».

**الثالث:** كلما كان «أ ب» بعض «ج د» وكل «د ه» فكلما كان «أ ب» بعض «ج ه».

**الرابع:** كلما كان «أ ب» بعض «ج د» ولا شيء من «د ه» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج ه».

**واربعة أخرى والمتصلة جزئية ولتكن الحملية صفرى:** والشركة في التالي والشروط، وعدد الضروب كما قلنا؛ لأن نتائجه تأليف التالي بالحملية لازمة لل التالي اللازم للمقدم.

**الضرب الأول:** كل «ج ه» وكلما كان «أ ب» فكل «ه د» فكلما كان «أ ب» فكل «ج د».

**الثاني:** كل «جـ هـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا شيء من «هـ دـ» فكلما كان «أـ بـ» فلا شيء من «جـ دـ».

**الثالث:** بعض «جـ هـ» وكلما كان «أـ بـ» فكل «هـ دـ» فكلما كان «أـ بـ» بعض «جـ دـ».

**الرابع:** بعض «جـ هـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا شيء من «هـ دـ» فكلما كان «أـ بـ» فلا كل «جـ دـ».

#### واربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية

**الشكل الأول من حملي ومنفصل، والحملي صغيرى:** ولا شك أنه إذا كان «أـ

قيل: إنه «بـ» وكان كلما قيل له: «بـ» فإنه يصدق عليه أحد شيئاً ويكذب الآخر أن «أـ» يكون كذلك، فيجب أن تكون الحملية واحدة وموحدة، والمنفصلة كلية تشارك الحملية بالموضوع للانفصال في الأجزاء كلها الذي هو محمول الحملية، وتكون النتيجة منفصلة تتبع الصغرى في الكم والكبرى في الكيف، وتكون الضروب أربعة.

**الأول:** كل «أـ بـ» ودائماً كل «بـ» إما «جـ» وإما «دـ» فكل «أـ» إما «جـ» وإما «دـ». انتهى.

**الثاني:** كل «أـ بـ» وليس البتة شيء من «بـ» إما «جـ» وإما «دـ» فليس البتة شيء من «أـ» إما «جـ» وإما «دـ».

**الثالث:** بعض «أـ بـ» ودائماً كل «بـ» إما «جـ» وإما «دـ» وبعض «أـ» إما «جـ» وإما «دـ».

**الرابع:** بعض «أـ بـ» وليس البتة شيء من «بـ» إما «جـ» وإما «دـ» فليس كل «أـ» إما «جـ» وإما «دـ».

#### وإما إذا كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى والنتيجة حملية: فهو

القياس المقسم، ولا شك أنه إذا كانت أشياء قد قيلت على شيء واحد، ثم حكم على كل واحد مما قيلت عليه كل واحدة من تلك الحكم أن ذلك الشيء يدخل في ذلك الحكم، وأن الشروط وعدد الضروب كما في الحmlيات، فيجب أن تكون

المنفصلة وأجزاؤها موجبات، والحمليات كليات وتشترك كلها في محمول واحد وتتحدد في الكيف.

**الضرب الأول:** كل «أ» إما «ب» وإما «ج» وكل «ب ه» وكل «ج ه» فكل «أ ه».

**الثاني:** كل «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء من «ب ه» ولا شيء من «ج ه» فلا شيء من «أ ه».

**الثالث:** بعض «أ» إما «ب» وإما «ج» وكل «ب ه» وكل «ج ه» بعض «أ ه».

**الرابع:** بعض «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء من «ب ه» ولا شيء من «ج ه» وليس كل «أ ه».

**الشكل الأول من متصل ومنفصل:** ولتكن المتصل هو الصغرى والشركة في جزء غير تمام، إننا نعلم بالضرورة أنه إذا لزم شيء شيئاً ثم كان اللازم يلزمته شيء آخر ذلك يكون لازماً للملزوم الأول، مثلاً: «أ ب» إذا كان يلزمته «ج د» ويلزم «ج د» نتيجة تاليه مع المنفصلة، فتلك النتيجة تكون لازمة لـ«أ ب» فتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليتها نتيجة التأليف والتالي والمنفصلة، فيجب أن يكون التالي موجباً كلياً أو جزئياً، وأن تكون المنفصلة كلية موجبة أو سالبة.

**فهذه أربعة ضروب، والمتصلة قد تكون كلية وجزئية فتكون ثمانية أضروب:**

**الضرب الأول:** كلما كان «أ ب» فكل «ج د» وكل «د ه» وإنما «ر» يتبع مقدم المتصلة وتاليتها نتيجة التأليف من التالي والمنفصلة، وهي كلما كان «أ ب» فكل «ج ه» وإنما «ب».

**الثاني:** كلما كان «أ ب» فكل «ج د» وليس البتة شيء من «د ه» وإنما «ر»، فكلما كان «أ ب» وليس البتة شيء من «ج ه» وإنما «ر». انتهى.

**الثالث:** كلما كان «أ ب» وبعض «ج د» وكل «د ه» وإنما «ر» فكلما كان «أ ب» وبعض «ج ه» وإنما «ر». انتهى.

**الرابع:** كلما كان «أ ب» وبعض «ج د» وليس البتة شيء من «د ه» وإنما

«ر» فكلما كان «أ ب» فليس كل «ج» إما «ه» وإما «ر».

### **وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.**

وما سوى ذلك من الاقتراحات الشرطية فقد رأينا ألا نطول به كتابنا هذا.

### **الفصل الثالث**

#### **في الشكل الثالث**

إن هاهنا بيان حقيقي لإنتاج الشكل الثالث، ومعرفة جهة لا تتوقف على عكس ولا على برهان افتراض أو خلف لم نجد مثله في الشكل الثاني، فرأينا أن نبتدئ أولاً بالكلام في الشكل الثالث، فقد نستعين به في كثير مما نحتاج إلى إثباته، والشكل الثالث خاصيته في ترتيب حدوده أن الأوسط موضوع في مقدمته جميعاً. ونريد أن نتكلم فيه أولاً بحسب المشهور، ولنقدم قبل ذلك مقدمة فنقول: إذا قلنا: كل «ج ب» أو بعض «ج ب» مطلقاً مثلاً وكان ذلك صادقاً، فيجب أن نصدق بعض «ب ج» مطلقاً عاماً؛ لأن لنا أن نفترض شيئاً ما يكون «ج» و«ب» ول يكن ذلك الشيء «د» فتكون «د» هي «ج» و«ب» فيكون شيء ما هو «ج» و«ب» فيكون ذلك الشيء هو «ب» و«ج ف ب» فـ «أ ج».

**وهذا الشكل لا يجوز أن تكون صغراء سابقة:** لأنه حينئذ يجوز أن يكون الأكبر أعم من الأصغر أو خاصاً به موجباً عليه، ويجوز أن يكون مبيناً له سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة، ولا يجوز أن تتألف من جزئيتين؛ لأنه حينئذ يحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بإيجاب الأكبر أو سلبه، وجاز أن يكون هو هو، فلا ندرى أن الحق هو الإيجاب أو السلب، فتكون ضروبه ستة؛ لأن الصغرى الموجبة الكلية تتألف مع الكبرى على أي قسم كانت من المحسورات الأربع، فيكون ذلك أربعة أضرب، والصغرى الموجبة الجزئية تتألف مع الكبرى الموجبة الكلية والساخنة الكلية، وذلك ضربان، فتكون الضروب ستة:

**الأول:** من كليتين موجبتين تنتهي موجبة جزئية، كل «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» لأنها تعكس الصغرى فتكون بعض «ج ب» نقرنها بالكبرى فيكون الضرب الثالث من الشكل الأول.

**الثاني:** من كليتين والكبرى سالبة تنتج جزئية سالبة، كل «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» لأننا إذا عكستا الصغرى صار الضرب الرابع من الشكل الأول.

**الثالث:** من موجتيين والصغرى جزئية تنتج موجة جزئية، بعض «ب ج» وكل «ب أ» وبعض «ج أ» كما بينا في الأول.

**الرابع:** من موجتيين والكبرى جزئية تنتج موجة جزئية كل «ب ج» وبعض «ب أ» وبعض «ج أ» لأننا نعكس الكبri ونجعلها صغرى فينتج بعض «أ ج» ثم نعكس النتيجة؛ لأن المطلوب كان نسبة الأكبر إلى الأصغر، فيصير بعض «ج أ» وهذا وإن بين الإنتاج فلا يتبيّن به جهة النتيجة؛ لأن عكس الموجات كما ستعلمكم لا يحفظ الجهات، وتبين ذلك بالافتراض وستعلمه.

**الخامس:** من موجة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» لأننا نعكس الصغرى فيكون رابع الأول.

**السادس:** من كلية موجة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية لا يبين بالعكس؛ لأن الصغرى تتعكس جزئية فيكون التأليف من جزئيتين فلا ينتج، والكبرى تتعكس؛ لأنها سالبة جزئية، فإذا إذا قلنا: «ليس كل حيوان إنسان» وصدق لا يلزم أن يصدق «ليس كل إنسان حيواناً» فطريقه الافتراض أو الخلف.

**أما الافتراض:** فإننا نفترض البعض من «ب» الذي ليس «أ د» حتى يكون لا شيء من «د أ» فنقول: كل «د ب» وكل «ب ج» فكل «د ج» ولا شيء من «د أ» فلا كل «ج أ» وفي هذا بحث سنذكره في الشكل الثاني.

**واما الخلف:** فلأنه لو لم يصدق ليس كل «ج أ» فكل «ج أ» وكل «ب ج» فكل «ب أ» وكان لا كل «ب أ» هذا خلف.

وأما البيان الآخر فلا يحتاج إلى هذا التطويل، بل نقول: إذا كان كل «ب ج» وكل «ب أ» فيكون «ب» فقد قيل لها: «ج» و«أ» فشيء هو «ج» و«أ» وهو «ب» وبعض «ج أ» ولم يجب كل «ج أ» لأننا لم نتحقق أن ذلك الشيء الذي قيل له:

«ج» قيل عليه كل ما هو «ج» فقد يكون «ج» ما غير مقول على الشيء الذي هو «ب» الذي قيل له: «أ» أو سلب عنه «أ».

ويجوز أن تكون الكبرى موجبة سالبة كلية وجزئية، والصغرى جزئية وكلية، ولا بد وأن يكون فيما كلي وإلا لم يتحقق أن الشيء الذي قيل له: «ج» هو الذي حكم عليه بثبوت «أ» أو سلبه، وأن تكون الصغرى موجبة ليكون الأوسط قد قيل له الأصغر.

وكذلك لو كانت سالبة في قوتها صدق موجبة، ومهما كانت الصغرى موجبة فعلية؛ أي: ما عدا الممكنت، أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، فإن سلبها يستلزم الإيجاب بالفعل فستلزم قول الأصغر على الأوسط، وكانت جهة الكبرى لا تتعلق بشرط وصف الموضوع لتعلق المشروطتين والعرفيتين كانت النتيجة تابعة للكبرى في الكيف والجهة؛ لأنه إذا كان شيء من «ب» بالفعل «ج» وكان ذلك «ب» قيل له: «أ» كذلك «ج» الذي هو «ب» قيل له: «أ» بتلك الجهة، وأما إذا كانت الكبرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين فيجب أن تكون النتيجة مطلقة.

اما في العاميتين فعامة: لأننا لا ندرى أن «أ» ثبت لما قيل له: «ج» ما دام موصوفاً بـ«ج» أو في وقت آخر؛ لأنه كان الشرط ما دام موصوفاً بـ«ب» ولم يكن شرط ألا يكون ذلك دائماً بدوام الذات فيجوز أن يكون؛ فلهذا جعلنا النتيجة مطلقة عامة.

واما في الخاصتين: ففي المشروط الخاصة وجودية اللاضرورية؛ لأن «ج» الذي هو «ب» يكون «أ» لا بالضرورة ما دامت ذاته.

وفي العرفية الخاصة: وجودية لا دائمة؛ لأن «ج» الذي هو «ب» يكون «أ» لا دائماً؛ إذ كما قلنا: كل «ب» أ ما دام «ب» لا دائماً.

واما إذا كانت الصغرى ممكنة فلتؤخر الكلام فيه إلى المختلطات.

**الشكل الثالث من المتصلات والشركة في جزء قام:** ونحن نعلم أيضاً

بالضرورة إنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء آخر، وجود شيء آخر أيضاً

أو انتفاوئه إنه قد يكون في وقت ما إذا وجد أحد ذينك الشيئين لزمه وجود الآخر أو انتفاوئه، وذلك عند وجود الملزم، ولا يلزم أن يكون ذلك في كل وقت فقد يكون وجود كل واحد منها أعم من وجود الملزم، فلا بد وأن يكون في المقدمتين كلية؛ ليتحقق إيجاد زمان وجد فيه اللازمان، ولا بد وأن تكون الصغرى موجبة؛ ليكون قد وجد الأصغر في زمان وجد فيه الأكبر أو انتفاء وجوده فيه إن كانت الكبرى سالبة، فتكون الضروب إذا ستة كما في الحمليات:

**الضرب الأول:** من كليتين موجبتين تنتج موجبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وكلما كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

**الثاني:** من كليتين والكبرى سالبة تنتج سالبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وليس البتة إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد لا يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

**الثالث:** من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وكلما كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

**الرابع:** من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وقد يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

**الخامس:** من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وليس البتة إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد لا يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

**السادس:** من كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى تنتج سالبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» فليس دائماً إذا كان «ج د ف ه ر».

وإذا كانت المتصلات اتفاقية لم يكن للقياسفائدة؛ لأن المقدمتين إنما يصدقان إذا صدق تاليهما، وحينئذ يتحقق اتفاق صدقهما من غير حاجة إلى وسط أو تأليف قياس.

**الشكل الثالث من حملي ومتصل:** وقد رأينا أن نقتصر على ما يكون الحملي

كبيرى تشارك التالى كراهة الإطالة بما يقل استعماله، وإنما نعلم بالضرورة أنه إذا كان

شيء يلزم شيء ويلزم ذلك اللازم شيء آخر، أن ذلك اللازم الآخر يكون لازماً للملزوم، فإذا كان مثلاً كلما وجد «أ ب» لزمـه وجودـ كل «د ج» وإذا وجدـ كل «د ج» لزمـه معـ الحـمـلـيـةـ الصـادـقـةـ وـهـيـ كـلـ «د هـ» أـنـ بـعـضـ «جـ هـ» كـانـ بـعـضـ «جـ هـ» لـازـمـاـ لـ«أـ بـ» فـيـجـبـ أـنـ يـكـونـ اـتـالـيـ مـوـجـبـاـ، وـلـاـ بـدـ مـنـ أـنـ يـكـونـ هـوـ وـالـحـمـلـيـ أحـدـهـمـاـ كـلـيـاـ.

**الضرب الأول:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ جـ» وـكـلـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «جـ هـ».

**الثاني:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ جـ» وـلـاـ شـيـءـ مـنـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـلـاـ كـلـ «جـ هـ».

**الثالث:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «دـ جـ» وـكـلـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «جـ هـ».

**الرابع:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ جـ» وـبـعـضـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «جـ هـ».

**الخامس:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «دـ جـ» وـلـاـ شـيـءـ مـنـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـلـاـ كـلـ «جـ هـ».

**السادس:** كلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ جـ» وـلـيـسـ كـلـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـلـاـ كـلـ «جـ هـ».

**وستة أخرى والمتعلقة جزئية، ولتكن الحملية صغرى:** فتكون الضروب وعدد الضروب كما قلناه؛ إذ نتيجة تأليف التالي بالحملية لازمة لل التالي اللازم للمقدم، فهي لازمة له أيضاً.

**الضرب الأول:** كـلـ «دـ جـ» وـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ «جـ هـ».

**الثاني:** كـلـ «دـ جـ» وـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـلـاـ شـيـءـ مـنـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـلـاـ كـلـ «جـ هـ».

**الثالث:** بـعـضـ «دـ جـ» وـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـكـلـ «دـ هـ» فـكـلـماـ كـانـ «أـ بـ» فـبـعـضـ

(جـ هـ).

**الرابع:** كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فبعض «د ه» فكلما كان «أ ب» فبعض

(جـ هـ).

**الخامس:** بعض «د ج» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «د ه» فكلما كان «أ

ب» فلا كل «جـ هـ».

**السادس:** كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فلا كل «د ه» فكلما كان «أ ب» فلا

كل «جـ هـ».

#### وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

#### الفصل الرابع

في القضية العدمية، والممحصلة

والمعدولة من أصناف الحمليات، والتفرقة بينها<sup>(١)</sup>

**القضية العدمية:** هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه

أن يكون له في الوقت الذي فقده، كقولنا للكھل: إنه جاھل.

وقد يقال: هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون

له أو ل النوعه أو لجنسه القريب أو البعيد، وهذا أعم من الأول.

وقد يقال: هي التي محمولها أحسن المتقابلين، كالجور والظلمة.

**والقضية الممحصلة على الإطلاق:** هي التي ليس في موضوعها ولا في

محمولها عدول البتة، وإذا أطلقنا لفظ الممحصلة أرداها التي بحسب المحمول؛ أي:

الممحصلة المحمول، سواء كان في موضوعها عدول أو لم يكن، فيكون محمولها

اسمًا محصلًا أو كلمة محصلة، كقولنا: «زيد قائم» و«زيد يقوم» ومنهم من يشرط

في الممحصلة ألا يكون محمولها عدمياً، ونحن نتبع هؤلاء في ذلك لتكون العدمية

قسمًا خارجاً عن الممحصلة لا قسمًا منها.

(١) انظر: كتاب التقرير، لحد المنطق لابن حزم (بحقيقنا).

**والقضية المعدولة على الإطلاق:** هي التي موضوعها اسم معدول ومحمولها اسم معدول أو كلمة معدولة كقولنا: «ما ليس بحي يكون ليس بعالم» أو «يكون لا يعلم» وإذا أطلقنا لفظ المعدولة أرداها التي بحسب المحمول.

فلنفرق بين الموجبة المعدولة عند إطلاق المفهوم، وبين السالبة المحصلة عند تأخير حرف السلب عن الموضوع، والفرق بينهما من جهة المفهوم والمعنى.

**أما من جهة اللفظ فالقضية:** إن كانت ثلاثة تميز الموجبة المعدولة عن السالبة المحصلة، بأن حرف السلب يكون في السالبة متقدماً على الرابطة كما بيانه.

**واما في الموجبة المعدولة:** فإنه يتأخر؛ لأنه داخل في المحمول فيجب أن يتأخر لتكون الرابطة قد ربطت المحمول بكماله، ولو قدم حرف السلب على الرابطة لم تكن الرابطة ربطت المحمول بل جزءه، ويكون حرف السلب وقع خارجاً عن المحمول غير مربوط بالرابطة، بل ولا يصح هذا أيضاً؛ لأن حرف السلب صار جزءاً من المفهوم الذي هو المحمول، كالهمزة من إنسان فلا يجوز أن يعبر عن موضعه، وأنت تعلم أنك لو قلت: «زيد عبد يكون الله» على أن تجعل المحمول «عبد الله» لم يصح، ولو جعلت «عبد الله» وصفاً ولفظاً مؤلفاً، فكيف لو جعلته لقباً على أنه لفظ مفرد؟ والاسم المعدول أو الكلمة المعدولة لفظ مفرد كما بيانا، فلا يجوز فصل بعضه عن بعض.

وأما لو تجوز متتجوز في السالبة المحصلة الثلاثية تقدم الرابطة على حرف السلب، وقال: هذا نقل للحرف عن موضعه، كما قد ينقل السور فهذا تجوز مخل، فإن جوزت اللغة ذلك فتكون التفرقة بين السالبة والمعدولة بالنسبة.

واما إن كانت القضية ثنائية فالنية تفرق بينهما، فإن القائل إن أراد بقوله: «زيد ليس بصيراً» أن المحمول هو مجموع ليس بصيراً فالقضية معدولة موجبة، وإن أراد أن المحمول هو البصر وحده وأن «ليس» رافعة للحمل فالقضية سالبة محصلة، وكذلك أيضاً اللغة قد يفرق بينهما بأن يكون بعض حروف السلب للمعدول وبعضها

للسلب، فيشبه أن يكون في لغة العرب لما جوزوا [حذف]<sup>(١)</sup> الرابطة، فرقوا بين حروف السلب؛ لئلا يقع اللبس بحسب ذلك، فيشبه أن يكون في لغتهم «غير» تستعمل للعدول و«ليس» للسلب، فإذا قالوا: «زيد غير بصير» فالقضية معدولة، وإذا قالوا: «زيد ليس بصيرًا» فالقضية سالبة؛ ولذلك لا يجوز في لغتهم تقديم «غير» على الرابطة، كما يجوز تقديم «ليس» فلا يصح أن يقال: «زيد غير يكون عادلًا» وتجوز «ليس يكون عادلًا».

**وأما الفرق من جهة المعنى:** فقد تجعل المعدولة في قوة العدمية بالتفسير الأول، وقد تجعل في قوة العدمية بالتفسير الثاني، فلا يقال على التفسير الأول للصي: إنه لا عالم، ويقال ذلك للكھل. وعلى التفسير الثاني يصح ذلك حتى يصح أن يقال للحائط: إنه لا عالم، وعلى هذين التفسيرين فالفرق بين المعدولة الموجبة والسائلة المحصلة ظاهر؛ لأن السلب لا يشترط فيه كون المسلوب من شأنه أن يكون للموضوع ولا لشيء من المحمولات عليه، وقد يجعل أعم من ذلك وهو أن يكون محمولها شيء عبر عنه بسلب ما ليس هو، سواء كان ذلك الشيء ملکه أو عندماً أو غير ذلك، وبهذا المعنى يوصف الله ﷺ بالأسماء غير المحصلة.

وحيثـنـيـلـ يكون الفرق بينها وبين السائلة المحصلة: إن المعدولة حكمها ثبوت نسبة لا كذا الذي هو المحمول إلى الموضوع؛ لأنها موجبة، وحكم الموجبة: هو ثبوت نسبة المحمول سواء كان محصلًا أو معدولاً إلى الموضوع.

**واما السائلة:** فحكمها رفع النسبة الإيجابية بينهما، ولا يلزم ذلك ثبوت نسبة بينهما؛ إذ الحكم بلا نسبة.

**واما في المعدولة:** فالحكم هو بنسبة لا كذا إلى الموضوع، ويترى على هذا أنا إذا قلنا: «ج» هو ليس «ب» ثم قلنا: كل ما ليس هو «ب» أي: كل ما حكم عليه بأنه ليس «ب» دخل «ج» فيه، وإذا قلنا: «ج» ليس هو «ب» ثم قلنا: كل ما هو ليس

(١) في الأصل: «حد من».

هو «ب» أي: كل ما حكم عليه بأنه ليس «ب» لم تدخل ج في ذلك؛ إذ ليس «ج» مما حكم عليه بأنه ليس «ب» بل حكم بلا نسبة بين «ج» و«ب».

**وأيضاً فإن معنى السالبة أنه: ليس شيء هو بالفعل «ج» و«ب» أي: ليس شيء هو بالفعل «ج» إما في الخارج في القضية الخارجية، أو في العقل في الحقيقة، أو تقديرًا في التقديرية، وهو بالفعل «ب» فلا يلزم من ذلك أن يكون شيء حكم العقل عليه أنه «ج» في الحقيقة أو شيء هو في الخارج «ج» أو في الخارج، أو شيء هو لو وجد لكان «ج» في التقديرية، وكذلك لا يلزم ذلك في «ب».**

**وأما المعدولة فمعناها: إن ما هو بالفعل «ج» إما في الخارج في الخارجية أو في الفعل في الحقيقة، أو لو وجد لكان بالفعل «ج» في التقديرية، فهو محكوم عليه بأنه ما هو بالفعل لا «ب» ومعلوم أن صدق ذلك يتوقف على موضوع هو بالفعل كذلك؛ لأن الحكم بثبوت وصف لشيء يستدعي ثبوت ذلك الموصوف وذلك الوصف.**

وأقول أيضًا: لو قلنا: ليس «ج ب» وفرضنا أن شيئاً هو «ج» بالفعل لم يلزم أن يكون ذلك الـ«ج» محكمًا عليه بأنه ليس «ب» وإن كان له ثبوت؛ لأن حكمنا بأنه لا «ج ب» حكم برفع النسبة، وأما الحكم بإثبات نسبة لا «ب» فهو حكم بثبوت النسبة، ولا يلزم من الحكم بلا ثبوت شيء الذي هو النسبة الحكم بثبوته، فلا يلزم من الحكم بلا ثبوت نسبة، كذا الحكم بثبوت نسبة لا كذا؛ إذ قد يوجد الحكم بلا ثبوت نسبة كذا مع عدم الحكم بثبوت نسبة لا كذا، كما إذا لم يكن للموضوع تحقق.

فعلى هذا يكون صدق السالبة أعم؛ لأن الموجبة تكذب تارة بكذب النسبة وتارة بعدم تحقق الموضوع، والفالبة لا تكذب إلا بثبوت النسبة الإيجابية بين المحمول المتحقق والموضع المتحقق، ولا شك أن المتوقف على شروط أكثر أقل وجودًا، فوجود كذب السالبة أقل، ووجود كذب الموجبة أكثر؛ لأن توقفه على شروط أقل ووجوهه أكثر، وصدق السالبة أكثر؛ لأن شروطه أقل، وصدق الموجبة

أقل؛ لأن شروطه أقل، وأكثر ما يقع الغلط في أمر السالبة حين يؤخر حرف السلب عن الموضوع، فيوهم أنه محكوم عليه، فينبغي أن يجعل دائم مقدماً على الموضوع.

وكل واحدة من العدمية والمحصلة والمعدولة قد تكون موجبة كما مثلناه وقد تكون سالبة كقولنا في العدمية: «لا شيء من الإنسان بالحي».

**وفي المحصلة:** «لا شيء من الإنسان بحجر».

وفي المعدولة، إما معدولة الموضوع كقولنا: «لا شيء مما ليس بحبي بصيراً»، وإما معدولة المحمول كقولنا: «لا شيء من الإنسان غير بصير».

وإما معدولة الموضوع والمحمول كقولنا: «لا شيء مما ليس بحبي غير ميت»، والقضية المحصلة تسمى بسيطة، لأن أجزاءها أقل، والأقل أجزاء يسمى بسيطاً بالقياس إلى الأكثر أجزاء، واعلم أن بين هذه القضايا تلازم وتعاند، فلنجعل لذلك قانوناً نتحن عليه، ولنقتصر على المخصوصات كراهة الإطالة ولنسامح، ونسمي العدمية ما محمولها أحسن المترافقين، ونقول: كل موضوع، فإما أن يكون له وجود أو لا يكون.

**والثاني كقولنا:** «العنقاء عادل».

**وال الأول:** إما أن يكون قد حصل له المحمول بالفعل أو لا يكون.

**وال الأول كقولنا:** «عمر عادل».

**والثاني:** إما أن يكون قد حصل له ضد المحمول كقولنا: «الحجاج جائز» أو المتوسط كقولنا: «المؤمنون عادل و جائز» وإما ألا يكون قد حصل له واحد منها. فإما أن يكون ذلك بالقوة كقولنا: «الصبي عادل» أو ولا بقوة كقولنا: «الحجر عادل» وكلما صدق الأخضر صدق، صدق الأعم ضرورة استلزم الأخضر الأعم ولا ينعكس وإلا بطل العموم، وكلما كذب الأعم كذب الأخضر ضرورة انتفاء الخاص عند انتفاء العام، ولا ينعكس وإلا بطل العموم، وكلما كان أعم صدقاً من آخر فنقبيضه أخضر صدقاً من نقبيضه ضرورة أن الصدق والكذب لا يخرج عن

النقيضين.

فإذا فرضنا الأمور مثلاً سبعة، وصدق الخاص على ثلاثة والعام على أربعة، وجب أن يصدق نقىض الخاص على أربعة، ونقىض العام على ثلاثة؛ ولأنه كلما صدق نقىض العام صدق نقىض الخاص، وليس كلما صدق نقىض الخاص صدق نقىض العام.

**أما الأول:** فلأنه لو جاز صدق نقىض العام مع كذب نقىض الخاص؛ وكلما كذب نقىض الخاص صدق الخاص لجاز صدق الخاص عند صدق نقىض العام، وكلما صدق نقىض العام كذب العام، فيجوز صدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

**وأما الثاني:** فلأنه كلما كذب الخاص صدق نقىضه، فلو كان كلما صدق نقىض الخاص صدق نقىض العام لزم منه كلما كذب الخاص صدق نقىض العام، وكلما صدق نقىض العام كذب العام فكلما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف.

وأيضاً كلما كذب نقىض الخاص كذب نقىض العام، وليس كلما كذب نقىض العام كذب نقىض الخاص.

**أما الأول:** فلأنه لو جاز كذب نقىض الخاص مع صدق نقىض العام؛ وكلما صدق نقىض العام كذب العام لجاز كذب نقىض الخاص مع كذب العام، لكن كلما كذب نقىض الخاص صدق الخاص، فيجوز صدق الخاص مع كذب العام، هذا خلف.

**وأما الثاني:** فلأنه كلما صدق العام كذب نقىضه فلو كان كلما كذب نقىض العام كذب نقىض الخاص، وكلما كذب نقىض الخاص صدق الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

ويلزم مما ذكرنا أن يكون تقىض الخاص أعم من تقىض العام، ولتحذ لذلك لورحا يقربه إلى الحسن:

### زيد ليس يكن عادلاً

يكذب في الواحد الذي صدق فيه  
تقىضه

ويصدق في الخمسة التي كذب فيها  
تقىضه

### زيد يكن عادلاً

يصدق في واحد وهو إذا كان عادلاً

ويكذب في خمسة وهو إذا كان جائراً  
أو متوسطاً وإذا كان ليس شيء من  
ذلك بالفعل بل بالقوة وإذا كان لا  
بالفعل ولا بالقوة وهو موجود أو  
معدوم

### زيد يكن لا عادلاً

يكذب في الاثنين اللذين صدق فيهما  
تقىضه

ويصدق في الأربعة الباقية التي كذب  
فيها تقىضه

### زيد يكن لا عادلاً

يصدق في اثنين إذا كان عادلاً أو  
معدوماً

ويكذب في الأربعة الباقية

### زيد يكن جائراً

يصدق في الواحد الذي كذب فيه  
تقىضه

ويكذب في الخمسة التي صدق فيها  
تقىضه

### زيد يكن جائراً

يكذب في واحد وهو إذا كان جائراً  
ويصدق في الخمسة الباقية

فكل اثنين من هذه فهمما في العرض متناقضان.

**واما في الطول:** فاللوح الأيمن ما هو منه أعلى، فهو أخص صدق وأعم  
كذباً مما هو أسلف، وما هو أسلف فهو أعم صدق وأخص كذباً مما هو أعلى، فنسبة  
البساطة الموجبة إلى المعدلة السالبة كنسبة المعدلة السالبة إلى السالبة العدمية،

وكذلك نسبة السالبة العدمية إلى السالبة المعدولة، كنسبة السالبة المعدولة إلى الموجبة المحصلة.

**واما اللوح الأيسر:** فما هو أعلى فهو أعم صدقًا مما هو أسلف وأخص كذبًا، وما هو أسلف فهو أعم كذبًا وأخص صدقًا مما هو أعلى فهو على عكس الأيمن، والنسبة فيه كما في الأيمن.

**واما اعتبار النسبة بينهما قطرًا:** فإن الأول من الأيمن مع الثاني أو الثالث من الأيسر، والثاني من الأيمن مع الثالث من الأيسر يمتنع اجتماعهما على الصدق، ولا يمتنع على الكذب يتحقق ذلك الاعتبار؛ ولأنه لو جاز صدق «زيد يكون عادلًا» مع صدق «يكون لا عادلًا» أو مع صدق «يكون جائراً» أو جاز صدق «ليس يكون لا عادلًا» مع صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب نقيضه، فجاز أن يكذب «ليس يكون لا عادلًا» الذي هو نقيض «يكون لا عادلًا» المفروض صادقًا عند صدق «يكون عادلًا» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم جواز كذب «ليس يكون جائراً» الذي هو نقيض «يكون جائراً» المفروض صادقًا عند صدق «يكون عادلًا» أو عند صدق «ليس يكون لا عادلًا» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم كذب «ليس يكون عادلًا» الذي هو نقيض «يكون عادلًا» المفروض صدقه مع صدق «يكون لا عادلًا» أو «يكون جائراً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم كذب «يكون لا عادلًا» الذي هو نقيض «ليس يكون لا عادلًا» المفروض صدقه عند صدق «يكون جائراً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

**واما أن هذه لا يمتنع اجتماعها على الكذب:** فلأنه لو لزم من كذب «يكون عادلًا» صدق «يكون لا عادلًا» أو صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب نقيضه، فيلزم أن يكذب «ليس يكون لا عادلًا» الذي هو نقيض «يكون لا عادلًا» و«ليس يكون جائراً» الذي هو نقيض «يكون جائراً» كلما كذب يكون عادلًا فيكون

كلما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كان كلما كذب «ليس يكون لا عادلاً» صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب «ليس يكون جائراً» فكلما كذب «ليس يكون لا عادلاً» الخاص كذب «ليس يكون جائراً» العام، هذا خلف.

وكذلك لو كان يلزم من كذب «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» صدق «يكون عادلاً» وكلما صدق ذلك كذب «ليس يكون عادلاً» فيكون كلما كذب «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص كذب «ليس يكون عادلاً» العام، هذا خلف.

وكذلك لو لزم من كذب «يكون جائراً» صدق «ليس يكون لا عادلاً» وكلما صدق ذلك كذب «ليكون لا عادلاً» فكلما كذب «يكون جائراً» الخاص كذب «يكون لا عادلاً» العام، هذا خلف.

**واما القطر:** الأخذ من الأول من الأيسر إلى الثاني أو الثالث من الأيمن، والقطر الأخذ من الثاني من الأيسر إلى الثالث من الأيمن، فالعكس من ذلك؛ وذلك لأن هذه يمتنع اجتماعها على الكذب ولا يمتنع اجتماعها على الصدق يتحقق ذلك الاعتبار؛ وأنه لو جاز اجتماعها على الكذب لصدقت نفاثتها، فتجمع تلك الأقطار على الصدق، وقد بتنا أن ذلك محال؛ وأنه لو جاز عند كذب «ليس يكون عادلاً» كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقشه، وهو «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» لجاز كذب «ليس يكون عادلاً» العام عند صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص، هذا خلف.

وإن شئت قلت: لجاز صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» عند كذب «ليس يكون عادلاً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كذب «ليس يكون جائراً» عند كذب «يكون لا عادلاً» لصدق نقشه وهو «يكون جائراً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وأيضاً لو جاز كذب «ليس يكون عادلاً» عند كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقشه، وهو «يكون عادلاً» فيصدق

الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كذب «يكون لا عادلاً» عند كذب «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقايضه. وهو «ليس يكون لا عادلاً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وأما أنه لا يمتنع اجتماع هذه على الصدق؛ فلأنه لو كان كلما صدق «ليس يكون عادلاً» كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقايضه، وهو «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» لكن كلما صدق «ليس يكون عادلاً» العام صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك لو كان كلما صدق «يكون لا عادلاً» العام، كذب «ليس يكون جائراً» ويلزم ذلك صدق يكون جائراً الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا محال.

وكذلك لو كان كلما صدق «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» كذب «ليس يكون عادلاً» ويلزم ذلك صدق «يكون عادلاً» فكلما صدق «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» العام، صدق «يكون عادلاً» الخاص، هذا محال.

وكذلك لو كان كلما صدق «ليس يكون جائراً» العام، كذب «يكون لا عادلاً» ويلزم ذلك صدق «ليس يكون لا عادلاً» الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

## الفصل الخامس في تلازم ذات الجهة

وقد رأينا أن تتخذ لذلك لوحًا، ونضع كل طبقة مع تقاضها عرضًا، ولوازمتها طولاً، ولنبتدي بطبقة الوجوب.

## الطبقة الأولى:

طبقية الوجوب	ونقائضها
واجب أن يوجد لا يمكن العادي أن يوجد ممتنع أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد يمكن العادي أن يوجد يمتنع أن يوجد
متلازمة متعاكسة	
لا يمكن العادي أن يوجد ممتنع أن يوجد	ليس يمكن الخاص أن يوجد ليس يمكن الخاص أن يوجد
متلازمة متعاكسة	
<u>وتلزم هذه من غير معاكسة</u>	
ممكن العادي أن يوجد ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن يوجد	
متلازمة متعاكسة	

## الطبقة الثانية:

طبقية الامتناع	ونقائضها
واجب أن يوجد لا يمكن العادي أن يوجد ممتنع أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد يمكن العادي أن يوجد يمتنع أن يوجد
متلازمة متعاكسة	
لا يمكن العادي أن يوجد ممتنع أن يوجد	ليس يمكن الخاص أن يوجد ليس يمكن الخاص أن يوجد
متلازمة متعاكسة	
<u>وتلزم هذه من غير معاكسة</u>	
ممكن العادي أن يوجد ليس بممتنع أن يوجد ليس بممكن الخاص أن يوجد	
متلازمة متعاكسة	

## الطبقة الثالثة:

طبقية الممكن الخاصي	ونقائضها
ممكن الخاصي أن يوجد ممكن الخاصي أن لا يوجد	ليس بممكن الخاصي أن يوجد ليس بممكن الخاصي أن لا يوجد
متلازمة متعاكسة	

ليس بممكن الخاصي ألا يوجد	ممكن العامي أن يوجد
ممكن العامي ألا يوجد	ليس بواجب أن يوجد
ليس بواجب ألا يوجد	ليس بمحتمن أن يوجد
ليس بمحتمن ألا يوجد	

فقد ظهر من هذا أن قولنا: «واجب أن يوجد» مثل قولنا: «محتمن ألا يوجد» وقولنا: «واجب ألا يوجد» مثل قولنا: «محتمن أن يوجد» وقولنا: «ممكن العامي أن يوجد» مثل قولنا: «ليس بواجب ألا يوجد» وقولنا: «ممكن العامي ألا يوجد» مثل قولنا: «ليس بواجب أن يوجد» وقولنا: «ممكن الخاصي أن يوجد» مثل قولنا: «ممكن الخاصي ألا يوجد».

## الفصل السادس

### في التناقض

**والتناقض:** هو اختلاف قضيتي بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتيهما أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، فالاختلاف يدخل فيه اختلاف القضيائين وغيرها، وقولنا: قضيتي تخرج غيرهما.

ثم اختلاف القضيتي قد يكون بالجهة أو بالمحمول والموضع، أو العدول أو غير ذلك، فيكون اختلاف قضيتي بالإيجاب والسلب أحصى، فيكون كالجنس القريب وباقيه كالفصل.

وقولنا: «لذاتهما» لأنه لو كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لا لذاتهما، لم يتناقض، كقولنا: «بالضرورة الإنسان حيوان» «بالضرورة ليس الإنسان بحيوان» فإن هاتين وإن اقتسما الصدق والكذب فليستا بمتناقضتين، بل لا بد في تناقضهما من تقدم حرف السلب على الجهة فيقال: «ليس بالضرورة الإنسان حيوان» إذ لو لم يتقدم حرف السلب لجاز أن يصدق وأن يكذبا.

**أما صدقهما:** فكقولنا: «بالإمكان الإنسان كاتب» «بالإمكان ليس الإنسان بكاتب».

**واما كذبهما:** فكقولنا: «بالضرورة الإنسان كاتب» «بالضرورة ليس الإنسان

بكتاب». .

وأيضاً لو اقتسموا الصدق والكذب وكانا جزئيتين أو كليتين لم يتناقض، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان» «ليس كل إنسان بحيوان» فإن إحدى هاتين صادقة والأخرى كاذبة، ومع ذلك لا لذاتهما فإنه لو كان لذات الموجبة الجزئية أن تكون متناقضة للسالبة الجزئية لكان ذلك في كل مادة، وليس كذلك فإن قولنا: «بعض الإنسان كاتب» «ليس كل إنسان كاتب» صادقين غير متناقضتين، وكذلك الكليتان فإنهما قد يكذبان في مادة الإمكاني أيضاً فلا يتناقضان.

وكذلك أيضاً لو كان موضوع القضية أعم من محمولها للكذبت الكليتان وصدقت الجزئيتان، كقولنا: «كل حيوان إنسان» و«لا شيء من الحيوان بإنسان» فإنهما كاذبتان، وقولنا: «بعض الحيوان إنسان» «ليس كل حيوان بإنسان» صادقتان، فإذا شرط تناقض المخصوصات الاختلاف بالكمية.

ولنرسم الكليتين المختلفتين بالكيف متضادتين؛ لأنهما يجوز أن يكذبا ولا يجوز أن يصدقان، فأشبها الضدين من حيث يجوز ارتفاعهما ولا يجوز اجتماعهما، ولنرسم الجزئيتين المختلفتين بالكيف داخلتين تحت التضاد؛ لأن الإيجاب الجزئي داخل تحت الإيجاب الكلي، وكذا السلب الجزئي داخل تحت السلب الكلي، ولنرسم المتفقتين في الكيف المختلفتين بالكم متداخلتين، والمختلفتين بالكم والكيف متناقضتين.

ولننحو لذلك لوحأ نقربه إلى الفهم، ولنضع الموجبة الكلية وتحتها الموجبة الجزئية، ويسرتها السالبة الكلية وتحت السالبة الكلية الجزئية، فنجد اللوح أعلاه يتضاد وأسفله داخل تحت التضاد، وقطراه متناقضان متضادان ويتدخل سكماً.

### متضادتان

ولا شيء من ج ب

كل ج ب

### متناقضان متناقضان

ليس كل من ج ب

بعض ج ب

داخلتان تحت التضاد

ونحن نعلم بالضرورة أن كل قضيتين مخصوصتين متقابلتان بشرط التقابل، فإن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لذاتهما في كل مادة، وأن كل قضيتين مخصوصتين مختلفتين في الكم متقابلتان فكذلك أيضاً، فلنفصل الكلام في نقىض كل واحدة من القضايا ولا نشتغل بالنقىض الحقيقى فإنه قليل الفائدة، فإنما مثلاً إذا بينا أن نقىض قولنا: بالضرورة كل «ج ب» هو قولنا: ليس بالضرورة كل «ج ب» لم نعرف بذلك ما جهة هذه السالبة، فيجب أن نشتغل ببيان ما يلزم ذلك من الجهات، ولنجعل الكلام أولاً في الموجة الكلية منها، فنقول:

**المطلقة العامة:** لا تناقضها مطلقة عامة: لعدم تحقق اتحاد الزمان، فجائز أن يصدق في زمانين كقولنا: «كل حيوان متحرك» و«لا شيء من الحيوان بمتحرك» فإنهم صادقتان فنقىضها دائمة؛ لأنه إن ثبت «ب» لكل فرد من «ج» وقتاً ما صدق الإيجاب الكلى المطلق، وكذب كذلك السلب الجزئي الدائم، وإلا انتفى عن البعض دائماً، فصدق السالب الجزئي الدائم وكذب الموجب الكلى المطلق، ولا يجوز أن يعتبر في هذه الدائمة الضرورة أو اللاضرورة وإلا جاز كذب المطلقة العامة مع الدائمة المأكولة بأحد الاعتبارين عند صدق الدائمة بالاعتبار الآخر؛ وإذ نقىض المطلق العام دائم فنقىض الدائم مطلق عام؛ لأنه إن صدق «ب» على كل فرد من «ج» دائماً، صدق الإيجاب الكلى الدائم وكذب الجزئي السالب المطلق العام، وإلا صدق سلب «ب» عن بعض «ج» وقتاً ما، فصدق السالب الجزئي المطلق العام وكذب الموجب الكلى الدائم.

**الممكنة العامة السادجة:** تناقضها الضرورية: لأنه إما ألا يمتنع ثبوت «ب» لكل فرد من «ج» فيصدق الكلى الموجب الممكن العامي السادجة، ويكذب السالب الجزئي الضروري أو يمتنع ثبوته لكل الأفراد، فيصدق السلب الضروري الجزئي ويكذب الموجب الكلى الممكن العامي السادجة، وكذلك نقىض الضرورية ممكنة عامية سادحة.

**الممكنة الخاصة السادجة:** لما كان معناها: إنه لا ضرورة في ثبوت حكمها ولا في سلبه، فیناقضها أنه ليس كذلك بالضرورة، إما في ثبوته للبعض أو سلبه عن

البعض، وليس يجمعهما لفظ فممكن العبارة به؛ ولأن «ب» إما أن يكون ثابتاً لشيء من أفراد «ج» بالضرورة فيصدق أحد جزئي التقيض أو لا يكون، فإما أن يكون مسلوباً عن بعض «ج» بالضرورة فيصدق الجزء الآخر، أو لا يكون واحداً منهما فيتمكن ثبوته لكل فرد من «ج» وانتفاءه عن كل فرد بالإمكان العامي، وذلك هو الممكן الخاصي الساذج.

**المشروطة العامة:** تقيضها ممكناً بالإمكان العامي الساذج إلا يكون كل «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» وتسمى هذه الحينية الممكنة؛ لأن «ب» إما إلا يمتنع سلبه عن بعض أفراد «ج» في شيء من أوقات كونه «ج» فتصدق الحينية الممكنة السالبة الجزئية، أو يمتنع ذلك فتصدق المشروطة العامة الموجبة الكلية.

**المشروطة الخاصة:** تقيضها ليس كذلك، بل إما بعض «ج» ثابت له «ب» بالضرورة ما دامت ذاته، أو بعض «ج» مسلوب عنه «ب» بالإمكان العامي الساذج في بعض أوقات كونه «ج» لا بد إما أن يكون شيء من «ج» يثبت له «ب» بالضرورة فيصدق الجزء الأول أو لا يكون، فإذا إلا يمتنع انتفاء «ب» عن فرد من «ج» في بعض أوقات كونه «ج» فيصدق الآخر، وإلا صدق أن كل فرد من «ج» يثبت له «ب» بالضرورة ما دام موصوفاً بـ«ج» لا ما دامت ذاته الواقية لما تعين وقتها، فتقتضي إما ممكناً بالإمكان العامي الساذج إلا يكون ذلك في ذلك الوقت للبعض، أو البعض ثابت له ذلك بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بما جعلت به موضوعه؛ لأنه إما إلا يمتنع سلب «ب» في ذلك الوقت لفرد ما فيصدق ممكناً بالإمكان العامي الساذج إلا يكون بعض «ج ب» في ذلك الوقت أو يمتنع، فإن ثبت لفرد ما بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، صدق الجزء الآخر من التقيض، وإلا صدق الواقية.

**المنتشرة:** تقيضها أنه ليس كذلك، بل إما ممكناً بالإمكان العامي الساذج أن يتتفى الحكم عن البعض في كل وقت، أو يثبت للبعض بالضرورة ما دامت الذات أو الوصف؛ لأنه إما إلا يمتنع السلب عن البعض في كل وقت فيصدق أحد الجزئين، أو يجب الثبوت لكل فرد، فإما أن يكون ذلك بالضرورة لفرد ما، ما دامت

ذاته موجودة أو موصوفة فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت المتشارة.

**الوجودية اللاضرورية:** تقىضها ليس كذلك، بل إما بعض «جـ» ليس «بـ» دائماً أو بعض «جـ بـ» بالضرورة؛ لأنه إما أن يثبت «بـ» لكل فرد من «جـ» وقتاً ما أو لا، فإن كان الثاني صدق السلب الجزئي الدائم، وإن كان الأول فإما أن يكون لبعض «جـ» بالضرورة فيصدق الإيجاب الجزئي الضروري، وإلا صدقت الوجودية اللاضرورية.

**العرفية العامة:** تقىضها بعض «جـ» ليس «بـ» في بعض أوقات كونه «جـ» وتسمى هذه حينية مطلقة؛ لأنه إن انتفى «بـ» عن بعض أفراد «جـ» في بعض أوقات كونه «جـ» صدقت الحينية، وإلا صدقت العرفية العامة.

**العرفية الخاصة:** تقىضها ليس كذلك، بل إما بعض «جـ» ليس «بـ» في بعض أوقات كونه «جـ» وإما بعض «جـ بـ» دائماً؛ لأن «بـ» إن انتفى عن فرد من «جـ» في بعض أوقات كونه «جـ» صدق الجزء الأول، وإن ثبت لكل فرد من «جـ» فإن ثبت لفرد ما دائماً صدق الجزء الآخر، وإلا صدقت العرفية الخاصة.

**الوجودية اللادائمة:** تقىضها ليس كذلك، بل بعض «جـ» دائماً ليس «بـ»، أو بعض «جـ» دائماً «بـ» لأن «بـ» إما أن يتنتفي عن فرد من «جـ» دائماً، فيصدق الجزء الأول أو يثبت لكل فرد وقتاً ما، فإما أن يثبت لفرد ما دائماً فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت الوجودية اللادائمة.

**المطلقة الخاصة:** هي الوجودية اللاضرورية، وقد ذكرنا تقىضها.

**الممكنة اللاوجودية:** لا يختلف فيها الإمكان العامي والخاصي؛ لأن قولنا: بالإمكان كل «جـ بـ» مع أن ذلك لم يوجد البتة، هو في قوة سالبة كلية دائمة غير ضرورية السلب فيمكن الإيجاب. وهذا الإيجاب يستحيل أن يكون ضرورياً؛ لأن الفرض أنه لم يوجد البتة، وتقىضها ليس كذلك، بل إما بالضرورة بعض «جـ» ليس «بـ» أو بعض «جـ بـ» في وقت ما بالفعل؛ لأنه إما أن يثبت «بـ» لفرد من «جـ» وقتاً بالفعل فيصدق الجزء الأخير، أو يتنتفي عن جميع الأفراد دائماً، فإما أن يكون ذلك الانتفاء ضرورياً لبعض الأفراد، فيصدق الجزء الأول، وإلا صدقت الممكنة

اللاوجودية.

**الممكناة العامة الوجودية:** هي في قوة المطلقة العامة ونقيضها نقىضها؛ لأن «ب» إما أن يثبت لكل فرد من «ج» في وقت ما أعم من كونه دائم أو ضروري، فيصدق الممكناة العامة الوجودي، وإلا انتفى عن بعض أفراد «ج» دائمًا فيصدق السلب الجزئي الدائم.

**الممكناة الخاصة الوجودية:** هي في قوة المطلقة الخاصة ونقيضها نقىضها؛ لأن «ب» إما أن تنتفي عن بعض أفراد «ج» دائمًا فيصدق السلب الجزئي الدائم، أو يثبت لكل فرد، فإما أن يكون ضرورياً للبعض فيصدق الموجب الجزئي الضروري، وإلا صدق الممكناة الخاصة الوجودي؛ وإذا قد عرفت نقايض الكلي الموجب من هذه القضايا فيسهل عليك أن تعرف نقايض الكلي السالب؛ إذ تجعل ما كان موجباً سالباً وما كان سالباً موجباً.

**وأما الموجب الجزئي:** فما كان من القضايا نقىضه شيء واحد. كالممكناة العامة السادجة والمطلقة العامة والضرورية والدائمة، والمشروطة العامة والعرفية العامة، فسهل عليك في هذه القضايا التمييز أن تعرف نقىض موجهاً الجزئي؛ لأن في الموجب الكلي منها كنت تجعل أصل القضية كلها موجباً ونقىضها جزئياً سالباً، وهذا هنا يجعل أصل القضية موجباً جزئياً ونقىضها كلها سالباً، وكذلك أيضاً تعرف نقىض الجزئي السالب منها؛ لأنك تجعل ما هو في الموجب الجزئي موجباً سالباً وما هو سالباً موجباً.

**واما القضايا التي ذكرنا لنقىضها جزئين فلنفصل الكلام في كل واحد منها.**

**المشروطة الخاصة:** كقولنا: بعض «ج ب» بالضرورة ما دام «ج» لا دائماً لا ينافضه قوله: إما ممكناً بالإمكان السادج إلا يكون شيء من «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» أو كل «ج ب» بالضرورة ما دامت ذاته كما كان الجزءان من هذين هما نقىض الموجة الكلية؛ لأن قوله: «بعض الحيوان فرس» بالضرورة ما دام موصوفاً بأنه حيوان لا دائماً بذاته كاذب.

وقولنا: «ممكناً بالإمكان العامي السادج إلا يكون شيء من الحيوان فرساً في

بعض أوقات كونه حيواناً» كاذب، وقولنا: «كل حيوان فرس» بالضرورة ما دامت ذاته كاذب، وإذا كذب الجزء ان كذبت المنفصلة، فلو كانت هذه المنفصلة نقىض الموجبة الجزئية المشروطة الخاصة لزم كذب النقائض، هذا محال.

**العرفية الخاصة:** لا تناقضها منفصلة من سالبة كلية حينية مطلقة وموجبة كلية دائمة؛ لأن قولنا: «بعض الحيوان فرس» ما دام حيواناً لا دائماً كاذب مع كذبهما، بل نقىضها، إما لا شيء من «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» أو البعض من «ج» الذي يثبت له «ب» يكون ثبوته له دائماً؛ لأن كل فرد من «ج» إما أن ينتفي عنه «ب» في بعض أوقات كونه «ج» فتصدق السالبة الكلية الحينية المطلقة، وتکذب العرفية الخاصة والدائمة الجريان، أو لا ينتفي عن بعض أفراد «ج» ولا في وقت من أوقات كونه «ج» فإما أن يكون ذلك دائماً لما ثبت له ذلك فيصدق الجزء الآخر من النقيض، وتکذب العرفية الخاصة والفالبة الحينية، أو لا دائماً فيصدق العرفية الخاصة ويکذب الجزءان.

**الوقتية:** لا ينافيها شيء من «جـ بـ» في ذلك الوقت بالإمكان العامي الساذج، أو كل «جـ بـ» بالضرورة، ما دامت ذات «جـ» موجودة أو موصوفة، فإنه يكذب قولنا: «بالضرورة بعض الحيوان فرس» في وقت معين لا دائماً بدوام ذاته موجودة أو موصوفة، مع كذب قولنا: بالإمكان العامي: «لا شيء من الحيوان بفرس» في ذلك الوقت، وكذب قولنا: «كل حيوان فرس» بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، بل نقيضه إما «لا شيء من الحيوان بفرس» في ذلك الوقت بالإمكان

العامي الساذج، أو «البعض من الحيوان الذي يكون فرساً في ذلك الوقت يكون فرساً بالضرورة» ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة.

**المنتشرة:** لا ينافقها إما لا شيء من «جب» في كل وقت، أو كل «جب» بالضرورة ما دامت ذات «ج» موجودة أو موصوفة، فإنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان فرس» بالضرورة في وقت ما لا ضروريًا، ولا ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة مع كذب بالإمكان العامي الساذج: «لا شيء من الحيوان بفرس» في كل وقت، وكذب: «كل حيوان فرس» بالضرورة، ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، بل نقيضها: إما «ممكן بالإمكان العامي الساذج ألا يكون شيء من الحيوان فرساً» في كل وقت، أو «البعض من الحيوان الذي يكون فرساً» يكون كذلك دائمًا ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بأنها حيوان.

**الوجودية اللادائمة:** لا ينافقها إما دائمًا لا شيء من «جب» أو دائمًا كل «جب» لأنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان إنسان لا دائمًا» مع كذب: «كل حيوان إنسان دائمًا» وكذب: «لا شيء من الحيوان إنسان دائمًا»، بل نقيضها إما دائمًا «الشيء من الحيوان إنسان» أو البعض الذي يكون من جملة الحيوان إنساناً يكون إنساناً دائمًا، وقد عرفت البرهان فلا حاجة إلى الإطالة بذكره في كل قضية. وقد ذكر بعض من قرب من زماننا من الفضلاء أن نقيضها: «كل حيوان إما دائمًا إنسان وإما دائمًا لا إنسان» وهذا لا يصح؛ لأن قولنا: كل «ج» فإذا كذا وإنما كذا، قد يكذب عند عدم «ج»، البته فلا يكون لازماً للنفيض. انتهي.

**الوجودية اللاضرورية:** لا ينافقها إما دائمًا لا شيء «جب» أو بالضرورة كل «جب» لأنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان إنسان» لا بالضرورة، مع كذب: «دائمًا لا شيء من الحيوان بإنسان» وكذب: «بالضرورة كل حيوان إنسان» بل نقيضها إما «دائمًا لا شيء من الحيوان بإنسان» أو «البعض من الحيوان الذي يكون إنساناً يكون إنساناً بالضرورة».

**الممكنة الخاصة الساذجة:** لا ينافقها إما بالضرورة لا شيء من «جب» أو بالضرورة كل «جب» لأنهما قد يكذبان مع كذب الممكنة الخاصة الساذجة، إذا

كان البعض من «جـ» بالضرورة «بـ» والبعض بالضرورة ليس «بـ» كقولنا: «ممكن بالإمكان الخاصي السادس أن يكون بعض الحيوان إنساناً» فإنه كاذب مع كذب: «بالضرورة كل حيوان إنسان» وكذب: «بالضرورة لا شيء من الحيوان إنسان» والصادق: «بعض الحيوان إنسان» بالضرورة وبعده: «بالضرورة ليس بإنسان» بل نقيضها: إما «بالضرورة لا شيء من الحيوان إنسان» أو «البعض من الحيوان الذي يكون إنساناً يكون إنساناً بالضرورة».

وقد يعبر عنه بعبارة أخرى، وهي إما بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» أو بالضرورة كل «جـ بـ» أو بالضرورة بعض «جـ بـ» وبعده ليس «بـ».

**الممكنة اللاوجودية:** لا تختلف الخاصة والعامة؛ إذ الحكم غير موجود فيستحيل أن يكون ضرورياً؛ وقوتها قوة الدائمة غير الضرورية المخالفة في الكيف الموافقة في الحكم، فلا ينافق الموجبة الجزئية منها قولنا: إما بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» أو كل «جـ» له «بـ» بالوجود؛ لأنهما قد يكذبان مع الموجبة الجزئية الممكنة اللاوجودية، بل نقيضها إما بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» أو البعض من «جـ» الذي يمكن أن يكون «بـ» هو بالوجود «بـ».

**الممكنة العامة الوجودية:** هي كالمطلقة العامة ونقيضها نقيضها.

**الممكنة الخاصة الوجودية:** هي والمطلقة الخاصة؛ أي: الوجودية الالاضرورية سواء، ونقيضها نقيضها. انتهى.

## الفصل السابع

### في تحقيق أقسام الشرطية المنفصلة وتلازم الشرطيات

#### أقسام الشرطية المنفصلة ثلاثة:

**احدها: الحقيقة:** وهي التي معناها أنه لا يخلو الأمر عن أحد أجزائها، وينحصر فيها طرفا النقيض فلا تجتمع أجزاؤها في صدق ولا كذب، وتتألف إما من عين النقيضين كقولنا: إما أن يكون «جـ دـ» وإما ألا يكون «جـ دـ» وإنما من أحد

النقضين ولازم مساوٍ للنقض الآخر، كقولنا: إما أن يكون «ج د» وإما أن يكون «أ ب» إذا كان «أ ب» لازماً مساوياً لـ «ج د».

**وثانيها: مانعة الخلو:** وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها على الكذب، ويمكن اجتماعهما على الصدق، وذلك بأن يكون كل واحد من جزئيها أعم من نقض الآخر، كقولنا: «إما ألا يكون هذا نباتاً، وإما ألا يكون حيواناً» تقديره: «إما ألا يكون نباتاً وإما أن يكون نباتاً، وإذا كان نباتاً لزمه ألا يكون حيواناً» وهو أعم منه؛ لأنه يصدق عليه وعلى غيره، وهذه تمنع كذب الجزأين؛ لأنهما لو كذبا، وكلما كذب العام كذب الخاص لزم كذب النقضين، وهو محال.

ويجوز أن يصدق؛ لأنه قد يصدق قولنا: «إنه ليس بحيوان» عند كذب: «إنه نبات» ضرورة جواز صدق العام عند كذب الخاص، وإلا لم يكن أعم منه، وكلما كذب: «إنه نبات» صدق: «إنه ليس بنبات» فقد يصدق إذا أنه ليس بحيوان عند صدق أنه ليس بنبات.

**وثالثها: مانعة الجمع:** وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها أو جزائهما على الصدق، ويجوز اجتماعها على الكذب، وهي أن يكون كل واحد من جزئيها أو جزائهما أخص من نقض الباقي، كقولك في جواب من يقول: «إن هذا حيوان شجر» إنه إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون شجراً، فيستحيل اجتماع جزئيها على الصدق؛ لأنه إذا صدق الخاص صدق العام، فلو اجتمعوا على الصدق صدق النقضان، وهو محال.

ويجوز أن يكذبا؛ لأنه يجوز أن يكذب أنه شجر الخاص عند صدق أنه ليس بحيوان العام، وكلما صدق أنه ليس بحيوان كذب أنه حيوان، فيجوز أن يكذب أنه شجر عند كذب أنه حيوان، ونقول: فرق بين قولنا: «إما أن يكون العدد زوجاً، وإنما ألا يكون» وبين قولنا: «للعدد إما أن يكون زوجاً، وإنما ألا يكون» فإن الثانية تشبه الحمليات ويكون تقدير الكلام: العدد محكم عليه بأنه إما كذا وإنما كذا.

وكذلك في المتصلة إذا قلنا: «الشمس إذا كانت طالعة كان النهار موجوداً» فإن هذه تشبه الحملية وتكون الشمس هي الموضع، وقد حكم عليه بأنه كذا وكذا،

وكل متصلة موجبة كلية، فإنه يلزمها متصلة سالبة كلية مؤلفة من مقدمتها ونقىضر تاليها، كما إذا صدق كلما كان «ج د ف أ ب» فإنه يلزم صدق ليس البتة إذا كان «ج د» فلا «أ ب» لأنه إذا كان «أ ب» لازما لـ«ج د» فلا يكون نقىضه لازما له، وإلا لزم من صدقه صدق النقىضان، هذا خلف.

قالوا: وهذه السالبة يلزمها صدق الموجبة فيكونان متعاكسين، وبنوا على ذلك كثيراً من الأحكام خصوصاً في الاقترانيات الشرطية، فإنهم يستعملون السالبة مكان الموجبة، ونحن فقد أسقطنا ذلك لفساد هذا الأصل؛ وذلك لأنه إذا كان شيء لا تعلق له شيء آخر لم يكن يلزمته ذلك ولا نقىضه، كما إذا صدق ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً بالمثلث شكل: أعني: بهذه السالبة، السالبة اللزومية؛ أي: ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً يلزم أنه أن يكون المثلث شكلاً، فإن هذا لا يلزمته كلما كان الإنسان ناطقاً لزمه ألا يكون المثلث شكلاً. ولا يقال: لو لم يلزم ذلك لجاز ارتفاع النقىضين، قلنا: لا يلزم ذلك بل يلزم جواز ألا يلزمه ولا واحد من النقىضين.

ونحن نقول بذلك، فإنه إذا كان الإنسان ناطقاً لم يلزمته ألا يكون المثلث شكلاً ولا أن يكون، بل يجوز أن يكون ذلك ويجوز ألا يكون بالنظر إلى كون الإنسان ناطقاً، نعم إنه لا يخلو من صدق أحدهما ولكن باتفاق لا بلزموم. واحتجوا على ذلك بأنه لو لم يلزم صدق السالبة الكلية صدق الموجبة الكلية المؤلفة من مقدمتها ونقىض تاليها لجاز صدق نقىض هذه الموجبة الكلية عند صدق السالبة الكلية، ويلزم من ذلك كذب السالبة الكلية، مثاله لو لم يلزم عند صدق قولنا: ليس البتة إذا كان «ج د» فلا «أ ب» صدق قولنا: كلما كان «ج د ف أ ب» لجاز صدق قولنا: قد يكون إذا كان «ج د» فلا «أ ب» عند صدق السالبة الكلية، ولو صدق ذلك نكذبت السالبة الكلية، فتكون السالبة الكلية كاذبة على تقدير كونها صادقة، هذا محال.

ونحن نقول: لا يلزم من صدق نقىض الموجبة الكلية كذب السالبة الكلية؛ لأن نقىض قولنا: كلما كان «ج د ف أ ب» ليس دائماً إذا كان «ج د» يلزم «أ ب» ولا يلزم من ذلك كذب ليس البتة إذا كان «ج د» يلزم «أ ب» فقد يكون «ج د»

ولا يلزم «أ ب» ولا نقيضه، وأما إن عنا بقولهم: قد يكون إذا كان «ج د» فلا «أ ب» أي: فيلزم لا «أ ب» فهذا ليس نقيضاً للموجبة الكلية وليس يلزم كذبها صدقه؛ إذ قد يكون «ج د» لا يلزم «أ ب» ولا نقيضه، وكل متصلة موجبة كلية فإنه يلزمها متصلة مانعة الجمع بين مقدمها ونقيض تاليها.

**أما إنها تمتنع الجمع:** فلاستحالة وجود الملزم مع عدم اللازم.

**واما إنها لا تمتنع الخلو:** فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم فيصدق مع كذب المقدم، وكلما صدق كذب نقيضه، فجاز كذب نقيض التالي مع كذب المقدم ومثاله، وكلما كان «أ ب ف ج د» يلزم إما أن يكون «ج د» وإما ألا يكون «أ ب» ويلزم هذه المتصلة أيضاً صدق المتصلة الموجبة الكلية فيكون اللزوم منعكساً؛ وذلك لأنه إذا كان «أ ب» لا يجوز أن يجتمع مع لا «ج د» فكلما كان «أ ب» نزمه «ج د» وإلا اجتمع «أ ب» ولا «ج د» ويلزم هذه المتصلة أيضاً متصلة مانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها لزوم معاكساً أيضاً.

**اما جواز الجمع على الصدق:** فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم، فيجوز أن يصدق مع نقيضه.

**واما إنها تمتنع الخلو.** فلأنه لو كذب التالي مع نقيض المقدم، وكلما كذب نقيض المقدم صدق المقدم، لزم صدق المقدم مع كذب التالي، هذا خلف.

**واما إن هذا اللزوم منعكساً:** فلأنه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي، فكلما وجد المقدم لزم التالي وإلا لزم الخلو؛ وإذا كل واحدة من المتصلة المانعة للخلو والمانعة للجمع لازمتان للموجبة الكلية المتصلة، وهي لازمة لكل واحدة منها، فهما متلازمتان؛ وأنه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي وجوب آلا يجتمع عين المقدم مع نقيض التالي وإلا لزم الخلو المذكور، ويلزم هذه المتصلة الموجبة الكلية سالبة كلية متصلة من مقدمها وعين تاليها، ضرورة أن كل شيئاً بينهما تلازم استحال أن يكون بينهما تعاند، وهذه السالبة المتصلة لا يلزمها الموجبة المتصلة حتى يكون اللزوم متعاكساً؛ لأنه لا يلزم من انتفاء التعاند بين شيئاً ثبوت التلازم بينهما.

## الفصل الثامن

### في القياس الاستثنائي

**والقياس الاستثنائي:** يتألف من شرطية: إما متصلة، وإما منفصلة، ومن وضع لورفع لأحد جزئيها فيلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه، ويسمى اللازم نتيجة، والواضع أو الرافع المستثناء، فإن كان الجزء الذي يوضع أو يرفع شرطياً فالمستثناء شرطية، وإن كان حملياً فالمستثناء حملية، والجزء الآخر إن كان شرطياً فالنتيجة شرطية، وإن كان حملياً فحملية، والشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة، والممتصلة كما علمت إما لزومية أو اتفاقية فإن كانت اتفاقية لم يفده القياس منها؛ لأن الاتفاقية إنما تكون صادقة إذا كان تاليها صادقاً في نفسه، وحيثندل فلو استثنى نقىضه كانت المستثناء كاذبة، وإن استثنى عين المقدم لإنتاج عين التالي لم يفده ذلك؛ لأن صدق التالي كان معلوماً قبل القياس.

وأما إن كانت لزومية واستثنى من المقدم فيجب أن يكون عينه، فينتج عين التالي ضرورة ثبوت اللازم عند وجود الملزوم، وإن استثنى نقىضه لم يتعذر لجواز كون اللازم أعم من الملزوم وجواز وجود العام عند انتفاء الخاص، وإن استثنى من التالي فيجب أن يكون نقىضه، فيتعذر نقىض المقدم ضرورة لزوم انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، فلو استثنى عينه لم يتعذر لجواز كون اللازم أعم من الملزوم، وجواز عدم الخاص عند وجود العام<sup>(١)</sup>.

(١) قال ابن سينا: «إن القياس الاستثنائي مخالف لاقتراضي، في أن أحد طرف المطلوب يكون موجوداً في القياس الاستثنائي بالفعل، ولا يكون موجوداً في القياس الافتراضي إلا بالقوة. كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم، فلا المطلوب، ولا نقىضه موجودان في هذا القياس الافتراضي بالفعل. وأما أن قلنا: إن كان الإنسان حيواناً، فالإنسان جسم؛ أو إن لم يكن جسماً، فليس بحيوان. وقلنا في الأول: لكن الإنسان حيوان، فأنتج: أن الإنسان جسم. ولو قلنا في الثاني، فأنتج ذلك، وجدنا أحد طرف المطلوب، وهو الموجب. موجوداً بالفعل في أول القياسين تالياً، والطرف الثاني موجوداً بالفعل في القياس الثاني تالياً. فنقول: إن كل قياس استثنائي يكون في مقدمة شرطية، ومن مقدمة استثنائية هي نفس أحد

وقد جرت العادة أن نذكر الشرطية مهملة: وهو عندنا غير متبع؛ لأن المهملة في قوة الجزئية، والشرطية الجزئية لا تمنع أن تكون للمقدم حال أخرى يخالف حكمها، وحينئذ يجوز أن تكون تلك الحال هي حال ثبوت وضع المقدم أو رفع التالى، مثاله لو قلنا: إن كان «أ ب ف ج د» على أنها مهملة كانت في قوة قولنا: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وهذا لا يمنع أن تكون حال ما تكون فيه «أ ب» ولا «ج د» فإذا قلنا: لكن «أ ب» احتمل أن يكون ذلك هو حال كون «أ ب ج د» ولكن لا «ج د» واحتمال أن يكون هو حال تكون فيها «أ ب» ولا «ج د» فلا يلزم ذلك نتيجة.

**أما لو كانت الشرطية كلية:** فقلنا: كلما كان «أ ب ف ج د» ثم قلنا: لكن «أ ب» وجب من ذلك أن يكون «ج د» وكذلك لو قلنا: لكن لا «ج د» لزوم لا «أ ب» وهذا إنما يكون إذا كانت الشرطية موجبة.

**أما لو كانت سالبة:** ففيه بحث يجب أن تؤخره إلى تسمة الكلام في هذا القياس وتفصيل ضروبه، وذلك عندما ت يريد أن نختم هذه الجملة، فإن قيل: إننا نجد استثناء عين المقدم ونقىض التالى ينبع في بعض المواد كما ذكرت، ولا ينبع استثناء عين التالى ولا نقىض المقدم، وفي بعض المواد ينبع استثناء عين التالى ونقىض المقدم، ولا ينبع استثناء عين المقدم ولا نقىض التالى.

**اما الأول:** ظاهر.

**واما الثاني:** فلأننا إذا قلنا: «إن كان هذا المقبل حيواناً» فيمكن أن يكون إنساناً، فهنا استثناء نقىض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان، ينبع نقىض التالى وهو أنه ليس بإنسان، ضرورة أنه يلزم من انتفاء العام انتفاء الخاص، وكذلك استثناء عين التالى، وهو أنه إنسان ينبع عين المقدم هو أنه حيوان ضرورة ثبوت العام عند ثبوت الخاص، ولو استثنى عين المقدم وهو أنه حيوان لم يلزم أنه إنسان أو ليس بإنسان،

---

جزئيها أو مقابله بالنقىض: فينبع إما الآخر، أو مقابله. فاما أن تكون الشرطية متصلة، أو تكون متصلة».

وكذلك لو استثنى نقىض التالى وهو أنه ليس بإنسان لم يلزم أنه حيوان أو ليس بحيوان.

وكذلك نقول: «إن كان زيد في البحر فيمكن أن يغرق» لكنه غرق، فهو [في]<sup>(١)</sup> البحر ضرورة أنا نعني بالبحر: كل ما يغرق، أو لكنه ليس في البحر فهو لا يغرق، ولو قيل: «ل肯ه في البحر» لم يلزم أن يغرق أو لا يغرق، ولو قيل: «ل肯ه لم يغرق» لم يلزم أنه في البحر أو ليس في البحر، وإذا ثبت ذلك وجّب أن يكون هذا القياس غير منتج؛ لأننا إذا استثنينا عين المقدم لم ندر أنه من المادة التي يتّج فيها عين استثناء المقدم أو نقىضه، وكذلك لو استثنينا نقىض التالى لم ندر أنه من المادة التي يتّج فيها استثناء نقىض التالى أو عينه.

فنقول: إن التالى ها هنا هو إمكان أن يكون إنساناً وهذا الإمكان معناه الاحتمال، ونحن إذا استثنينا عين المقدم وهو أنه حيوان أتّج عين التالى، وهو أنه يحتمل أن يكون إنساناً أتّج نقىض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان؛ لأن كـ حيوان إذا علمناه ولم نعلم خصوصيته، احتمل أن يكون إنساناً وإن لم نفسره بذلك لم تصدق الشرطية.

وكذلك نقول في الصورة الأخرى، فإن التالى فيها هو إمكان أن يغرق، وقد قال بعضهم: إن التالى إذا كان مساوياً للمقدم في العموم، كأن استثنى عين كل واحد منها ينبع عين الآخر، واستثنى نقىض كل واحد منها ينبع نقىض الآخر، وذلك كقولنا: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، فإن استثنينا وقلنا: لكن النهار موجود، أتّج فالعالم مضيء، أو لكن العالم مضيء، أتّج فالنهار موجود.

وإن قلنا: لكن النهار ليس بموجود أتّج، فالعالم ليس بمضيء، أو لكن العالم ليس بمضيء، أتّج فالنهار ليس بموجود: قلنا: إن ذلك لا لأجل أنه استثناء نقىض المقدم أو عين التالى، بل لأنهما لما تساوا، كان كل واحد منها صالحاً لأن يكون مقدماً وتالياً، فأيهما استثنى عينه كان مقدراً بأنه مقدم، وأيهما استثنى نقىضه كان

مقدراً بأنه تال.

وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فلا بد وأن تكون أيضاً كافية، لأننا إذا قلنا: قد يكون إما أن يكون  $A \cdot B$  وإما أن يكون  $C \cdot D$ ، لم يمنع ذلك أن يكون في حال يكون  $A \cdot B \cdot C \cdot D$ ، أو يكون  $A \cdot B \cdot \neg C \cdot D$ ، فإذا قلنا: لكن  $A \cdot B$  احتمل أن يكون هو تلك الحال، والمنفصلة، كما علمت، إما حقيقة أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو. فإن كانت حقيقة فأيهما استثنى عينه أنتج تقىض الآخر ضرورة استحالة اجتماع التقىضين، وأيهما استثنى تقىضه أنتج عين الآخر ضرورة استحالة انتفاء التقىضين، مثاله: دائماً إما أن يكون  $A \cdot B$  وإما أن يكون  $C \cdot D$ ، لكن  $A \cdot B$ . فلا  $C \cdot D$ ، أو لكن  $C \cdot D$ ، فلا  $A \cdot B$ ، أو لكن  $\neg A \cdot B \cdot C \cdot D$ ، أو لكن  $\neg A \cdot B \cdot \neg C \cdot D$ . وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الخلو، كقولنا: دائماً إما ألا يكون هذا نباتاً، وإما ألا يكون حيواناً، ونقولنا: دائماً إما أن يكون زيد في البحر وإما ألا يغرق، فأيهما استثنى تقىضه أنتج عين الآخر، وإنما لزم الخلو عنهم، واستثنى عين أيهما كان لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما. فإنك لو قلت بعد المنفصلة: لكنه غرق أنتج أنه في البحر، أو قلت: لكنه ليس في البحر أنتج أنه لا يغرق. وأما لو قلت: لكنه لم يغرق أو لكنه في البحر، لم يلزم منه شيء. والعبارة التي جرت بها العادة في زماننا، إذا كان القياس شرطيته مانعة الخلو، أن يقال أحد الأمرين أو الأمور لازم، ثم يقال: وكذا منها، منتف فيلزم الآخر. وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الجمع، فاستثناء عين أيهما كان، ينتج تقىض الآخر، ضرورة استحالة الاجتماع. وأما استثناء تقىض أيهما كان، فلا ينتج، لاحتمال الخلو عنهم، مثاله: إما أن يكون هذا حيناً، وإنما أن يكون شجراً، لكنه حجر فليس بشجر، أو لكنه شجر فليس بحجر. ولو قيل: لكنه ليس بحجر أو لكنه ليس بشجر، لم يلزم منه شيء.

والعبارة المستعملة في زماننا للمنفصلة المانعة للجمع، أن يقال: هذا وذاك مما لا يجتمعان، وهذا ثابت، فذاك منتف، أو ذاك ثابت، فهو هذا منتف. وهذا الذي ذكرناه إنما هو إذا كانت المنفصلة ذات جزعين، فلو كانت ذات أجزاء، فإما أن تكون أجزاؤها متناهية أو غير متناهية. فإن كانت متناهية، فالحقيقة إذا استثنى عين

أيهمما كان أنتج نقىض الباقي، ضرورة استحالة اجتماع النقىضين، وذلك أن تستتبع سالبة منفصلة من الباقي، لأنه إذا كان الحق هو ذلك الجزء، فجميع الأجزاء كاذبة، فليست أحدها صادقاً فلا معاندة بينها، وإن استثنى نقىض أحدها أنتج منفصلة موجبة من الباقي؛ مثاله إما أن يكون  $A \wedge D \rightarrow H$ ، لكن  $A \wedge \neg D \rightarrow H$ ، أو  $\neg A \wedge D \rightarrow H$ ، أو  $\neg A \wedge \neg D \rightarrow H$ . وإن كانت الأجزاء في مانعة الجمع غير متناهية، لم يكن للقياس فائدة. لأن استثناء نقىض أحدها لا ينتج لأنها مانعة الجمع فقط. واستثناء عين أحدها لا يمكن أن ينتج عين الباقي غير معلوم وغير متصور، بل إنما يمكن أن ينتج عين ما يقى مما ذكر، وذلك متناه. وإن كان الغرض باستثناء عين أحدها ثبوت المستثنى، فذلك بما لا حاجة إلى ذكر الشرطية، ويلغى ما يدل على صدق نفس المستثناة في ذلك.

### الفصل التاسع

#### في قياس الخلف

**الخلف:** هو المحال، وسمى قياس الخلف بذلك لأنه ينبع المحال، وهو مقابل المفروض. وقيل: سمي بذلك لأن المستدل به لا يأتي المطلوب من بابه، بل من خلفه. وبعضهم سماه قياس الخلف بالخاء المضمومة وهو باطل، لأن الخلف لا يكون إلا في المواجه. وحاصل قياس الخلف الاستدلال بانتفاء لازم نقىض المطلوب على انتفائه، وبانتفائه على ثبوت المطلوب، فهو يثبت المطلوب بإبطال نقىضه. فالحالات بالمستقيم يقصد أولاً إلى المطلوب، وفي الخلف يقصد أولاً إنتاج شيء غير المطلوب، ثم يبين كذبه إن احتاج إلى بيان، ثم يبين أن سبب كذبه هو نقىض المطلوب؛ فيلزم من ذلك صدق المطلوب.

والقياس بالمستقيم يحتاج أن تسلم له جميع مقدماته، وبالخلف لا يحتاج إلى تسليم الكل. أما في جزئه الاقتراني فالمتصلة لا يمكن أن تمنع، لأن حاصلها إن لم يكن هذا حقيقة حقيقة حق، وهذا معلوم. وأما أن نقىضه كذا فهو مفروغ منه، فلا يمكن منعه.

وأما جزءه الاستثنائي، فإن شرطيته هي نتيجة القياس الاقتراني وذلك لا

يمكن منعه. وقياس الخلف مؤلف من قياسين، أحدهما اقترانى وصغراه متصلة مقدمها فرض كذب المطلوب. وتاليها صدق تقىضه، وكبراه يجوز أن تكون حملية، ويجوز أن تكون غير ذلك. وثانيهما استثنائي من شرطية هي نتيجة الاقترانى ولا محالة يكون مقدمها هو فرض كذب المطلوب، وتاليها نتيجة تأليف تقىض المطلوب مع المقدمة الأخرى.

ومن استثنى تقىض التالى فينتج تقىض المقدم وهو فرض كذب المطلوب، فتكون النتيجة ليس كذب المطلوب حقاً، فيكون صدقه حقاً، مثاله: ولتكن المطلوب ليس كل «أ ب» إنه إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «أ ب» فتقىضه حق وهو كل «أ ب» ثم كل «ب ج» على أنها مقدمة صادقة في نفسها أو ببيان ينبع إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «أ ب» فكل «أ ج» ونجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي، ونستثنى تقىض تاليها.

إما؛ لأنه بين بنفسه أو ببيان، فيلزم تقىض المقدم، كقولك في هذا: لكن ليس كل «أ ج» فليس لا يكون حقاً أنه ليس كل «أ ب» ثم نقول: وذلك لا لفساد القياس في صورته؛ لأن الصورة صحيحة فتكون لفساد مادته. واستثناء تقىض التالى حق، والمقدمة المأخوذة في القياس الاقترانى مع تقىض المطلوب حق، فبقي أن يكون الفساد من المقدمة المشكوك فيها فهي تقىض المطلوب فهي كاذبة فالمطلوب حق.

وأما إن قياس الخلف، كيف يرجع إلى المستقيم؟ فبأن توجد المقدمة المأخوذة صادقة، وهي المؤلفة مع تقىض المطلوب وترتبط بالمستثناء، فينتج المطلوب بالاستقامة، مثاله من المثال المذكور، ليس كل «أ ج» وكل «ب ج» ينبع ليس كل «أ ب» وهو المطلوب.

واعلم أن قياس الخلف تستعمل فيه الأشكال الثلاثة إلا أنه إذا كان المطلوب إثبات موجب كلي لا يمكن استعمال الشكل الأول فيه؛ لأن تقىضه يكون سالباً جزئياً لا يمكن جعله في الشكل الأول: صغرى؛ لأنه سالب، ولا برى؛ لأنه جزئي، ويمكن استعماله في الشكل الثاني صغرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، ولا يمكن برى؛ لأنه جزئي، ويمكن استعماله في الشكل الثالث برى فيجب أن

تكون الأخرى كلية موجبة، ولا يمكن صغرى؛ لأنها سالبة. فإذا كان سالباً كلياً كان نقشه موجباً جزئياً، فيمكن استعماله في الشكل الأول صغرى؛ لأنها موجب فيجب أن تكون الأخرى كلية، ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ولا يمكن كبرى؛ لأنها جزئي، ويمكن أن تستعمل في الشكل الثاني صغرى، فيجب أن تكون الأخرى سالبة كلية ولا يمكن كبرى؛ لأنها جزئي.

**واما في الشكل الثالث:** فيمكن صغرى؛ لأنها موجب فيجب أن تكون الأخرى كلية، ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ويمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى كلية موجبة؛ وإذا كان المطلوب سالباً جزئياً كان نقشه موجباً كلياً، فأمكن استعماله في الشكل الأول، إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية ويجوز أن تكون سالبة، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

**واما في الشكل الثاني:** فيمكن إما كبرى فيجب أن تكون الأخرى سالبة ويجوز أن تكون جزئية، إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية سالبة.

**واما في الشكل الثالث:** فيمكن إما صغرى فيجوز أن تكون الأخرى إحدى المحسورات الأربع، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية، وإذا كان المطلوب موجباً جزئياً كان نقشه سالباً كلياً، فأمكن استعماله في الأول كبرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

**واما في الثاني:** فيمكن إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

**واما في الثالث:** فيمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة، ويجوز أن تكون جزئية.

## الفصل العاشر

### في العكس المستوي

**العكس المستوي:** هو جعل المنسوب إليه نسبة حكمية بكماله منسوباً، والمنسوب بكماله منسوباً إليه معبقاء الكيفية والصدق.

وانما قلنا: «المنسوب إليه» ولم نقل: الموضوع؛ ل عدم التعريف عكس

الشرطيات، وإنما لم نقل المحكوم عليه؛ لأن المقدم ليس محكوماً عليه بل منسوباً إليه التالي.

**وإنما قلنا:** «نسبة حكمية» لتخرج باقي النسب كالإضافة وغيرها.

**وإنما قلنا:** «بكماله» في المنسوب والمنسوب إليه؛ لأنه لو جعل لا بكماله لم يكن عكساً، فإنك لو قلت: «لا شيء مما هو غير متناه من حيث هو غير متناه معلوم» لم يكن عكسه لا شيء من المعلوم غير متناه؛ لأن بعض المعلوم غير متناه؛ لأنه يكون معلوماً لا من جهة ما هو غير متناه، وكذلك لو قلت: «لا شيء من الدين في الشراب» لم يكن عكسه لا شيء من الشراب في الدين بل لا شيء من الشراب فيه الدين، وكذلك قولنا: «الوتد في الحائط» فإن عكسه «في الحائط الوتد» لا «الحائط في الوتد».

**وإنما لم نشرط بقاء الكذب:** لأنه قد يكون عكس الكاذب صادقاً، فإنما إذا قلنا: «كل حيوان إنسان» كان ذلك كاذب، وعكسه وهو «بعض الإنسان حيوان» صادق.

**وإنما لم نقل:** «العكس هو تبديل مكانني جزئي القضية» لأن الجزأين قد يتبدلان ولا يكون عكساً كقولنا: «زيد قام وقام زيد» فإن هذا ليس بعكس؛ لأن الموضوع فيما واحد بحاله والمحمول واحد بحاله، وإنما قدم في اللفظ: لأن قام لا يمكن جعله موضوعاً؛ لأنه كلمة، والفرق بين العكس والقلب أن القلب لا يشترط فيه بقاء الصدق، ويشترط ذلك في العكس، فقولنا: «كل إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان» وأما قوله «فكـلـ حـيـوانـ إـنـسـانـ».

### ولنبدأ أولاً ببيان عكس الموجبات

وهذه القضايا الخمس: أعني: الوقتيين والوجوديتين والمطلقة العامة إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية صدق عكسها موجباً جزئياً مطلقاً عاماً؛ لأنه إذا كان كل «أ» وبعض الأفراد التي هي بالفعل إما في الخارج أو في العقل، أو تقدير «أ ج» قد قيل لها: إنها بالفعل شيء الذي هو بالفعل إما في الخارج أو في العقل أو تقدير «أ ب» فلا شك أن شيئاً مما هو بالفعل من جملة الأفراد التي هي بالفعل بأحد الوجوه «ج» لأنه إذا كان شيء هو «ج» وهو بالفعل «ب» فلا شك أنه هو بالفعل

«ب» و«ج» ويجب أن يكون مع كونه بالفعل يحتمل الضرورة وغيرها فيكون مطلقاً عاماً.

**وأن كان الأصل ليس ضرورياً:** فإنه قد يجب الشيء لما لا يجب له، فإنه يصدق كل إنسان شيء لا بالضرورة، ومع ذلك بعض شيء إنسان بالضرورة، ولا يجب أن يصدق هذا العكس كلياً.

**وأن كان أصل القضية كلياً:** فقد يكون المحمول أعم من الموضوع، وإذا ثبت العام لكل فرد من الخاص لم يجب ثبوت الخاص لكل فرد من العام، ومتى كان أصل القضية خارجياً مطلقاً كان العكس خارجياً مطلقاً؛ لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج «ج» هو الشيء الذي هو في الخارج «ب» فلا شك أن شيئاً مما هو في الخارج «ب» يكون من جملة ذلك الشيء الذي هو في الخارج «ج».

**وأن كان أصل القضية خارجي الموضوع عقلي المحمول:** كان العكس عقلي الموضوع خارجي المحمول؛ لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج «ج» هو الشيء الذي هو بحكم العقل «ب» فلا شك أن شيئاً مما هو بحكم العقل «ب» يكون من جملة الشيء الذي هو في الخارج «ج».

**وكذا إن كان أصل القضية عقلي الموضوع خارجي المحمول:** كان العكس خارجي الموضوع عقلي المحمول؛ لأنه يكون شيء مما هو في الخارج «ب» هو من جملة الشيء الذي هو بحكم العقل «ج».

**وأن كان أصل القضية عقلياً مطلقاً:** فالعكس كذلك، وكذلك لو كان أصل القضية تقديرياً: كان العكس تقديرياً.

**وأن كان أصل القضية شائعاً:** كان العكس شائعاً؛ لأنه إذا كان الوقت الذي فيه ذلك الشيء «ج» و«ب» وقتاً غير معين فلا شك أن ذلك الوقت هو بعينه يكون فيه ذلك الشيء «ب» و«ج» وهو غير معين.

**وأن كان الأصل خالياً:** فالعكس خالياً؛ لأنه إذا كان الوقت الذي ذلك الشيء فيه «ب» هو من جملة أوقات كونه «ج» مع كونه معيناً يخص الحكم، فلا شك أن في ذلك الوقت يكون ذلك الشيء «ب» و«ج» لأننا شرطنا في المحمول أن يكون

ثابتًا له وصفة عند الحكم دائمًا بدوامه، فكان بعض «ب» في حال الحكم هو «ج» والحالية قوتها حينية وإن كانت الحينية من جهة أنه لا يتعين فيها كون ذلك الوقت هو وقت الحكم أعم منها.

وأما هذه القضايا الأربع؛ أعني: الضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة، فإنها إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية صدق عكسها موجباً جزئياً مطلقاً عاماً حينياً مطلقاً، أما بيان صدق العكس وكونه لا يجب كلياً ويحتمل الضرورة وغيرها فقد علمته.

**واما انه يكون حينياً مطلقاً:** فلأنه إذا كان المحمول دائمًا بدوام وصف الموضوع، فلا شك أنه يكون قد اجتمع وصف المحمول والموضوع بالفعل في وقت واحد.

**وكذلك لو كان دائمًا بدوام ذات الموضوع:** لأن الدائم بدوام الذات لا شك أنه يدور بدوام الوصف، وإذا اجتمع الوصفان في وقت واحد صدق أن بعض ما هو بالفعل «ب» المحمول يكون بالفعل في ذلك الوقت الشيء الذي هو بالفعل «ج» الموضوع، ولا يجوز أن يعتبر في ذلك كونه دائمًا أو لا دائمًا، لما قلنا: إنه قد يكون عكس ما ليس بضروري ضروريًا، فإذا جعلنا ذلك العكس الضروري أصل القضية كان عكسه غير ضروري، فإنه قد لا يجب الشيء لما يجب له وقد لا يكون كذلك بل يكون عكس الضروري ضروريًا.

**وكذلك في الدوام:** فإن وجود المحمول قد يكون أعم من وجود الموضوع، فإذا كان المحمول ثابتًا في كل زمان وجود الموضوع لم يتم ثبوت الموضوع في كل زمان وجود المحمول، وأما متى يكون هذا العكس عقلياً أو خارجياً أو تقديرياً فعلى ما قلناه أولاً.

**واما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة:** فالموجيان الكليتان والجزئيتان ينعكسان موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة، أما بيان العكس وكونه جزئياً وحينياً مطلقاً فكما علمت.

**واما انه يكون لا دائمًا:** فلأنه إذا كان كل فرد أو بعض الأفراد التي هي بالفعل

«ج» يكون بالفعل الشيء الذي هو بالفعل «ب» في جميع زمان كونه «ج» لا دائماً، كان لنا شيء هو بالفعل «ج» و«ب» وهو «ب» ما دام «ج» وليس دائماً بدوام ذلك الشيء وذلك هو ذات «ج» فيجب أن يكون ذلك الشيء «ج» في بعض أوقات كونه «ب» ولا يجب أن يكون «ج» في كل أوقات كونه «ب» فقد يكون وقت كونه «ب» أعم من أوقات كونه «ج» ويجب أن يكون لا دائماً بدوام ذلك الشيء؛ إذ ذلك الشيء هو ذات «ج» وإلا كان كونه «ج» دائماً له هذا خلف؛ لأن كون ذلك الشيء «ب» في كل وقت هو «ج» ولا دائماً بدوامه يوجب أن يكون كونه «ج» لا يدوم بدوامه.

**واما متى يكون هذا العكس خارجياً أو عقلياً أو تقديرياً:** فعلى ما قلناه، وقد قال فاضل في زماننا: إن عكس جميع القضايا الموجبة الكلية الفعلية؛ أعني: ما عدا الممكنتات، يجب أن يكون ضروريًا إذا أخذت عقلية، وهو يريد بالعقلية ما سميأنا نحن بالتقديرية، قال: لأن كل ما هو بالضرورة «ج» فهو «ب» لأن الفرض صدق قوله: كل «ج ب» والذي هو بالضرورة «ج» من جملة ذلك، فلو لم يصدق بالضرورة بعض «ب ج» لصدق بالإمكان العامي لا شيء من «ب ج» وكان كل ما هو بالضرورة «ج» فهو «ب» ينتج بالإمكان العامي لا شيء مما هو بالضرورة «ج ب ج» هذا خلف.

ونحن نقول: إن هذا إنما يلزم في مادة يصدق فيها على شيء أنه بالضرورة «ج» أو يمكن وجود شيء لو وجد لكن بالضرورة «ج» فإننا قد شرطنا في الحقيقة والتقديرية أن يكون الموضوع ممكناً الوجود في الخارج، وحينئذ فإذا صدق هذا العكس في تلك المادة يكون ذلك لأجل المادة؛ لأن القضية موجبة كلية فعلية حقيقة أو تقديرية.

**واما الممكنتان الموجبتان الكليتان والجزئيتان:** فال المقيدتان بالوجود في وقت يكونان في حكم المطلقتين.

**واما المقيدتان بقييد اللاوجود البة:** فلا يخالف الممكناً العامي فيهما الممكناً الخاصي؛ لأن الفرض أن حكمها ما لم يوجد البة، فلا يكون عدمه ممتنعاً

ولا وجوده أيضاً ممتنعاً، لأنهما ممكنتان موجبتان، والكليتان متهماً والجزئيتان تتعكس موجبة جزئية ممكنته خاصية لا وجودية.

**أما بيان العكس:** فلأنه إذا كان شيء هو بالفعل «ج» إما في الخارج أو الفعل أو تقديراً، وقد أمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل إما بالعقل في الخارج أو في العقل أو تقديراً، أي: يمكن اجتماعهما لشيء واحد فلا شك أن ذلك الواحد إذا أمكن أن يجتمع فيه «ج» و«ب» فقد أمكن أن يجتمع فيه «ب» و«ج» فيصدق بالإمكان شيء هو «ب» و«ج» ببعض «ب ج» وأما إن هذه الموجبة تكون جزئية فلما علمته في الفعليات.

**واما إن ذلك يكون لا وجودياً:** فلأنه إذا كان ذلك الشيء الذي هو «ج» لم يوجد البة له «ب» بل دام خلوه عن مجموعهما، فلا شك أنه إذا كان «ب» وجب ألا يكون «ج» البة ولا في وقت ما وإلا اجتمعوا فيه، والفرض أنهما لا يجتمعان هذا خلف؛ ولأنه لو وجد بالفعل «ب» ما «ج»، نوجد «ج» ما بالفعل، والفرض أن كل «ج» لم يوجد له «ب» البة، هذا خلف.

**واما أن هذا الإمكان يكون خاصياً:** فلأنه غير وجودي فلا يجوز أن يكون ضرورياً أن يكون وهو غير ضروري ألا يكون، لأنه ممكن أن يكون وما هو غير ضروري أن يكون وألا يكون فهو ممكناً خاصياً، وزعم فاضل في زماننا أن الموجبات الممكنة لا تتعكس، واحتج بأنه قد يكون شيء ممكناً لشيئين أحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة، ولم يوجد ذلك الشيء إلا لأحد الشيئين وانتفى عن الآخر البة، ول يكن ذلك الشيء مأكول زيد وهو «ب» والشيء الذي لم يأكله البة الخبز وهو «ج» والشيء الذي اقتصر في وجوده على أكله اللحم وهو «أ» فيصدق كل واحد مما هو بالفعل «ج» فيمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» لأن كل واحد من الخبر فيمكن أن يكون مأكول زيد، ومع ذلك فلا يصدق أن بعض ما هو بالفعل «ب» فيمكن أن يكون ما هو بالفعل «ج» لأن الذي هو بالفعل «ب» وهو مأكول زيد هو «أ» وهو اللحم وهو مسلوب بالضرورة عن «ج» وهو الخبز؛ لأن الفرض أن كل واحد منهمما مسلوب عن الآخر بالضرورة.

ونحن نقول: إنه إن زعم كل واحد من «ج» يمكن أن يكون من كل جهة فهو محال؛ لأن الذي هو بالفعل «ب» هو اللحم، والخبز لا يمكن أن يكون هو اللحم؛ لأن الفرض أنه مسلوب عنه بالضرورة، بل إنما هو ممكّن له من حيث هو مأكول زيد، لا من حيث هو لحم وهو من هذه الجهة، فالخبز ممكّن له؛ لأن ما هو مأكول زيد من حيث هو مأكول زيد يمكن أن يكون خبزاً، فيصدق إذاً أن يقال: إن بعض «ب» من حيث ما هو «ب» يمكن أن يكون «ج» وأما متى يكون هذا العكس خارجياً أو عقلياً أو تقديرياً، فكما قلناه في الفعليات.

**وأما الممكنتان السادجيتان والجزئيتان:** تتعكسان موجبة جزئية ممكنته عامية ساذجة، أما بيان العكس وكونه جزئياً فلما بناه.

وأما إن ذلك يكون بالإمكان العامي السادس: فلأن إمكان أصل القضية كان ساذجاً فيجوز أن يكون وجودياً، وحينئذ يكون العكس فعلياً ويجوز أن يكون لم يوجد البة، فيكون العكس كذلك، فإذا العكس يجوز أن يكون بالفعل ويجوز ألا يكون، وإذا كان بالفعل فقد يكون بالضرورة وقد لا يكون كما قلنا في عكس الفعليات، فوجب أن يكون ممكناً عامياً ساذجاً، وأما أن هذا العكس متى يكون حقيقياً أو خارجياً أو تقديرياً أو شائعاً أو حالياً، فكما بناه في الفعليات.

**وأما السوابق:** فالجزئيات منها لا تتعكس لاحتمال كون موضوعها أعم من محمولها؛ لجواز سلب الأخص عن بعض الأعم وامتناع سلب الأعم عن شيء من الأخص، فإنه يصدق: «ليس كل حيوان إنساناً» ولا يصدق: «ليس كل إنسان حيواناً» بل: «كل إنسان حيوان بالضرورة» لكنه قد يظن أن السالبة الممكنة الخاصة سواء كانت كلية أو جزئية تتعكس سالبة جزئية؛ وذلك لأن الممكّن الخاص ينقلب من السلب إلى الإيجاب، فإن الممكّن ألا يكون ممكّن أن يكون، فإذا صدق بالإمكان الخاصي لا شيء من «ج ب» أو ليس كل «ج ب» لزم ذلك صدق كل أو بعض «ج ب» بالإمكان الخاصي، فيتعكس بعض «ج ب».

وهم يعتقدون أن هذا العكس ممكّن خاصي ينقلب إلى ممكّن ألا يكون بعض «ب ج» والحق أنه ليس كذلك، فإننا بينا أن عكس الموجبة الممكنة سواء

كانت خاصية أو عامة، وسواء كانت كلية أو جزئية موجبة جزئية ممكنة عامة، والممكן العالمي لا ينقلب من الإيجاب إلى السلب فلا يلزم انقلاب هذه الموجبة الجزئية سالبة جزئية حتى يكون عكساً للسالبة الجزئية أو الكلية الممكنة الخاصة.

**وأما السوال الكلية:** فالضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة تعكس لنفسها في الكم والجهة.

**واما كون ذلك حقيقياً أو خارجياً أو تقديررياً:** فكما قلنا في الموجبات، فإنه إذا صدق بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» وبالضرورة لا شيء من «بـ جـ» وإنما يمكن بالإمكان العالمي الساذج أن يكون بعض «بـ جـ» فيعكس بالإمكان العالمي الساذج بعض «جـ بـ» وكان بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» هذا خلف.

فإن قيل: قد يسلب شيء عن شيء بالضرورة ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه بالضرورة، كما لو فرضنا أنه «لم يكن مأكول زيد إلا اللحم» وكان الخبر ممكناً أن يكون مأكولاً، فيصدق بالضرورة «لا شيء من مأكول زيد بخبز» ضرورة أن كل ما هو مأكول زيد بالفعل هو اللحم، وبالضرورة «لا شيء من اللحم بخبز» ولا يصدق بالضرورة: «لا شيء من الخبر بـ مـ أـ كـ وـ لـ زـ يـ» لأن كل خبر فيمكن أن يكون مأكولاً زيد.

والحق أنه ليس كذلك فإنه إن أريد «أن ما هو مأكول زيد» بالفعل فسلب الخبر عنه بالضرورة من جهة ذاته صحيح، ولكن يصدق عكسه فإنه يصدق بالضرورة: «لا شيء من الخبر» الشيء الذي هو بالفعل مأكولاً زيد من جهة أنه ذات الشيء الذي هو مأكولاً زيد بالفعل، وإن أريد أن سلب الخبر عنه بالضرورة من جهة ما هو مأكولاً زيد فهو كاذب، فإنه ليس بالضرورة: «لا شيء من مأكول زيد بخبز» لأن مأكولاً زيد يمكن أن يكون خبراً من حيث هو مأكولاً زيد لا من حيث هو لحم، ولذلك نقول في الدائمة: إذا صدق دائماً لا شيء من «جـ بـ» وجب أن يصدق دائماً لا شيء من «بـ جـ» وإن صدق تقريباً وهو بعض «بـ جـ» فيعكس بعض «جـ بـ» وكان دائماً لا شيء من «جـ بـ» هذا خلف.

وهذه الدائمة إن أخذت على أنها ضرورية فهي بعينها الضرورية، وإن أخذت

على أنها غير ضرورية لم يجز أن يكون عكسها ضروريًا في الكل، وإنما انعكس ضروريًا مكذبًا لأصل القضية هذا خلف، ولما كانت الموجبة الممكنة اللاوجوية منعكسة لهذا خلف، فعكسها إذا دائم غير ضروري في الكل بل يجوز أن يكون ضروريًا في البعض.

**ولذلك نقول في المشروطة العامة:** إن لم يصدق لا شيء من «ب ج» بالضرورة ما دام «ب» صدق نقضه وهو بعض «ب ج» بالإمكان العامي الساذج في بعض أوقات كونه «ب» فينعكس بعض «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» بالإمكان العامي الساذج ضرورة إمكان اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من «ج ب» بالضرورة ما دام موصوفاً لـ«ج» هذا خلف.

**وكذلك العرفية العامة،** إن لم يصدق لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» صدق بعض «ب ج» في بعض أوقات كونه «ب» وينعكس بعض «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» ضرورة اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من «ج ب» ما دام «ج» هذا خلف.

**وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة:** فينعكسان ولكن لا كنفسيهما، فقد يسلب شيء عن شيء آخر لا دائمًا بل ما دام موصوفاً، ويكون سلب الآخر عنه دائمًا بدوام ذاته، فإنه يصدق قولنا: «لا شيء من الكاتب ساكن» لا دائمًا بل ما دام كاتباً، ولا يصدق قولنا: «لا شيء من الساكن بكاتب» لا دائمًا بل ما دام ساكناً؛ لأن كثيراً من الأشياء تسلب عنه الكتابة دائمًا وسكنونه في بعض الأوقات، ولا أيضاً ينعكسان عامتين على وجه يمكن صدق المشروطة العامة ضرورية بحسب الذات لكل فرد، وإنما فليكن بالضرورة لا شيء من «ب ج» فينعكس بالضرورة لا شيء من «ج ب» وكان لا بالضرورة، هذا خلف.

فيجب أن يكون عكسهما عامتين يصدقان خاصتين في البعض، وقد يزداد في عكسهما قيد اللاضرورة أو اللادوام في الكل من حيث هو كل، كقولنا في عكس العرفية الخاصة: لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» لا دائمًا في الكل وهو حسن، وبحسب الخاصتين أنهما في الحقيقة في قوة سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة

عامة مع كلية موجبة مطلقة عامة، فيكون العكس مؤلفاً من عكسهما؛ أعني: عكس المشروطه العامة أو العرفية العامة، وهو [قضية] سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة عامة مع عكس الموجبة المطلقة، وهو [قضية] جزئية موجبة مطلقة عامة، ويلزم مجموعهما ما قلناه.

فإن قيل: البرهان قد يدل على انعكاسهما عامتين؛ وذلك لأنه إن لم يكن لا شيء من «بـ جـ» ما دام «بـ» صدق تقضيه وهو بعض «بـ جـ» في بعض أوقات كونه «بـ» في بعض «جـ بـ» في بعض أوقات كونه «جـ» وكان لا شيء من «جـ بـ» ما دام «جـ» لا دائمًا هذا خلف. قلنا: هذا البرهان إنما دل على صدق العامة من المشروطه والعرفية، ونحن لا نمنع ذلك بل لو كان عكسهما خاصتين لللزم صدق العامتين، ضرورة أنه متى صدق الخاص صدق العام، إنما الكلام في أنه هل يكون العكس بحيث يتحمل الضرورة بحسب الذات في المشروطه أو الدوام بحسب الذات في العرفية أم لا؟ والبرهان المذكور لم يوجب ذلك ولم يمنعه.

وأما القضايا الأخرى السوالب الكلية: فإنها لا تتعكس؛ لأنها قد يكون شيء يتصرف بشيء لا دائمًا بدوام ذاته ولا وصفه، وتكون تلك الصفة لا توجد إلا فيه، فيمكن سلبها عنه ولا يمكن سلبه عنها، فإنه يصدق: «لا شيء من القمر منخسف، ولا شيء من ذي الرئة يتنفس» أي: في وقت ما، ولا يصدق: «لا شيء من المنخسف بقمر، ولا شيء من المتنفس بذى رئة» فإن كل منخسف قمر بالضرورة، وكل متنفس ذو رئة بالضرورة.

وكذلك تعلم ذلك في الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، وفي المطلقة العامة والخاصة والممكنة الخاصة وال通用ية، سواء كانت ماذجتين أو وجوديتين أو لا وجوديتين، وما ذكرناه من الخلف لا يتأتى ها هنا؛ لأن تقدير هذه السوالب إذا عكس كان مطلقاً أو ممكناً فلا ينافض أصل القضية.

وقد قيل: إن هذه السوالب المذكورة الكلية تعكس سالبة جزئية دائمة، فإذا صدق لا شيء من «جـ بـ» على أحد الأجزاء السبعة قالوا: يجب أن يصدق بعض «بـ» دائمأ ليس «بـ جـ» لأنه حينئذ يكون ما هو دائمـاً «بـ» فهو «بـ» في الجملة،

ولا شيء من «ب» دائمًا «ب ج» دائمًا ينبع من الشكل الثالث، بعض «ب» ليس «ب ج» دائمًا.

والصغرى قالوا: بيته بنفسها، وأما الكبرى؛ فلأنه لو لم تصدق صدق نقضها، وهو بعض ما هو «ب» دائمًا «ج» بالإطلاق، وتميّز صغرى قياس كبراه أصل القضية منتج، كقولنا: بعض ما هو «ب» دائمًا ليس «ب» على أحد الأنحاء السبعة هذا خلف، والحق أنه ليس كذلك، فإنه يصدق بالإمكان: «لا شيء من الإنسان بكاتب» ولا يصدق: «بعض الكاتب ليس بإنسان» بل: «كل كاتب إنسان» بالضرورة.

**وبيان فساد الشبهة:** إن الصغرى وهي: إن ما هو دائمًا «ب» فهو «ب» في الجملة إن أخذت خارجية فقد تكون كاذبة عند عدم ما هو دائمًا «ب» فإنه قد لا يكون لما هو دائمًا «ب» وجود البة عند صدق قولنا بالإطلاق أو بالوجود أو غير ذلك: لا شيء من «ج ب» إذا كان «ب» لا يوجد إلا بـ«ج» كما في قولنا: «لا شيء من الإنسان بضاحك، أو بكاتب» فإن وجود ما هو دائمًا ضاحك أو كاتب مع صدق هذه السوابق محال.

**وأما إذا أخذت حقيقة أو تقديرية:** فقد بينا أن ذلك لا يصح حتى يكون بحيث يمكن وجود الموضوع، وقد لا يمكن وجود ما هو دائمًا «ب» عند صدق قولنا: لا شيء من «ج ب» كما بينا، فإن قيل: فنحن لا نلزم إمكان وجود الموضوع في الحقيقة والتقديرية، بل يصح عندها ذلك ولو كان الموضوع ممتنعاً، فلنا: هذا باطل لوجهين:

**أحدهما:** إنه لو جوز ذلك لما صدقت قضية كلية حقيقة أو تقديرية؛ لأن إذا كل «ج ب» أي: كل واحد مما لو وجد لكان «ج» ولو كان وجوده ممتنعاً كان من جملة ذلك الممتنع الشيء الذي إذا وجد كان «ج» وينفي عنه «ب» وحيثند لا يصدق كلما لو وجد، وكان «ج» فهو «ب» وكذلك في الحقيقة.

**والثاني:** إنما لو صالحنا على ذلك وجوزنا دخول الممتنع في موضوع الحقيقة والتقديرية، لم يتم ما ذكرتموه من الشبهة؛ لأن وجود الممتنع جاز أن يلزمـه الممتنع فيصير كأنه قيل: إنه لو وجد هذا الممتنع الذي هو دائمًا «ب» لكان «ب»

قلنا: ليس كذلك، فجائز أنه إذا وجد الممتنع أن يكون الشيء ينفي عن نفسه، فجائز أنه لو وجد هذا الممتنع الذي هو دائمًا «ب» أنه لا يكون «ب» بل ويتاتي المنع في جميع المقدمات التي في الشبهة على تقدير وقوع المحال.

## الفصل الحادي عشر

### في الشكل الثاني

هذا الشكل خاصيته في ترتيب حدوده، أن الأوسط يكون محمولاً أو تالياً في مقدمتيه جميماً، وخاصيته في الإنتاج أنه لا ينتج إلا سالبة كلية أو جزئية وأن لزوم ما يلزم عنه غير بين بنفسه، وحاصله الاستدلال بتبسيط اللوازم على تبسيط الملزومات، فإنه إذا كان شيء واحد ولتكن «ب» ثبت لشيء ول يكن «ج» وانتفى عن شيء ول يكن «أ» فلا شك أن «أ» يكون مغايراً لـ«ج» ولكن لا يكفي هذا في صدق سلب «أ» عن «ج» فإن كل شيئين موجب أحدهما على الآخر فمفهومهما متغيران، وإلا فلا حمل ولا وضع فتقترن في بيان ذلك إلى بيانات تذكرها بعد، ولا ينتج الإيجاب؛ لأن تبسيط اللوازم وإن سلمنا أنه لا ينتج السلب إنتاجاً ظاهراً، فظاهر أنه لا ينتج الإيجاب، وشرطه في إنتاجه أن تكون كبراه كلية، ويختلف الصغرى في الكيف.

**أما اشتراط الاختلاف بالكيف:** فلأن سلب شيء عن شيئاً أو إيجابه عليهما لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه، فإنه يجوز أن يكون شيئاً مسلوب كل واحد منها عن الآخر كالإنسان والحجر، ويسلب عن كل واحد منها أشياء كثيرة، كما يسلب عن الإنسان والحجر جميع ما تحت المقولات التسع من الأنواع والفصوص والأجناس وغير ذلك.

**وكذلك:** يجوز أن يكون شيئاً متلازمين؛ أي: موجب كل واحد منها على الآخر، كالإنسان والناطق، ويسلب عن كل واحد منها أشياء كثيرة، كما يسلب عن الإنسان والناطق جميع الأجناس الداخلة تحت العرض وأنواعها وفصولها وخصوصيتها وغير ذلك.

**وكذلك أيضاً:** يجوز أن يكون شيئاً مسلوب كل واحد منها عن الآخر

كالإنسان والحجر، وتوجب على كل واحد منها أشياء كثيرة، كما قد يوجب على الإنسان والحجر جنسهما القريب والبعيد وفصول أجناسهما وخصائصها وأعراضها العامة.

**و كذلك:** يجوز أن يكون شيطان متلازمين يوجب كل واحد منها على الآخر كالإنسان والناطق، ويوجب على كل واحد منها أشياء كثيرة، كما قد يوجب على كل واحد من الإنسان والناطق جنسها القريب والبعيد والمتوسط، وفصول أجناسهما وخصائصها وأعراضها العامة، ومن المعلوم بالضرورة أنه إذا كان تأليف يكون الحق معه تارة لايحاب وتارة للسلب، أن ذلك التأليف لا يوجب إيجاباً ولا سلباً فإنه مع وجوده لا ندرى، هل الحق الإيجاب أو السلب؟ فيكون حالنا في العلم بالمطلوب معه كحالنا قبل وجوده، فلا يدل إذا اتفاق شيتين في إيجاب شيء عليهمما أو سلبهما على أن أحدهما موجب على الآخر أو مسلوب عنه، أم لو اختلفا فكان مثلاً «ج» موجب عليه «ب» وأ«أ» مسلوب عنه «ب» لزم أن يكون «ج» مسلوب عنه «أ» وإنما فلو وجب عليه «أ» فيوجب عليه حكمه، وهو سلب «ب» فيكون «ج» مسلوب عنه وموجب عليه «ب» هذا محال.

**واما اشتراط كلية الكبri:** فلأنها لو كانت جزئية أمكن أن يكون الأكبر المخالف في بعض جزئياته للأصغر يخالفه في البعض الآخر فيسلب عنه، وأمكن أن يكون البعض الآخر لازما للأصغر موجباً عليه، وذلك أنه يمكن أن يكون الأكبر أعم من الأصغر موجباً عليه، كما قد يكون الأكبر مثلاً «الحيوان» والأصغر «الإنسان» فحينئذ لا يمتنع أن يوجب على بعض الأعم ما يسلب عن الأخص، كما قد يوجب على بعض الحيوان أنه فرس أو صاهيل، ويسلب ذلك عن كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر على الأصغر، ولا يمتنع أيضاً أن يسلب عن بعض الأكبر الأعم ما يوجب على كل الأصغر كما قد يسلب عن بعض الحيوان أنه ناطق وقابل لقوة الضحك، ويوجب ذلك على كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر كالحيوان على الأصغر كالإنسان.

ويمكن أيضاً لو كانت الكبri جزئية أن يكون الأكبر مسلوباً عن الأصغر.

كما قد يكون الأكبر مثلاً «الحجر» والأصغر «الإنسان» وحيثند فلا يجب لو سلب عن بعض الأكبر ما يوجب على الأصغر، أو أوجب على بعض الأكبر ما يسلب عن الأصغر، ومع ذلك يكون الحق سلب الأكبر عن الأصغر، فثبت أنه لو كانت الكبرى جزئية وكانت مخالفة للصغرى في الكيف أو موافقة، فإنه لا يلزم من ذلك تكون الأكبر مسلوباً عن الأصغر أو موجباً عليه.

**اما لو كانت كلية مخالفة للصغرى في الكيف:** كان الحق السلب دائماً، فإن قيل: لو كانت الصغرى جزئية احتمل أيضاً أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وأن يكون مبادئاً له، ويجيء ما قلتموه، فلنا: سواء كان الأصغر أعم من الأكبر أو مبادئاً له واختلفت الصغرى والكبرى في الكيف، فإن الحق يكون السلب؛ لأن سلب الخاص عن بعض العام جائز، وأما سلب العام عن بعض الخاص أو كله فغير جائز.  
**اما إذا كان الأصغر والأكبر متبادلين:** ظاهر ولا شك أن الأكبر يكون مسلوباً عن بعض الأصغر.

**واما إذا كان الأصغر أعم من الأكبر:** وقد خالف بعض الأصغر في حكمه فلا شك أن ذلك الخاص الأكبر يكون مسلوباً عن ذلك البعض من العام الأصغر، ولا يمكن هذا لو كانت الكبرى جزئية، فإن قيل: ولم لا يكون المسلح عن الأصغر الأخضر حين الأكبر أعم منه والكبرى جزئية ذلك البعض المخالف له في حكمه، فإن الإنسان مسلح عن الحيوان الذي ليس بناطراً، فلنا: نحن لا تعتبر السور في المحمول، فلا يوجب ولا يسلب إلا طبيعة المحمول فقط، ولا ننظر إلى بعض أفرادها أو غير ذلك، فإن المطلوب هل كل واحد أو بعض الأحاداد من «ج» انتفى عنه «أ» أو ثبت له؟ وأما هل ثبت لـ«ج» بعض «أ» أو انتفى عنه؟ فليس هو المطلوب، إلا أن نعكس المطلوب فنجعل موضوعه محمولاً ومحموله موضوعاً.

**فلنتكلم في ضروب هذا الشكل، ولنبذأ أولاً بالحمليات على أن جهتها الدوام**  
**مثلاً.**

**الشكل الثاني من الحمليات:** قد علمت أن هذا الشكل شرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية، فهي إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت سالبة فالصغرى لا بد وأن تكون

موجبة؛ إذ شرطه اختلاف مقدمتيه في الكيف فهـي إما كلية وإما جزئية، وإن كانت كـبراه موجبة فالصغرى لا بد وأن تكون سالبة إما كلية وإما جزئية.

### فتكون الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة:

**الضرب الأول:** من كـلـيتين والـكـبـرى سـالـبة تـنـتـجـ كلـيـة سـالـبة، دائمـاً كلـ «جـ بـ» وـدائـماً لاـ شـيـء «أـ بـ» فـدائـماً لاـ شـيـء منـ «جـ أـ» بـيانـهـ منـ وجـهـيـنـ:

**أـحدـهمـا:** بأنـ نـعـكـسـ الـكـبـرىـ فـيـقـىـ العـكـسـ معـ الصـغـرـىـ الضـرـبـ الثـانـىـ منـ الشـكـلـ الـأـوـلـ، وـيـنـتـجـ الـمـطـلـوـبـ فـنـقـوـلـ: دائمـاً كلـ «جـ بـ» وـدائـماً لاـ شـيـء منـ «بـ أـ» فـدائـماً لاـ شـيـء منـ «جـ أـ».

**وـثـانـيـهـمـا:** الـخـلـفـ إنـ لـمـ يـكـنـ حـقـاـ أنهـ دائمـاً لاـ شـيـء منـ «جـ أـ» بـعـضـ «جـ أـ» بـالـإـطـلـاقـ الـعـامـ، وـدائـماً لاـ شـيـء منـ «أـ بـ» فـدائـماً بـعـضـ «جـ» لـيـسـ «بـ» وـكانـ دائمـاً كلـ «جـ بـ» هـذـاـ خـلـفـ، وـصـورـةـ الـقـيـاسـ صـحـيـحةـ وـالـكـبـرـىـ حـقـ، بـقـىـ نـقـيـضـ قولـنـاـ: دائمـاً لاـ شـيـء منـ «جـ» المـشـكـوكـ فـيـهـ كـذـبـ فـنـقـيـضـهـ حـقـ، وـهـوـ الـمـطـلـوـبـ.

**الـضـرـبـ الثـانـىـ:** منـ كـلـيتـيـنـ وـالـصـغـرـىـ سـالـبةـ تـنـتـجـ كـلـيـةـ سـالـبةـ، لاـ شـيـءـ منـ «جـ بـ» وـكـلـ «أـ بـ» فـدائـماً لاـ شـيـءـ منـ «جـ أـ» بـيانـهـ أـنـاـ نـعـكـسـ الصـغـرـىـ وـنـجـعـلـهـ كـبـرىـ وـالـكـبـرـىـ صـغـرـىـ فـنـتـجـ دائمـاً لاـ شـيـءـ منـ «أـ جـ» وـيـنـعـكـسـ لـنـفـسـهـ دائمـاً لاـ شـيـءـ منـ «جـ أـ» لـأـنـ الـمـطـلـوـبـ كـانـ نـسـبـةـ الـأـكـبـرـ إـلـىـ الـأـصـفـرـ لـأـنـسـبـةـ الـأـصـفـرـ إـلـىـ الـأـكـبـرـ، وـبـالـخـلـفـ إنـ كـذـبـ دائمـاً لاـ شـيـءـ منـ «جـ أـ» صـدـقـ نـقـيـضـهـ وـهـوـ بـعـضـ «جـ أـ» بـالـإـطـلـاقـ الـعـامـ، وـدائـماً كلـ «أـ بـ» فـدائـماً بـعـضـ «جـ بـ» وـكانـ دائمـاً لاـ شـيـءـ منـ «جـ بـ» هـذـاـ خـلـفـ.

**الـضـرـبـ الثـالـثـ:** منـ مـوجـبـةـ جـزـئـيـةـ صـغـرـىـ وـكـلـيـةـ كـبـرىـ سـالـبةـ تـنـتـجـ سـالـبةـ جـزـئـيـةـ، بـعـضـ «جـ بـ» وـلاـ شـيـءـ منـ «أـ بـ» فـدائـماً لـيـسـ كـلـ «جـ أـ» بـيانـهـ بـالـعـكـسـ وـالـخـلـفـ كـالـأـوـلـ.

**الـضـرـبـ الرـابـعـ:** سـالـبةـ جـزـئـيـةـ صـغـرـىـ وـكـلـيـةـ مـوجـبـةـ كـبـرىـ تـنـتـجـ سـالـبةـ جـزـئـيـةـ صـغـرـىـ، وـكـلـيـةـ مـوجـبـةـ كـبـرىـ تـنـتـجـ سـالـبةـ جـزـئـيـةـ، لـيـسـ كـلـ «جـ بـ» وـكـلـ «أـ بـ» فـدائـماً لـيـسـ كـلـ «جـ أـ» لـأـنـ يـتـبـيـنـ بـالـعـكـسـ؛ لـأـنـ الصـغـرـىـ جـزـئـيـةـ سـالـبةـ لـأـنـعـكـسـ وـالـكـبـرـىـ

تتعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين.

### بقي أن يبين بالافتراض أو الخلف.

**أما الافتراض:** فلنفرض البعض من «ج» الذي ليس «بـ د» ومعنى أنا نفرضه: أنا نسميه بذلك حتى لا يقال، فلا نسلم حينئذ صدق الموجبة الكلية التي هي الكبرى؛ لأن التسمية لا تغير من أحوال الوجود شيئاً، فإذا كانت الكبرى الموجبة الكلية صادقة، وسمينا هذا البعض من «ج» الذي ليس هو «بـ د» أو غير «د» بقى الأمر على ما كان عليه ولم يكن لهذه التسمية مدخل في صدق شيء ولا كذبه، ثم نقول: لا شيء من «د ب» وكل «أ ب» فلا شيء من «د أ وج» وبعضاً «ج د» فلا كل «ج أ» إلا أن ها هنا شكا صعباً وهو أن السلب لا يشترط فيه ثبوت الموضوع، فلا يتوقف صدق قولنا: ليس كل «ج ب» على ثبوت شيء حكم عليه بـ «ج» فلا يلزم من ذلك جواز إمكان فرض شيء من «ج د» لأن ذلك يتوقف على ثبوت شيء حكم عليه بأنه «ج»، وأمكن وجوده خارجاً.

**واما الخلف:** فلأنه لو لم يصدق أنه دائماً ليس كل «ج أ» فالإطلاق العام كل «ج أ» ودائماً كل «أ ب» فدائماً كل «ج ب» هذا خلف، فقد علمت أن النتيجة في هذا الشكل تكون سالبة تابعة للصغرى في الكم.

**الشكل الثاني من المتصلات:** لا شك أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء وشيء آخر إذا وجد لم يلزم وجود ذلك الشيء، أن الأول إذا وجد لا يلزم وجود ذلك الآخر؛ إذ لو لزم له لكان الآخر لازماً لآخر؛ إذ اللازمان لشيء واحد متلازمان، فيجب أن تختلف المقدمتان في الكيف، لأن لو لزم شيء لوجود شيئاً لم يدل ذلك على تلازمهما ولا على عدم تلازمهما، وأن تكون الكبرى كلية وإلا جاز أن يكون وجود الأكبر أعم من وجود الأصغر، ومع ذلك يكون الأكبر لازماً للأصغر، وجاز أن يكون وجود الأكبر مبياناً لوجود الأصغر، فلا يدل ذلك على تنافي وجود الأكبر لوجود الأصغر ولا لزومه له.

### فتكون الضروب إذاً أربعة كما في الحمليات:

**الضرب الأول:** كلما كان «أ ب ف ه ر» وليس البتة إذا كان «ج د ف ه ر»

فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الثاني:** ليس البتة إذا كان «أ ب ف ه ر» وكلما كان «ج د ف ه ر»

فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الثالث:** قد يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» وليس البتة إذا كان «ج د ف ه

ر»، فقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

**الضرب الرابع:** قد لا يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» وكلما كان «ج د ف ه ر»

فقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

**الشكل الثاني من حملي ومتصل:** ولنتنصر على ما يكون للشركة في الثاني،

ولا شك أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء وإذا وجد ذلك اللازم لزمه

شيء ثالث، أن ذلك الثالث يكون لازماً للأول ونتيجة تأليف التالي مع الحملية

لازمة لصدق التالي والحملية، لكن كلما صدق المقدم لزمه صدق التالي والحملية

صادقة مطلقاً، فتكون النتيجة لازمة لصدق المقدم كما قلنا في الشكل الأول، ولا

شك أن التالي مع الحملية يجب أن يكون كما في الحmlيات.

**الضرب الأول:** كلما كان «أ ب» فكل «ج د» ولا شيء من «ه د» فكلما كان

«أ ب» فلا شيء من «ج ه».

**الثاني:** كلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج د» وكل «ه د» فكلما كان «أ ب»

فلا شيء من «ج ه».

**الثالث:** كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» ولا شيء من «ه د» فكلما كان «أ

ب» فلا كل «ج ه».

**الرابع:** كلما كان «أ ب» فلا كل «ج د» وكل «ه د» فكلما كان «أ ب» فلا كل

«ج ه».

**وأربعة أخرى** والمتعلقة جزئية، ولتكن الحملية صغرى، ولا شك أن نتيجة

تأليف التالي مع الحملية يكون لازماً لل التالي اللازم للمقدم، فيكون لازماً للمقدم.

**الضرب الأول:** كل [ج] «د» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ه د» فكلما كان

«أ ب» فلا شيء من «ج ه».

**الثاني:** لا شيء من «جـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فكل «هـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا شيء من «جـ هـ».

**الثالث:** بعض «جـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا شيء من «هـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا كل «جـ هـ».

**الرابع:** ليس كل «جـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فكل «هـ دـ» وكلما كان «أـ بـ» فلا كل «جـ هـ».

#### وأربعة أخرى والمتصلة جزئية.

### الفصل الثاني عشر

#### في المختلطات في الشكل الأول

قد كنا قسمنا القضايا إلى: ممكنته عامية وممكنته خاصية، ومطلقة عامة ومطلقة خاصة، وضرورية ومشروطة عامة ومشروطة خاصة، ووقتية ومنتشرة ودائمة، وعرفية عامة وعرفية خاصة وجودية الالادئمة، وهذه ثلاث عشرة قضية، وكل واحدة منها إذا كانت صغرى أمكن أن تكون الكبرى أحد هذه، فيمكن إذا تأليف القياسات الحتمية على مائة وتسعة وستين وجهاً من الاختلاط.

لكن قد علمت أن الشكل الأول مهما كانت الصغرى فيه فعلية؛ أعني: [ما عدا<sup>(١)</sup> الممكنتين السادستين والمقيدين بلا وجود، والكبرى؛ أعني: ما عدا المشروطتين والعرفيتين كانت النتيجة في جهتها تابعة للكبرى؛ لأن معنى قولنا: كل «بـ أـ» أي: كلما يقال له: «بـ» بالفعل «أـ» ومن جملة ذلك «جـ» فيدخل «جـ» تحت هذا الحكم، وفي كونه ضرورياً أو دائماً أو غير ذلك؛ لأنه من جملة ما قيل له «بـ» ولا يختلف في ذلك كون الكبرى موجبة أو سالية؛ لأن معنى السالية أنه لا شيء ثبتة مما يقال له «بـ» وهو «أـ» ومن جملة ما يقال له «بـ جـ» فيكون لا شيء من «جـ أـ» وبذلك الجهة، وأما إذا لم يكن كذلك بل إن كانت الصغرى ممكنة، وإما إن كانت فعلية، لكن الكبرى إحدى المشروطتين والعرفيتين احتاج في ذلك إلى

(١) في الأصل: «ما عدا».

تفصيل.

## ولنقدم أولاً ما تكون الصغرى فعلية والكبرى إحدى المشروطتين

والعرفيتين:

**والصغرى الفعلية:** إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو لا تكون، فإن كان الثاني فإما أن تكون إحدى المشروطتين والعرفيتين أو لا تكون، فإن كانت ضرورية أو دائمة فالكبرى إما مشروطة عامة فتكون النتيجة ضرورية؛ لأن كل ما حكم عليه بالأوسط فإنـه يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر بالضرورة ما دام موصوفاً بالأوسط، والأصغر يدوم له الاتصاف بالأوسط ما دامت ذاته فالأصغر ضروري له ثبوت الأكبر أو نفيه ما دامت ذاته.

**واما إذا كانت الكبرى عرفية عامة:** فالنتيجة دائمة: لأن كلما ثبت له الأوسط فالأكبر ثابت له أو منتف عنـه ما دام موصوفاً بالأوسط. والأصغر ثبت له الأوسط واتصـف به ما دامت ذاته، فيثبت له الأكبر أو ينتـف عنه ما دامت ذاته، وإن كانت الكبرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة لم ينتظم قياس صادق المقدمات.

**لأنـ الكبرى معناها:** إنـ كلـ ما يوصف بالأوسط فإنه يوصف بالأـكبر أو يكون ضروري الاتصـاف به ما دامـ موصوفـاً بالأـوسط لا مـادامت ذاتـه، وإنـما يكون ذلك صادقاً إذا كانـ كلـما يـوصف بالأـوسط، فإنـ اتصـافـهـ بهـ لاـ يـدومـ بـدوـامـ ذاتـهـ.

**لكنـ الصغرى معـناها:** إنـ الأـصغرـ يـوصفـ بالأـوسطـ، ماـ دامتـ ذاتـهـ فـهماـ متـكـاذـبـانـ، فإنـ قـيلـ: فـالـمشـروـطـةـ العـامـةـ وـالـعـرـفـيـةـ العـامـةـ تـحـتـمـلـ كـوـنـهـماـ فـيـ قـوـةـ الـخـاصـتـيـنـ، فـإـذـاـ كـانـتـ الصـغـرـىـ ضـرـورـيـةـ أوـ دائـمـةـ اـحـتـمـلـ كـوـنـ المـقـدـمـاتـ كـاذـبـةـ فـلاـ تـنـتـجـ، بلـ لـوـ كـانـتـ الـكـبـرـىـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ وـالـصـغـرـىـ ضـرـورـيـةـ أوـ دائـمـةـ اـحـتـمـلـ ذـلـكـ، بلـ لـوـ كـانـتـ الصـغـرـىـ وـالـكـبـرـىـ مـطـلـقـتـيـنـ عـامـتـيـنـ أوـ وـالـكـبـرـىـ مـطـلـقـةـ خـاصـةـ، بلـ لـوـ كـانـتـاـ مـمـكـنـتـيـنـ عـامـتـيـنـ أوـ وـالـكـبـرـىـ مـمـكـنـةـ خـاصـةـ اـحـتـمـلـ ذـلـكـ.

قلـناـ: مـسـلـمـ أـنـ ذـلـكـ مـحـتمـلـ، وـلـكـنـ كـوـنـ الـقـيـاسـ بـحـيـثـ يـحـتـمـلـ أـنـ تـكـوـنـ مـقـدـمـاتـهـ كـاذـبـةـ لـاـ يـمـنـعـ أـنـ يـكـوـنـ قـيـاسـاـ مـنـتـجـاـ؛ لـأـنـ الـقـيـاسـ مـاـ لـوـ سـلـمـتـ مـقـدـمـاتـهـ لـأـنـتـجـ وـفـيـ صـورـهـ أـنـ تـكـوـنـ الصـغـرـىـ ضـرـورـيـةـ أوـ دائـمـةـ، وـالـكـبـرـىـ مـشـرـوـطـةـ خـاصـةـ أوـ

عرفية خاصة لا تقول: إنه لا ينبع لو سلمت مقدماته، بل المدعى أنه لا يمكن صدق مقدمتيه، وإلا فلو سلمنا لأنجع وإن كانت الصغرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين مع كون الكبرى كذلك، فالنتيجة كالكبرى؛ لأنّ الكبرى دلت على أن ما ثبت له الأوسط يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر ما دام الأوسط ثابتًا له، إما بالضرورة بحسب دوام اتصافه بالأوسط في المشروطتين، أو دواماً بحسب ذلك في العرفيتين، إما لا دائماً أو لا ضرورياً بحسب الذات في الخاصتين، أو من غير اعتبار ذلك في العاميتين.

سواء كان الأوسط ثابتًا للأصغر ما دامت ذاته أو لا يكون، وسواء كان ثبوته له ضرورياً ما دام وصفه أو لا يكون، بعد أن يكون ثبوته له دائياً بدوام وصفه فيكون الأكثر ثباتاً لکل ما يثبت له الأوسط، ومن جملته الأصغر ما دام موصوفاً بالأوسط مع خصوصية جهة الكبرى في كونها عامة أو خاصة أو مشروطة، والأوسط يدوم للأصغر الموصوف به ما دام وصفه، فيكون الأكبر دائماً لما يدوم له الأوسط ما دام وصفه مع خصوصية زيادة جهة الكبرى على ذلك، وكون الصغرى خاصة لا تمنع عموم النتيجة لجواز ثبوت الأكبر للأصغر أو سلبه عنه عند انتفاء وصفه بالأوسط، وكون الصغرى عرفية لا تمنع كون النتيجة مشروطة؛ لأن الشيء إذا كان ضرورياً ما دام [ شيئاً] <sup>(١)</sup> فهو ضروري في ذلك الوقت، وإن كان دواماً الوصف غير ضروري.

وأما إذا كانت الصغرى ما عدا ذلك من الفعليات، وهي خمس من القضايا المطلقة العامة والخاصة والوجودية اللادائمة، والوقتية والمتشربة، فإن كانت الكبرى مشروطة عامة أو عرفية عامة فالنتيجة مطلقة عامة؛ لأن «ج» يكون «أ» أو ينتفي عنه «أ» ما دام موصوفاً بـ«ب» إذ كان كلما حكم عليه بـ«ب» فإنه أولًا «أ» مادام موصوفاً بـ«ب» أما مع ضرورة بحسب ذلك الوصف في المشروطة أو دواماً من غير تعرض للضرورة بحسب ذلك الوصف في العرفية.

(١) في الأصل: «شيء».

ومن جملة ما حكم عليه بـ«بـ ج» ولكن ليس مشروطاً في الصغرى أن ذلك الحكم [ دائم ]<sup>(١)</sup> بدوام ذات الأصغر أو بدوام وصفه، ولا فيها مانع عن كون الأكبر ضرورياً أو دائماً بحسب ذات الأصغر أو وصفه، ولا الكبرى مانعة أيضاً من ذلك فوجب أن تكون النتيجة مطلقة عامة، فإن كانت الكبرى مشروطة خاصة كانت النتيجة مطلقة خاصة؛ أي: وجودية اللاضرورية؛ لأن «ج» يكون قد ثبت له أو سلب عنه. أو يجب أن يكون ذلك لا ضرورياً، لأنها حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت، أو منفي عن الموصفات بالأوسط.

ومن جملتها الأصغر لا بالضرورة ما دامت ذاته، وأيضاً لو صدق بعض «ج» أو بالضرورة ومعنا كل «ج ب» فنجعلها صغرى الشكل الثالث. وينتتج بالضرورة بعض «ب أ» هذا خلف، وإن كانت الكبرى عرقية خاصة فالنتيجة وجودية اللادائمة؛ لأنها حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت أو منفي عن الموصفات بالأوسط. ومن جملة ذلك الأصغر لا دائماً بدوام ذاته؛ وأنه لو كان شيء من «ج أ» دائماً جعلناه كبرى والصغرى بحالها صغرى، فينتج بالشكل الثالث بعض «ب أ» دائماً هذا خلف.

**وأما القسم الأول:** أعني أن تكون الصغرى ممكنة، فالشيخ الرئيس يرى أنه إذا كانت الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية، وإن كانت الكبرى لا تتحمل الضرورة فالنتيجة ممكنة خاصة، وإن كانت محتملة للضرورة واللاضرورية فالنتيجة ممكنة عامة.

وبعض فضلاء زماننا زعم أنه مهما كانت الصغرى ممكنة فالقول غير منتج، واحتاج على أن التأليف من الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية غير منتج بأنه يكون الحق فيه تارة الإيجاب الضروري كما عند قولنا: «بالإمكان كل إنسان كاتب، وبالضرورة كل كاتب حيوان، والحق بالضرورة كل إنسان حيوان» وتارة السلب الضروري كما لو فرضنا أن زيداً لم يركب البتة فرساً وكان مركوبه الحمار، فيصدق

(١) في الأصل: «دائماً».

بالإمكان كل فرس فهو مركوب زيد، وبالضرورة كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو حمار، والحق بالضرورة لا شيء من الفرس بحمار، وذكر غيره صورة أخرى، وهو كل نطفة يمكن أن يكون حيواناً، وكل حيوان فهو بالضرورة حساس، والحق بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس فنقول:

**أما الصورة الأولى:** فأولاً إن هذا الممكן المفروض الوجودي ودعواه عامة، وأما ثانياً فإن أراد بقوله: «كل فرس يمكن أن يكون مركوب زيد» أن كل فرس فيمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل مركوب زيد، كانت هذه كاذبة؛ لأن الذي هو بالفعل مركوب زيد هو الحمار، والفرس لا يمكن أن يكون حماراً، وإن قال: لا أريد تفسيركم بل أعني بقولي: «كل فرس فيمكن أن يكون مركوب زيد» أن كل فرس فإنه يمكن أن يتصرف بأنه مركوب زيد من جهة ما هو مركوب زيد لا من حيث ذاته التي هي معروض مركوب زيد التي هي الحمار، فنقول حينئذ إن أراد بقوله: «كل ما هو مركوب زيد» بالفعل فهو بالضرورة حمار أن كل ما هو مركوب زيد، فإنه من جهة ما هو مركوب زيد فهو بالضرورة حمار كذبت.

وإن أراد بذلك أن كل ما هو بالفعل مركوب زيد فهو بالضرورة حمار، بالنظر إلى ذات ذلك الشيء الذي عرض له أن مركوب زيد لم يتحد الوسط فلا يلزمه نتيجة لا؛ لأن تأليف الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية عقيم، بل يجوز أن يكون؛ لأن المحكوم به على الأصغر بالإمكان غير المحكوم عليه بالأكبر.

**أما الصورة الأخرى** فنقول: الصغرى غير صادقة؛ لأن يصدق بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان، فإن منع هذا فنحن نمنع صدق «بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس» لأن النطفة إذا أمكن أن تكون حيواناً فقد أمكن أن تكون حساساً؛ ولأن عكسها ظاهر الصدق وهو: «[بالضرورة] لا شيء من الحيوان بنطفة» فيصدق: «بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان» وإذا صدق: «بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان» كذب: «بالإمكان كل نطفة حيوان» وإنما نعتقد صدق هذه لتناقاب

مفهوم ما بالقوة وما بالإمكان، فإن كل نطفة فهي بالقوة [حيوان]<sup>(١)</sup> فالإمكان ها هنا بمعنى القوة وقد ذكرنا الفرق بينهما في باريير مينياس.

وأما الشيخ الرئيس، فقد احتاج على أن اختلاط الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية ينبع ضرورة بوجوهه: **أجودها**: إننا نفرض الممكן موجوداً وندعى أنه لا استحالة في ذلك وإن كان كاذباً، وأن الكذب الغير محال لا يلزم منه محال، لكن صدق الممكן وجوداً ينبع مع الكبرى الضرورية ضرورة، فإذاً كون النتيجة ضرورية ليس بمحال، فوجب أن تكون ضرورية؛ لأنها لو لم تكن ضرورية استحال كونها ضرورية عند فرض ممكן ليس بمحال، ونحن نقول: إن هذا عليه شكوك كثيرة:

**أحدها**: إننا نمنع أن فرض الممكן موجوداً ليس محالاً، فإن الممكן إذا كان قد فرض أنه لا وجودياً كان فرض وجوده محالاً.

**وثانيها**: إنه حينئذ يكون ممكناً وجودياً، وليس الكلام فيه، فقط بل في كل ما موجه بجهة الإمكان، ومن جملة ذلك الممكן اللاإيجوفي.

**وثالثها**: إن كون الشيء ممكناً أو ضرورياً إنما هو باعتبار ذاته وحقيقةه، وجائز أن يكون شيء ممكناً لشيء باعتبار حقيقته، ومع ذلك يكون وجوده مستحيلاً لأمر من خارج، وليس له أن يقول: إنما لا يعني بالممكן إلا ما لا يمتنع باعتبار حقيقته ولا باعتبار غيره؛ لأن هذا لا يستقيم على أصوله؛ لأنه يجعل الممكן العامي مع الضروري المخالف في الكيفية والكمية متناقضين، ولو فسر الممكן بذلك لم يلزم ذلك.

وأما نحن فينبغي لنا ألا نستحي من قول الحق ونقول: إنه إذا كانت الصغرى ممكنة فإما أن تكون وجودية فيكون الممكنة العامة كالمطلقة العامة والممكنة الخاصة كالمطلقة الخاصة، وحكمهما مع الكبريات حكمها، وإما أن تكون لا وجودية فحينئذ تكون في قوة الدائمة غير الضرورية المخالفه في الكيف، ولا

(١) في الأصل: «حيوان».

يختلف في ذلك الممكן العامي والخاصي: إذ الحكم لا وجود له، فيستحيل دخول الواجب فيه، وحينئذ إما أن تكون هذه الصغرى الممكنة اللاوجودية سالبة أو موجبة.

**فإن كانت سالبة:** كانت في حكم الموجبة الدائمة غير الضرورية، ويكون حكمها مع الكبريات حكمها.

وان كانت موجبة: فالكبرى لا تخلو إما أن تكون موجبة فعلية أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، وإنما ممكنة، فالمشروطه الخاصة والمطلقة الخاصة والوقتيتين والممكنة الخاصة، أو لا تكون كذلك.

**فإن كان الأول:** فتكون موجبة ممكنة عامية فيما عدا كون الكبرى سالبة مشروطة خاصة، فإن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصة، إن شئت سالبة وإن شئت موجبة.

**أما إذا كانت الكبرى موجبة فعلية:** أو في قوتها: فلأنه إذا كان كل «ج ب» بالإمكان وكل «ب أ» بالفعل فكل «ج» فهو بالإمكان الشيء الذي هو بالفعل، أو ذلك الشيء هو «ب» فكل «ج» فهو بالإمكان ما هو بالفعل «أ».

**واما أن هذا الإمكان يكون عامياً:** فلأن الأكبر وإن كان غير ضروري لذات الأوسط لما هو هو، فإنه لا امتناع في أن يكون ضرورياً لذات الأصغر، وقد يكون شيء ضرورياً لشيء لما هو ولا يكون ضرورياً لوصفه الذي له بالإمكان لما هو هو، إلا أنه حيث الكبرى سالبة مشروطة خاصة يجب أن تكون النتيجة ممكنة خاصة؛ لأن عكس المشروطة الخاصة صادر، وهو لا شيء من «أ ب» بالضرورة ما دام «أ» لا ضرورياً ما دامت ذاته في الكل، فيكون لا محالة بعض ما من «أ» ليس مسلوباً عنه «ب» بالضرورة ما دامت ذاته، وهو مسلوب عنه ما دام وصفه.

**فنقول:** لو صدق بالضرورة بعض «ج أ» فذلك البعض من «ج» الذي هو بالضروة «أ» لا يخلو إما أن يكون هو البعض من «أ» الذي سلب «ب» عنه ضرورياً ما دام وصفه وليس ضرورياً ما دامت ذاته، فيلزم أن يكون ذلك البعض من «ج»

ضروريًا له «أ» ما دامت ذاته، وغير ضروري له ما دامت ذاته هذا خلف، ويجيء ما قلناه في التأليف من صغرى ضرورية أو دائمة مع كبرى مشروطة خاصة أو عرقية خاصة، أو يكون ذلك البعض من «ج» الذي هو بالضرورة «أ» من البعض الذي سلب «ب» عنه بالضرورة ما دامت ذاته، فيكون ذلك البعض من «ج» بالضرورة ليس «ب» وكان بالإمكان كل «ج ب» هذا خلف.

**واما إذا كانت الكبري موجبة ممكنة:** فلأن الأصغر يكون لذاته قابلاً للاتصال بالأوسط، فهو دائمًا قابل له وإن امتنع عن ذلك وقتاً ما لعارض، والأوسط قابل لذاته الاتصال بالأكبر فيكون الأصغر قابلاً لذاته للاتصال بالأوسط عند كونه متصفاً بالأكبر. فيكون قبلاً لذاته للأكبر لكن يكون ذلك بقوة أبعد من قوة قبولة الأوسط، فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون الأصغر عند اتصال الأوسط بالأكبر، غير قابل للاتصال بالأوسط لجواز أن يكون الأكبر مانعاً من ذلك؟ قلنا: لو جوز ذلك لكان المانع شيئاً خارجاً عن ذات الأصغر. ويكون الأصغر لذاته قابلاً له.

**واما إن كان هذا الإمكان يكون عامياً:** فلما قلناه حيث الكبري موجبة فعلية، وكذلك لو كانت الكبري سالبة وليس في قوتها صدق موجبة لا فعلية ولا ممكنة، وإن كان الثاني: أعني: أن تكون الكبري سالبة وليس في قوتها صدق موجبة لا فعلية ولا ممكنة.

فإما أن تكون السالبة ضرورية فتكون النتيجة ضرورية؛ لأنه إذا كان صادقاً بالإمكان كل «ج ب» وبالضرورة لا شيء من «ب أ» صدق بالضرورة لا شيء من «أ ب» وصدق بالضرورة لا شيء من «أ ج» وإلا صدق تقريبه وهو بعض «أ ج» بالإمكان، وبالإمكان كل «ج ب» فبالإمكان بعض «أ ب» وكان بالضرورة لا شيء من «أ ب» هذا خلف، وإذا كان صادقاً بالضرورة لا شيء من «أ ج» فالضرورة لا شيء من «ج أ» وإن كانت السالبة غير ما ذكرنا لم تنتهي؛ لأن الصغرى موجبة ممكنة لا وجودية فهي في قوة سالبة دائمة غير ضرورية.

وإذا كان الأوسط مسلوباً عن الأصغر دائمًا فيكون الأصغر مسلوباً عن الأوسط دائمًا، ويجوز أن يكون له ضرورة في وقت حتى يصدق سلب الأصغر عن

الأوسط بأحد تلك السوالب، وحينئذ قد يكون الأكبر هو الأصغر بعينه، وقد غير اسمه بأن كان الأصغر الإنسان فيجعل الأكبر أكثر، أو يجعل الأكبر مقوماً للأصغر أو لازماً له كما قد يجعل الأكبر هنا الناطق أو القابل للكتابية، فيكون الحق هو الإيجاب الضروري، ويجوز أن يكون الأكبر مبيناً الأصغر؛ إذ لا انتفاع إن سلب متبادران عن معنى واحد دائماً، وحينئذ يكون الحق السلب.

**واما إذا كان الصغرى الممكنة ساذجة:** فإن كانت موجبة احتمال أن تكون وجودية وأن تكون لا وجودية، والوجودية تنتج مع الكبريات أخص من نتيجة إلا وجودية، فيجب أن تجعل في قوة اللاوجودية؛ لأن الأعم هو المتيقن وإن كانت سالبة، فإن كانت ممكنة خاصة ففي قوتها صدق الموجبة الممكنة، فيكون حكمها حكم الموجبة الممكنة، وإن كانت عامة لم تنتج لاحتمال أن تكون ضرورية، فلا تكون في قوة موجبة البتة.

فالحاصل من هذا أنه إذا كانت الصغرى ممكنة، فإما أن تكون وجودية فتكون كالمطلقة أو لا وجودية، فإن كانت سالبة فهي كالموجبة الدائمة غير الضرورية، وإن كانت موجبة فالكبيرى إن كانت موجبة فعلية، أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، أو في قوتها صدق موجبة ممكنة كالمشروطة الخاصة والمطلقة الخاصة والممكنة الخاصة والوقتيين، كانت النتيجة موجبة ممكنة لكنها حيث الكبري مشروطة خاصة ممكنة خاصة، وفي الثاني ممكنة عامة.

**وان كانت الكبri سالبة ضرورية:** فالنتيجة ضرورية.

**وان كانت سالبة:** تحتمل الضرورة والدوار كالمطلقة العامة والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة، والممكنة العامة لم ينتج، وإذا كانت الصغرى ممكنة ساذجة، فإن كانت موجبة أو سالبة وهي خاصة فحكمها حكم اللاوجودية، وما ذكرنا نعلم أنه إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية وهي الوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، أو ممكنة كالمشروطة الخاصة والوقتيين والممكنة الخاصة، جاز أن تكون صغرى في الشكل الأول، وتنتج موجبة إن كانت

الكبرى موجبة، وسالبة إن كانت سالبة، وتكون جهة النتيجة حيث السالبة في قوتها صدق موجبة فعلية، ما تكون حيث الصغرى موجبة فعلية، وتكون حيث السالبة في قوتها صدق موجبة ممكنته ما تكون النتيجة حيث الصغرى كذلك.

### بقي هنا إشكالان:

**الأول:** إن ما ذكرتموه في إنتاج الاختلاط من صغرى ممكنته وكبيرى موجبة فعلية، يقتضي أن تكون النتيجة في جميع اختلاطات الشكل الأول تابعة للصغرى؛ لأنه إذا كانت الصغرى مثلاً ضرورية والكبرى مطلقة قولنا: بالضرورة كل «ج ب» وبالإطلاق العام كل «ب أ» فأقول: بالضرورة كل «ج أ» لأن كل «ج» فهو بالضرورة الشيء الذي هو بالفعل «أ» بعين ما قلتم.

**الإشكال الثاني:** إن بهذه الطريقة يبين أنه إذا كانت الصغرى ممكنته والكبرى سالبة محتملة للضرورة واللاضرورة، أن ذلك يكون قياساً منتجأً للسالبة الممكنة؛ وذلك لأنه إذا كان كل «ج» يمكن أن يكون «ب» وبالإطلاق لا شيء من «ب أ» فكل «ج» يمكن أن يكون ما هو بالفعل ليس «أ» فيصدق بالإمكان كل «ج» فهو ليس «أ» وبالإمكان لا شيء من «ج أ» لأن المعدلة الموجبة أخص من السالبة البسيطة، فإذا صدقت المعدلة الموجبة وجوب أن تصدق السالبة البسيطة، ضرورة أنه كلما صدق الخاص صدق العام.

**الجواب: أما الأول:** فإننا قد بينا في بارييرمينيات أنه لا بد وأن يكون وصف المحمول دائماً لذاته، إن كان الحكم دائماً وواجبأ إن كان واجباً، وفي صورة أن تكون الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية لا تكون كذلك؛ لأن الأكبر لا يكون ثابتاً للأوسط ما دام ثابتاً للأصغر ولا واجباً بوجوبه، فإن قيل: فهذا الشرط أنتم شرطتموه ونحن لا يلزمنا أن نقول به، قلنا: لا بد من هذا الشرط؛ لأنه لو لم يشترط ذلك، فلنفرض الكبرى المطلقة غير ضرورية، وبما ذكرتم يصدق كل «ج أ» بالضرورة، لكن هذا محال؛ لأن قولنا: كل «ب أ» لا بالضرورة معناه: كل ما حكم عليه بـ«ب» فإنه «أ» لا بالضرورة، ومن جملة ذلك «ج» فيكون كل «ج أ» لا بالضرورة.

**وأما الإشكال الثاني:** فإننا نمنع أنه إذا صدق بالإمكان كل «ج ب» فهو الشيء الذي هو ليس «أ» لأن هذا إنما يلزم إذا كان كل «ب» ممحوماً عليه بأنه ليس «أ». وإنما يكون هذا إذا كانت الكبرى موجبة معدولة، ونحن حينئذ نقول بذلك، والكلام ليس إلا إذا كانت الكبرى سالبة، وحينئذ لا يكون كل «ب» ممحوماً عليه بأنه ليس «أ» بل الحكم حينئذ أنه ليس «ب» أي: ليس شيء هو بالفعل «ب» وهو بالفعل «أ» ولا يلزم ذلك أن يكون شيء هو بالفعل «ب» البتة. فضلاً عن أن يكون هو بالفعل «ب» وهو لا «أ» حتى يكون كل «ج» المحكوم عليه بـ«ب» ممحوماً عليه بأنه ما ليس «أ».

فإن قيل: إنه إذا صدق قولنا: لا شيء من «ب أ» لزم ذلك صدق أن «ب» المحكم به على «ج» ليس «أ» لأن السالبة إنما تصدق إذا كان الواقع أحد أمرين:  
**أحدهما:** ألا يكون شيء البتة ممحوماً عليه بأنه «ب».

**وثانيهما:** إنه يكون ما حكم عليه بأنه «ب» ليس ممحوماً عليه بأنه «أ» وهذا هنا إذا صدق كل «ج ب» بالإمكان؛ أي: كل واحد من «ج» فإنه يمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» فقد تحقق لنا شيء محكم عليه بأنه «ب» فوجب ألا تكون «أ» لتصديق قولنا: لا شيء من «ب أ».

قلنا: إن ادعتم أنه إذا كان شيء قد حكم عليه بأنه «ب» وجب ألا يكون محكموا عليه بأنه «أ» فهذا حق، ولا يلزم ذلك أن يكون ممحوماً عليه بأنه لا «أ» لأن الحكم بأن هذا لا «أ» بإثبات نسبة ما حكم عليه بلا «أ» إلى هذا الذي هو «ب».

**وأما الحكم بأنه ليس «ب أ» أي: ليس المحكم عليه «ب» هو محكم عليه بـ«أ» فهو حكم بلا نسبة بين أحد شيئين إلى الآخر، والأول: حكم بشوت النسبة بين ما هو «ب» وهو لا «أ» ولا شك أن الحكم بشوت نسبة بين شيئين ليس بلازم للحكم بلا نسبة بين أحد ذينك شيئين ومقابل الآخر.**

ثم الاسم المعدل أو الكلمة المعدلة: هو ما يدل على معنى يسلب ما ليس هو، وهذا يتوقف على معنى يعبر عنه بقولنا: لا «أ» وأما قولنا: ليس «ب أ» فلا

يتوقف على معنى عبر عنه بعده أو تحصيل، فلا تكون المعدولة لازمة للسالبة، وإن كان موضوع السالبة له ثبوتاً؛ لأنه قد لا يكون هناك معنى عبر عنه بسلب ما ليس هو.

### الفصل الثالث عشر

#### في المختلطات في الشكل الثاني والثالث

أما الشكل الثالث: فصغراه إما أن تكون موجبة فعلية أو في قوتها، فتكون نتيجته ما قد علمت، وأما إن كانت صغراه ممكنته فإن كانت وجودية فهي فعلية، وإن كانت لا وجودية، فإما أن تكون سالبة فيكون حكمها حكم الموجبة الدائمة غير الضرورية، أو تكون موجبة.

فالكبيرى إما أن تكون موجبة فعلية، أو ممكنته أو سالبة في قوتها صدق الموجبة الفعلية أو الممكنة فتكون النتيجة موجبة جزئية ممكنة عامية، إلا حين الكبرى سالبة مشروطة خاصة، فإن النتيجة تكون ممكنة خاصة، وتبين ذلك بعكس الصغرى ورد القرينة إلى الشكل الأول، فإن كانت الكبرى جزئية، بين ذلك بالأفتراض ولتكن القرينة كل «ب ج» بالإمكان وبعض «ب أ» بالإطلاق.

فأقول: بالإمكان العامي بعض «ج أ» لأننا نفرض بعض «ب» الذي هو «أ د» فنقول: كل «د ب» وبالإمكان كل «ب ج» وبالإمكان كل «د ج» وكل «د أ» بجهة قولنا: بعض «ب أ» وبالإمكان العامي بعض «ج أ» وحين الكبرى سالبة من السوابع المذكورة إنما يستعمل الموجب الذي في قوتها.

وأما إذا كانت الكبرى سالبة: ليس في قوتها صدق موجبة، فإما أن تكون ضرورية فتكون النتيجة سالبة جزئية ضرورية، وتبين بعكس الصغرى ورد القرينة إلى الشكل الأول، وبالافتراض إن كانت السالبة جزئية ولتكن القرينة بالإمكان كل «ب ج» وبالضرورة ليس كل «ب أ» فأقول: بالضرورة ليس كل «ج أ» لأننا نفرض بعض «ب» الذي ليس «أ د» فيكون كل «د ب» وبالإمكان كل «ب ج» وبالإمكان كل «د ج» وبالضرورة لا شيء من «د أ» فالضرورة ليس كل «ج أ».

واعلم أن الافتراض عليه إشكال، فإنه إذا صدق ليس كل «ب أ» لا يلزم من

ذلك أن يكون لـ «ب» ثبوت حتى يفرض ذلك «د» فالواجب أن نبين ذلك بالخلف، فنقول: إن لم يصدق بالضرورة ليس كل «ج أ» صدق بالإمكان العامي كل «ج أ» ومعنى بالإمكان كل «ب ج» فالإمكان العامي كل «ب أ» وكان بالضرورة ليس كل «ب أ» هذا خلف.

**وأما إذا كانت الكبرى سالبة:** تحتمل الضرورة وغير الضرورة، لم يتبع الجواز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه أو يكون مقوما له او لازما، وقد ثبت الأصغر للأوسط بالإمكان اللاوجودي، وسلب عنه الأكبر بأحد أنحاء تلك السوابق، ويكون الحق الإيجاب الضروري وجواز أن يكون مبaitنا له فيكون الحق السلب.

**وان كانت الصغرى الممكنة ساذجة:** فإن كانت موجبة احتمال كونها وجودية واحتمنل كونها لا وجودية. فتكون النتيجة القدر المشترك، وهو الإمكان العام حيث جعلنا اللاوجودية منتجة لذلك. وحيث ذكرنا أنها لا تنبع، وجب كون الساذجة كذلك، لاحتمال كونها لا وجودية.

**وان كانت الصغرى الممكنة الساذجة سالبة:** فإن كانت عامة لم تنبع لاحتمال كونها ضرورية، والساالبة الضرورية لا يمكن جعلها صغرى الشكل الثالث: لأن الحق يكون تارة السلب وتارة الإيجاب، كقولنا: «لا شيء من الإنسان بغير س، وكل إنسان ناطق» والحق السلب الضروري، وكقولنا: «لا شيء من الإنسان بغير س وكل إنسان حيوان» والحق الإيجاب الضروري.

**وان كانت الصغرى الممكنة الساذجة السالبة خاصية:** كانت في قوتها صدق موجبة ممكنة، فيكون حكمها حكمها.

ومن هذا يعلم أنه إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث ويكون حكمها حكم الموجبة الفعلية، وإن كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث ويكون حكمها حكم الموجبة الممكنة.

**واما الشكل الثاني:** فإنه إن كانت فيه مقدمة ضرورية، فإن كانت سالبة

والأخرى موجبة أو سالبة في قوتها صدق موجبة كانت التسليحة ضرورية، ويتبيّن ذلك بعكس السالبة الضرورية وجعلها كبرى للموجبة، أو لما في قوة السالبة على هذا تأليف الشكل الأول سالبة، ولتكن السالبة الضرورية كبرى كل «جـ بـ» وبالضرورة لا شيء من «أـ بـ» ينعكس بالضرورة لا شيء من «بـ أـ» فينبع بالضرورة لا شيء من «جـ أـ» ولتكن السالبة صغرى بالضرورة لا شيء من «جـ بـ» وكل «أـ بـ» فلنجعل الكبرى صغرى ونعكس الصغرى ونجعلها كبرى، كل «أـ بـ» وبالضرورة لا شيء من «بـ جـ» وبالضرورة لا شيء من «أـ جـ» فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة في قوتها صدق موجبه.

فلك أن تأخذ ما في قوتها [وتؤلفه]<sup>(١)</sup> مع السالبة كما بيناه، ولك أن تبقيها على صورتها، ويبين ذلك بالخلف، مثاله: لا شيء من «جـ بـ» بالوجود لا دائمًا، وبالضرورة لا شيء من «أـ بـ» فإن شئت قلت: كل «جـ بـ» وألفت إليها عكس السالبة الضرورية. وإن شئت قلت: لو لم تصدق بالضرورة لا شيء من «جـ أـ» صدق بالإمكان العامي السادس بعض «جـ أـ» وبالضرورة لا شيء من «أـ بـ» بالضرورة ليس كل «جـ بـ» وكان لا شيء من «جـ بـ» لا دائمًا، هذا خلف.

وكذلك أيضًا لو كانت السالبة الضرورية صغرى جزئية فنقول: بالضرورة ليس كل «جـ أـ» وإلا بالإمكان العامي السادس كل «جـ أـ» وكل «أـ بـ» بالإمكان العامي كل «جـ بـ» وكان بالضرورة ليس كل «جـ بـ» هذا خلف.

وأما إذا كانت المقدمة الأخرى سالبة ضرورية أو سالبة محتملة للضرورة: لم ينتفع؛ لأنه يكون من سالبيتين وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق موجبة، واتفاق شيئين في سلب شيء عنهما لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه، فقد يسلب شيء عن متبانيين وعن متلازمين.

واما إذا كانت المقدمة الضرورية موجبة: فالآخرى إن كانت سالبة ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة فالتسليحة ضرورية، ويتبيّن بعكس السالبة والرد إلى

(١) في الأصل: «وتتألفه».

الشكل الأول حين السالبة ضرورية أو مشروطة عامة كليلة، وبالخلف حين المشروطة خاصة أو السالبة جزئية، ولتكن المشروطة الخاصة السالبة كبيرة، إن لم يكن بالضرورة لا شيء من «جـ أ» فبالإمكان بعض «جـ أ» ولا شيء من «أـ ب» بالضرورة ما دام «أـ ب» لا دائماً بدوام ذاته فبالإمكان الخاصي لا كل «جـ ب» وكان بالضرورة كل «جـ ب» هذا خلف.

ولتكن السالبة صغرى، إن أمكن أن يكون بعض «جـ أ» أمكن أن تكون بعض «أـ جـ» وبالضرورة لا شيء من «جـ ب» ما دام «جـ» لا دائماً بدوام ذاته، فبالإمكان لا كل «أـ ب» وكان بالضرورة كل «أـ ب» هذا خلف، أو يؤلف نقيض التسليحة مع الصغرى السالبة على هيئة الشكل الثالث، ويتحقق كذب الكبيرة.

مثاله: ولتكن السالبة صغرى جزئية سواء كانت ضرورية أو مشروطة خاصة إن لم يكن حقاً أنه بالضرورة ليس كل «جـ أ» فبالإمكان العامي السادس كل «جـ أ» وبعض «جـ» ليس «ب» وبعض «أـ» ليس «ب» وكان بالضرورة كل «أـ ب» هذا خلف.

**فإن كانت السالبة الجزئية الصغرى مشروطة عامة:** فالذي ثبت عندي أن التسليحة تكون دائمة ضرورة بحسب الوصف، أما إنها دائمة؛ فلأنه لو صدق بالإطلاق كل «جـ أ» وبالضرورة كل «أـ ب» وبالضرورة كل «جـ ب» وكان لا كل «جـ ب» بالضرورة ما دام «جـ» هذا خلف، وأما إنها ضرورية بحسب الوصف؛ فلأنه لو لا ذلك صدق بالإمكان كل «جـ أ» في بعض أوقات كونه «جـ» وبالضرورة كل «أـ ب» فبالإمكان كل «جـ ب» في بعض أوقات كونه «جـ» وكان بالضرورة لا كل «جـ ب» ما دام «جـ» هذا خلف، ولو أمكن بالافتراض أن نجعلهما كلية لأنتج ضرورية ويبين بعكسها، لكننا أفسدنا بيان الافتراض.

**وان كانت المقدمة الأخرى سالبة:** غير ما ذكرنا أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية أو ممكنته كانت التسليحة دائمة، ويتبين إذا كانت السالبة عرفية عامة أو دائمة بعكسها ورد القرينة إلى الشكل الأول، وإن كانت غير ذلك بالخلف، مثاله: ولتكن الضرورية الموجبة صغرى، إن لم يكن حقاً أنه دائمة لا شيء من «جـ أ»

فبعض «ج أ» ولا شيء من «أ ب» وبعضاً «ج» ليس «ب» وكان بالضرورة كل «ج ب» هذا خلف.

ولتكن الموجبة كبرى إن صدق بعض «ج أ» بالإطلاق العام وكل «أ ب» بالضرورة في بعض «ج ب» بالضرورة وكان لا شيء من «ج ب» هذا خلف، فكاذب بالإطلاق العام بعض «ج أ» فدائماً لا شيء من «ج أ».

وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، وإن كانت المقدمة الأخرى موجبة ضرورية أو موجبة ليس في قوتها صدق سالبة؛ أي: موجبة محتملة للضرورة لم ينتج؛ لأن ذلك يكون من موجبتين وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق سالبة، واتفاق شيئاً في إيجاب شيء لا يوجب إيجاب أحدهما على الآخر ولا سلبه، فقد يوجب شيء على شيئاً متلازمين ومتباينين.

بقى هنا إشكالان أحدهما: أنه يجب إذا كان هذا الشكل من موجبتين وإدراهما ضرورية والأخرى غير ضرورية أن تكون النتيجة ضرورية؛ لأنه إذا صدق كل «ج ب» بالضرورة صدق كل «ج» فإن إيجاب «ب» عليه ضروري، وإذا صدق كل «أ ب» لا بالضرورة صدق كل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري، فأقول: بالضرورة لا شيء من «ج أ» لأنه لو أمكن أن يكون شيء من «ج أ» وكل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري لزم بعض «ج» إيجاب «ب» عليه غير ضروري؛ وهذا خلف.

الإشكال الثاني: إنكم جعلتم النتيجة ضرورية حيث السالبة مشروطة خاصة والموجبة ضرورية، وكان يجب ألا ينتج البة؛ لأن عكس المشروطة الخاصة ليس مشروط عاماً، فوجب أن يكون مكذباً للموجبة الضرورية بما قلتم في الشكل الأول؛ لأنه يكون بالضرورة كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» بالضرورة ما دام «ب» لا دائماً في الكل ما دامت الذات، وهذا إنما يصدق إذا كان ما يوصف بـ«ب» يوصف به وقتاً ما لا ما دامت ذاته، وذلك مكذب للموجبة الضرورية.

الجواب: أما الأول فنقول: هذه النتيجة هي بعض «ج» يمكن أن يكون ما إيجاب «ب» عليه غير ضروري، فلا ينافق قولنا: كل «ج» فإن إيجاب «ب» عليه

غير ضروري؛ لأن الضمير في «عليه» في هذه القضية عائد إلى «ج» وفي النتيجة عائد إلى «أ» لأن كبرى القياس المنتج لها كل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري، والضمير في «عليه» يعود إلى «أ» تقديره كل «أ» فإن إيجاب «ب» على «أ» غير ضروري، فتكون النتيجة بعض «ج» يمكن أن يكون الشيء الذي إيجاب «ب» عليه غير ضروري وذلك هو «أ» وهذا لا ينافي قولنا: كل «ج» فإن إيجاب «ب» عليه ضروري إذا جعلنا الضمير في هذا القول [عائد]<sup>(١)</sup> إلى «ج».

**وأما الإشكال الثاني:** فإننا نقول: إن عكس المشروطة الخاصة على ما بينا ليس مشروطة خاصة، وقولنا: في عكسها لا ما دامت الذات في الكل؛ أي: في الكل من حيث هو كل، فالذى يلزم أن يسلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات هو البعض فقط، فيجوز أن يكون ذلك البعض غير البعض المحمول على «ج» أي: يجوز أن يكون «ب» أعم من «ج» ويكون البعض من «ب» الذي لا يحمل على «ج» هو الذي سلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات.

**وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية:** فإنما أن تكون فيه مقدمة دائمة أو لا تكون، فإن كان فيه مقدمة دائمة والأخرى مخالفة في الكيف فعلية، أو موافقة في الكيف وفي قوتها صدق مخالفة فعلية، فالنتيجة دائمة إن لم تكن الأخرى سالبة ضرورية أو مشروطة عامة، ويتبيّن بعكس السالبة الدائمة ورد القرينة إلى الشكل الأول، فإن كانت السالبة جزئية أو الدائمة موجبة بين ذلك بالخلف.

مثاله: ولتكن أولاً الدائمة سالبة كبرى والصغرى موجبة فعلية، فأقول: دائمًا لا شيء من «ج أ» لأننا نعكس الكبرى دائمًا لا شيء من «ب أ» وبضمها إلى الصغرى فينبع دائمًا لا شيء من «ج أ» ولتكن السالبة الدائمة صغرى والكبرى موجبة فعلية، فأقول: دائمًا لا شيء من «ج أ» لأننا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى والكبرى صغرى، فينبع دائمًا لا شيء من «أ ج» ونعكس ذلك دائمًا لا شيء من «ج أ» فلو كانت الصغرى السالبة الدائمة جزئية بين ذلك بالخلف، إن لم يكن دائمًا

(١) في الأصل: «عائد».

ليس كل «جـ أـ» فبالإطلاق العام كل «جـ أـ» وكل «أـ بـ» بالفعل فكل «جـ بـ» بالفعل، وكان دائمًا ليس كل «جـ بـ» هذا خلف.

**فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة غير دائمة:** كالوجودية اللادائمة أو العرفية الخاصة، فلنك أن تأخذ ما في قوتها وتعمل كما قلناه، ولنك أن تبين ذلك بالخلف، ولتكن الدائمة السالبة كبرى والعرفية الخاصة السالبة صغرى، فأقول: دائمًا لا شيء من «جـ أـ» وإلا فبعض «جـ أـ» دائمًا ولا شيء من «أـ بـ» فبعض «جـ جـ» دائمًا ليس «بـ» وكان لا شيء من «جـ بـ» لا دائمًا بل ما دام «جـ» هذا خلف.

**وكذلك لو كانت السالبة دائمة صغرى والسائلة العرفية كبرى:** فأقول: دائمًا لا شيء من «جـ أـ» وإلا بالإطلاق العام بعض «جـ أـ» ولا شيء من «أـ بـ» ما دام «أـ» لا دائمًا فبعض «جـ» ليس «بـ» لا دائمًا، وكان لا شيء من «جـ بـ» دائمًا، هذا خلف.

**ولتكن المقدمة دائمة موجبة:** فإذا كبرى والصغرى سالبة فعلية أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائمًا لا شيء من «جـ أـ» وإلا بعض «جـ أـ» بالإطلاق العام، دائمًا كل «أـ بـ» دائمًا بعض «جـ بـ» وكان لا شيء من «جـ بـ» بالفعل، هذا خلف.

**ولو كانت دائمة الموجبة صغرى والكبيرى سالبة فعلية:** أو موجبة وفي قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائمًا لا شيء من «جـ أـ» وإلا بعض «جـ أـ» ولا شيء من «أـ بـ» بالفعل، فبعض «جـ» ليس «بـ» بالفعل، وكان دائمًا كل «جـ بـ» هذا خلف، إلا أنه إذا كانت الدائمة موجبة والسائلة ضرورية أو مشروطة عامة كانت النتيجة ضرورية؛ لأنها تعكس السالبة ونرد القرينة إلى الشكل الأول فينتفع مع الصغرى دائمة ضرورية.

وبالخلف إذا كانت السالبة الضرورية جزئية إن لم يصدق بالضرورة ليس كل «جـ أـ» فبالإمكان كل «جـ أـ» دائمًا كل «أـ بـ» فبالإمكان كل «جـ بـ» وكان بالضرورة لا كل «جـ بـ» هذا خلف، فلو كانت السالبة المشروطة العامة جزئية فالنتيجة دائمة ضرورية بحسب الوصف؛ لأنه إن لم يصدق دائمًا لا كل «جـ أـ»

فبالإطلاق «جـ أ» ودائماً كل «أ بـ» فدائماً كل «جـ بـ» هذا خلف، وإن لم يصدق بالضرورة لا كل «جـ أ» ما دام «جـ» بالإمكان كل «جـ أ» في بعض أوقات كونه «جـ» ودائماً كل «أ بـ» بالإمكان كل «جـ بـ» في بعض أوقات كونه «جـ» هذا خلف.

وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية: وكانت إحدى مقدمتيه دائمة وليست الأخرى فعلية مخالفة في الكيف، ولا في قوتها صدق مخالفة في الكيف فعلية فهو غير منتج.

أما إذا كانتا موجبتين دائمتين: فظاهر؛ لأن إيجاب شيء على شيئاً لا يدل لا على تلازمها ولا على تباينهما.

واما إذا كانت الأخرى مخالفة: ممكنة لا وجودية أو ساذجة أو موافقة في قوتها صدق مخالفة ممكنة لا وجودية أو ساذجة فإنه لا ينتج أيضاً لأن يجوز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه. أو يكون لازماً للأصغر مقوماً أو غير مقوم، وقد أوجب على الأصغر ما سلب عن الأكبر الذي هو هو أو لازمه سلباً بالإمكان، وكذلك بالعكس ويكون الحق الإيجاب، ويجوز أن يكون الأمر بيانياً للأصغر ويكون الحق السلب.

واما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية ولا دائمة: فإذاً أن تكون فيه سالبة منعكسة أولاً تكون، فإن كان فيه سالبة منعكسة، فإذاً أن تكون مشروطة أو عرفية، فإن كانت مشروطة سواء كانت عامة أو خاصة فلا تخلو إما أن تكون الأخرى موجبة فعلية أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية أو لا تكون، فإن كانت الأخرى موجبة فعلية أو سالبة، يلزمها صدق الموجبة الفعلية، فتلك الموجبة إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو لا تكون، لكن الفرض أنه ليس في القياس ضرورية ولا دائمة؛ إذ قد ذكرنا حكمها وأن النتيجة تكون ضرورية.

فحينئذ إما أن تكون تلك الموجبة الفعلية إحدى المشروطتين والعرفيتين أو لا تكون، فإن كانت إحدى المشروطتين والعرفيتين والفالبة مشروطة كانت النتيجة مشروطة عامة، ويتبين ذلك بأن نعكس السالبة، سواء كانت صغرى أو كبرى ونجعلها كبرى والموجبة صغرى، فترتد القرينة إلى الشكل الأول، ويتبين أن النتيجة

مشروعية عامة، فإن احتاج إلى عكس ذلك لم يضر؛ إذ عكس المشروعية العامة نفسها، وقولنا: في عكس المشروعية الخاصة لا ضرورياً ما دامت الذات في الكل لا توجب كون النتيجة مشروعية خاصة، لجواز كون الأصغر ليس من البعض الذي نفي عنه الضرورة الذاتية.

**واما إذا كانت المشروعية السالبة صغرى جزئية:** لم يكن بيان ذلك بالعكس ولا الافتراض، لما بینا أن الافتراض موقوف على تحقق البعض من الموضوع، والسائلة قد لا يكون لموضوعها تتحقق.

بقي ان نبين ذلك بالخلف إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «ج أ» بالضرورة ما دام «ج» فيمكن بالإمكان العامي الساذج أن يكون كل «ج أ» في بعض أوقات كونه «ج» وكل «أ ب» ما دام «أ» فكل «ج» يمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» في بعض أوقات كونه «ج» وكان بالضرورة ليس كل «ج ب» ما دام «ج» هذا خلف، وإن لم تكن الموجبة الفعلية إحدى المشروعتين والعرفتين، بل كانت موجبة فعلية غير ذلك وغير الضرورة والدائمة، أو سالبة يلزمها صدق موجبة فعلية، فلا تخلو المشروعية السالبة من أن تكون كبرى أو صغرى، فإن كانت كبرى فالنتيجة مطلقة عامة، ويتبين ذلك بعكس السالبة المشروعية و يجعل العكس كبرى والموجبة صغرى، فيتتج بالشكل الأول سالبة مطلقة عامة.

وقولنا: في عكس المشروعية الخاصة لا ضرورياً ما دامت الذات في الكل لا يمنع كون النتيجة عامة؛ لجواز كون الأصغر ليس هو البعض المنفي عند الضرورة الذاتية، وإن كانت السالبة المشروعية صغرى لم ينتج، فإنه يصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتباً.

وقولنا: كل إنسان ساكن وقت ما وقع ذلك، فالحق بالضرورة كل كاتب إنسان؛ إذ يجوز أن يسلب عن شيء شيء بالضرورة ما دام موصوفاً بوصف، ويوجب عليه ذلك الشيء عند عدم ذلك الوصف، بل معنى المشروعية الخاصة هو هذا، فإن قولنا: بالضرورة لا شيء من «ج أ» ما دام «ج» لا دائماً بدوام الذات، يتضمن سلب «أ» عن «ج» ما دام موصوفاً بـ«ج» وثبوته له وقتاً لا يكون فيه

موصوفاً بـ «ج» وما ذكر من العكس والخلف لا يتم.

**أما بالعكس:** فلأن السالبة صغرى فتحتاج في بيان العكس أن تجعل كبرى والكبرى صغرى، وحينئذٍ تنتج سالبة مطلقة عامة، ولكن ليست هي المطلوب بل عكسها، والمطلقة العامة لا تتعكس.

**وأما الخلف:** فلأن تركيب الكبرى مع تقدير النتيجة تنتج مطلقة، فلا تصلح لنكذيب المنشورة.

بقي هنا شك وهو أن ما ذكرتموه من امتناع النتيجة حيث المنشورة صغرى، فهو بعينه وارد عليكم حيث المنشورة كبرى، قلنا: لا يلزم ذلك؛ لأن إثبات يصح أن يوجب شيء على شيء ويسلب عنه ما دام وصف من أوصافه، إذا كان ذلك الوصف ليس بلازم له، وحينئذٍ يجوز سلبه عنه، وذلك الوصف إذا كانت المنشورة السالبة كبرى يكون هو الأكبر، فيمكن سلبه عن الذات الذي هو الأصغر.

**وأما إذا كانت المنشورة السالبة صغرى:** كان ذلك الوصف هو الأصغر والأكبر هو الذات، والذات لا يجوز سلبه عن الوصف إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف كالكتابة للإنسان، فإن لم يكن خاصاً كالمشي للإنسان، فلا يجوز سلب الذات عنه سلباً كلياً، لأن بعض [المashi]<sup>(١)</sup> إنسان بالضرورة ضرورة أنها فرضنا المشي أعم من الإنسان، ويجوز أن تسلب الذات عنه سلباً جزئياً، ولكن ذلك إنما يكون إذا كان الوصف أعم، فإذا لم يعلم أنه أعم أو مساواً لا يلزم سلب الذات عن شيء من الوصف.

**واما إذا كانت المنشورة السالبة كبرى والأخرى موجبة:** ممكنة لا وجودية أو ساذجة، أو كانت الكبرى سالبة ليس في قوتها صدق موجبة فعلية، سواء كان في قوتها صدق موجبة أو لا يكون، فإن ذلك لا ينتج لاحتمال كون الأصغر والأكبر متلازمين أو هما شيء واحد، وقد غير اسمه وأوجب على أحدهما بالإمكان ما يسلب عن الآخر بالضرورة ما دام وصفه، فإن ذلك لا ينافي إمكان الوجود،

(١) في الأصل: «المشي».

وحيثـذ يكون الحق الإيجاب، ولاحتمال أن يكون الأكـبر شيئاً مـبـاـيـنـاً للأـصـغـرـ، ويكون الحق السـلـبـ.

**وأـمـاـ إـذـاـ كـانـتـ الـأـخـرـىـ سـالـبـةـ:** ليس في قـوـتهاـ صـدـقـ مـوجـبـةـ الـبـتـةـ فـعـقـمـ التـأـلـيفـ ظـاهـرـ. وـكـذـلـكـ لوـ كـانـتـ المـشـروـطـةـ السـالـبـةـ هيـ الصـغـرـىـ.

**وأـمـاـ إـذـاـ كـانـتـ السـالـبـةـ الـمـنـعـكـسـةـ عـرـضـيـةـ:** فالـأـخـرـىـ لـاـ تـخلـوـ، إـمـاـ أـنـ تـكـونـ مـوجـبـةـ فـعـلـيـةـ أـوـ سـالـبـةـ فـيـ قـوـتهاـ صـدـقـ الـمـوـحـبـةـ الـفـعـلـيـةـ أـوـ لـاـ تـكـونـ، وـيـجـيـءـ مـاـ ذـكـرـنـاـ بـعـيـنـهـ، وـالـتـيـجـةـ حـيـثـ ذـكـرـنـاـ أـنـهـ عـنـدـ كـوـنـ السـالـبـةـ مـشـرـوـطـةـ ضـرـورـيـةـ تـكـونـ هـاـ هـنـاـ دـائـمـةـ، وـحـيـثـ ذـكـرـنـاـ هـنـاـكـ أـنـهـ مـشـرـوـطـةـ عـامـةـ تـكـونـ هـاـ هـنـاـ عـرـفـيـةـ عـامـةـ، وـحـيـثـ ذـكـرـنـاـ أـنـهـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ هـاـ هـنـاـ كـذـلـكـ، وـحـيـثـ ذـكـرـنـاـ أـنـ التـأـلـيفـ غـيـرـ مـنـجـ فـهـاـ هـنـاـ كـذـلـكـ، وـالـبـيـانـاتـ هـيـ بـعـيـنـهـاـ تـلـكـ الـبـيـانـاتـ.

فلـتـكـلـمـ الـآنـ فـيـ بـقـيـةـ الـقـيـاسـ الـاستـشـنـائـيـ.

#### الفصل الرابع عشر

##### في بـقـيـةـ الـكـلـامـ فـيـ الـقـيـاسـ الـاستـشـنـائـيـ

قد ذـكـرـنـاـ أـنـ الـقـيـاسـ الـاستـشـنـائـيـ يـكـونـ الـمـطـلـقـ أوـ نـقـيـضـهـ مـذـكـورـاـ فـيـ الـفـعـلـ، فـلـاـ بـدـ وـأـنـ يـكـونـ مـشـتـمـلاـ عـلـىـ شـيـءـ آـخـرـ؛ إـذـ الـمـطـلـقـ لـاـ يـكـونـ وـحـدهـ مـطـلـقاـ وـحـجـةـ عـلـىـ نـفـسـهـ، وـلـوـ كـانـ شـيـءـ مـعـرـفـاـ لـنـفـسـهـ لـمـاـ كـانـ مـجـهـوـلـاـ الـبـتـةـ، وـلـاـ بـدـ وـأـنـ يـكـونـ لـذـلـكـ الشـيـءـ إـلـىـ الـمـطـلـقـ نـسـبـةـ، ثـمـ النـسـبـةـ وـحدـهـ لـاـ تـكـفـيـ فـيـ بـيـانـ ثـبـوتـ الـمـطـلـقـ أوـ [ـاـنـتـفـائـهـ]ـ<sup>(١)</sup>ـ بلـ رـبـماـ كـفـتـ فـيـ بـيـانـ صـحـبـةـ الـمـطـلـقـ أوـ عـنـادـهـ لـذـلـكـ الشـيـءـ، وـأـمـاـ ثـبـوـتـهـ أـوـ اـنـتـفـاؤـهـ فـيـتـوـقـفـ عـلـىـ وـضـعـ ثـبـوتـ ذـلـكـ الـآـخـرـ أـوـ رـفـعـهـ، وـمـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـوـضـعـ ثـبـوـتـهـ أـوـ اـنـتـفـاؤـهـ فـهـوـ لـاـ مـحـالـةـ قـضـيـةـ وـالـمـطـلـقـ قـضـيـةـ أـيـضـاـ، وـمـاـ حـكـمـهـ نـسـبـةـ قـضـيـةـ إـلـىـ قـضـيـةـ فـهـوـ شـرـطـيـ، إـمـاـ مـتـصـلـ وـإـمـاـ مـنـفـصـلـ، فـإـذـاـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ تـأـلـيفـ هـذـاـ الـقـيـاسـ مـنـ شـرـطـيـ مـتـصـلـ أـوـ مـنـفـصـلـ، وـمـنـ وـضـعـ أـوـ رـفـعـ لـأـحـدـ جـزـئـيـ الـشـرـطـيـ، فـيـلـزـمـ وـضـعـ الـجـزـءـ الـآـخـرـ أـوـ رـفـعـهـ.

(١) فـيـ الـأـصـلـ: «ـاـنـتـفـاءـهـ»ـ.

وهذا القياس هو في الحقيقة بعينه اقتراني مؤلف من حملية هي المستثناء، ومن شرطية، والشرطية هي الكبرى، والمستثناء هي الصغرى؛ وذلك لأن قولنا: لكن «أ ب» بعد قولنا: كلما كان «أ ب ف ج د» إذا أضمننا فيه الواقع أو الحق، كان كأننا قلنا: الواقع أو الحق أنه: «أ ب» وكلما كان «أ ب ف ج د» يتبع الواقع، أو الحق أنه «ج د» فيكون الحق أو الواقع هو الأصغر و «أ ب» هو الأوسط وهو محمول الواقع أو الحق، إلا أن العادة جرت بحذف الأصغر وإيراده على ما ذكرناه قبل.

فلنفصل الآن ضروبه، وقد ذكرنا أن المتصلة إذا كانت اتفاقية لم يفد القياس، واما إذا كانت لزومية وكان الاستثناء من المقدم: فإنه يكون على هيئة الشكل الأول و تكون ضروبه أربعة:

**الضرب الأول:** كلما كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً «ج د».

**الضرب الثاني:** ليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً لا يلزم «ج د».

**الضرب الثالث:** كلما كان «أ ب ف ج د» لكن قد يكون «أ ب» فقد يكون «ج د».

**الضرب الرابع:** ليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د» لكن يكون «أ ب» فقد لا يكون «أ ب» فقد لا يكون «ج د».

واما إذا كان الاستثناء من التالي: فإنه يكون على هيئة الشكل الثاني و تكون ضروبه أربعة:

**الضرب الأول:** ينبغي أن توجد السالبة الشرطية على مثال الموجبة المعدولة من الحمليات، كقولنا: كلما كان «أ ب» لزمه ألا يكون «ج د» لكن دائماً «ج د» فدائماً لا «أ ب» وأما إذا أخذت السالبة على مفهومها الواجب لها لم يتبع، لأننا إذا قلنا: ليس البتة «أ ب» يلزم «ج د» ثم قلنا: الواقع «ج د» لم يلزم من ذلك ثبوت «أ ب» ولا سلبه؛ لأن سلب لزوم شيء لا يوجب لزوم نقيضه.

**الضرب الثاني:** كلما كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً لا «ج د» فدائماً لا «أ ب».

**الضرب الثالث:** يجب أن توجد في السالبة بالمعنى الذي قلناه في الضرب

الأول، كلما كان «أ ب» يلزمـه ألا يكون «ج د» لكن قد يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

**الضرب الرابع:** كلما كان «أ ب ف ج د» ولكن قد لا يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

**وأما إذا كانت الشرطية منفصلة:** فشرطها أن يكون مع كونها كلية موجبة فإن السالبة منها معناها ألا عناد بين الأجزاء، فيجوز اجتماعها وارتفاعها، فإذا [وضعنا] <sup>(١)</sup> أحد الجزئين لم يلزم من ذلك وضع الآخر ولا رفعه لجواز أن يجتمعوا وأن يرتفعا، وكذلك لو رفينا أحد الجزئين، كقولنا: ليس البتة إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» فإننا إذا قلنا: لكن «أ ب» أو لكن «ج د» ولكن ليس «أ ب» أو لكن ليس «ج د» لم يلزم من ذلك شيء؛ لجواز الارتفاع والاجتماع.

**واما إذا كانت موجبة كلية:** فالحقيقة هنا يلزمها أربع [قضايا]<sup>(٢)</sup> متصلة موجبة كلية، فإذا قلنا: دائمًا إما أن يكون «أ» بـ«أ» وإنما أن يكون «جـ د» لزم ذلك كلما كان «أـ ب» لزمه ألا يكون «جـ د» وإنـا اجتمعا، وكلـما كان لا «أـ ب» لـزمـه «جـ د» وإنـا ارتفـعا. وكلـما كان «جـ د» فلا «أـ ب» وإنـا اجتمـعا، وكلـما لا يـكون «جـ دـ فـ أـ بـ» وإنـا ارتفـعا، فعلـى هذا أي جـزـء استـثنـي عـينـه كان ذـلـك من الشـكـلـ الـأـولـ، وـقـدـ شـرـطـناـ كـوـنـ المـنـفـصـلـةـ مـوـجـبـةـ فـيـكـونـ المـنـتـجـ مـنـهـ [ضرـبـيـنـ]<sup>(٣)</sup> فـقـطـ، وـأـيـ جـزـءـ استـثنـيـ نـقـيـضـهـ كـانـ ذـلـكـ مـنـ الشـكـلـ الثـانـيـ وـالـمـنـتـجـ ضـرـبـيـانـ أـيـضاـ كـذـلـكـ؛ وـذـلـكـ لـأـنـ المـنـفـصـلـةـ لـاـ يـعـيـنـ لـهـ مـقـدـمـ وـلـاـ تـاـبـ فـيـمـكـ جـعـلـ تـقـدـيرـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ مـقـدـمـاـ وـيـسـتـثـنيـ عـينـهـ. وـيمـكـ تـقـدـيرـهـ تـالـيـاـ وـسـتـثـنيـ نـقـيـضـهـ، وـلـاـ كـذـلـكـ المـتـصلـةـ.

**فالضرب الأول من الشكل الأول:** والاستثناء من «أ ب» دائمًا إما أن يكون «أ ب» دائمًا إما أن يكون «أ ب» دائمًا لا «أ ب»، واما أن يكون «أ ب» دائمًا لا «أ ب».

والضرب الثاني: عقیم.

<sup>(١)</sup> في الأصل: «وصفنا».

(٢) في الأصل : (قصاص).

(٣) في الأصل : (ضم باءة)

**الضرب الثالث:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «أ ب» فقد لا يكون «ج د».

**والضرب الرابع:** عقيم.

**الضرب الأول من الشكل الثاني:** عقيم.

**الضرب الثاني:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائمًا لا «أ ب» فدائمًا «ج د».

**الضرب الثالث:** عقيم.

**الضرب الرابع:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «أ ب» فقد يكون «ج د».

**وكذلك إذا استثنى من «ج د».**

**فالضرب الأول من الشكل الأول:** إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائمًا «ج د» فدائمًا لا «أ ب».

**الضرب الثاني:** عقيم.

**الضرب الثالث:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

**الضرب الرابع:** عقيم.

**والضرب الأول من الشكل الثاني:** عقيم.

**والضرب الثاني:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائمًا لا «ج د» فدائمًا «أ ب».

**الضرب الثالث:** عقيم.

**الضرب الرابع:** دائمًا إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «ج د» فقد يكون «أ ب» فتكون إذًا مجموع الضروب ثنائية.

وأما إذا كانت المنفصلة الموجبة كلية مانعة الجمع: كان المت俊 هو استثناء العين فقط، وينتج رفع الجزء الآخر وإلا لزم الاجتماع، وأما استثناء التقىض فلا

يَتَسْعُ جُوازُ الارتفاع، وَهَذِهِ يَلْزِمُهَا قَضْيَاتان مُتَصَلِّتَان مُوجَبَتَان كُلِيتَان:

**أَحَدُهُمَا:** كُلُّمَا كَانَ المُقْدِمُ لَزَمَ أَلَا يَكُونَ التَّالِي.

**وَثَانِيهِمَا:** كُلُّمَا كَانَ التَّالِي لَزَمَ أَلَا يَكُونَ المُقْدِمُ.

فَيَكُونُ الْمُنْتَجُ مِنْ اسْتِثنَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَزَيْنِ [صَرَبِينَ]<sup>(١)</sup> فَقَطْ، أَحَدُهُمَا يَتَسْعُ كُلِّيًّا وَالآخَرُ جَزِئِيًّا.

**فَالضَّرَبُ الْأُولُّ مِنَ الشَّكْلِ الْأُولِّ:** الْاسْتِثنَاءُ مِنْ «أَب» دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ «أَب» إِمَّا أَنْ يَكُونَ «جَد» لَكِنْ دَائِمًا «أَب» فَدَائِمًا لَا «جَد».

**وَالضَّرَبُ الثَّانِي:** عَقِيمٌ.

**الضَّرَبُ الْأَلَّا ثَالِثُ:** دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ «أَب» إِمَّا أَنْ يَكُونَ «جَد» لَكِنْ قَدْ يَكُونَ «أَب» فَقَدْ لَا يَكُونَ «جَد».

**وَالضَّرَبُ الْأَخْرَانِ:** عَقِيمٌ.

**وَأَمَّا وَالْاسْتِثنَاءُ مِنْ «جَد» دَفْعَيْنِ آخْرَانِ.**

**دَائِمًا:** إِمَّا أَنْ يَكُونَ «أَب» إِمَّا أَنْ يَكُونَ «جَد» لَكِنْ دَائِمًا «جَد» فَدَائِمًا لَا «أَب».

**وَأَيْضًا:** دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ «أَب» إِمَّا أَنْ يَكُونَ «جَد» لَكِنْ قَدْ يَكُونَ «جَد» فَقَدْ لَا يَكُونَ «أَب».

**وَالضَّرَبُ الْأَخْرَانِ:** عَقِيمٌ، فَتَكُونُ مَجْمُوعُ الضَّرُوبِ أَرْبَعَةً.

**وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْمُنْفَصَلَةُ الْمُوْجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَانِعَةُ الْخَلُو:** كَانَ الْمُنْتَجُ هُوَ اسْتِثنَاءُ [الْتَّقْيِيسِ]<sup>(٢)</sup> فَقَطْ، وَيَنْتَجُ وَضْعُ الْآخَرِ وَإِلَّا لَزَمَ الْخَلُو، وَأَمَّا اسْتِثنَاءُ الْعَيْنِ فَلَا يَنْتَجُ لَاحْتِمَالَ الْاجْتِمَاعِ، وَهَذِهِ يَلْزِمُهَا قَضْيَاتان مُتَصَلِّتَان مُوجَبَتَان كُلِيتَان:

**أحدهما:** كلما لا يكون المقدم يلزم أن يكون التالي.  
**وثانيهما:** كلما لا يكون التالي يلزم أن يكون المقدم.  
 فيكون المنتج من استثناء كل واحد من الجزئين [ضربين]<sup>(١)</sup> فقط من الشكل  
 الثاني:

**أحدهما:** ينتج كلياً والآخر جزئياً، فما يستثنى أولاً من «أ ب» دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «أ ب» فدائماً «ج د».  
**وأيضاً:** دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «أ ب» فقد يكون «ج د».

**والضريان الآخران:** عقيمان.

#### ويستثنى من «ج د»:

**دائماً:** إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «ج د» فدائماً «أ ب».

**وأيضاً:** دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «ج د» فقد يكون «أ ب».

**والضريان الآخران:** عقيمان، فتكون الضروب أربعة.

وبنفي أن نسلك [العبارات]<sup>(٢)</sup> المشهورة في مانعة الجمع ومانعة الخلو؛ لثلا  
 يقع الغلط فيظن حقيقته، كقولنا في مانعة الجمع: دائماً «أ ب» و«ج د» مما  
 يجتمعان، وكقولنا في مانعة الخلو: دائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «أ ب» وإما «ج  
 د» فهذا ما يكون، والمنفصلة ذات جزئين، أما إذا كانت ذات أجزاء فقد علمت ماذا  
 يتبع، ويمتلك أن تعرف ضروريه مما قد علمته.

فلتلتكم الآن كلاماً كلياً في القياس كالخاتمة لهذه الجملة.

(١) في الأصل: «ضريان».

(٢) في الأصل: «العبارات».

## الفصل الخامس عشر

### كلام كلي في القياس

كل قياس فإنما تتم قياسته بشرطه:

أحداها: أنه لا بد فيه من مقدمتين، وسنذكر البرهان على ذلك.

وأما المقدمة الواحدة: فإنها لا تكون قياساً ولا يلزمها نتيجة وإن كان يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وصدق جزئها إذا كانت كلية، وعكسه وعكس نقيضه وكذب نقيضه، فإن قيل إنما نقول: «فلان يتحرك بالإرادة فهو حي» وهذه مقدمة واحدة وقد أنتجت فهو حي.

وكذلك نقول: «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»<sup>(١)</sup> وهذه شطارة مقدمة وقد أنتجت: «فالنهار موجود» قلت:

أما الأول: فإنما أنتجت ذلك بسبب مقدمة محدوفة، وهي: «كل من يتحرك بالإرادة فهو حي» وحيثما يتبع أن فلاناً حي، وحذفت الكبرى للعلم بها.

وأما الثانية: فقد بینا حالها، وأن لفظه لما أفاد قطع الوضع وتسليم وضع المقدم حتى أنتج ذلك وضع التالي، فتقدير الكلام: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» لكن الشمس طالعة يتبع فالنهار موجود، فأفادت لما هذه الزيادة.

الشرط الثاني: أن تكون المقدمات أظهر من النتيجة ويكون صدق النتيجة مستفاداً عن صدقها، حتى لو عمل تأليف على إنتاج قضية أزلية لم يكن ذلك قياساً، وكذلك لو كانت النتيجة أعرف من المقدمات أو معلومة معها لم يكن ذلك قياساً؛ لأن القياس هو كالعلة للعلم بالنتيجة.

(١) قال الفزارابي: «الألفاظ المستعملة في المنطق» (ص ٦): فإن المعنى المفهوم من الطالع اقتران في النفس إلى المعنى المفهوم من الشمس؛ فحصل اقتران من معينين هما أجزاء المقترين، أحدهما معنى الجزء الذي هو الصفة والآخر معنى الجزء الذي هو الموصوف فالمعنى المفهوم من الموصوف يسمى أيضاً المعنى الموصوف، والمفهوم من الصفة يسمى المعنى الذي هو صفة.

**الشرط الثالث:** إن المقدمتين لا بد وأن يشتراكا في حد وذلك هو الوسط؛ لأنه لو لا اشتراكهما كانا كالمتبانين، ولا يكون لهما شيء يوجب الجمع بين طرفيهما حتى يكون ذلك هو التبيجة.

**الشرط الرابع:** إنه لا بد في كل قياس من المخصوصات من مقدمة كليلة، وتكون الأخرى داخلة تحتها، إما بالفعل كما في الشكل الأول، أو بالقوة كما في الشكلين الآخرين. وقدمنا هذا في شروط كل شكل.

**الشرط الخامس:** إنه لا بد في كل قياس من مقدمة موجبة أو في حكمها. وقد بينا ذلك أيضاً في كل شكل، وقد أتينا على أمر القياس الاستثنائي والاقتراني وبيننا شروطهما وعدد ضروبها، وبيننا اختلاط المقدمات الموجبة في الاقتراني، لكننا اقتصرنا على المقدمات المخصوصة.

**واما المقدمات المهملة:** فإنها في قوة الجزئية فلا يجوز استعمالها، حيث شرطنا أن تكون كليلة، ويجوز في غير ذلك.

**واما المخصوصات:** فلا ينفع بالقياسات منها في العلوم بل قد تذكر للتتدريب أو الامتحان، وقد ينفع بها صغرى وخصوصاً في الأقسام العملية من العلوم كما في عمليات الطب، كقولنا: «فلان به حمى دموية وكل من به حمى دموية فيجب فصده». ففلان يجب فصده.

**واما المقدمات الطبيعية:** فهي أكثر نفعاً في العلوم؛ لأن المحكوم عليه فيها هو طبائع الأشياء وحقائقها المأخوذة بلا شرط كونها كليلة أو جزئية، لكنه إذا كان المطلوب محموله مستحلاً على لام التعريف في لغة العرب، كما لو كان المطلوب أن الإنسان هو الضحاك، وكذلك ما هو على هذا المعنى في لغة أخرى وجب أن يكون الأوسط كذلك، فنقول: «الإنسان هو الناطق والناطق هو الضحاك» ولو قلت: «الإنسان ناطق وكل ناطق هو الضحاك» كان ذلك كاذباً، لأنه إذا كان الضحاك أحد الناطقين استحال أن يكون هو آخر، فلو صدق أن كل ناطق هو الضحاك لزم أن يكون الضحاك مختصاً بكل واحد وغير موجود له بحال.

ولو قلت: «الإنسان ناطق والناطق هو الضحاك» لزم أن الإنسان ضحاك، ولم

يلزم أن الإنسان هو الضحاك؛ لأنك تقول: «الإنسان جسم» والجسم هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقطعة بقوائم. ولا يلزم بل ولا يصح أن تقول: «الإنسان هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقطعة بقوائم» وكذلك تقول: «زيد إنسان، والإنسان هو البشر».

ومهما كان الوسط في مقدمة من مقدمات القياس مركباً، فيجب أن يكون في الأخرى كذلك. فلو قلت: «زيد في راحة وكل راحة فهي مطلوبة» لم يلزم أن زيداً في مطلوبة؛ لأنه لم يوجد في الكبري الوسط بكماله، وكذلك إذا كان الوسط في إحدى المقدمتين محصلةً وجوب أن يكون في الأخرى كذلك، وإن كان معدولاً وجوب أن يكون في الأخرى معدولاً.

فلو قلت: «زيد هو ليس يبصر وكل بصير فإنه يبصر» لم يلزم أن زيداً هو يبصر، بل لا بد وأن تقول: «وكل ما ليس يبصر فهو كذا» ويجوز أن يتفق الأصغر والأكبر في كونهما محصلين ومعدولين وخارجين وحقيقين وتقديررين وغير ذلك، ويجوز أن يختلفا وتكون النتيجة معدولة الموضوع أو محصلته أو خارجيته، أو حقيقته أو تقديريته أو غير ذلك بحسب حال الأصغر، ويكون محملاً بها كذلك بحسب حال الأكبر.

واعلم أنما قدمنا الشكل الثالث على الثاني في الذكر فقط؛ لأننا بیناه بما لا يتوقف على العكس ولا على برهان الخلف، فامكن تقديمها على العكس والخلف.

**واما الثاني:** في بيانه بالعكس والخلف، فاحتياج إلى تأخيره عليه.

**واما في الشرف:** فالشكل الثاني؛ لأنه ينتج الكلي والثالث لا ينتجه ولا يعارض ذلك إنتاج الثالث الإيجاب دون الثاني؛ لأن فضيلة الكلية على الجزئية أعظم من فضيلة الإيجاب على السلب؛ لأن من السوالب ما يلزمها صدق الإيجاب وليس من الجزئيات ما يلزمها الكلي.

**واما السبب في تقديم الضروب بعضها على بعض:** فهو أنه ينبغي تقديم الأشرف، والشرف يكون بالكلية والإيجاب، والخسنة تكون بالجزئية والسلب، إلا أن الكلية أشرف من الإيجاب، فإذا اشتمل الضرب على شرف أكثر وجوب تقديمها:

فلهذا ترتب ضروب الشكل الأول الترتيب المذكور، وقدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثالث لحصول الكلية والإيجاب في مقدمته؛ ولأنه ينبع الإيجاب والثاني ينبع السلب، فإن تساوى ضربان فيما يوجبه الشرف والخسفة، قدم أقربهما إلى الطبيع وأسهلهما بياناً للإنتاج؛ فلهذا قدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثاني، والثالث على الرابع من الشكل الثالث، وكذا الخامس على السادس، على أن هذا الترتيب إنما هو على سبيل الأخلاق والأولى، لا على أنه واجب.

انتهى.

**الجملة الثانية في توابع القياس وتشتمل على فصول.**

### الفصل الأول

في بيان ما هو أشرف المطالب وما هو أحسن  
وما هو منها أسهل وما هو منها أصعب  
وفي وجوه إبطال المطالب في اكتساب الأقىسة واستفراد النتائج  
ومتى تكون صادقة أو كاذبة

قد بينا أن الشرف يكون بالكلية والإيجاب، وأن شرف الكلية على الجزئية أكثر من شرف الإيجاب على السلب، فعلى هذا يكون أشرف المطلب هو الكلي الموجب ثم الكلي السالب، ثم الموجبالجزئي ثم الجزئي السالب.

وكلما كانت الطرق الموصلة إلى الشيء أكثر كان تحصيله أسهل، وكلما كانت الطرق إليه أقل كان تحصيله أسرع، وأيضاً كلما كان الشيء مبطلاً بأمور أكثر كان إبطاله أسهل مما يبطل بأمور أقل، والمكلي الموجب لا ينتجه إلا الضرب [الأول]<sup>(١)</sup> من الشكل الأول فكان تحصيله أسرع، ثم الكلي السالب؛ لأنه يستنتج بثلاثة ضروب وفي شكلين، ضرب من الشكل الأول. وضربان من الثاني، ثم الموجبالجزئي؛ لأنه يستنتج بأربعة ضروب وفي شكلين، ضرب من الأول،

(١) في الأصل: «الأقل».

وثلاثة من الثالث، ثم الجزئي السالب؛ لأنه يستتبع بستة ضروب في ثلاثة أشكال، ضرب من الأول، وضربان من الثاني، وثلاثة من الثالث.

وبالجملة، فتحصيل الكلي أعسر من تحصيل الجزئي، والموجب أعسر من السالب، وإبطال الكلي أسهل من إبطال الجزئي؛ لأن الكلي يبطل بضده وبنقيضه، والجزئي لا يبطل إلا بنقيضه وبنقيضه أعسر من نقيض الكلي؛ لأن نقيض الجزئي كلي ونقيض الكلي جزئي، وإبطال الإيجاب أسهل من إبطال السلب؛ لأن الإيجاب يبطل بضرورب أكثر فيكون الكلي الموجب أسهل المطالب إبطالاً؛ لأن إبطاله إما بضده وهو الكلي السالب وذلك بثلاثة ضروب، وإما بنقيضه وهو السلب الجزئي وذلك بستة ضروب، فيكون إبطاله [بتسعة]<sup>(١)</sup> ضروب، وأما إبطال الكلي السالب فيكون بخمسة ضروب، واحد لضده وأربعة لنقيضه، والجزئي الموجب يبطل بثلاثة ضروب لنقيضه، والجزئي السالب بضرب واحد لنقيضه فهو أعسر المطالب إبطالاً.

وليس ينبغي أن يرضى المنطقي بأن يقتصر على أن يعرف أن هذا القياس منتج أو ليس، بل وأن نعلم أنه إذا كان لنا مطلوب فكيف تحصل له مقدمات [تنتجه]<sup>(٢)</sup> فلنضع أولاً طرفي المطلوب، ثم يحصل بالحمل على كل واحد منها من أجنسه وفصوله وخواصه وأعراضه العامة اللازمة والمفارقة، وما يحمل على كل واحد منها من تلك من أجنسها وفصولها وخواصها وعارضها وحدودها، وحدود المحمولات عليها وحد كل واحد من الطرفين، وحد ما يحمل على كل واحد منها.

وكذلك يحصل كل ما يسلب عن كل واحد من الطرفين بين أضداده ومخالفاته وحدود ذلك، وكذلك كل ما يحمل عليه الطرفان بأحد الوجوه وليس أكثر من ذلك ما أمكن وبحصل [كلاهما]<sup>(٣)</sup> على حده، ولا تشغله بطلب ما لا يناسب مطلوبك فلا تشغله بما يحمل بالطن أو في المشهور؛ إذ كان مطلوبك اليقين ولا

(١) في الأصل: «بنسبة».

(٢) في الأصل: «يتتجه».

(٣) في الأصل: «كلا».

بالسکوت إذا كان مطلوبك الإيجاب، ولا بما يحمل على الطرفين أو يسلب عنهم، فإن ذلك لا غنى له.

وإذا كان مطلوبك الإيجاب الكلي فانظر، هل في لواحق الأصغر لحقاً كلياً؟ أي: لكل واحد من أفراده ما يلحق بكل أفراده الأكبر فتتعقد لك الضرب الأول من الشكل الأول، وإن كان السلب الكلي فانظر، هل في لواحق كلية الأصغر ما لا يلحق فرداً منه البتة الأكبر فيعمل للضرب الثاني منه، أو في لواحق كلية أحدهما ما لا يلحق شيئاً البتة من الآخر، فتعمل ضريبين من الشكل الثاني؟

وإن كان المطلوب إيجاباً جزئياً فانظر، هل في لواحق بعض الأصغر ما يلحق كله الأكبر فيعمل الضرب الثالث من الشكل الأول؟ وفي ملحوقات أحد الطرفين ما يلحقه الآخر إما كلياً فيهما أو في أحدهما فتتعقد ضروب ثلاثة من الشكل الثالث، وإن كان سلباً جزئياً فانظر، هل شيء يلحق بعض الأصغر ويسلب عن كله الأكبر فيكون الضرب الرابع من الشكل الأول، أو في لواحق بعض الأصغر ما يسلبه عن كلية الأكبر، أو فيما لا يلحق بعض الأصغر ما يلحق كله الأكبر؟ فيتناقض ضريبيان من الشكل الثاني أو في ملحوقات كل الأصغر أو بعضه ما لا يلحقه الأكبر، فتناقض ثلاثة ضروب من الشكل الثالث.

وكذلك أيضاً ليس ينبغي للمنطقى إذا عمل قياساً على مطلوب أن يحمل عند نتيجته، بل ليعلم أن المنتج للكلى منتج بالذات للجزئي، وبالعرضى لعكس المطلوب وعكس نقيضه، وكذب تقىضه وكذب ضدّه، وبالعكس جزئه وعكس تقىض جزئه وكذب تقىضه، ولنا في عكس التقىض كتاب مفرد فرأينا ألا نطول به هذا الكتاب.

والمنتج للخاص من القضايا الموجهة منتج للعام؛ لأنـه كلـما صدقـ الخاصـ صدقـ العامـ، والمنتجـ للموجـةـ المـعـدـولـةـ المـحـمـولـ منـتجـ للـسـالـبـةـ المـحـصـلـةـ المـحـمـولـ؛ لأنـهاـ أعمـ منـ المـعـدـولـةـ، والـمنـتجـ للمـوجـةـ العـدـمـيـةـ منـتجـ للمـوجـةـ المـعـدـولـةـ وـالـسـالـبـةـ المـحـصـلـةـ، والـمنـتجـ للمـوجـةـ المـحـصـلـةـ منـتجـ للـسـالـبـةـ المـعـدـولـةـ وـمنـتجـ للـسـالـبـةـ العـدـمـيـةـ، والـمنـتجـ للمـسـالـبـةـ المـعـدـولـةـ منـتجـ للـسـالـبـةـ العـدـمـيـةـ، وإـذـاـ انـقـدـ

القياس على كلي في الشكل الأول انعقد بالقوة على كل ما يشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، وعلى كل موضوع الأصغر فانعقدت قياسات كأنها ذلك القياس بعينه لاتصالها به في الذهن.

**وفي الوجه الأول:** تكون نتائجها مع نتيجة القياس الأول.

**وفي الوجه الثاني:** تكون تحت نتيجته.

**واما في الشكل الثاني والثالث:** فلأنه يستتبع النتيجة ما معها؛ لأن ذلك إنما يكون حيث تكون أشياء تشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، والأوسط محكوماً عليه بالأكبر، ويكون ذلك بالقول فيهما ليكون بينا، وفي الثاني والثالث ليس ذلك بالفعل، وليس بينا إنتاجها، فكيف يستبعان بينا؟ والمنتج للجزئي لا يستتبع نتيجته ما تحتها؛ لأن ذلك إنما يكون حيث تكون النتيجة كأنها كبرى في الشكل الأول للنتيجة المستبعة حتى يتصل عند الذهن، فيكون الكل كالقياس الواحد.

واعلم أنه مهما كانت المقدمات صادقة فالنتيجة لا محالة صادقة وإنما فلا ثقة بالعلوم، وليس كلما كانت المقدمات كاذبة كانت النتيجة كاذبة، فإنك تقول: «كل إنسان حجر، وكل حجر حيوان» هذا إذا سلم لزم: «كل إنسان حيوان» وهو حق مع كذب المقدمتين، وكذلك عليك أن تعرف ذلك في كل شكل.

وإذا كانت الكبرى في الشكل الأول وحدها كاذبة وكذبها كلي: أي: ضدها صادق، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حجر» فها هنا لا يمكن أن تكون النتيجة صادقة؛ لأنها لو جاز أن تكون صادقة وضد الكبرى صادق، فتجعل كبرى للصغرى وتنتج ضد النتيجة الأولى صادقاً؛ لأنه من صادقتين فيصدق الضدان هذا محال، ومثاله أن نقول بعد قولنا: «كل إنسان حيوان» «لا شيء من الحيوان بحجر» «لا شيء من الإنسان بحجر» ويكون ذلك صادقاً مع صدق قولنا: «كل إنسان حجر».

**الفصل الثاني**  
**في القياس البسيط والمركب**  
**وعدد المقدمات والحدود والنتائج**

كل قياس فإما أن يكون بسيطاً وإما أن يكون مركباً.

**وكل قياس بسيط:** فإنه يتم بمقدمتين؛ لأن المطلوب إنما يعلم بعدما هو مجهول بشيء ثانٍ؛ إذ لو كان الذهن وحده كافياً في العلم به لم يكن مجهولاً البتة، وهذا الثاني لا بد وأن يكون له بالمطلوب تعلق ما بحيث إذا أحضر في الذهن نسبة إلى المطلوب حصل العلم بالمطلوب، وإلا لم يكن كافياً في العلم به.

وحيثند [نقول]<sup>(١)</sup>: هذا الثاني إما أن تكون نسبة إلى كمال المطلوب بحيث يلزم عن وضعه أو رفعه المطلوب وذلك هو القياس الاستثنائي، ولا بد فيه من الدلالة على النسبة وذلك بالشرطي، ومن وضع الثاني أو رفعه وذلك هو المستثناء، فيكون فيه مقدمتان لا محالة، وأما إذا لم تكن النسبة كذلك فلا بد وأن تكون له نسبة إلى أجزاء المطلوب؛ لأنّ «أ» لم تكن له إليه ولا إلى أجزائه نسبة فلا تعلق له به البتة، هذا خلف.

وحيثند نقول: إما أن تكون نسبة إلى الأجزاء نسبة تختصر بالأجزاء ولا توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فلا يكون ذلك يفيد العلم بالمطلوب بل بأجزائه هذا خلف، وإما أن توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فإما أن يكون ذلك الثاني شيئاً واحداً فيكون ذلك هو الأوسط ويكون له نسبة إلى الأصغر، والأكبر نسبة تعلم منها نسبة الأكبر إلى الأصغر، وتكون الحدود ثلاثة ومقدمتان:  
إحداهما: نسبة الأوسط إلى الأصغر.

**والآخر:** نسبة الأكبر إلى الأوسط، والتنتيجة هي نسبة الأكبر إلى الأصغر.  
وإما أن يكون ذلك الثاني أشياء كثيرة، فإن كان إيجابها للنسبة التي بين طرفي

---

(١) في الأصل: «يقول».

(٢) في الأصل: «الأنه».

المطلوب بوحده يحصل لها؛ فالجملة في حكم واحد وهو الوسط وإن لم يكن كذلك، فإما أن يكون كل واحد منها هو الموجب للنسبة فيكون ذلك هو الوسط والثاني فضل لا تحتاج إليه، وإما ألا يكون منها شيء يوجب النسبة ولا جملتها من حيث حصل لها وحده، فلا تكون موجبة للنسبة لا بجملتها ولا بأجزائها، فلا تكون موجبة للنسبة، هذا خلف.

أو يفرق ذلك فيكون مثلاً «د» منها له إلى «ج» الأصغر نسبة و«ه» له إلى الأكبر نسبة، فهو لـ«د» إما أن يكون له إلى «ه» نسبة توجب له إلى «أ» نسبة أو لا تكون، فإن كل الثاني لم يكن ذلك مفيداً للعلم بالمطلوب بل بأجزائه إن كان، وإن كان الأول صار ذلك نسبة إلى «ه» و«ه» له إلى «أ» نسبة، فيكون لـ«د» أ إلى «أ» نسبة وكان لـ«د» إلى «ج» نسبة، فيكون الوسط هو «د» والمقدمتان إحداهما نسبة «ج» إلى «د» والأخرى نسبة «د» إلى «أ» وكذلك نقول: في نسبة «ه» إلى «أ» فإذا كل قياس بسيط فإنه يتم بمقدمتين، فإذا وجد قياس يشتمل على أكثر من مقدمتين فهو مركب، ويكون القياس الأول البسيط من مقدمتين فقط، والباقي لتبيين مقدماته.

### والقياس المركب<sup>(١)</sup> على نوعين: مفصول وموصول.

**الموصول** هو: الذي توصل نتائجه بمقدماته فتذكرة تارة على أنها نتيجة وتارة على أنها مقدمة.

**المفصول** هو: الذي تفصل نتائجه فلا تذكر البة، بل توصل مقدماته بعضها بعض.

**مثال الموصول:** ولتكن المطلوب أن كل «أ ب» فنقول في قياسه الأول: كل «أ ج» وكل «ج ب» ثم تارة نريد بيان إحدى المقدمتين فقط، وتارة نريد بيان كليهما فنقول: كل «أ ب» وكل «ب ج» تنتهي كل «أ ج» ثم نقول: كل «ج ه» وكل

(١) قال نصير الدين الطوسي في تجريد المتنطق (١٣): القياسات المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضها مقدمات للبعض، وهي أمثلة مفصولة محنوفة النتائج - إلا الأخيرة - كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، وكل نام جسم، فكل إنسان جسم» أو موصولة وهي موردة النتائج والمقدمات بتمامها.

«هـ بـ» فتنتج كل «جـ بـ».

وكل قياس بسيط أو مركب موصول بمقدماته زوج، إما البسيط ظاهر، وإما المركب الموصول فإنه إن كان التبيين لمقدمة واحدة كان للقياس الأول مقدمتان، ومقدمتان لبيان إحدى المقدمتين، وإن كان التبيين لمقدمتيه جمیعاً كان للأول مقدمتان، ولكل مقدمة مقدمتان، والزوج إذا أضيف إليه زوج صار الكل زوجاً، ولكل مقدمتين نتيجة ومجموعها قياس فيكون عدد النتائج مثل عدد الأقيسة. ومثل نصف عدد المقدمات، ومجموع النتائج والأقيسة مثل عدد المقدمات، وكلما زدنا في بيان المقدمات مرتبة ضعفنا المقدمات والنتائج والأقيسة.

**فهي أول مرتبة:** إن بينما مقدمة واحدة كان مجموع المقدمات أربعاً وقياسين ونتيجتين، وإن بينما المقدمتين كان مجموع المقدمات ستة وثلاثة أقيسة الأولى، وأثنان للمقدمتين، وثلاث نتائج.

**وفي المرتبة الثانية:** تبين كل مقدمة بقياس يشتمل على مقدمتين، فتكون مقدمات المرتبة الثانية ثمانى مقدمات وأربعة أقيسة وأربع نتائج، ويكون مجموع ما حصل من المقدمات أربع عشرة مقدمة وسبع نتائج وسبعة أقيسة، وهلم جرا على هذا المثال.

#### وأما الحدود فإن في كل مطلوب حدين.

**والقياس الأول:** يزداد حداً أو سط يبقى مجموع حدوده ثلاثة.

**وفي المرتبة الثانية:** يزداد حدين آخرين يبقى المجموع خمسة حدود وهلم جرا، كلما زدت مرتبة ضعفت حدود ما قبلها وتكون في كل مرتبة الحدود الزائدة نصف المقدمات، فتكون مساوية للأقيسة، ويكون مجموع الحدود التي في تلك الأقيسة كلها تزيد على عدد مقدمات المرتبة التي انتهت عندها بواحد، وعدد مقدمات كل واحدة من تلك المراتب زوج فتكون الحدود المجموعة فرداً، ويكون مجموع الحدود المأكولة إلى مرتبة ما ينقص عن ضعف الحدود المأكولة إلى المرتبة التي قبلها بواحد وتلو كل مرتبة، فعدد حدودها ضعف عدد حدود ما قبلها.

وأما إذا كان العين من القياس الأول مقدمة واحدة فقط، كانت الحدود بعد

المقدمات؛ لأن المقدمات تكون أربعاً: مقدمة القياس الأول، ومقدمة القياس الثاني للنهاية، وتكون الحدود أربعة أيضاً: ثلاثة للقياس الأول، وواحد للقياس المبين للمقدمة.

وليس يتسع هذا الكتاب لتبيين عدد ما يكون في كل مرتبة من الحدود والمقدمات والنتائج والأقيسة، إذا كان التبيين في كل مرتبة بعض المقدمات، ويجب أن تتوالى ذلك بنفسك؛ ليكون ذلك عندك معلوماً، حتى إذا قيل لك: إن تأليفاً فيه كذا مقدمة تعرف كم فيه حد وقياس ونتيجة، وكذلك لو قيل: تأليف فيه كذا حداً، تعرف كم فيه مقدمة وقياس ونتيجة، وبالجملة أي واحد من هذه عرفته، عرفتباقي، ونحن نؤخر استقصاء ذلك إلى الكتب المبسوطة.

وإذا ورد عليك قياس موصول وعدد مقدماته فرد، ففيه مقدمة محذوفة إما صغرى أو كبرى، أو مقدمة زائدة لمعاشرة أو تفخيم الكلام وتعظمه أو لإيهام التدقيق، وقد يكون تبيين بعض مقدماته بتمثيل أو استقراء، تكون مقدماته غير مضبوطة.

**وأما القياس المفصول فكقولنا:** كل «أ ب» وكل «ب ج» وكل «ج د» وكل «أ د» فهذا يشارك الموصول في أن مقدماته أقل من حدوده بواحد، ويخالفه بأمور منها: إن هذا لا يجب أن يكون عدد مقدماته زوجاً ولا عدد حدوده فرداً. ومنها: إن هذا يكون عدد نتائجه وقياساته أقل من مقدماته بواحد، وأقل من حدوده باثنين؛ لأن في قياسه الأول ثلاثة حدود ومقدمتان، وكلما زدنا حداً ازداد مقدمة ونتيجة وقياس.

والقياس الأول لا يمكن أن تبين مقدماته بقياس واحد مفصول، بل لا بد من قياسين.

### الفصل الثالث في تحليل القياس

ولأن غاية فضلاء زماننا أن يعرف أحدهم ما أتى به المتقدمون في كتبهم، والموجود في الكتب من البراهين أكثرها ليس على الوجه الذي بيناه؛ لأن ذلك مما

يطول على المصنف فيحذف أكثر النتائج، ويقتصر على المقدمات التي تحتاج إلى بيان، وإنما يوثق بصدق ما بينوه إذا حللت أقيمتهم على الترتيب المذكور، فمما وافق ذلك الترتيب من غير تغيير لمفهومه فهو حق، وما لزم من رده إلى التأليف الصواب تغييراً في مفهومه، فليس يلزم أن يكون قياساً صحيحاً.

وي ينبغي أن يحل التأليف أولاً إلى مقدماته؛ لأنها أقل عدداً من الحدود وأكثر في نفسها منها، فيكون الحل إليها أسهل، فإذا حصلت المقدمات فلتنتظر هل هي محصلة أو معدولة ومحضة أو سالبة؟ فكثيراً ما يغلط بسبب إغفال ذلك فيظن بالمعدولة المحضة أنها سالبة محصلة ونتوهم فساد التأليف.

#### مثاله قياس المعلم الأول: «الفلك ليس يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط»

وكلما لا يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف. ينبع الفلك لا ثقيل ولا خفيف، وإنما يصلح أن يكون هذا قياساً إذا كانت الصغرى معدولة؛ إذ يتشرط في الشكل الأول كون الصغرى موجبة، وأما الكبرى فيجوز أن تكون موجبة معدولة الموضوع والمحمول. ويجوز أن تكون سالبة معدولة الموضوع، وكذلك قد يظن بالسالبة أنها موجبة معدولة، ويظن صحة التأليف

#### مثاله قولهم في برهانهم على عكس النقيض: إذا صدق كل «ج ب» فلو لم

يصدق كلما ليس «ب» يكون ليس «ج» وإنما صدق نقيضه وهو بعض ما ليس «ب» ليس يكون ليس «ج» فيلزم أن يكون «ج» وكل «ج ب» بعض ما ليس «ب» يكون «ب» هذا خلف وهذا غلط؛ لأن قولنا: بعض ما ليس «ب ج» موجبة فلا يكون نقيضاً للموجبة الكلية ولا لازمة لنقيضها؛ لأن نقيضها ليس كلما ليس ب يكون ليس «ج» ولا يلزم ذلك بعض ما ليس «ب» يكون «ج» لأن الموجبة المحصلة المحمول قد بينما أنها أخص من السالبة المعدولة المحمول؛ لأن الموجبة يتشرط فيها ثبوت شيء هو محكوم عليه بأنه ليس «ب» مع إمكان وجوده، ولا يتشرط ذلك في السالبة.

فإن قيل: إذا صدق ليس بعض ما ليس «ب» يكون ليس «ج» فلو لم يصدق بعض ما ليس «ب ج» صدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس «ب ج» فينتفي عن

بعض ما ليس «بـ ج» ولا «ج» فيتنفي عنه التقىضان، وذلك محال، فلنا: ليس ذلك بمحال، فإنه إذا لم يكن للشيء تحقق، صدق لا شيء منه كذا، ولا شيء منه لا كذا. وكذلك أيضاً يجب أن تراعي المقدمات في كليتها وجزئتها، فكثيراً ما يقع بسبب إغفال ذلك غلط فيظن بالمهملة أنها كلية، كقولنا: «إن كان كل إنسان حيواناً وكل إنسان حساساً» فقد يظن بسبب كلية جزئتها أنها كلية، ومثال هذا الغلط أنه يعتقد أن قوله تعالى: **﴿وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلُوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾** [الأنفال: ٢٣] يلزمـه: «لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون» وليس كذلك؛ لأن الكـبرـيـ ليسـ كلـيـةـ لـعدـمـهاـ السـورـ.

**ويشترط في الشكل الأول:** كونـ الكـبرـيـ كلـيـةـ،ـ وكذلكـ قدـ يكونـ موضوعـ القضيةـ نوعـهـ فيـ شخصـهـ،ـ كـقولـناـ:ـ «ـكـلـ شـمـسـ مـنـيـرـةـ»ـ،ـ فيـظـنـ بـسـبـبـ ذـلـكـ كـونـ القـضـيـةـ مـخـصـوصـةـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ؛ـ لأنـ مـثـلـ هـذـاـ المـوـضـوـعـ يـكـوـنـ كـلـيـاـ وـإـنـ كـانـ المـوـجـدـ مـنـهـ وـاحـدـاـ فـقـطـ.

وكذلك يجب أن تراعي القضية المحرفة وتبيانها التي يغير معانيها ويفيدـهاـ معـانـيـ زـائـدـةـ،ـ كـقولـكـ:ـ «ـلـمـ كـانـ زـيـدـ يـكـتـبـ فـهـوـ يـحـرـكـ يـدـهـ»ـ،ـ فـقـدـ بـيـنـاـ أـنـ هـذـهـ فـيـ قـوـةـ قولـناـ:ـ «ـإـنـ كـانـ زـيـدـ يـكـتـبـ فـهـوـ يـحـرـكـ يـدـهـ،ـ لـكـنـهـ يـكـتـبـ فـهـوـ يـحـرـكـ يـدـهـ»ـ.

وكذلك قد تكون قضية في قوة قضيتين فيقع بسبب إغفال ذلك غلط، كما نـوـقـيـلـ:ـ «ـالـإـنـسـانـ وـحـدـهـ ضـحـاكـ،ـ وـكـلـ ضـحـاكـ حـيـوانـ؛ـ فـالـإـنـسـانـ وـحـدـهـ حـيـوانـ»ـ فإنـ الصـغـرـىـ فيـ قـوـةـ قولـناـ:ـ «ـالـإـنـسـانـ ضـحـاكـ وـلـاـ ضـحـاكـ غـيرـهـ»ـ،ـ وـذـلـكـ قضـيـتـانـ:ـ إـحـدـاهـماـ مـوـجـبـةـ وـالـأـخـرـىـ سـالـبـةـ،ـ وـالـسـالـبـةـ لـاـ مـدـخـلـ لـهـاـ فـيـ الـقـيـاسـ،ـ وـالـمـوـجـبـةـ مـعـ الـكـبـرـىـ تـسـتـعـجـلـ:ـ «ـالـإـنـسـانـ حـيـوانـ»ـ وـهـوـ حـقـ.

وكذلك يجب أن يراعي كون القضية موضوعها أو محمولها شيء واحد أو مجموع أشياء، فليعتبر ذلك وليعتبر إن كان مجموع أشياء، فهل المجموع موضوع أو محمول من حيث هو شيء واحد، أو من حيث هو أشياء كثيرة، بحيث يكون الحكم على كل واحد منها أو بكل واحد منها؟ وقد يعتقد أنه إذا كان المحمول مجموع أشياء وصدق ذلك أنه يصدق الحكم إذا حكم بكل واحد من ذلك

المجموع كيف اتفق؟ وليس كذلك فإنه يصدق قولنا: «الإنسان معدوم النظير» ولا يصدق: «الإنسان معدوم» وهذا قد حققناه في باريeminias.

ومثال ذلك أنه قد يقال: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، يقول: إن هذا الحجر حسم» «وكل من يقول: إن هذا الحجر حسم فإنه يقول الحق» يتبع: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، فإنه يقول الحق» فنقول: إن أريد أنه يقول الحق في قوله: إنه جسم أو إنه يقول الحق وقتاً ما فهو صادق، ولكن النتيجة تكون: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب فإنه يقول الحق في قوله: إنه جسم» أو نقول الحق وقتاً ما وهذا لا يلزم أن يكون كاذباً، فإن من يقول: «إن هذا الحجر ذهب» لا يمتنع أن يقول الحق وقتاً ما وهو صادق في قوله: إنه جسم، وإن أريد أنه يقول الحق في كل ما يقوله فهو كاذب؛ لأن من جملة ما قاله: «إن هذا الحجر ذهب» وهو كاذب فيه. وكذلك ليراعى في المقدمة الشرط، فإنه قد يكون المقدم محالاً ويؤلف تاليها يلزم على تقدير صدق المقدم محال. مثلاً: «لو كان هذا الإنسان حماراً لكان ناطقاً» ضرورة أنه إنسان وكل إنسان ناطق « ولو كان هذا الإنسان حماراً لكان ناهقاً» ضرورة أنه حمار وكل حمار ناهق، ينبع من الشكل الثالث، قد يكون إذا كان هذا الإنسان ناطقاً يكون ناهقاً.

ووجه الخلل أن المقدم في المقدمتين كاذب ومحال، ووجه المنع أن نمنع كل واحدة من المقدمتين على ذلك التقدير المحال، فإذا حصلت المقدمات وروعي فيها ما يجب مراعاته، فينبغي أن تراعي الحدود بمعانيها ولا عليك من الأنفاظ، فقد يكون اللفظ الذي في النتيجة غير الذي في المقدمات، وقد يكون في أحدهما اسم وفي الآخر حد أو رسم، فيجب أن يراعي ذلك كله.

وربما كان اللفظ الدال على الحدود في القياس مشتركاً، فوقع بسبب إغفال ذلك غلط، ومثاله: برهان الشيخ الرئيس على أن المهملة في قوة الجزئية، قال: لأن المذكور في المهملة طبيعة تصلح أن توجد كلية وتصلح أن توجد جزئية، فأحدها الساذج بلا قرينة مما لا يجب جعلها كلية، لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية وهناك تصدق جزئية، لأن المحمول على الكل محمول على البعض، وكذلك

المسلوب، وتصلح أن توجد جزئية، ففي الحالتين يصدق الحكم بها جزئياً.  
وهذا غلط؛ لأن المراد أولاً بقوله: طبيعة تصلح أن توجد كلية وصلح أن  
توجد جزئية، إنما يصح ذلك إذا عني بالكلية كون تصور معناها لا يمنع الكثرة،  
 وبالجزئية كون تصور معناها يمنع ذلك؛ لأن الكلي يعني كل واحد، والجزئي  
يعني بعض الأحاداد، لا تصدق كون الطبيعة كلية بذلك المعنى أو جزئية؛ لأن ذلك  
إنما يصدق عند كون الحكم عاماً لجميع الأفراد أو لبعضها وذلك كلي الحكم لا  
كلي المحكوم عليه؛ إذ الطبيعة من حيث هي لا أفراد لها، وأيضاً إنما يصدق  
ذلك إذا كانت الطبيعة كلية، بمعنى أن تصور معناها لا يمنع الكثرة حتى يصح أن  
 يكون الحكم عاماً لكل الأفراد أو لبعضها، وهو برهن على أنها من حيث هي لا  
كلية ولا جزئية.

وأما قوله: «لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية وهناك تصدق جزئية؛ لأن  
المحمول على الكل محمول على البعض» فظاهر أنه أراد ما هنا بالكلية والجزئية  
كون الحكم كلياً أو جزئياً، فالحدود هنا مختلفة وللهفظ مشترك فأوهم الصحة.  
وربما اشتبهت الحدود فلم يعرف الأصغر والأكبر وعرض من ذلك غلط،  
كما قيل حين قيل: الكلمة والأداة يستحيل الإخبار عنهما أن المخبر عنه في هذه  
القضية، إن كان اسمـاً كذبت القضية؛ لأن كل اسم يصح الإخبار عنه ولو بكونه  
اسـماً، وإن كان كلمة أو أدـاة فقد أخبر عنـهما بأنه يستحيل الإخبار عنـهما وذلك  
تناقض، وبيان الخطأ أن المخبر عنه في هذه القضية وهو الإخبار، والمخبر به هو  
قولـنا: «يستحـيل» وقولـنا: «الكلـمة والأـدة» هو من تـمـة المـخبرـ عنهـ، كـأنـا قـلـناـ:  
الـإخـبارـ عنـ الـكلـمةـ والأـدةـ يستـحـيلـ.

وكذلك ربما أهملـ في حدـ شـرـطـ فوقـ بـسـبـبـهـ غـلـطـ، كـقـوـلـهـمـ: مـوـضـوـعـ كـلـ  
حملـيةـ إـمـاـ أنـ يـكـونـ جـزـئـيـاـ، أيـ: يـمـنـعـ تـصـورـ مـعـنـاهـ الشـرـكـةـ فـيـهـ، فـتـكـوـنـ حـمـلـيـةـ  
مـخـصـوصـةـ أوـ كـلـيـاـ، فإـنـ بـيـنـ سـوـرـهـاـ فـهـيـ مـحـصـورـةـ إـلـاـ مـهـمـلـةـ، وـبـرـهـنـواـ عـلـىـ أـنـ  
المـهـمـلـةـ فـيـ قـوـةـ الجـزـئـيـةـ، فـقـيـلـ لـهـمـ قولـناـ: الإـنـسـانـ عـامـ وـنـوـعـ لاـ يـصـدقـ جـزـئـهـ مـنـ أـيـ  
الـأـسـامـ هـيـ؟ـ فـتـخـبـطـواـ فـيـ ذـلـكـ وـتـكـلـفـوـ شـطـطاـ.

وبيان الخطأ، أن قولهم: موضوع الحملية، إما أن يكون كلياً أو جزئياً إن أريد بذلك من حيث هو موضوع فيمنع الحصر؛ لأن الموضوع قد يكون موضوعاً من جهة ما هو طبيعة فقط، بلا شرط كونها كلية أو جزئية، وإن أريد به أنه من حيث حقيقته، إما أن يكون بحيث إذا تصور معناه يلزم أن يكون كلياً أو جزئياً فمسلم، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون ما موضوعها كلياً بهذا التفسير ولم يتبيّن سورها مهملاً، ويبقى برهانهم على أنها في قوة الجزئية فاسداً كما بیناه.

وكذلك ليراعي الحد الأوسط، فلا بد وأن يكون بكماله مكرراً كما بیناه، وكل قياس يراد حله فإما أن يكون بسيطاً محرفاً أو مركباً، فإن كان بسيطاً محرفاً فينبغي أن ترد أقواله إلى هيئتتها الطبيعية، وليشتغل بالمعنى ولا علينا من اللفظ.

**فإن كانت الحدود مذكورة بأقوال مؤلفة: كالحدود والرسوم فالأولى أن تترك تلك الأقوال وتستعمل أسماؤها المفردة، فإن لم يكن لها أسماء مفردة، فلا عليك لو وضعت لها أسماء مفردة حتى لا يقع الغلط بسبب التأليف، فإن وجدت المطلوب أو نقشه مذكوراً في الفصل المؤلف، فالقياس استثنائي والمكرر هو المستثناء، والدال على نسبة المكرر إلى المطلوب أو نقشه هو الشرطي، فينبغي أن تنظر هل الشرطية متصلة أو منفصلة؟ والاستثناء هل هو عين أو نقش؟ بل وتنظر هل فيه سلب أو ليس؟ وهل اللازم مذكور أو نقشه؟ ولنعتبر ما ذكرناه من الشروط في الاستثنائي فهناك تعرف صحيحه من فاسده.**

**وان لم يكن المطلوب ولا نقشه مذكوراً بالفعل: إما أن تكون حدوده مذكورة مفرقة فحيث يكون القياس اقترانياً، فتعرف الأصغر؛ لأنه موضوع المطلوب والأكبر؛ لأنه محموله والأوسط؛ لأنه المكرر، وليس مذكوراً في المطلوب، فتعرف الصغرى والكبرى والشكل الذي منه القياس والضرب من ذلك الشكل.**

**وان لم تكن حدود المطلوب مذكورة: فإن كان المذكور بعضها، إما أن يكون المذكور الأصغر أو الأكبر فتكون إحدى مقدمتي القياس ممحونة، إما للاستغناء عنها أو لمحاطة، ولاحقاً كذبها، فيؤلف مع المذكور ما يناسبه مما يمكن به إثبات المطلوب من الشكل الذي يكون بالضرب الذي يمكن ليتم القياس.**

مثاله: كان المطلوب كل «جـ أ» فوجدت كل «جـ ب» يحتاج أن تتم بكل «بـ أ» وكذا لو وجدت كل «بـ أ» فقط فتحتاج أن تتم بكل «جـ ب» وإن وجدت كل «جـ ب» وكل «بـ د» فالقياس مركب، فإن اتصل كل «دـ أ» فقد تم القياس. وإن لم يكن شيء من الحدود مذكورة ولا معانيها: فليس ذلك التأليف بقياس على المطلوب، وإن وجدت في التأليف حدود المطلوب مفرقة دون المكرر الذي هو الوسط فالقياس مركب، وأقل ما يكون من أربعة حدود. ولتكن المطلوب كل «جـ أ» فوجدت كل «جـ ب» وكل «دـ أ» فإن اتصل كل «بـ د» فقد تم القياس وإلا احتاج إلى زيادة.

وكذلك لو وجدت كل «بـ د» وكل «دـ أ» واتصل كل «جـ ب» تم القياس وإن اتفق إلى زيادة، ولو وجدت كل «جـ ب» ولا شيء من «بـ د» واتصل كل «دـ أ» لم يدل شيئاً لأن الصغرى من القياس الآخر تكون سالبة، وعليك أن تعد بنفسك جميع الأقسام الممكنة في كل ضرب من كل شكل، وكل مطلوب وما يتصل به ليتم وما لا يتم به.

وإذا كان في القياس مقدمة أو مقدمات محدوفة أو مقدمات زائدة: لما قلنا فحصل المحذوف وحذف الزائد وما كان محرفاً، فليرد إلى هيئته الطبيعية، وربما كان إثبات بعض المقدمات باستقراء أو تمثيل، فاحرص في رد ذلك كله إلى التأليف الطبيعي، وهناك يظهر الحق؛ لأنه شاهد لذاته ومتافق من جميع جهاته.

#### الفصل الرابع

### في بيان الدور والعكس والقياس من مقدمات متقابلة والصادرة على المطلوب وعكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة

هذه إنما نتكلم فيها في كتاب القياس؛ لأنها أقيسة في الجملة؛ ولأنها من عوارض القياس، وأما الانتفاع بها فقد يكون للامتحان أو المغالطة أو لنجترز عنها.

والدور هو: أن تؤخذ النتيجة مع لازم إحدى المقدمتين فتنتج المقدمة

الأخرى، وهذا اللازم يسمونه بالعكس، وهو في الحقيقة ليس بعكس؛ إذ لا يتشرط فيه بقاء الكيفية إلا أن يكون لغز العكس مشتركاً، ونحن لا ندعى أن ما ذكره لازم في كل مادة بل نتكلم فيما يلزمـه ذلك من المواد.

**فالضرب الأول من الشكل الأول:** كل «جـ بـ» وكل «بـ أـ» فكل «جـ أـ»  
فنقول: كل «جـ أـ» وكل «أـ بـ» فكل «جـ بـ» أو نقول: كل «بـ جـ» وكل «جـ أـ» فكل  
«بـ أـ» فالنـقدمة التي كانت كـبرـى تصـير عـكـسـها كـبرـى، وعـكـسـ الصـغـرـى صـغـرـى.

**الضرب الثاني منه:** كل «جـ بـ» ولا شيء من «بـ أـ» فلا شيء من «جـ أـ»  
فنقول: كل «جـ» هو لا «أـ» وكلـما لـيس «أـ» فهو «بـ» فـكل «جـ بـ» أو نـقول: كل  
«بـ جـ» ولا شيء من «جـ أـ» فلا شيء من «بـ أـ».

**الضرب الثالث منه:** بعض «جـ بـ» وكل «بـ أـ» بعض «جـ أـ» فـنـقول: بعض  
«جـ أـ» وكل «أـ بـ» بـعـض «جـ بـ» ولا يمكن إـنـتـاجـ الـكـبـرـى منـ النـتـيـجـةـ وـعـكـسـ  
الـصـغـرـى؛ لأنـ ذـلـكـ يـكـوـنـ مـنـ جـزـئـيـنـ فـلاـ يـكـوـنـ قـيـاسـاـ، وـخـصـوصـاـ لـإـنـتـاجـ كـلـيـ.

**الضرب الرابع:** بعض «جـ بـ» ولا شيء من «بـ أـ» فلا كل «جـ أـ» فـنـقول:  
بعض «جـ» هو لا «أـ» وكلـما هـوـ لا «أـ» فهو «بـ» بـعـض «جـ بـ».

**الضرب الأول من الشكل الثاني:** كل «جـ بـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا شيء من «جـ أـ»  
من «جـ أـ» فـنـقول: كل «جـ» فهو لا «أـ» وكلـما هـوـ لا «أـ» فهو «بـ» فـكل «جـ بـ»  
وـكـلـ «بـ جـ» ولا شيء من «جـ أـ» فلا شيء من «بـ أـ» فلا شيء من «أـ بـ».

**الضرب الثاني منه:** لا شيء من «جـ بـ» وكل «أـ بـ» فلا شيء من «جـ أـ»  
فنـقول: لا شيء من «جـ أـ» وكل «بـ أـ» فلا شيء من «جـ بـ» أو نـقول: كل «بـ»  
فـهوـ لا «جـ» وكلـما لـيسـ «جـ» فهوـ «أـ» فـكلـ «بـ أـ».

**الضرب الثالث منه:** بعض «جـ بـ» ولا شيء من «أـ بـ» فـليـسـ كلـ «جـ أـ»  
فنـقول: بعض «جـ» هوـ لا «أـ» وكلـما هـوـ لا «أـ» فهوـ «بـ» بـعـضـ «جـ بـ».

**الضرب الرابع منه:** كل «جـ بـ» وكل «أـ بـ» فـليـسـ كلـ «جـ أـ» فـنـقول: لـيـسـ  
كلـ «جـ أـ» وكلـ «بـ أـ» فـليـسـ كلـ «جـ بـ».

**وـأـمـاـ الشـكـلـ الثـالـثـ:** فإنـ نـتـائـجـهـ جـزـئـيـةـ فـمـحـالـ أنـ تـنـتـجـ نـتـيـجـتـهـ وـعـكـسـ مـقـدـمـتـهـ

مقدمة كلية.

**فالضرب الثالث منه:** بعض «ب ج» وكل «ب أ» بعض «ج أ» فنقول: بعض «ج أ» وكل «أ ب» بعض «ج ب» بعض «ب ج».

**الضرب الرابع:** كل «ب ج» وبعض «ب أ» بعض «ج أ» فنقول: بعض «ج أ» وكل «ج ب» بعض «أ ب» وبعضاً «ب أ» ووجه آخر، كل «ج ب» وبعض «ج أ» وبعضاً «ب أ».

**الضرب الخامس:** بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: بعض «ج» هو لا «أ» وكل ما هو لا «أ» فهو «ب» وبعضاً «ج ب».

**الضرب السادس:** كل «ب ج» ولا كل «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: كل «ج ب» ولا كل «ج أ» فلا كل «ب أ».

**وأما العكس:** فالفرق بينه وبين قياس الخلف، وإن اشتراكاً في أن كل واحد منهما أحد نقىض مطلوب وإضافته إلى مقدمة ليبطل مسلماً، أن العكس لا يكون إلا بعد قياس ثم بمقدمتيه، والخلف لا يلزم فيه ذلك، وهيئة العكس أن يوجد نقىض نتيجة قياس الخصم أو ضدها، ويحتال في تسليمها بتغيير اسم أو غير ذلك، ويقرن بإحدى مقدمتي قياس الخصم فيتتجزء مقابل المقدمة الأخرى ضرورة استحالة كونها صادقة عند صدق الأخرى، وكذب لازمها الذي هو الترتيبة؛ إذ فرضنا مقابلته حق.

**فالضرب الأول من الشكل الأول:** كل «ج ب» وكل «ب أ» فكل «ج أ» فنقول: إن أخذت الضد لا شيء من «ج أ» وكل «ب أ» فلا شيء من «ج ب» وهو ضد الصغرى، ولو أخذت الضد مع الصغرى لتتألف من الشكل الثالث وأنتج نقىض الكبرى لا ضدها؛ لأن الثالث لا ينتج كلي، كقولك: كل «ج ب» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب أ» وإن أخذت النقىض قلت: ليس كل «ج أ» وكل «ب أ» فلا كل «ج ب» نقىض الصغرى، ولو قلت: كل «ج ب» ولا كل «ج أ» أنتج لا كل «ب أ» نقىض الكبرى، فإذاً لا يمكن إنتاج ضد الكبرى.

**الضرب الثاني منه:** كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ» فنقول: كل «ج أ» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج ب» أو كل «ج ب» وكل «ج أ»

«جـ أـ» بعض «بـ أـ» أو نقول: بعض «جـ أـ» ولا شيء من «بـ أـ» فلا كل «جـ بـ» أو كل «جـ بـ» وبعض «جـ أـ» بعض «بـ أـ».

**الضرب الثالث منه:** بعض «جـ بـ» وكل «بـ أـ» في بعض «جـ أـ» فنقول: لا شيء من «جـ أـ» وكل «بـ أـ» فلا شيء من «جـ بـ» أو بعض «جـ بـ»، ولا شيء من «جـ أـ» فلا كل «بـ أـ» ولا يمكن ضد النتيجة؛ إذ لا ضد للجزئي.

**الضرب الرابع منه:** بعض «جـ بـ» ولا شيء من «بـ أـ» فلا كل «جـ أـ» فنقول: كل «جـ أـ» ولا شيء من «بـ أـ» فلا شيء من «جـ بـ» أو بعض «جـ بـ» ولا شيء من «جـ أـ» فلا كل «بـ أـ».

**الضرب الأول من الشكل الثاني:** كل «جـ بـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا شيء من «جـ أـ» فنقول: كل «جـ أـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا شيء من «جـ بـ» أو كل «جـ أـ» وكل «جـ بـ» وبعض «أـ بـ» أو بعض «جـ أـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا كل «جـ بـ» أو بعض «جـ أـ» وكل «جـ بـ» وبعض «أـ بـ».

**الضرب الثاني منه:** لا شيء من «جـ بـ» وكل «أـ بـ» فلا شيء من «جـ أـ» فنقول: كل «جـ أـ» أو كل «أـ بـ» فكل «جـ بـ» أو كل «جـ أـ» ولا شيء من «جـ بـ» فلا كل «أـ بـ» أو بعض «جـ أـ» وكل «أـ بـ» وبعض «جـ بـ» أو بعض «جـ أـ» ولا شيء من «جـ بـ» فلا كل «أـ بـ».

**الضرب الثالث منه:** بعض «جـ بـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا كل «جـ أـ» فنقول: كل «جـ أـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا شيء من «جـ بـ» أو كل «جـ أـ» وبعض «جـ بـ» وبعض «أـ بـ».

**الضرب الرابع منه:** ليس كل «جـ بـ» وكل «أـ بـ» فلا كل «جـ أـ» فنقول: كل «جـ أـ» وكل «أـ بـ» فكل «جـ بـ» أو كل «جـ أـ» وليس كل «جـ بـ» فلا كل «أـ بـ».

**الضرب الأول من الشكل الثالث:** كل «بـ جـ» وكل «بـ أـ» في بعض «جـ أـ» فنقول: كل «بـ جـ» ولا شيء من «جـ أـ» فلا شيء من «بـ أـ» أو كل «بـ أـ» ولا شيء من «جـ أـ» فلا شيء من «بـ جـ» فقد أمكن في هذا الشكل إنتاج ضد الكبرى ضد الصغرى ولا يمكن أن يوجد فيه إلا نقىض النتيجة؛ إذ لا ضد للجزئي. ونتائج

هذا الشكل كنها جزئية.

**الضرب الثاني منه:** كل «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول:  
لا شيء من «ب أ» وكل «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو كل «ب ج» وكل «ج أ»  
فكل «ب أ».

**الضرب الثالث منه:** بعض «ب ج» وكل «ب أ» وبعض «ج أ» فنقول: كل  
«ب أ» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو بعض «ب ج» ولا شيء من  
«ج أ» فلا كل «ب أ».

**الضرب الرابع منه:** كل «ب ج» وبعض «ب أ» وبعض «ج أ» فنقول: بعض  
«ب أ» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب ج» أو كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» ولا  
شيء من «ب أ».

**الضرب الخامس منه:** بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ»  
فنقول: لا شيء من «ب أ» وكل «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو بعض «ب ج»  
بعض «ب أ».

**الضرب السادس منه:** كل «ب ج» ولا كل «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: لا  
كل «ب أ» وكل «ج أ» فلا كل «ب ج» أو كل «ب ج» وكل «ج أ» فكل «ب أ».

**وأما القياس الذي من مقدمات مترادفات:** فهو قياس مؤلف من مقدمتين  
مترادفات، إما بالتضاد أو التناقض، وإما يروح بتغيير بعض الحدود باسم مرادف له  
أو قول يدل عليه ويستعمله المغالطون، وقد يستعمل في الجدل إذا سلم الخصم  
مقدمة ثم سلم مقدمات قياس تنتج مقابل ما سلمه، وهذا القياس يقال له السليب،  
إذا أنتج له المقابل ألف المقدمات المترادفات ليتبيّن سلب الشيء عن نفسه وبالغة في  
إفساد وضعه، وهذا لا يحتاج فيه إلى تغيير اسم؛ إذ الخصم قد سلم إحدى  
المقدمتين ولزمه تسلیم الأخرى.

ومن المعلوم أنه لا يمكن استعماله في الشكل الأول إلا إذا عكست إحدى  
المترادفات؛ لأن في الشكل الأول يكون محمول الصغرى هو موضوع الكبرى؛ فلو  
لم تعكس إحدى المترادفات كان محمول الصغرى هو محمول الكبرى، ولا يمكن

استعمال السالب في الشكل الأول والثالث إلا كبرى، ولا الجزئي في الشكل الأول والثاني إلا صغرى، فإن كان الجزئي هو السالب لم يكن استعماله في الشكل الأول؛ لأنه لا يصح أن يكون صغرى ولا كبرى، ويمكن في الشكل الثاني صغرى، وفي الثالث كبرى، ولا يمكن استعمال هذا القياس في الضرب التي من موجتين؛ لأن إحدى المتقابلتين تكون سالبة.

**الضرب الثاني من الشكل الأول:** «كل إنسان حجر، ولا شيء من الإنسان بحجر» فيعكس: «لا شيء من الحجر بإنسان» وإنما عكست السالبة؛ لأن عكس الموجة جزئية، ونغير الإنسان بالبشر فنقول: «كل إنسان حجر ولا شيء من الحجر ببشر».

**وأما في الضرب الرابع منه:** فعكس الموجة ولنغير الحجر بالصخر فنقول: «بعض الصخر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر، فلا كل صخر بحجر».

**وأما الشكل الثاني:** فلا يمكن في الضربين الأولين إلا من الضدين.

**الضرب الأول:** كل إنسان حجر، ولا شيء من البشر بحجر، فلا شيء من الإنسان ببشر.

**الضرب الثاني:** لا شيء من الإنسان بحجر، وكل بشر حجر، فلا شيء من الإنسان ببشر.

**الضرب الثالث والرابع:** لا يمكن إلا من المتناقضين؛ لأن صغيراً هما جزئية، فالثالث: بعض الإنسان حجر، ولا شيء من البشر بحجر، فلا كل إنسان ببشر، والرابع: ليس كل إنسان بحجر، وكل بشر حجر، فلا كل إنسان ببشر.

**واما الشكل الثالث:** فالضرب الثاني منه لا يمكن إلا من المتضادين: كل حجر إنسان، ولا شيء من الحجر ببشر، فلا كل إنسان ببشر.

**الضرب الخامس:** بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الحجر ببشر، فلا كل إنسان ببشر.

**الضرب السادس:** كل حجر إنسان، وليس كل حجر ببشر، فلا كل إنسان ببشر.

**وأما المصادر على المطلوب:** فهو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه به وفي أكثر الأمر لا يشتبه على من له أدنى فطنة إلا في القياس المركب، بأن يكون المطلوب يستعمل مقدمة في قياس وتوخذ نتيجته، وتستعمل مقدمة في القياس الذي لإثبات المطلوب، وكلما كان التركيب أكثر كان إمكان قبوله أكثر.

**ومثاله:** لمن يثبت أن كل مثلث فكل زاويتين منه أقل من قائمتين، بأن كان مثلث فزواياه الثلاثة مثل قائمتين، فيكون كل زاويتين منها أقل من قائمتين، فإن هذا يكون قد صادر على المطلوب وهو لا يشعر؛ لأن بيان أن كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين بعد ذلك الشكل بذلك الشكل مأخوذ في بيانه، وكذلك أيضاً إذا غير اسم بعض الحدود باسم مرادف له أو بحده، فقد يخفى ذلك حتى في القياس البسيط، وحينئذ تكون مقدمتنا القياس إحداهما صادقة وحداً واحداً، وهي حمل الشيء على نفسه، والأخرى هي المطلوب المشكوك فيه.

ويمكن ذلك في كل شكل إلا ان في **الشكل الأول:** إذا كان المطلوب موجباً كلياً أو يمكن جعله في الضرب الأول صغرى وكبير، وفي الضرب الثالث كبير، وإن كان موجباً جزئياً لم يكن استعماله إلا في الضرب الثالث والرابع صغرى، وإن كان سالباً كلياً أو يمكن جعله في الضرب الثاني والرابع كبير، ولا يمكن أن يستعمل فيه سالباً جزئياً.

**واما في الشكل الثاني:** فلا تكون النتيجة إلا سالبة، فإن كانت كلية أو يمكن جعلها في الضرب الأول والثالث كبير، وفي الضرب الثاني صغرى، وإن كان سالباً جزئياً لم يكن استعماله كبير أو يمكن في الضرب الرابع منه صغرى.

**واما الشكل الثالث:** فلا يمكن أن يستعمل في الضربين الأولين، لأن مقدماتهما كلية والنتيجة لا تكون إلا جزئية، فإن كانت جزئية موجبة أو يمكن أن تجعل في الضرب الثالث والخامس صغرى وفي الرابع كبير، وإن كانت جزئية سالبة يمكن أن تجعل في الضرب السادس كبير.

**واما عكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج:** فإننا إذا

أنتجنا أن كل «ج أ» من قولنا: كل «ج ب» وكل «ب أ» فإذا عكست النتيجة انعكست الصغرى والكبرى؛ لأننا نقول: كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب» أو نقول: كل «ب أ» وكل «أ ج» فكل «ب ج».

ولو كانت الكبرى سالبة كقولنا: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ» فإن عكست الكبرى لا شيء من «أ ب» وكل «ج ب» أنتج لا شيء من «أ ج» وهو عكس النتيجة.

وكذلك لو عكست الصغرى والنتيجة أنتج عكس الكبرى، كقولنا: لا شيء من «أ ج» وكل «ب ج» فلا شيء من «أ ب».

### الفصل الخامس

#### في الأدلة الفقهية

الأدلة الفقهية خمسة: الكتاب والسنّة والإجماع والقياس واستصحاب

الحال.

أما أدلة الكتاب: فهي ما يفهم من الأقوال المشتملة عليها الكتب المترولة على قلوب الأنبياء - صلوات الله عليهم كالقرآن، وكل قول يدل على معنى فيما أن تكون دلالته عليه صريحا لا تقبل غيره وهو النص، أو يحتمل غيره فالراجح منهما هو الظاهر والمرجوح هو المسؤول، والقول المراد به غير ظاهره.

فإما أن يكون عاماً ويراد به خاص: كقوله تعالى: **«والسارقُ والسارقةُ فاقتطعوا أيديهمَا»** [المائدة: ٣٨] فإن ظاهره عام وإن المراد به خاص، وهو السارق ربع دينار من حرز مثله ولا شبهة له فيه.

واما أن يكون خاصاً ويراد به عام: كقوله تعالى: **«يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتْقُ اللَّهَ** [الأحزاب: ١١] فإن ظاهره خاص بالنبي ﷺ والأمر عام للناس كلهم.

واما العام إذا أريد به ذلك العام والخاص إذا أريد به ذلك الخاص: فهو النص أو الظاهر، وقد يطلق اسم النص على جميع أدلة الكتاب، فيقال: ظاهر النص وتأويل النص.

ونقول: الأقوال المستدل بها إما أن تكون على هيئة القضايا، نقوله **«كل**

مسكر حرام»<sup>(١)</sup> فيجعل النص كبرى وصورة النزاع صغرى، كما نستدل على تحريم النبيذ، فنقول: «كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام فكل نبيذ حرام»<sup>(٢)</sup>.

**واما أن تكون تلك الأقوال على هيئة القضايا: كالأمر والنهي والوعد والوعيد والإذن والحب** قلنا: في الاستدلال بها وجهان:

**أحدهما:** أن يأخذ ما في قوتها من القضايا ويجعل كبرى كما بناه.

**وثانيهما:** أن تقرن به لام العلة كما يستدل على تحريم قول يعتقده زورا فنقول: قول كذا قول زور، فوجب أن يكون حراما لقوله تعالى: «وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الرُّؤْرِ» [الحج: ٣٠].

**واما السنة:** فتشتمل على نوعين:

**أحدهما:** الأقوال المتنقلة عن الأنبياء - صلوات الله عليهم - والكلام فيها كما في الكتاب.

**وثانيها:** الأفعال الصادرة عنهم - صلوات الله عليهم - وقد يخص هذا النوع باسم السنة، وقد يسمى بالأثر ويسمى الأدلة القولية سواء كانت من الكتب المتنزلة أو كانت من أقوال الأنبياء - صلوات الله عليهم - بالنصر.

ووجه الاستدلال بالأفعال أنه بعد علمنا وجوب متابعتهم علينا، فإذا فعلوا فعلاً ولم يدل دليلاً على أنه يختص بهم ولا أنهم تركوه وقتاً ما من أوقاته، وجب علينا اتباعهم فيه.

**واما الإجماع:** فهو ما يتفق عليه الملة أو العلماء من جملتهم كائنة الشريعة - عليهم السلام - أو الصحابة - رضوان الله عليهم - أو قاله أحدهم ولم يعرف من الثاني رأي مخالف، وهذا إنما يكون في المسائل الضنية.

(١) أخرجه أحمد (١٤٩٢٢)، ومسلم (٢٠٠٢)، والنسائي (٥٧٠٩).

(٢) قال ابن حزم في «التقريب لحد المنطق» (ص ١٥٢): كل مسكر خمر، وكل خمر حرام. التبيجة: فكل مسكر حرام، وإن شئت قلت: كل سارق مال سوى أقل من ربع دينار، فعليه قطع يده وزيد سرق شيئاً ليس أقل من ربع دينار، فزيد عليه قطع يده. وهكذا يفعل في جميع الأوامر وهو أن يخرج الأمر بالفظ خبر كل شيء ما اقتضاه الفظ الذي يجب الاتباع له.

أما التي يطلب فيها الجزم كحدوث العالم ووحدة الصانع فلا يعتمد فيها على الإجماع.

**وأما القياس:** ويسميه المنطقيون التمثيل، وهو نقل مثل حكم صورة إلى صورة أخرى تشاركها في معنى، ويسمى المنقول حكماً، والمنقول منه أصلاً، والمنقول إليه فرعاً، وما يشتركان فيه معنى وعلة، ويقع على أربعة أقسام:

**أحدها:** إلحاقي الغائب بالشاهد كقول الأشعري: «الله تعالى عالمٌ بعلمٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الْعَالَمِ بِعِلْمٍ».

**وثانيها:** إلحاقي الشاهد بالغائب، كقوله: «لو قدر أحدنا على إيجاد بعض الممكنتات لنقدر على كلها كما في حق الله تعالى».

**وثالثها:** إلحاقي الغائب بغاية آخر، كقولهم للمعتزلة: «أجمعنا على أنه مرید بإرادة فوجب أن يكون عالماً بعلم».

**ورابعها:** إلحاقي الشاهد بالشاهد. كقوله لهم: «أجمعنا على الوارد من إنما يكون متحركاً لأجل قيام الحركة به، فوجب أن يكون إنما يكون مدركاً لأجل قيام الإدراك به».

وإذا لم يكن المعنى المشترك علة لثبتوت الحكم في الأصل فهو ضعيف جداً، إذ لا يلزم من اشتراك شتتين في شيء اشتراكاًهما في شيء آخر ليس بلازماً للأول، وإن كان المشترك علة لثبتوت حكم الأصل فهو أكد.

#### وللفقهاء في إثبات علة المشترك طرق:

**أحدها: المناسبة:** كقولهم في إثبات وجوب الزكاة على الصبي: «إن الزكاة واجبة على البالغ بالإجماع. وعلة وجوب ثمرة هو دفع حاجة الفقير» وهذا المعنى موجود في صورة النزاع، فتتجب الزكاة في صورة النزاع، وإنما قلنا: إن العلة هي دفع حاجة الفقير أن ذلك أمر مطلوب. ووجوب الزكاة طريق صالح، وقد ورد به الشرع فيغلب علىظن أنه إنما ورد لهذا المعنى فهذا المعنى هو العلة.

**والطريق الثاني الدوران:** وهو أن يبين وجود الحكم عند وجود المعنى في صورة أو صور، وانتفاء الحكم عند انتفاء المعنى في صورة أو صور إذا لم نعرف

صورة تنقض بها ذلك.

### والطريق الثالث يسمونه: تنقیح المناط: والمنطقيون يسمونه القسمة، وبينه

كما إذا أردنا إثبات تحريم بيع الجنس بالجنس متفاضلاً، فنقول: «بيع البر بالبر متفاضلاً حرام بالنص والإجماع» فإذاً أن يكون هذا التحرير معللاً أو ليس، وإن كان معللاً فإذاً أن يكون معللاً بأنه مكيل أو موزون، أو بأنه مطعم أو بأنه قوت عدم القائل بعلة أخرى، ومحال إلا يكون معللاً وإلا لزم خلو الأحكام الشرعية عن الحكم وهو محال، فيلزم أن يكون معللاً، ولا جائز أن يكون معللاً بأنه مطعم وإلا انتقض بالماء، فإنه مع كونه مطعوماً لا يحرم بيعه متفاضلاً على أحد الوجهين؛ ولأنه قوت وإلا لاما حرم التفاضل في بيع الملح بالملح، فبقي معللاً بأنه مكيل أو موزون، وهذا المعنى موجود في صورة النزاع، فيثبت الحكم في صورة النزاع.

### وكل واحد من هذه الثلاثة فهو ضعيف.

أما المناسبة: فلأنه لا يمتنع أن يكون شيء آخر مطلوب، ويكون ثبوت الحكم في الأصل طريقة صالحة فيعارض ما قلناه، وأيضاً يحوز أن يكون ورود الشرع لأمر آخر خفي عنا.

وأما الدوران: فلأنه إن بين فيه أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك كان ذلك مصادرة على المطلوب؛ لأن من جملة صور وجود المعنى المشترك صورة النزاع، وأيضاً لو ثبت ذلك لاستغنى عن التقياس؛ لأن ثبوت الحكم في صورة النزاع يكون معلوماً قبل العلم بأن القدر المشترك علة، وأيضاً لا تبقى حاجة إلى ذكر أن الحكم منتف عن انتفاء العلة، وإن لم يبين أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك لم يلزم من ذلك علة؛ لجواز أن يكون ثبوت الحكم في الصور التي ثبت فيها لخصوصية تلك الصور.

بقي أن يقال: إنه يمكن بيان أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك، بطريق لا يلزم منه المصادر على المطلوب؛ وذلك بأن يقسم صور وجود المعنى المشتركة تقسيماً على وجه لا يصرح فيه بصورة النزاع، فنقول مثلاً: تعلق مصلحة

الفقراء بنصاب من المال يكون بأرض مكة وبالعراق وغيرهما وفي جميع ذلك الزكاة واجبة، فتكون الزكاة واجبة في جميع صورة تعلق مصلحة الفقراء بنصاب من المال: ولا يلزم من ذلك المصادر على المطلوب. قلنا: إذا صع هذا فلا حاجة إلى بيان انتفاء الحكم عند انتفاء المشترك، وأيضاً لا حاجة حينئذ إلى التمثيل؛ لأنه إذا ثبت أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المشترك وصورة النزاع من تلك الجملة، فيكون الحكم ثابتاً فيها من غير حاجة إلى تكليف التمثيل.

**وأما تنقيح المناط:** فلأن القسمة إما أن تكون دائرة بين النفي والإثبات أو لا تكون، فإن كان الأول وأبطلنا أحد القسمين؛ ليثبت الآخر بدليل فلنجعل ذلك دليلاً على إثبات القسم المطلوب ولا حاجة إلى تكليف القسمة، وإن كان بغير دليل، فاما أن يكون بيتنا بنفسه فيكون نقضه بيتنا بنفسه أنه حق الذي هو القسم الآخر، ولا حاجة إلى القسمة وإن لم يكن بيتنا لم يكن حاصل ذلك إلا تكثير الكلام فقط، وإنما إن كانت القسمة ليست دائرة بين النفي والإثبات ودل دليل على إبطال أحد القسمين، لم يلزم من ذلك ثبوت القسم الآخر.

**واما استصحاب الحال:** فهو أنه إذا حصل العلم بوجود شيء وكان ذلك الشيء يمكن بقاوته وعدمه، ثم شككتنا بعد حين، هل هو موجود أو ليس؟ كان ظننا بوجوده أظهر من عدمه، ويسمون هذا الظاهر بالأصل، فيقولون: الأصل عدم كذا؛ لأن وجود الحوادث بعد عدمها، فعدمها كان متحققاً والشك واقع في وجودها فيكون الأصل بقاوته على العدم، فإذا أردنا أن ننفي وجوب الزكاة على الصبي قلنا: وجوب الزكاة على الصبي حكم ما والأصل عدمه، إلا أن يقوم عليه دليل والأصل عدمه، وقد يعبر عن ذلك بعبارة أخرى، فيقولون: الأصل براءة الذمة؛ أي: الأصل عدم شغل الذمة.

واعلم أن إثبات صحة هذه الأدلة وتفصيل الكلام فيها مما لا يليق بهذه الصناعة.

## الفصل السادس

### في الاستقراء ورده

### ورد التمثيل إلى هيئة القياس

الاستقراء: هو حكم كلي بإثبات شيء أو سلبه على أمر كلي لثبت ذلك الشيء في جزئيات ذلك الأمر الكلي أو سلبه عنها.

مثاله: «كل حيوان يحرك عند المضغ فكه الأسفل» لأن الجمل والفرس والطيور والإنسان كذلك، وينقسم إلى تام وناقص.

فالتام: هو الذي يستوفي الجزئيات كلها، وهذا يوقع الجزم؛ لأنه إذا صدق الحكم على كل واحد واحد من جزئيات «ج» فلم يبق منها شيء إلا صدق عليه الحكم، فقد صدق ذلك الحكم على كل «ج» أي: كل واحد من «ج» وكثيراً ما يستعمل هذا لتصحيح مقدمة في القياس إما صغرى وإما كبرى، وكثيراً ما يستعمل مقصوداً لذاته.

وإذا أريد رده إلى هيئة القياس: جعل المحكوم عليه أصغر وقسم إلى الجزئيات، ثم حكم بالمحكوم به على جميع الجزئيات بالإيجاب أو السلب، فيصير قياساً افترانياً مؤلفاً من صغرى منفصلة وكبرى حمليات بعد إجزاء الانفصال.

مثاله: أردنا تبيين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة، فإن أردنا أن نبينه على هيئة الاستقراء، قلنا: لأن الإنسان طويل العمر وهو قليل المرارة والفرس طويل العمر وهو قليل المرارة، والجمل طويل العمر، وهو قليل المرارة، وأي بغل طويل العمر وهو قليل المرارة، ولا يزال كذلك حتى لا يبقى حيوان طويل العمر إلا وقد ذكرنا أنه قليل المرارة، فيلزم أن كل واحد مما هو حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة.

وإن أردنا أن نبينه على هيئة القياس، قلنا: كل حيوان طويل العمر فهو إما إنسان وإما فرس وإما جمل وإما بغل، إلى أن يستوفي جميع الجزئيات، وكل إنسان قليل المرارة وكل فرس قليل المرارة، وكل جمل قليل المرارة وكل بغل قليل

المرارة، فينتج أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة، فإن اتفق أن كان بعض الجزيئات يعبر عنها بسلب شيء كقولنا: «كل حيوان إما ناطق أو ليس بناطِق» لم يصح أن يجعل إلا معدولاً فنقول: «كل حيوان إما أن يكون ناطقاً أو يكون غير ناطقاً» ولا يصح أن يقال: «دائماً إما أن يكون الحيوان ناطقاً وإما لا يكون الحيوان ناطقاً» لأننا بينما أن شرط هذا القياس أن تكون أجزاء المنفصلة موجبات.

**وأما الاستقراء الناقص:** فهو الذي لا يستوفي فيه الجزيئات، وهو ضعيف لاحتمال أن يكون الجزيء الذي لم يذكر حاله بخلاف المذكور، كما في استقراءنا أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضي بالإنسان والفرس والطير والجمل وغير ذلك فإنه متقوض بالتمساح، فإنه يحرك فكه الأعلى.

**واما رد التمثيل إلى القياس:** فبأن يجعل الفرع أصغر والمشترك أو سط والمتنقول أكبر، مثاله: أردنا أن نبين أن الوضوء تشرط فيه النية، فإن أردنا بيانه بالتمثيل، قلنا: لأن التيمم يشترط فيه النية، وعملة ذلك أنه عبادة وهذا المعنى موجود في صورة التزاع وهو الوضوء، فالنية شرط في الوضوء.

وإن أردنا بيانه بالقياس، قلنا: الوضوء عبادة، وكل عبادة، فإنه يشترط فيها النية فالوضوء يشترط فيه النية<sup>(١)</sup>.

## الفصل السابع

### في قياس الضمير وقياس المساواة

**أما الضمير:** فهو قياس طويت كبراه، إما اظهورها كقول المهندس: خطأ «أ ب» «أ ج» خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، فقد حذف الكبري وهي وكل الخطوط المخرجة من المركز إلى المحيط متساوية، ولكنه أضمرها لبيانها عنده، وإنما لإخفاء كذبها، قوله الخطابي الفاسق: «معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة» فإن هذا إنما يلزم إذا صدق «وكل معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة» وذلك ليس بصادق فإن رحمة الله واسعة، فلو صرخ بالكبري لعلم كذبها.

(١) انظر: المعوننة في الجدل للشیرازی (ص ٩٧).

**وأما قياس المساواة:** فقد بني على صورة مخالفة للصورة الواجبة في القياس، مثاله: «أ» مساوٍ لـ«ب» و«ب» مساوٍ لـ«ج»، فيظن أنه يلزم أن «أ» مساوٍ لـ«ج» وليس كذلك، بل إنما يلزم أن «أ» مساوٍ للشيء الذي صدق أنه مساوٍ لـ«ج»، وذلك الشيء هو «ب» لكن معنا مقدمة معلومة وهي وكل ما ساوي «ب» وساوى «ج» فهو مساوٍ لـ«ج» فـ«أ» مساوٍ لـ«ج» والوسط غير مكرر؛ لأن الوسط هو مجموع قولنا: مساوٍ لـ«ب» فالوجه الصواب أن يقال: وكل مساوٍ لـ«ب» فهو مساوٍ لـ«ج» حتى يلزم أن «أ» مساوٍ لـ«ج».

ولو ألف هذا على هيئة الشكل الثاني لتكرر الوسط ولكن النتيجة لا تكون هي الواجبة، مثاله: «أ» مساوٍ لـ«ب» و«ج» غير مساوٍ لـ«ب» فـ«أ» غير مساوٍ لـ«ج»، واللازم عند التحقيق أنه لا شيء من «أ ج».

ولو ألف على هيئة الشكل الثالث لتكرر الوسط ولا تكون النتيجة هي الواجبة، مثاله: «ب» مساوٍ لـ«أ» و«ب» مساوٍ لـ«ج» فـ«أ» مساوٍ لـ«ج»، واللازم عند التحقيق شيء هو مساوٍ لـ«أ» أو مساوٍ لـ«ج» وهذا إنما يكون كذلك إذا كان في المخصوصيات أو الطبيعيات.

**وأما كليات الموضوع:** فلا بد من إثبات كل حيث يتشرط أن تكون المقدمة كلية. انتهى.

**مثاله في الشكل الأول:** أن نقول: «أ» مساوٍ لـ«ب» وكل «ب» مساوٍ لـ«ج»، وهذا القياس لا يطرد في كل مادة، فإنما لو قلنا: «أ» مخالف لـ«ب» و«ب» مخالف لـ«ج» لم يلزم أن يكون المخالف لـ«ج» بل المخالف لشيء هو مخالف لـ«ج» ولا يلزم من ذلك أن يكون مخالفًا أو مساوياً.

فهذا ما أردنا إيراده في كتاب القياس، ولننصرف الآن إلى ذكر الأقىسة الخاصة بعد أن فرغنا من ذكر صورة القياس.

## أنولوطيقا الثاني

### وهو كتاب البرهان

ويشتمل على مقدمة وجملتين: الجملة الأولى في البرهان، الجملة الثانية في

الحد.

أما المقدمة: فنقول: سمي هذا الكتاب بالبرهان، وإن كان في الحقيقة هو كتاب الحد والبرهان؛ لأنهما يبينان فيه، إلا أن المقصود منه بالذات هو البرهان؛ لأن المقصود في العلوم بالذات هو التصديق بأحكام الأشياء، وأما التصور فيقصد لمنفعته في التصديق.

والغرض من هذا الكتاب هو إفادة الطرق الموقفة على التصديق اليقيني والتصور الحقيقى، وهذا في الحقيقة هو المقصود من المنطق فكان ينبغي أن يقدم، لكن البرهان قياس خاص فيكون تعلمه مسبواً بتعلم أصل القياس، والقياس مؤلف من مقدمات مؤلفة من مفردات، والمفرد متقدم في المعرفة على المركب؛ لاستحالة وجود المركب بدون معداته.

والعلم بالمركب هو وجود صورته في الذهن فيستحيل إلا تكون مفرداته موجودة في الذهن، ولكن لا يلزم العلم بها من كل جهة، بل من الواجب الذي لأجله تصلح للتأليف، فوجب تقدم الكلام في المفردات ثم في القضايا؛ لأنها للقياس كالمفردات للقضايا، ثم بعد ذلك أمكن الكلام في الأقيسة الخاصة واستحق البرهان من جملتها التقدم؛ لأنه أهم وخصوصاً لمن يريد الاحتياط بتقديم ما هو كالفرض قبل فوات العمر بالاشتغال بما هو كالتعلم؛ لأن الجدل والخطابة وغيرهما إنما هما كالمكملين لهذه الصناعة لا كالمضروريات فيها، لكن الجدل أولى بالتقديم لمن يريد التدرج من الحق في الظاهر إلى الحق في نفسه؛ ولأن المبادئ الأولى للجدل هي المشهورات وهي أعم من المبادئ الأولى للبرهان؛ لأن كل أولى

مشهور ولا ينعكس.

ونقول أيضاً: إن التعليم والتعلم منه صناعي كالتجارة، ويكون ذلك بالمواظبة على أعمال تلك الصناعة وتتوقف على العلم بما ينبغي أن تكون به تلك الأعمال، مثل أن الخشب ينبغي أن ينجر بالقدوم وينشر بالمنشار.

ومنه تلقيني: كتلقين اللغة والشعر، ويكون ذلك بالمواظبة على التلفظ بذلك لتحصيل الملكة عليه وذلك بعد العلم، بفائدة هذه المواظبة لهذه الملكة.

ومنه تأديبي: ويحصل بالمشورة على متعلمه ويتوقف على العلم بأنه ينبغي القبول من المشير.

ومنه تقليدي: وهو أن يعرف المتعلم رأي من ألف اتباعه، وذلك بعد العلم بصحة رأي المتبع.

ومنه فهمي: كتعلم معاني اللغة، ويتوقف على العلم بصدق المخبر بذلك.  
ومنه فكري: فقد يكون فيه العلم والمتعلم شخصاً واحداً باعتبارين؛ فباعتبار كونه متحرك الذهن للعثور بالحد الأوسط مثلاً، وبين كيفية تأليفه لتحصيل النتيجة يكون معلماً، وباعتبار استفادته العلم بالنتيجة يكون متعلماً، وقد يكون ذلك من شخصين معلم ومتعلم وهو ظاهر، وتعلم المجهول ليصير معلوماً بالفكرة يسمى كسباً.

#### وكل علم فإما تصديق وإما تصور.

والتصديق هو: اعتقاد أن ما حكم عليه بحكم هو كذلك في نفس الأمر.

والتصور هو: إدراك المعنى سواء كان مفرداً، كإدراكنا معنى الإنسان، أو مؤلفاً كإدراكنا معنى أن الإنسان حيوان من غير أن يعتقد أنه في نفس الأمر كذلك أو ليس.

#### وأما الجهل فينقسم إلى جهل مركب وجهل بسيط.

والجهل المركب هو: أن يعتقد في شيء خلاف ما هو عليه أو يتصور على خلاف ما هو عليه.

والبسيط هو: ألا يكون لذلك الجاهل في ذلك المجهول رأي البتة، أو لا

يكون له به شعور، والذي يطلب استعلامه بالفكرة إنما هو المجهول الجهل البسيط؛ لأن الجهل المركب هو عالم في زعمه مستغن عن التعلم.

**والتصديق:** يكتسب بتصديقات أعرف وهي مقدمات الحجة، ولا بد من تقدم تصور المطلوب أولاً، وتقدم تصور الحجة والتصديق بالمقدمات؛ ليحصل التصديق بالمطلوب.

**وأما التصور:** فيكتسب بتصورات أعرف وهي أجزاء الحد وما يجري مجرد، فلا بد من تقدم ذلك، وهذا معنى قول الفيلسوف: «كل تعلم وتعليم ذهني فتعلم قد سبق» ومعنى هذا السبق: السبق الذاتي ولا كيف اتفق بل لا بد وأن يكون للعلم السابق مدخل في إفادة المطلوب.

**وقد شكك مانن على التعليم والتعلم فقال:** ما يطلب تعلمه إن كان معلوماً فلا حاجة إلى تعلمه؛ لأن ذلك يكون تحصيلاً للحاصل، وإن كان مجهولاً لم يمكنه طلبه؛ لأن طلب ما لا يخطر ببال الإنسان محال ولو وجده، من أين يعلم أنه هو؟ وهذا كمن يطلب آبأ لا يعرفه.

**فأجابه سocrates:** بأن أوقفه على ما حد شكك هندي فرر عنده أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم؟ وهذا في الحقيقة معارضة، ويبيّن لإمكان التعلم الذي أحاله مانن وليس بحل للشبهة.

**وأما فلاطن فتكلف وقال:** إن التعلم هو تذكر، والمطلوب كانت النفس عالمة به إلا أنها نسيته فهي بالفكرة تتذكره، وهذا إذعان للشبهة والتزام لما هو بعيد جداً.

**وأما المعلم الأول فقال:** لا، بل أعرف المطلوب تصوراً بالفعل وأعماه تصديقاً بالقوة؛ لأنني أعرف الكلي الذي يعده وغيره، وإنما أحشه بالعين فإذا وجدته عرفته بالفعل، كالعبد الآبق لولا أنه معلوم من جهة لم يمكن أن يعرف إذا وجد. ولو لا أنه مجهول الأين لما كان يطلب، فأورد بعضهم على هذا إشكالين:

**أحدهما:** إن هذا مختص بالتصديق، فيبقى الإشكال في التصور قائماً.

**وثانيهما:** إنه إذا كان المطلوب معلوماً من جهة محمولاً من جهة، فمن الجهة التي هو بها معلوم يستحيل طلبه، ومن الجهة التي هو بها محظوظ يستحيل

طلبه، فيستحيل طلبه مطلقاً، ونحن نقول: إن المطلوب تعلمه لا بد وأن يجتمع فيه أمران وهما:

كونه معلوماً من وجہ ومجھولاً من وجہ، وإنما يمكن طلب العلم به لاجتماع الأمرین فيه لا نکل واحد منها، ولعل هذا هو مراد الفیلسوف، وحيثئذ لا يرد عليه شيء من الإشكالات.

وأما إنه كيف يكون الشيء معلوماً بالقوة إذا علم الكلي الذي يعمه وغيره؟ فإذا إذا علمنا مثلاً أن كل إنسان حيوان كان هذا العلم الكلي حاصلاً عندنا بالفعل، وعلمنا بالجزئيات المترتبة تحته بالقوة؛ لأننا لا نعلم بالفعل أن زيداً حيوان أو ليس؛ إذ قد نكون جاهلين بوجوده، فإذا علمنا أنه موجود وأنه إنسان وخطر ببالنا العلم الكلي وهو كل إنسان حيوان، خرج ذلك العلم من القوة إلى الفعل، فعلمنا بالفعل أنه حيوان.

وها هنا شك مشهور، وهو أنه لو قال قائل: هل تعلمون أن كل اثنين زوج أو ليس؟ فالذى يظن أنه يجاب به أنا نعلم أن كل اثنين زوج، فنقول: فهذا العدد الذي في يدي هل هو زوج أو ليس؟ فإن قلنا: لا علم لنا بذلك قال: فهذا اثنان ولم تعلموا أنه زوج وكنتم ادعitem أنكم تعلمون أن كل اثنين فهو زوج، قال الفیلسوف: إن قوماً أجابوا وقالوا: إن كل اثنين علمناه فهو زوج، قال: وهذا الجواب خطأ؛ لأن كل اثنين فهو في نفسه زوج علمناه أو لم نعلمه، بل الجواب أن نقول أحد شيئاً: أحدهما: إننا نعلم أن كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا ينافق ذلك جهلنا بزوجية هذا الاثنين؛ لأننا لم ندع أن كل اثنين فإننا نعلم أنه زوج، بل كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا يلزم ذلك أن يكون معلوماً عندنا.

وثانيهما: إن كل اثنين علمناه فإننا نعلم أنه زوج فنقول: إن كان ما في يدك اثنين فهو زوج ولا ينافق هذا جهلنا بزوجية هذا الاثنين؛ لأننا لم نعلم أنه اثنان.

ونقول أيضاً: كل واحد من التصديق والتصور منه ما هو تمام، ومنه ما هو

ناقص.

والتصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو إدراك الشيء بحقيقة، واليقين

هو الذي ينبغي أن يسمى علماً وهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع اعتقاد ثان، وهو أنه لا يمكن ألا يكون كذا.

**وأما الشبيه باليقيين:** فهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا من غير حصول الاعتقاد الثاني، ولا شعور بإمكان مقابل الاعتقاد الأول.

**والظن:** هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع شعور بإمكان مقابلة، وفرق بين تجويز التقيض مع ميل النفس ميلاً غالباً إلى الحكم، وبين تحقق كون الحكم في غالب الأحوال، وأن وقوع تقيضه نادر، فإن هذا الثاني علم كما تعلم الأمور الأكثرية، ويسمى هذا العلم اعتقاد التراجع.

**وأما الأول:** فهو رجحان الاعتقاد وأكمال التصورات المكتسبة مما حصل بالحد الكامل، وأضعفها مما حصل عند سماع الاسم.

**الجملة الأولى:** في الكلام في البرهان، ويشتمل على فصول.

### الفصل الأول

#### في المبادئ الأولى للأقىسة بقول مجمل

من الناس من قدح في البرهان قائلًا: إن كل برهان فهو قياس وكل قياس فهو مركب من مقدمات، فإن كانت مجهولة لم يفده العلم، وإن كانت معلومة فإنما علمت بقياسات الكلام فيها كما في الأول، فيلزم إما التسلسل أو الانتهاء إلى مصادرات وأوضاع مجهولة في الحقيقة، فلا تكون مفيدة للعلم؟.

فأراد بعضهم أن يجيب فقال: إن البراهين تنتهي إلى مقدمات أولى يتبيّن بعضها بعض، فتكون كل واحدة منها مبرهنة لآخر، وهذا الجواب أشد فساداً من الشبهة مع الإذعان لها؛ لأن مقدمات كل مطلوب لا بد وأن تكون أعرف منه، فلو كان كل واحدة من تلك تبرهن بالآخر لكان كل واحدة منها متقدمة في المعرفة على المتقدمة عليها، هذا محال.

بل الجواب أن يمنع قولهم: إن كل معلوم فإنما يعلم بقياس، فإن علمنا أن الواحد نصف الاثنين غير موقوف على شيء من الأقىسة، ولو كان كما قالوا لكان موقوفاً على أقىسة إما بلا نهاية، أو موقوف بعضها على بعض بالدور، أو متنتهية إلى

أوضاع مجهولة، وكل ذلك باطل، بل الأقىسة تنتهي إلى مقدمات أولى غير معلومة بقياس، وكذلك تنتهي الحدود إلى تصورات مستغنية عن الاكتساب، فلنعد المقدمات التي تنتهي إليها الأقىسة عدا، ثم نشتغل بعد ذلك بتحقيق كل واحد منها. وكل مقدمة فإنما تصلح؛ لأن تجعل جزءاً من قياس يقع علمأً أو ظناً، إذا كانت مصدقة أو قائمة مقام المصدقة، بأن توجب بتخييلها قبضاً للنفس أو بسطاً، وهي القضايا المخيلة، كقولنا للجميل: إنه بدر، وللحواد: إنه بحر.

والمصدقة إما أن يكون التصديق بها مع تجويز وقوع نقضها وهي المطنونات، كقولنا لمن يخاطب العدو خفية: إنه خائف أو لا مع تجويز وقوع نقضها، وهي المسلمات وهي إما أن تسلم على سبيل تسلیم غلط لمشابهتها الصادقة، وهي المشبهات، أو على سبيل تسلیم صواب، فإما أن يكون ذلك التسلیم عن ضرورة وهي المعتقدات، أو لا عن ضرورة بل على سبيل الانقياد لأقوال الغير وهي المأخذات.

**والمعتقدات:** إما أن تكون بحيث إذا خلي الإنسان ونفسه بقيت ضرورتها أو لا تكون كذلك، والثاني هي القضايا المشهورة كقولنا: إن العدل جميل، والأول، إما أن تكون ضرورتها ضرورة خارجية أو باطنية، فإما أن يكون الموجب لتلك الضرورة هو العقل أو قوة أخرى، فإن كان الموجب هو العقل، فإما أن يكون وحده فقط من غير استعanaة بغيره، أو مع الاستعanaة بالغير، والأول هي القضايا الأولية؛ لعلمنا أن الكل أعظم من الجزء، والثاني إما أن تكون الاستعanaة بأمر غريزي وهي القضايا الفطرية والقياس لعلمنا أن الأربعة زوج أو بأمر غير غريزي وهي القضايا المكتسبة فلا تصلح؛ لأن تجعل مبدأً أو لا للقياسات.

وأما إن كان الموجب لتلك الضرورة قوة أخرى غير العقل، فإما أن تكون بحيث يجوز كذبها وهي القضايا الوهمية؛ كعلمنا أن كل جسم في مكان، أو قوة لا يجوز كذبها وهي القضايا الوجودانية، كعلمنا أن لنا غضباً ولذة.

وأما التي ضرورتها ضرورة خارجية، فإما أن تكون ضرورتها مستفادة من الغير أو لا تكون، والأول هي المتوترات، كعلمنا بوجود خراسان، والثاني إما أن

يحتاج إلى تكرار مشاهدة مع قياس ما أو لا يحتاج، والثاني هي المحسوسات؛ لعلمنا أن الشمس مضيئة، والأول إما أن يكون ذلك التكرار في أمر اختياري الوجود وهي المجربات، كعلمنا أن نور القمر من الشمس لهيات تشكل النور فيه، فهذه هي أصناف المعتقدات.

**واما المأخذات:** فإذا تكون بحيث يجب فيها أن تكون مصدقة وهي المقبولات، كعلمنا أن النبي حرام مقبولاً من الشافعي<sup>(١)</sup> أو لا يجب فيها ذلك وهي التقريريات، وتسليمها إما عام لأهل صناعة ويسمى أصولاً موضوعة، كتسليم المهندس أن كل خطين مستقيمين يقع عليهما خط مستقيم فتصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة أقل من قائمتين فإنهما يلتقيان، أو خاص بالمحبوب معه وهي المسلمة من المجيب في الجدل؛ ليتألف منها قياس ينبع بطلان وضعه، فليتحقق الآن كل واحد من هذه الأصناف وأقسامه.

## الفصل الثاني

### في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقىسة

**أما الأوليات:** فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته وغريزته، فلا يتوقف الجزم بها إلا على حصول التصور لحدودها والقططنة للتأليف، وهذه تختلف في كونها جلية للكل أو خفية عن البعض أو الكل بحسب اختلافها في ظهور تصور الحدود وخفائها، فما كان من هذه واضح تصور الحدود كان الجزم به واضحًا جلياً للكل، كعلمنا أن الواحد نصف الاثنين وأن الكل أعظم من الجزء، وما كان منها يفتقر في تصور حدوده إلى تأمل فقد يخفي إلى أن ينبع عليه، فإنه إذا التبس التصور التبسب التصديق، كعلمنا أن التقىضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإن تصور التقىض ربما خفي عن بعض الناس، بل ربما كان سبب [خفاء]<sup>(٢)</sup> التغريب في العبارة، وهذا القسم لا يتوعر على الأذهان الوقادة النافذة في التصور.

**واما المحسوسات:** فهي قضايا أوقع التصديق بها مشاهدة الحس لكثير من

(١) في الأصل: «خفاء».

جزئياتها، كعلمنا أن الثلوج أبيض وأن النار حارة، وقد يورد عليها شك وهو أن الحس إنما يدرك بعض الجزئيات الموجودة ولو أدرك الكل لم يلق ذلك في الكلية لعدم إدراكه الجزئيات الماضية والمستقبلة، وإذا ثبت ذلك فالجزم بالحكم الكلي إما أن يكون بغيرزة العقل فتكون هذه داخلة في جملة الأوليات لا قسما خارجا عنها، وإما أن يكون بنظر وقياس فلا تكون من المبادئ الأولى.

واعلم أن المنطقي لا عليه من حيث هو منطقي أن يعرف أن هذا الجزم الكلي كيف حصل؟ وأنه هل هو؛ لأن النفس استعدت بسبب الإحساس بالحركات للعلم الكلي أو ليس كذلك؟ ولا يضرره جهله بذلك في علمه بأن مثل هذه الأشياء تكون منها الأقىسة.

**وأما الوجدانيات:** فهي قضايا أوقع الجزم بها قوة أخرى غير الحس، كعلمنا أن لنا غضباً ولذة وأننا نشعر بذواتنا وأفعالها.

**واما المجريات:** فهي قضايا أوقع الجزم بها تعمدنا مشاهدة جزئياتها الواقعة عن اختيارنا، وشعور النفس عند تكرار ذلك وحصول القرائن أن وقوعه ليس على سبيل الاتفاق. وهذه قد تفيد علماً كلياً كعلمنا أن الضرب بالخشب مؤلم، وقد يفيد علماً أكثر مثل علمنا أن السقمونيا مسهلة للصفراء.

**ويقرب من المجريات القضايا الحدسية:** والفرق بينهما أن الجزئيات المشاهدة في الحدسية ليس وجودها عن اختيارنا، مثل علمنا أن نور القمر من الشمس.

**واما المتواترات:** فهي قضايا أوقع الجزم بها كثرة توارد الأخبار عن أمر ممکن محسوس مع حصول قرائن توقع الجزم، بأن ذلك لا يمكن أن يكون على سبيل الاتفاق من المخبرين على الكاذب، كعلمنا بوجود خراسان وجود الشافعى به، وهذه القرائن غير مضبوطة، وكذلك عدد الشهادات بل اليقين هو القاضي بتوفيهما على إفادة الجزم بذلك، فلو كان الإخبار عن أمر غير محسوس كحدوث العالم ووحدة الصانع لم يحدث بذلك الجزم، وقد تحتف القرائن بخبر واحد فيفيد الجزم، كما إذا كنا نعلم أن شخصاً قد أدنفه المرض، ثم رأينا بعد ذلك ولده مشتوق الجيب مرسل الشعر، منادياً بالوويل والجزع، والعويل يسمع من داره فإنما

نجزم حينئذ بصدق المخبر عن موته، ولو أن جاحداً جحد الجزم بهذه القضايا إما على سبيل المناكراة أو؛ لأنه لم يتولَّ مباشرةً أسبابها التي تفيد الجزم بها، لم يمكننا أن نقطعه بكلام ولا أن نتحقق عنده ما تحقق عندنا منها.

**وأما القضايا الفطرية والقياس:** فهي التي كلما خطرَ حدَّاها بالبال خطر الوسط وتألِّفه بالبال، كعلمنا أن الأربعة زوج فإنَّ كل من تصور الأربعة وتتصور الزوج جزم أنَّ كل أربعة فهي منقسمة بمتساوين، وأنَّ كل منقسم بمتساوين فهو زوج، فهذه هي أصناف القضايا الواجبة القبول، ومنها يتَّلُّف البرهان.

**ومن المبادئ الأولى المشهورات:** وهي القضايا التي يعم الاعتراف بها، وذلك إما؛ لأنها من الواجبة القبول فإنَّ كل أولى مشهور، ولا ينعكس كلية.

**أو لأنها من التأديبيات الصلاحية:** كقولنا: إنه لا ينبغي للإنسان أن يبسط رجلية بحضور محتشم، أو لتطابق انتشارع عدُّها كاستباح الزنا واللواء.

**أو لأنها تقتضي شريعة قديمة:** وقد نسيت ولم يوجد من الشريعة الحادثة ما ينقضها، كاستحسان غسل اليدين قبل الطعام.

**أو لأن الأخلاق الإنسانية والمصالح الشرعية تدعوا إليها:** كقولنا: إن الكذب قبيح، وإن العدل جميل، وإنه ينبغي الذب عن الحرير وغير ذلك مما يوجب الرحمة أو الحمية أو الغضب أو جُبُّ السالم أو ما يشبه ذلك.

**أو لأنها استقرائيات:** كقولنا إن التجارة مكتسبة، وهذه إما أن تكون بحيث يعترف بها الناس كلهم وهي المشهورات المطلقة، أو يعترف بها طائفة فقط وهي المشهورات المحدودة، وتلك الطائفة إما أن تكون ملة من الملل الشرعية كاستباح شرب الخمر عندنا، أو عند بعضهم كاستباح شرب النبيذ عند الشافعية، أو تكون تلك الطائفة التي يعترف بها أهل صناعة علمية كالفلسفه، فربما كان ذلك شرعاً عند الجمهور، كقول الفلسفه: «إن الله تعالى ليس في السماء».

وربما كان شرعاً عند العلماء أيضاً ولكن من المخالفين لهم كقول الفلسفه: «إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد» وقد يكون مشهوراً عند طائفة من أهل تلك الصناعة فقط كالمشهور عند المشائين أو عند كبيرهم كقول المعلم الأول: «إن

الفلك طبيعة خامسة» وأيضاً هذه المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، وإذا كانت صادقة فقد تكون من الأوليات وقد تكون من النظريات، وما سوى الواجبة القبول من المشهورات فقد تخص باسم الآراء المحمودة، وقد تخص باسم المشهورة أو لا عمدة لها إلا الشهرة.

**والفرق بين المشهورات الصرفية وبين الأوليات:** إن الإنسان لو فرض نفسه وقد خرج إلى العالم دفعه تمام العقل رافضاً لاعتبار الرحمة والحمية، وما تقتضيه الأنفة والمصالح الشركية، وكأنه لم يعاشر قبيلة ولم يسمع أديباً، وعرض على نفسه القضايا الأولية، كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء ولم يمكنه التشكيك فيها وكان جزمه بها تماماً، ولو عرض على نفسه وهو على الفرض المذكور القضايا المشهورة، كقولنا: إن العدل جميل وإن شكر المنعم واجب وحسن لأمكنته التشكيك فيها، ولم يوجد في نفسه ما يدعوه إلى الجزم بصدقها، وهذه المشهورات هي مبادئ لصناعة الجدل.

**وأما الوهميات:** فهي قضايا أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة لقوة الحس، فما كان منها في المحسوسات فهي صادقة، وكيف لا والوهم آلة العقل؟ كعلمنا أن كل جسم فهو مشار إليه وفي جهة، وأن الجسم الواحد لا يكون في زمان واحد في مكانين، وأن المكان الواحد لا يكون فيه في زمان واحد جسمان، وما كان منها في أمور هي مبادئ للمحسوسات كال مجرّدات أو أعم منها، كالعلة والوحدة والماهية وما أشبه ذلك فهي كاذبة؛ لأن الوهم لا يقبل إلا ما وافق المحسوس، فلا يحكم في أمثال هذه إلا على وفق حكمه في المحسوسات كما يعتقد أن كل موجود محسوس، وأن كل موجود فهو في جهة ومشار إليه ومدرك بالحواس، وأنه لا بد من خلاء ينتهي إليه الملا إذا تناهى.

وهذه الوهميات الكاذبة تخص باسم القضايا الوهمية، وتتکاد تكون في قوة الأوليات وتشتبه بها ولا يکاد المدفع عندها يقاوم نفسه لشدة استيلاء الوهم، والجزم بها أقوى من الجزم بالمشهورات ولو لا مخالفة السنن الشرعية والعلوم الحكيمية لکانت تكون مشهورة، فينبغي ألا يعتمد في مثلها على القرىحة بل يرجع

إلى البراهين العقلية أو الشرعية، وكيف لا والوهم نفسه وأفعاله غير محسوس ولا في جهة ولا مشار إليه؟ وأيضاً فإن الوهم يسلم للعقل جميع المقدمات المنتجة لوجود ما ليس بمحسوس، فإذا وصل إلى التبيحة انتبه عنها بمقتضى طبعه.

**وأما المشبهات بغيرها:** فهي التي تشبه شيئاً من أوليات وما معها ولا تكون هي هي، وذلك الاستثناء إما أن يكون بتوسط اللفظ أو بتوسط المعنى. والكائن بتوسط اللفظ إما مفرد بأن يكون مشتركاً أو مشككاً أو متشابهاً أو غير ذلك مما ستفصلي الكلام فيه في سوفسطيقاً، والوهميّات والمشبهات بغيرها هي مبادئ لقياس السوفسطائي.

**وأما المقبولات:** فهي الآراء المأخذوذة إما من واحد ثبت عندنا عصمته فلا يجوز وقوع الخطأ عليه وهو النبي ﷺ، أو الإمام العصوم الذي يقول به قوم، أو من واحد معتقد فيه التقديم في العلم وجودة الرأي كالشافعي رحمه الله، وإما من جماعة كبيرة لا يجوز اجتماعهم على الخطأ كجماع الأمة أو العلماء منهم أو الصحابة - رضي الله عنهم - أو علماء هم كالأنفة - رضوان الله عليهم - أو أهل بلدة كأهل المدينة عند مالك رحمه الله.

وينعقد الإجماع إما بتصريح كل واحد منهم بذلك وهذا أفضل وجوهه وهو الإجماع المطلق، أو بأن يقول بذلك واحد ويستكت الباقى عن المخالفة وهو الإجماع المسمى بـ«اللا قائل» وقد يكون أحدهم قال برأي والثاني بخلافه، إلا أنهما اشترکوا في الاتفاق على أمر مشترك بين الرأيين، وهذا هو مخصوص باسم الإجماع المركب، وما كان من المقبولات مأخذوذة فمن علمت عصمته قطعاً وهو النبي صلوات الله عليه فهو من مبادئ البرهان السمعي، وكذلك المأخذوذ من الكتاب المتزل عليه، وما ليس كذلك فهو من مبادئ الخطابة ويستعمل في العلوم الفقهية.

**واما التقريريات:** فهي إما المأخذوذة بحسب تسلم المخاطب، وتستعمل في الجدل في التبكيت، أو التي يلزم قبولها والاعتراف بها في مبادئ العلوم لتحصل مقدمات لبراهينها، إما مع مسامحة وطيب نفس، وتسمى أصولاً موضوعة كمبادئ الطب والطبيعي، أو مع استنكار ما ونفرة وتسمى مصادرات كمبادئ الهندسة.

**وأما المظنوّنات:** فهي قضايا تميل النفس إليها مع تجويز لوقوع نقضها والمحتج بها، وإن كان يستعملها جزماً، إلا أنه إنما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن، وهذه إما أن تكون كذلك لمشابهتها المشهورات، وهي المشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب، وذلك بما ينافق الذهن فتشغله عن التفطن لمخالفتها للشهرة بسبب إذعان النفس لها أول ما تطلع عليها، فإذا رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظناً أو تكذيباً، كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالماً، فإن النفس لقبولها على هذا أول وروده عليها يعدل عن تكذيبه، فإذا رجعت إلى ذاتها وتعقبته بالفكرة فربما كذبته، وعلمت أنه ينبغي ألا ينصر الظالم ولو كان والداً، وقد يكون مظنوّنه بوجه آخر كظمنا بمن يطوف بالليل متخفياً أنه لص، وكظمنا بمن يخاطب العدو خنيفة أنه خائن، وهذه المظنوّنات هي مبادئ الخطابة.

**ومن المبادئ المخيّلات:** وهي قضايا تؤثر في النفس قضاً وبساطاً لا على أنها صادقة بل ولو كذبت، وربما زاد تأثيرها على تأثير المصدق بها، وأكثر الناس يكون إقدامهم على الأمور إحجامهم عنها، صادراً عن هذا النحو، وذلك مثل قولنا للعسل: إنه مرة مقينة فتنفر عنه النفس وتنقبض عنه، وكقولنا للجميل: إنه بدر، وللجواد: إنه بحر.

وهذه هي مبادئ القياس الشعري، فلنصرف الآن إلى تحقيق البرهان وأقسامه.

### الفصل الثالث

#### في البرهان العقلي والسمعي وما هو منهما أشرف

كل برهان: فإما أن يتضمن مقدمة مقبولة من المعلوم عصمه، وهو النبي ﷺ، أو الإمام المعصوم، إن كان له وجود، ويسمى هذا البرهان برهاناً سمعياً، سواء كانت المقدمة المقبولة من النبي ﷺ من أخباره، أو من الكتاب المنزّل عليه من الله تعالى، وإنما ألا يكون فيه مقدمة كذلك، بل مقدماته كلها عقلية، ويسمى هذا البرهان برهاناً عقلياً.

**والبرهان السمعي:** لا يمكن أن تكون مقدماته كلها سمعية؛ إذ من جملة

مقدماته العلم بكل مقدماته السمعية واجبة الصدق، لكون قائلها معصوماً، وذلك لا بد وأن يتهمي في إثباته إلى برهان عقلي.

**وأما البرهان العقلي:** فمقدماته كلها عقلية، فإذا البرهان السمعي موقف في إفادته اليقين على العقلي، والعقلي لا يتوقف في ذلك على السمعي، فيكون البرهان العقلي أشرف، لكن الطريق إليه أعسر، ولو كنا في زمن النبي ﷺ أو عرفاً الإمام المعصوم لكتفينا العناء في تجشمنا الفحص بالبرهان العقلي، ولأنّكنا أخذ الحق منه في كل ما يمكن وصول القدرة الإنسانية إليه.

وأما الآن ونحن لا نعرف ذلك الإمام، وقد طال الزمان الذي بيننا وبين النبي ﷺ، فقد يعسر علينا ذلك بل يتذرع؛ إذ يتوقف حصول اليقين من كلام النبي ﷺ على الجزم بصدق الرواية، وذلك إنما يكون في الأخبار المتراترة وهي قليلة جداً، والمحومة منها فتعلّقها بالاعتقاد قديلاً. ويستوقف الجزم بالمراد منها على الجزم بعد الاشتراك والمجاز والإضمار والتخصيص والاستعارة والحدف بأن يكون قد ذكر قبله أو بعده ما يخرجه عن المفهوم الظاهر. كما لو نقل إلينا قول قائل: زيد قائم، فإن هذا يفهم منه إيجاب القيام على زيد.

ويحتمل أن يكون ذلك القائل ذكر قبل هذا ما يخرجه عن الإيجاب إلى السلب، بأن يكون قد ذكر قبله حرف سلب. فقال: ما زيد قائم، والراوي لم يسمع حرف السلب أو سمعه ولم ينله، وحينئذ يكون المفهوم من اللفظ نقىض ما قصده القائل.

ولو جزمنا بعدم جميع هذه الاحتمالات لم يحصل الجزم بالمفهوم إلا بعد الجزم بمعنى اللغة وبصحة النحو والتصريف، ولا شك أن ذلك مما يبعد الوصول إليه.

وأما الكتاب العزيز فالنصوص فيه قليلة، وأكثر ما فيه قابل للتأويل، فلذلك افتقرنا إلى البرهان العقلي، والغرض منه إفادة اليقين فيما يمكن الوصول إليه بالطرق العقلية، فلا بد وأن يكون يقيني الإنتاج، فيجب أن يكون قياساً، إذ قد بینا ضعف الاستقراء والتمثيل، ولا بد وأن تكون مقدماته صادقة، فإن المقدمات

الكاذبة وإن لزم عنها نتيجة صادقة فالعرض، ولا بد أن تكون يقينية الصدق؛ إذ الشك في صدق المقدمات يوجب الشك في صدق النتيجة، فيلزم أن يكون إما من الواجب القبول أو مما يستنبع منها.

في إذا البرهان: قياس يقيني الإنتاج يقيني المقدمات، والغرض منه إفادة الحق جزماً، فيستحيل إذا ما يظنه الجهاز من تعارض البرهان العقلي للبرهان السمعي ليطلبوا الترجيح بينهما، لكنه قد يعارض البرهان العقلي ظاهر الكتاب أو السنة. كالبراهين المانعة من أن يكون لله تعالى عضو كاليد أو الوجه، والمانعة للجلوس في حقه تعالى، وحيثند يجب الأخذ بالبرهان العقلي، ويتوقف في مفهوم ظاهر الكتاب العزيز أو السنة المطهرة.

وبعضهم يرى أنه يؤول ذلك الظاهر وينزله على مقتضى البرهان العقلي، ولو كان على وجه بعيد جداً في اللغة، وهذا عندي من التحجر على الله تعالى وعلى رسوله، وسوء الأدب عليهم، فإنه من الجائز أن يكون المراد بذلك غير المعنى الذي وصل إلينا من المعاني التي لا ينافيها البرهان العقلي، ولو أن أحداً نزل كلام بعض الشعراء على ما يقتضيه رأيه في أمر، وقال: إني أجزم أن هذا هو المراد من قول هذا الشاعر، لكنه ينبغي أن يهزأ منه مع مناسبة رأي هذا القائل لرأي ذلك الشاعر، فكيف في حق الله تعالى.

## الفصل الرابع

### في أقسام البرهان العقلي

قد علمت أن البرهان العقلي قياس ما، وكل قياس فإما اقتراني وإما استثنائي، لكننا قد ردنا الاستثنائي إلى الاقتراني، وكل قياس اقتراني فهو مؤلف من مقدمتين وثلاث حدود: حدان منها هما حدا المطلوب والآخر هو الأوسط، وكل حد أو سط فهو لا محالة للتصديق بالنتيجة؛ أي: يجمع حدي المطلوب في الذهن، فلا يخلوا إما أن يكون مع ذلك علة للنتيجة في نفسها؛ أي: علة لوجود الأكبر في نفسه أو لوجوده في الأصغر، أو لا يكون كذلك، والأولان هما برهان اللام والآخر هو برهان الأن.

**فبرهان الله:** هو ما يكون حده الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، أو علة لوجوده في الأصغر.

**مثال الأول:** هذه الخشبة مستها نار، وكل ما تمسه النار فهو يحترق فهذه الخشبة تحترق، فمسيس النار مع كونه علة للتصديق بالاحتراق فهو علة للاحتراق نفسه، وكقولنا: زيد به حمى صفراوية وكل من به حمى صفراوية فإنه تصبيه قشريرية، فزيد تصبيه قشريرية.

**ومثال الثاني:** قولنا كل إنسان فهو حيوان وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم، فالحيوان علة للتصديق بكون الإنسان جسماً، وعنة لكونه جسماً في نفس الأمر، وليس علة للجسم نفسه، وكيف لا والجسم يكون ولا حيوان.

**واما برهان الأن:** فهو الذي حده الأوسط ليس علة للأكبر لا في نفسه ولا في وجوده للأصغر، بل للتصديق فقط، وهو على قسمين: لأن ذلك الحد الوسط إما أن يكون معلولاً للأكبر.

ويسمى هذا البرهان دليلاً، وقد يسمى مثل هذا الحد الأوسط نفسه دليلاً أيضاً، مثاله هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار، وهذه الخشبة مستها نار، وكقولنا: القمر يتشكل نوره الذي يقبله من الشمس بشكل كذا وكذا، وكل ما يكون كذلك فهو كرويٌّ.

وإما ألا يكون ذلك الحد الأوسط معلولاً للأكبر في نفسه، ولا هو علة له فهذا البرهان يخسر باسم برهان الأن، فقد يكون حده الأوسط مضايقاً للأكبر، وقد يكون معلولاً علته، وغير ذلك مما يلزم من وجوده وجود الأكبر.

**مثاله:** هذا المحموم ابضست قارورته ورقت دفعة في حمى صفراوية مع اعتقال من طبيعته وسلامة من أحشائه، وكل من هو كذلك فإنه في الأكثر يقع في السرسام<sup>(١)</sup> فهذا المحموم، فيياض القارورة حينئذ والسرسام ليس أحدهما علة للأخر، بل هما معلولان لعنة واحدة، وهي حركة الممار إلى فوق.

(١) كلمة فارسية مركبة أن (سر) بمعنى الرأس، و (سام) بمعنى النورم والحرض.

وقد يكون وجود الشيء معلوماً إما بالحس أو ببرهان الأن أو بوجه آخر، ويكون المجهول هو لميته فقط، فيكون اللَّم وحده هو المطلوب، ويسمى البرهان المفيد لذلك برهان اللَّم فقط.

فتكون إذاً أقسام البراهين ثلاثة:

أحدها: برهان الأن فقط.

وثانيها: برهان اللَّم فقط.

والثالثاً: برهان الأن واللَّم معاً، وهذا هو الذي ينبغي أن يخص باسم البرهان المطلق.

ونقول: الأوسط في برهان اللَّم إذاً لم يكن علة للأكبر في نفسه، بل لوجوده في الأصغر، فقد يكون معلولاً للأكبر لحركة النار، فإنها معلولة لطبيعتها، ولكنها علة لحصول طبيعتها في المحترق، فإذا جعلنا حركة النار حدًّاً أو سبباً وحصلت طبيعة النار في الخشبة أكبر والخشبة أصغر، كقولنا: هذه الخشبة قد تحركت النار إليها، وكل ما هو كذلك فإنه يحصل فيها طبيعة النار، فهذه الخشبة يحصل فيها طبيعة النار، كان الحد الأوسط من هذا البرهان معلولاً للأكبر وعلة لوجوده في الأصغر، ولا يلزم من ذلك الدور.

فقد يكون الأوسط معلولاً للأكبر في ماهيته، وذلك لا يمنع كونه علة لوجوده الأكبر في شيء هو الأصغر، فإن قيل: فعلى هذا يجوز أن يكون الأوسط علة للأكبر ولا يكون علة لوجوده في الأصغر، وحينئذ لا يفيد علة الترتيبة في نفس الأمر فلا يكون ذلك البرهان برهان اللَّم، مع أن الأوسط علة للأكبر في نفسه، قلنا: الأمر كذلك، وإنما يكون البرهان برهان اللَّم إذا كان علة لوجوده إذا كان الحد الأوسط، إما علة لوجود الأكبر مطلقاً، أي: في كل شيء، أو كان علة ل Maherite أو لوجوده في الأصغر، فليتحقق الأن، أي: العلل والمعلمات يمكن جعلها حدوداً وسطى وأيها لا يمكن.

## الفصل الخامس

**في المتقدم والمتأخر وتفصيل القول في العلل والمعلومات**

**وبائيها يمكن جعله حدًّا أو سطٍّ وأيًّا لا يمكن**

المتقدم والمتأخر يقالان على معانٍ، وقد ذكرنا منها وجوهًا كثيرة في كتاب قاضيغورياس، ونقول الآن: إنه يقال متقدم بالمعرفة، ويقال متقدم بالوجود، ويقال متقدم بهما معاً، والمتقدم بالمعرفة يقال على وجهين:

**أحدهما:** المتقدم بالمعرفة على الإطلاق، وهو الذي تكون معرفته بلا كسب، كالأوليات، والمقابل لهذا هو المتاخر بالمعرفة على الإطلاق، وهو الذي يجعل المعرفة به كالكسب، ويقال أيضًا: البرهان المؤلف من مقدمات أولية أنه يتقدم على المؤلف من مقدمات مكتسبة.

**وثانيهما:** المتقدم بالنسبة إلى المتاخر، ويكون ذلك إما لأن المتقدم لا يحتاج في تعرفه إلى المتاخر، والمتاخر يحتاج في تعرفه إلى المتقدم، كالمقدمات بالنسبة إلى النتيجة، والشكل الأول بالنسبة إلى الثاني، أو لأن اكتساب المتقدم يكون قبل اكتساب المتاخر، كما أن معرفة أن كل مثلث يخرج ضلعاً من أضلاعه، فإن الزاوية الخارجية تكون أعظم من كل واحدة من الزاويتين الدالتين المقابلتين لها قبل معرفة أن كل مثلث، فإن زواياه الثلاث متساوية لقائمتين.

**وهذا المتاخر بهذا المعنى:** قد يكون موقوفاً في تعرفه على المتقدم، فيكون برهان المتقدم متقدماً على برهان المتاخر، وقد لا يكون كذلك.

وإما لأن القوة المدركة يكون إدراها للمتقدم قبل المتاخر، كالجزئي فإنه متقدم في المعرفة الحسية على الكلي، والكللي متقدم في المعرفة العقلية على الجزئي، والمتقدم في المعرفة يقال: إنه أعرف من المتاخر.

وكلما كان شيء أشد عموماً من آخر فهو عند العقل أعرف منه، وخصوصاً إذا كان العام عمومه عموم المقوم، كالجنس وفصله وجنسه؛ لأن الخاص يكون مؤلفاً منه ومن غيره، ويستحيل أن تحصل في الذهن أو في الخارج جملة بدون أجزاءها، وكل ما هو أخص من آخر فهو أعرف عند الحس منه؛ لأنه يكون أقرب

إلى الجزئية منه، وكل ما هو أعرف من شيء فنقضيه أخفى من نقضه.  
وأما المتقدم بالوجود: فهو الذي وجوده سبب لوجود المتأخر، وهذا في الحقيقة هو المتقدم بالعلية، فإن الوجود كأنه لا يصل إلى المعلول إلا بعد مرور بالعلة.

فإن كان هذا مع تقدمه بالوجود متقدماً بالمعرفة، فهو الذي ينبغي أن يجعل حدأً أوسط للبرهان المطلقاً إذا كان المتأخر هو الأكبر، وإن كان المتقدم بالوجود ليس متقدماً بالمعرفة لم يكن جعله حدأً أوسط، وحينئذ إن كان المتأخر بالوجود متقدماً بالمعرفة أمكن جعله حدأً أوسط في الدليل.

**مثال ذلك:** أن يبين كرة القمر بنمو ضوئه قليلاً قليلاً، فإن الكريهة هي سبب ذلك، ولكن النمو في الضوء أعرف عندنا منها، وإنما يمكن أن نبين المتقدم بالمتأخر متى كان المتأخر تابعاً لمتقدم واحد، سواء كان أخص منه أو مساوياً؛ إذ يلزم من وجود الخاص أو المساوي وجود العام والمساوي، وأما لو كان أعم منه، كالسخونة للنار لم يمكن جعله حدأً أوسط؛ إذ لا يلزم من وجود العام وجود الخاص.

ونقول: إن المتقدم يكون مع المتأخر على أربعة أصناف؛ لأنه إما أن يكون كل واحد منهما مساوياً للأخر في العموم، أو يكون أحدهما أخص من الآخر مطلقاً، أو أعم من وجه وأخص من وجه.

**فالأول:** وهو أن يكون كل واحد منهما مساوياً في العموم لآخر، كالاحتراق ومسيس النار، فحينئذ أيهما كان أعرف أمكن جعله حدأً أوسط لإثبات الأخفى ضرورة أنهما متلازمان.

**والثاني:** وهو أن يكون المتقدم أعم من المتأخر، كالحرق والدخان، فإن كان الدخان أعرف أمكن جعله حدأً أوسط لإثبات الأعم الذي هو الأخفى ضرورة لزوم ثبوت العام عند ثبوت الخاص، ويكون ذلك البرهان دليلاً، وإن لم يكن أعرف لم يمكن أن يجعل ولا واحداً منها حدأً أوسط لإثبات الآخر.  
**اما المتأخر:** فلأنه ليس بأعرف.

وأما المتقدم: فلأنه أعم، ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص.  
 والثالث: عكس هذا، وهو أن يكون المتأخر أعم من المتقدم: كالسخونة مع النار، فإن كان المتقدم أعرف أمكن جعله حداً أو سط لإثبات الأخفى، ويكون ذلك البرهان برهاناً مطلقاً أو برهان الله فقط إن كان؛ لأن معلوماً.  
 وإن لم يكن المتقدم أعرف لم يمكن جعل أحدهما حداً أو سط لإثبات الآخر.

أما المتقدم: فلأنه ليس بأعرف.

وأما المتأخر: فلأنه أعم.

والرابع: وهو أن يكون كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجده، فلا شك أنهما لا يكون بينهما تلازم البتة، ولا يلزم من وجود أيهما كان وجود الآخر ولا عدمه، فلا يمكن أن يجعل واحد منهما حداً أو سط لإثبات الآخر.

### الفصل السادس

#### في تحقيق الذاتي وأقسامه

**الذاتي:** يقال على المعنى الذي لخصناه في إيساغوجي: وهو كل صفة لا يمكن إذا تصورت أن يتصور الموصوف بها إلا وهي ثابتة له أولاً، وقد فرغنا من تحقيقه هناك.

وأما ها هنا فمعنى بالذاتي الصفة اللاحقة للموصوف من جوهر الموصوف وما هيته، وهو العرضي الذي يكون للموصوف به أو جنسه داخلأً في ماهيته، كالزوج والفرد للعدد، فإنه داخل في ماهيتهم، وكذلك الزوج العارض لمضروب الزوج في الفرد، فإن جنسه، وهو العدد داخل في ماهيته.

وأما ما يقال بذاته على وجوه أخرى، كما يقال: إن كذا قائم بذاته، أي: موجود لا في موضوع، وكما يقال: إن الذبح لذاته سبب للقتل، أي: بطبيعته، بخلاف لمعان البرق، إذا أوجب العثور على كنز، فإن ذلك لا بطبيعته.

وكذلك ما يكون عن الشيء دائمًا أو أكثر، كما يقال: إن السقمونيا بذاتها مسهلة، بخلاف الماء البارد إذا أوجب شيئاً يعصر المجاري، فإن ذلك لا دائم ولا

أكثرى؛ ولذلك يقال لما يصدر عنه شيء بلا واسطة: إنه بذاته سبب له، وكذلك ما يحل في الشيء أولاً والأجله يحل فيه شيء آخر، كما يقال: أن السطح في الجسم بذاته، وأما البياض فيتوسط حصول السطح فيه، فكل هذه الوجوه خارجة عن مقصودنا هنا.

**والذاتي:** بالمعنى المراد هنا، قد يكون أعم كالزوج لمسطح الزوج في الفرد، وقد يكون أخص كالزوج للعدد، وقد يكون مساوياً لمساواة الزوايا القائمتين المثلث، وقد يكون أعم من وجه وأخص من وجه كالمساواة للعدد، فإنها من جهة أنها تعرض للمتصل أيضاً أعم من العدد، ومن جهة أنها لا تعم كل عدد أخص منه. وما كان من الذاتيات بالمعنى المراد هنا داخلاً في ماهيته للموصوف به، فهو لا محالة مختص به، وما كان داخلاً في ماهيته ليس الموصوف به بل جنسه، فيجوز أن يكون أعم منه، وكل محمول لا يدخل في حقيقته الموصوف به ولا الموصوف به أو جنسه داخل في حقيقته، فهو غريب غير مناسب.

## الفصل السابع في تحقيق معنى الأولى

يقال للمقدمة إنها أولية باعتبارين:

**أحدهما:** إذا كان حاصلة في العقل أولاً؛ أي: بلا كسب. كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء.

**وثانيهما:** إذا كان محمولها على موضوعها لموضوعها أولياً، وهو أن يكون حمل محمولها على موضوعها حملاً كلياً، ولا يحمل على ما هو أعم منه حملاً كلياً، كحمل مساواة الزوايا لقائمتين على المثلث فإنه يحمل عليه حملاً كلياً؛ أي: على كل فرد منه، ولا يحمل كذلك على ما هو أعم من المثلث كالسطح.

وأما حمله على ما هو أخص من المثلث كالمتساوي الساقين فليس بأولى؛ لأنه يحمل على ما هو أعم منه وهو المثلث حملاً كلياً، ولذلك فإننا لو رفعنا المتساوي الساقين وبقي المثلث لبقي ذلك المحمول، وأما لو رفينا المثلث لارتفاع حمله كلياً ولو بقي ما بقي، وبهذا نعرف كون المحمول أولياً، وفصول الأنواع أولية

لأنها لا تحمل على ما هو أعم منها حملاً كلياً.

**وأما الخواص المطلقة:** فما كان منها عاماً فهو أولي، وما كان منها ليس عاماً لجميع الأفراد فليس بأولي؛ لأنها لا تحمل على ما خاصه له حملاً كلياً لكنها قد تكون أولية باعتبار آخر، وذلك إذا كان الموصوف بها لا يحتاج في عروضها له إلى أن يشيرحقيقة أخرى، وبهذا الاعتبار تكون أيضاً فصول الأنواع أولية للأجناس؛ لأنها لا تحتاج في عروض الفصول إلى أن تشيرحقيقة أخرى.

**والقسمة قد تكون مستوفاة:** وهي التي تستغرق جميع أفراد الموضوع.

**وقد لا تكون مستوفاة:** وهي ما ليس كذلك، وغير المستوفاة يستحيل أن تكون أولية إلا بالمعنى الذي تكون به فصول الأنواع أولية للأجناس، وأما بالمعنى الآخر فلا، وأما المستوفاة فإنها تكون أولية إذا لم توجد لما هو أعم من الموصوع مستوفاة.

**والقسمة:** إما أن تكون من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الأجزاء، وقسمة العام إلى الخاص، إما قسمة ما عمومه عموم الجنس، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس، وإما قسمة ما عمومه عموم العرض العام، كقسمة الموجود إلى الجوهر والعرض، وأما قسمة الكل إلى الأجزاء، فإما إلى الأجزاء الطبيعية، كتقسيم بدن الحيوان إلى الأعضاء، أو الصناعية، كتقسيم السرير إلى الخشب.

**والاجناس تنقسم:** إما إلى الأنواع أو الفصول أو إلى الأعراض الذاتية للأنواع، وقد تنقسم إلى الأعراض التي لا تفتقر الأجناس في قبولها إلى تنوع، كتقسيم الجسم إلى المتحرك والساكن.

**وإذا كانت قسمة الجنس إلى الأنواع أولية:** كانت تلك الأنواع أولية له بالاعتبار الآخر، وكذلك الفصول والأعراض التي لا يتوقف قبول الجنس لها على تنوع.

**واما الأعراض الذاتية للأنواع:** فإن قسمة الجنس إليها وإن كانت مستوفاة وأولية له، فإن تلك الأعراض لا تكون أولية للجنس بشيء من الاعتبارين:

**اما بالأول:** فلأنها لا تحمل عليه حملاً كلياً.

**واما بالثاني:** فلأن الجنس يفتقر في قبولها إلى أن يتتنوع.

### الفصل الثامن

#### في تحقيق مقدمات البرهان

قد علمت أن البرهان حجة يقينية الإنتاج فيكون قياساً لا محالة، والمراد منه إفادة الحق جزماً فيجب أن يكون يقيني صدق المقدمات؛ إذ الشك في صدق مقدمة ما يوجب الشك في صدق النتيجة، وأيضاً يجب أن تكون المقدمات أعرف من النتيجة؛ إذ منها يتوصل إلى العلم بالنتيجة، والأعرف من اليقيني يقيني لا محالة؛ وإذا مقدماته كلها يجب أن تكون صادقة فيجب أن تكون معينة من أحد طرفي النقيض، فلا يصلح نقايضها ولا ضدتها؛ لأن يجعل مقدمة برهان لاستحالة صدق النقيضين والضددين؛ ولأن المقدمات علة للعلم بالنتيجة والعلة متقدمة على المعلوم، فيجب أن تكون مقدمات البرهان متقدمة عندنا بالمعرفة وبالزمان.

**وفي برهان اللّم:** يكون الحد الأوسط علة للنتيجة في نفسها، فيجب أن يكون متقدماً عليها بالذات والعلية كما هو متقدم عندنا بالمعرفة والزمان، ولما كان الحد الأوسط في برهان اللّم علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلوم، وجب أن يكون برهان اللّم مناسباً.

**والبرهان المناسب:** هو الذي يكون حده الأوسط ذاتياً لحده الأصغر، والحد الأصغر هو موضوع النتيجة، وموضوع النتيجة لا بد وأن يكون إما من موضوع الصناعة أو من أغراضه على ما ستعلم من بعد، فيجب إذاً أن يكون ذلك الحد الأوسط من ذلك العلم، أو من علم يشاركه في الموضوع.

والبرهان الذي ليس بمناسب ما ليس كذلك، فإذا قال الطبيب: «إن الجرح المستدير يبطئ التحامه؛ لأن الدائرة أوسع الأشكال» فقد خرج عن الطلب وأخذ يهندس.

واعلم أنه يقال: علم مكتسب للتصور الحاصل بالحدود والمصادرات والأوضاع التي يفتح بها العلوم، ويقال لكل تصديق حق وقع عن قياس متوج له، ويقال لما هو أخص من هذا، وهو كل تصديق وقع عن قياس يوقع تصديقاً بأن كذا

كذا ويقع تصديقاً آخر، وهو أنه لا يمكن إلا يكون كذلك، والعلم الحقيقي هو هذا فإن كل تصديق لا يكون معه التصديق الثاني، فالجزم به غير ثابت.

ولا شك أنا إذا كنا نعرف العلة التي أوجبت نسبة الأكبر إلى الأصغر كان هذا التصديق الثاني حاصلاً لعلمنا باستحالة تخلف المعلول عن علته، وإنما يكون الحد الأوسط علة للنتيجة إذا كان البرهان برهان اللَّمِ، فإذا البرهان الحقيقي المفید للمعلم الحقيقي هو برهان اللَّمِ، بل نقول: إن العلم الحقيقي المكتسب لا يحصل إلا به، لأن الحد الأصغر كان مقتضياً لذاته الأكبر، لم يتصور أن يكون الأكبر مجهملاً الشivot له، فإننا قد بينا أن كل لازم بلا وسط فإنه يكون بين الشivot للملزم، وحينئذ لا يكون العلم به مكتسباً.

وإن لم يكن مقتضاياً لذاته بل بوسط كان ذلك الوسط هو علة نسبة الأكبر إليه، فتكون هذه النسبة إنما تجب بالوسط ويكون الأصغر والأكبر إذا اعتبر بالنظر إلى ذاتيهما فقط لم يكن الأصغر موجباً لذاته نسبة الأكبر إليه، فتكون نسبة إليه باعتبار ذاته ممكنة، وإنما تجب بالوسط، فالعلم بوجودها إنما يكون بسبب العلم بموجبها الذي هو علة إيجابها وهو الوسط، فإذا الموجب للعلم الحقيقي برهان اللَّمِ.

ويعلم من هذا أن العلم بكل ما له من سبب إنما يحصل من جهة العلم بسببه، فإن السبب هو الذي لأجله لا يمكن إلا يكون الشيء على ما هو عليه، فإذا لم يعلم علة بأنه لا يمكن إلا يكون على ما هو عليه بتغدر الجزم بأنه لا يمكن إلا يكون على ما هو عليه، وقد يظن الإنسان أنه جازم بشيء وفي الحقيقة لا يكون جازماً به، وذلك لجهله بشرائط الجزم، فلذلك قد يتبعن اعتقاده ولو كان جازماً به لاستحال تغييره، فلذلك قد يظن أنه قد يعلم الشيء من غير العلم بسببه، وما ذلك إلا للجهل بشرائط العلم.

ولما كان الحد الأوسط في برهان اللَّمِ سبباً للنتيجة والأسباب أربعة: مادية وصورية وفاعلية وغائية، وما بعد مع هذه، وكل واحد منها: إما أن يكون قريباً أو بعيداً أو متوسطاً، وإما أن يكون بالفعل أو بالقوة، وإما بالذات أو بالعرض، فيجب

أن يكون الحد الأوسط في برهان اللّم أحد هذه الأصناف من الأسباب، ويكون ما يفيده كل برهان من العلم بالنتيجة هو من الصنف الذي هو به ذلك السبب.

لكن إذا كان الحد الأوسط سبباً بالعرض فالأولى لا يسمى بذلك القياس ببرهاناً، إلا أن يقال برهان بالعرض، وأولى ما يسمى ببرهاناً ما كان الحد الأوسط سبباً ذاتياً قريباً خاصاً بالفعل، وهو أولى ما يجاب به عن سؤال لما وهناك ينقطع السؤال، فإنه لو قيل: لم حدث بهذا صداع؟ فقيل: لأن دماغه سخن سخونة خارجة عن الطبيعة لا ينقطع السؤال.

ولو قيل: لأنّه يضحي للشمس لم ينقطع؛ لأن للسائل أن يقول: ولما كان الضحى للشمس مصدعاً؟ فيحتاج أن يقول: لأنها تسخن الرأس.

فلتكم الآن في أجزاء الصنائع البرهانية.

### الفصل التاسع

#### في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية

كل صناعة فهي لا محالة مشتملة على معلومات ما، وتلك المعلومات: إما أن تتعلم باعتماد حركات ومز او لة أفعال وتسمي تلك الصناعة صناعة عملية. أو بالنظر والحجج وتسمي تلك الصناعة صناعة نظرية وعلمياً، وكل علم فيما أن يكون برهانياً كالهندسة، أو لا يكون كذلك كعلم تعبير الرؤيا، وكل صناعة نظرية برهانية فلها أجزاء ثلاثة: موضوع، ومبادئ، وسائل.

فاما الموضوع: فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، وإليه تنسب سائر الأشياء المنظور فيها في تلك الصناعة، وهذا إما أن يكون واحداً كالعدد للحساب، أو كثيراً، ولا بد من اتحاد تلك الأشياء الكثيرة في شيء ما.

فاما في جنس إما قريب: كالخط والسطح والجسم التعليمي المتاحة في المقدار للمهندسة، أو بعيد: كالخط والسطح والجسم التعليمي، والعدد المتاحة في الكل، كعلم الأصول المشتمل عليه كتاب أقليدس.

واما أن يكون الاتحاد في نسبة متصلة بينهما: كالنقطة والخط والسطح، والجسم التعليمي المتاحة في أن نسبة النقطة إلى الخط كالخط إلى السطح

وكالسطح إلى الجسم التعليمي للهندسة إن قلنا: إن النقطة من موضوعاتها.  
أو يكون الاتحاد في النسبة إلى المبدأ: كالأشياء المتحدة في النسبة إلى الله تعالى، كعلم الكلام أو إلى غاية كالأشياء المتحدة في أنها منسوبة مفصلة بالصحة أو المرض، والحالة التي ليست بصحة ولا مرض للطلب إن قلنا: بالحالة الثالثة.

أو يكون الاتحاد في الملزوم للمعقولات الأولى: وهي المعقولات الثانية؛  
أعني: لوازم الأشياء من حيث هي متعلقة للمنطق، وهذه الأشياء هي كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والموضوعية والمحمولة، وكون كذا مقدمة أو نتيجة أو ما يشبه ذلك.

وأيضاً: الموضوع للعلم إما أن يوضع مطلقاً، كال موجود والواحد للعلم الإلهي أو من جهة مخصوصة، فاما بشيء من العوارض الذاتية المناسبة كالجسم الطبيعي من جهة ما هو معرض للتغير في الأحوال، والثبات فيها للعلم الطبيعي، أو من جهة أمر غريب، كالنغم من جهة ما يعرض له النسب العددية، كعلم الموسيقى، والعلم بوجود موضوع الصناعة قد يكون أونيا وقد يكون مكتسباً لم يجر إثباته في تلك الصناعة، لأن كل صناعة فإنما يبحث فيها عن وجود أحوال موضوعها، ويستحيل أن يكون وجود الموضوع من جملة وجود أحواله، والأشياء المنسوبة إلى الموضوع على قسمين:

أحدهما: الأشياء الدالة في حقيقته وهي مقوماته.

وثانيهما: الأشياء التي يدخل هو في حقيقتها من هذه أنواعه، ومنها آعراضه الذاتية، وهذه الآعراض الذاتية هي التي يطلب في العلوم إثباتها له ولأنواعه. انتهى.

## الفصل العاشر

### في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية

واما المبادئ: فهي الأشياء التي تبني عليها الصناعة، وهذه الأشياء منها حدود ومنها مقدمات.

اما الحدود: فمنها حدود الموضوع: كما توضع حدود موضوعات الهندسة

في أول كتاب أقليدس، وكما يوضع حد الجسم الطبيعي في أول العلم الطبيعي، وإنما يكون ذلك إذا لم يمكن تصوره بديهيأ، فإنه لو كان تصوره أولياً كالموجود والواحد للعلم الإلهي لم يوضع لكونه أولياً، فلا حاجة إلى تسلمه.

ومنها حدود أجزاءه: كما توضع حدود الصورة والمادة في العلم الطبيعي.

ومنها حدود جزئياته: كما توضع حدود الخط المستقيم والسطح المستوي وغيرهما في الهندسة، وكما توضع حدود الخلط المحمود والفاسد، والعضو المفرد والمركب في الطب.

ومنها حدود أعراضه الذاتية: كما يوضع حدود المشارك والمبادر في الهندسة، وكما توضع حدود النسج والعفونة و[العلل] في الطب، وحدود الحركة والسكنون في الطبيعي.

إنما احتج إلى وضع هذه الحدود ليصور الموضوع وجزئياته وأجزاءه إن كانت له أجزاء، وأعراضه الذاتية ليتمكن إثباتها له أو لجزئياته، فإن تصور الحال التي يراد إثباتها، وتصور الشيء الذي يراد إثبات تلك الحال له مما يعين على ذلك، وخصوصاً إذا كان ذلك التصور تصوراً بالحقيقة كالتصور الحاصل بالحدود.

وأما القضايا: فمنها: وضع وجود الموضوع: إن لم يكن وجوده بيتنا، فإن موضوع كل صناعة لا بد وأن يوجد فيها مسلماً لما بيناه.

ومنها وضع أجزاء الموضوع: لأن البرهان المثبت لوجودها مثبت لوجود الموضوع؛ إذ ليس المركب إلا جملة أجزاء.

ومنها المقدمات التي تتبرهن فيها: إما لظهورها كالأوليات، أو لعلوها عن أن تتبرهن في صناعة أعلى منها كما تتبرهن مبادئ الطب في الطبيعي، والطبيعي في الإلهي، وإنما للدنوها عن أن تتبرهن في تلك الصناعة وتتبرهن في صناعة دونها، كما تتبرهن بعض مبادئ الإلهي في الطبيعي، ويجب أن يكون إثبات ذلك المبدأ في العلم السافل بما لا يتوقف على مقدمات مأخوذة من العلم العالي، موقوفة في إثباتها على المبادئ المأخوذة من السافل، وإلا لزم الدور.

وكل قضية هي مبدأ، فاما أن تكون حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة،

وعلى كلا التقديرتين، فإما أن يكون ذلك المبدأ خاصاً بتلك الصناعة أو غير خاص.  
**والخاص الحتمي:** هو الذي موضوعه موضوع ذلك العلم أو جزئياته أو أجزاءه، سواء كان محموله خاصاً بالموضوع كقولنا: كل عدد منقسم بمتساوين فهو زوج، أو بجنسه كقولنا: كل زوج فهو منقسم بمتساوين، فإن القسمة بمتساوين قد تعرض للمقدار أيضاً فيكون من خواص جنسهما وهو الكم.

**والخاص الشرطي:** ما كان مقدمه وتاليه كحال موضوع الحتمي ومحموله.  
**المبدأ الذي ليس بخاص:** هو ما ليس كذلك، فإما أن يكون عاماً على الإطلاق، كقولنا: إن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، أو لعدة علوم كقولنا: إن الأشياء المساوية لشيء واحد بعنه متساوية، فإن هذا عام للعلوم الرياضية<sup>(١)</sup>.

**والمبادئ العامة تستعمل في العلوم إما بالقوة:** كقولنا: «إن لم يكن كذا حقاً فنقضيه حق» ولا يصرح ويقال: لأن النقيضين لا يكذبان؛ لأن هذا معلوم مشهور.  
**واما بالفعل:** فتارة يستعمل على حاله، كقولنا: «الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية للهندسة» وتارة يخصص والتخصص إما أن يكون في الموضوع فقط، كقولنا: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» وإما أن يكون في الموضوع والمحمول معاً، كقولنا: «كل مقدار إما مشارك أو مباين للهندسة» فقد خصصنا الشيء بالمقدار والإيجاب والسلب بإيجاب المشاركة وسلبها وهو المباینة.

**والمبادئ الخاصة بعلم:** أما لكله فيجب تصديره في أول العلم، ولا يجوز إثباته فيه؛ لأن ما يثبت به إن كان مما يثبت بذلك المبدأ كان كل واحد منها مثبتاً لآخر، فكان كل واحد منها أعرف من الأعرف من نفسه هذا خلف، وكان كل واحد منها متوقفاً في البيان على المتوقف على نفسه.

وأما بما لا يثبت إلا به، فإما أن يكون غير مثبت في ذلك العلم فيكون هو المبدأ لا هذا، ويكون مثبتاً بشيء آخر فيكون ذلك الآخر هو المبدأ لا هذا.

(١) قال الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» (ص ٢٨): أصول البرهان: المبادئ والمقنمات الأولى. وهي التي يعرفها الجمهور، مثل قوله: الكل أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد بعنه فهي متساوية العلة.

وكذلك أيضاً ليس على صاحب علم مناقضة من خالقه في ذلك المبدأ؛ لأن ذلك في الحقيقة إثبات له، ولا عليه مناقضة من يبني على غير ذلك المبدأ؛ لأن ذلك إنما يتم له بتسليم هذا المبدأ ومن ينافقه فيه يستحيل أن يسلمه له، بل إنما تثبت مبادئ كل علم في علم آخر.

**واما إن كان المبدأ الخاص بعلم لا لكله:** بل لمسألة أو مسائل، فهذا يجوز إثباته في ذلك العلم، فيكون من حيث ثبت فيه مسألة مطلوبأ، ومن حيث ثبت به مبدأ، وهذا لا حاجة إلى وضعه في ذلك العلم، فإن كان ما ثبت به يلي ما إثباته به فالأولى ألا يكرر، با إذا ثبت على أنه نتيجة ذكره بعده باقي المقدمات المثبتة للمطلوب الذي هو له مبدأ، وإن لم يكن يليه فالأولى أن يكرر؛ لثلا يكون قد نسى.

**وان كان المبدأ الخاص بالعلم وليس لكله:** بل لمسائل أو مسألة ليس مما يمكن إثباته في ذلك العلم فيجب وضعه فيه، والأولى أن يؤخر وضعه إلى موضع الحاجة إليه كما تؤخر مصادرات كل مقالة من كتاب أقليدس إلى أولها، وكذلك إذا كان مما يمكن إثباته في ذلك العلم ولكن بعد ثبوت المسائل التي ثبتت به، ولا بد من وضعه كما يوضع في كتاب أقليدس «إن كل خط مستقيم يقع على خطين مستقيمين فتصير الزواياتان اللتان في جهة واحدة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجَا في كل الجهتين إتقى».

والمبدأ العام للعلوم كلها لا يجوز إثباته في شيء من العلوم، وإلا فليس مبدأ لكلها، فيجب أن يكون بينا بنفسه وإلا كانت العلوم موقوفة على ما ليس بمعلوم، هذا محال.

## الفصل الحادي عشر في المسائل

**واما المسائل:** فتسمى في العلوم مطالب، وهي القضايا الخاصة بعلم المشكوك فيها، المطلوب إقامة البرهان عليها، وكل مسألة فهي قضية ما، وكل قضية فيما حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، وكل مسألة حملية فلها لا محالة موضوع ومحمول، وموضوع المطلب يسمى المعطى والمفروض؛ لأنه هو الذي يفرض

أولاً ويطلب محموله، وأما محمول المطالب فيسمى المطلوب؛ لأنه هو الذي يطلب إثباته أو إبطاله.

**والمعطى في كل مسألة:** إما أن يكون من جملة موضوع الصناعة، أو من جملة أعراضه، أو من جملة أعراضه الذاتية، وإلا فتلك المسألة غريبة عن الصناعة غير مناسبة لها، فلا تكون مسألة فيها كما لو طلب الطبيب أن الكرة أوسع الأشكال. والمعطى الذي من جملة موضوع الصناعة، إما أن يكون هو نفس موضوعها أو لا يكون. والذي هو نفس موضوعها إما أن يكون واحداً أو كثيراً، وإنما يكون كثيراً إذا كان موضوعها كثيراً.

**أما إن كان واحداً:** فكقولنا في الطبيعي: «هل الجسم ينقسم بلا نهاية؟».

**واما إن كان كثيراً:** فكقولنا في علم الكلام: «هل الأشياء المنسوبة إلى الله تعالى مما يجب العلم بها؟».

**واما أن يكون نوعاً من أنواع الموضوع:** كقولنا: «هل الجسم المركب مكانه الطبيعي هو مكان المغالب من مفرداته؟».

**واما أن يكون نوعاً من أنواع الموضوع:** كقولنا فيه: «هل العصب منتهي الدماغ أو القلب؟».

**أو يكون هو الموضوع نفسه لكن مع عرض ذاتي:** كقولنا في الطبيعي أيضاً: «هل الجسم الساكن يختلف بسبب المتحركات إليه لأجله أو لأجل المتحركات؟».

**أونوع من الموضوع مع عرض ذاتي:** كقولنا في الطبيعي: «هل الكواكب متبربة بذاتها أو نورها مستفادة من الشمس؟».

**أونوع من أنواع الموضوع مع عرض ذاتي:** كقولنا: «هل الشمس مسخنة بإضاءتها أو بقربها من الأرض؟».

**أو يكون عرضاً ذاتياً لعرض ذاتي للموضوع:** كقولنا: «هل الزمان ينقسم بلا نهاية؟» فإن الزمان عرض ذاتي للحركة وهي عرض ذاتي للجسم.

**أو عرض ذاتي لنوع عرض ذاتي:** كقولنا: «هل إعطاء الحركة هو لتحلل سكون؟».

**وأما المطلوبات:** أعني: محمولات المطالب؛ أي: المسائل فإذاً أن تطلب إينيتها، وإنما أن تطلب لميتها؛ وإذا كان المطلوب جاز أن تكون ذاتية للموضوع بالمعنىين جميعاً؛ أعني: المعنى الذي لخصناه في إيساغوجي وهو المقوم، والمعنى المذكور هنا أما بالمعنى المراد هنا فظاهر، وأما بالمعنى المذكور في إيساغوجي؛ فلأننا وإن كنا نعلم أن كذا ثابت لكننا قد نجهل حينئذ لميته ذلك، كما إذا كنا نعلم أن الإنسان جسم لكننا لا نعلم علة كونه جسماً، فنقول: لأنه حيوان.

**واما إذا كان المقصود إينيتها:** فإنه يجوز أن تكون ذاتية بالمعنى هنا، وأما بالمعنى المراد في إيساغوجي فلا يجوز؛ لأن مقومات كل حقيقة لا بد وأن تكون بينة الشبوت لها، وذلك مما لا يحتاج إلى إثباته إلا على سبيل التتبه كما نبه على الأوليات، وإذا لم يكن تصورنا المعطى بحقيقة بل بعوارضه. كقولنا: «هل النفس جوهر أو ليس؟» فإن المعطى هنا ليس ما المطلوب مقومه، بل الذي المطلوب مقومه هو معروض النفس؛ لأن النفس ليست نفسها بذاتها بل باعتبار ركونها كمال جسم طبيعي آلي.

وفرق بين أن مقوم كذا ثابت له، وبين أنه جنس له أو فصل أو غير ذلك، فالأول: لا يجوز أن يكون مطلوباً إلا فيما استثنينا، **ويجوز الثاني:** لأن كون كذا جنس لهذا، أو فصل أو غير ذلك مما ليس معلوماً، وإن كان كونه معلوماً. وإنما لم يجز أن يكون الذي بمعنى المقوم مطلوباً في العلوم فلا يجوز أن يكون الأكبر في برهان ما مقوماً للأصغر، إلا كان الأكبر مقوماً للأصغر؛ لأن مقوم المقوم مقوم، وقد بینا أن ذلك لا يجوز إلا فيما استثنينا.

ويجوز أن يكون الأكبر والأوسط كل واحد منهما ذاتياً للأصغر بالمعنى المذكور هنا، وأن يكون كل واحد منهما ذاتياً للآخر بهذا المعنى أيضاً. ويجوز أن يكون الأوسط ذاتياً للأصغر بمعنى المقوم، والأكبر ذاتياً للأوسط بالمعنى الآخر، وبالعكس.

**والمطالب الأولى:** هي التي تثبت بالمبادئ الأولى لتلك الصناعة، **والمطالب الثانية:** هي التي تثبت بالمبادئ الأولى.

**والمطلوب في المطالب قد يكون خاصاً بموضوع الصناعة:** كقولنا: «كل زوج ضرب في فرد فهو زوج».

**وقد يكون خاصاً بجنسه:** كقولنا: «كل خطين مستقيمين لا يمكن أن يتصل إلا من خطين متوازيين متساوين فهما متساويان» فإن المتساوي خاص بالكم.

**وربما كان المحمول هو الموضوع بحال الموضوع بحال أخرى:** كقولنا: «كل خطين متصلين بين نقطة على خط مستقيم، وتكون الزاويتان اللتان عن جنبيه متساويتين فهما متصلان على استقامة».

**وإذا كان المحمول من الأعراض الغريبة:** كانت تلك المسألة غير مناسبة للعلم، كقولنا في الهندسة: «هل الخط المستقيم أحسن أم المعوج؟» انتهى.

### الفصل الثاني عشر

#### في المطالب في العلوم ونحوها

**أمهات المطالب ثلاثة، وكل واحد منها ينقسم إلى قسمين.**

**واحد المطلب مطلب ما ويطلب به التصور؛ وذلك على قسمين:**

**أحدهما:** مطلب ما معنى الاسم، ويكون للموجود والمعدوم؛ إذ يمكن أن يوضع لكل واحد منهما اسم.

**وثانيهما:** مطلب ما معنى الحقيقة في وجودها الخاص بها، أي: ما معنى الشيء في نفسه، وذلك هو حقيقته الخاصة به ولا يكون إلا للموجود؛ إذ ما لا وجود له لا يطلب وجوده الخاص به.

**والمطلوب الثاني:** مطلب هل ونطلب به الوجود أولاً وجود؛ وهو على قسمين:

**أحدهما:** مطلب الوجود أولاً وجود مطلقاً، ويسمى الهل البسيط.

**وثانيهما:** مطلب الوجود أولاً وجود بحال كذا، فيكون الوجود رابطة في القضية لا محمول. ويسمى الهل المركب.

**والمطلوب الثالث:** مطلب لم ويطلب به الحد الأوسط؛ وهو على قسمين:

**أحدهما:** الحد الأوسط الذي هو علة التصديق فقط، ويسمى اللهم الذي

بحسب القول، والحد الأوسط الذي يجتب به يسمى الحد لبرهان الأن فقط.

**وثانيهما:** ما الحد الأوسط الذي هو علة لوجود الشيء على ما هو عليه في نفسه، إما مطلقاً أو للأصغر، ويسمى اللَّم الذي بحسب الأمر في نفسه، وهذا يقصد طلبه على وجهين:

**أحدهما:** طلب علة الشيء في نفسه فقط، كما إذا كنا نعلم وجوده ونشك في علته، كقولنا: «لم الإنسان جسم؟» ويسمى الحد الأوسط الذي يجتب به حداً أوسطاً لبرهان اللَّم فقط.

**وثانيهما:** طلب علة الشيء في نفسه ليصدق بوجوده ونعلم علته، ويسمى الحد الأوسط المجبوب به حداً أوسطاً لبرهان الأنَّ واللَّم معاً، فتكون إذا البراهين بحسب ذلك على ثلاثة أصناف:

برهان اللَّم فقط.

وبرهان الأنَّ فقط.

وبرهان اللَّم والأنَّ جميعاً.

وها هنا مطالبات أخرى وهي: أي الشيء؟ وأين الشيء؟ ومتى الشيء؟ وكيف الشيء؟ وغير ذلك، وكلها داخلة في الهل المركب، إلا أنه إذا طلبت بها احتياج إلى أن تخصص فلا يقال: هل كيف زيد؟ بل هل زيد مريض؟ أو هل زيد في السوق؟ وهل كان كذا عام أول؟ وما أشبه ذلك، فمن شاء أن يكثر بهذه عدد المطالب، ومن شاء اقتصر على تلك الثلاثة وأدخل هذه في الهل المركب.

وأبسط هذه مطلب «أي» ويطلب به التمييز، فمطلوب «أي وما» للتصور، «وهل ولم» للتصديق، ومطلب «ما» بحسب الاسم مقدم على جميع المطالب، لاستحالة أن يطلب وجود الشيء أو حقيقته أو علته أو يصدق بوجوده أو يحكم عليه بحكم ما من لا يخطر بباله بالكلية.

وقد أورد على هذا شakan:

**أحدهما:** إن المعدوم المستحيل الوجود لا صورة له في الخارج، فلا صورة له في الذهن؛ لأن الذهن إنما يأخذ الصور من الخارج؛ وإذا لا يمكن أن يكون

للمعدوم المستحيل الوجود صورة في الذهن، فلا يمكن أن يكون متصوراً، فكيف يمكن التصديق باستحالة وجوده؟.

**وثانيهما:** إنه إن صدق أن الحكم على الشيء يستدعي تصوره بوجه ما، صدق أن المحمول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، وبالتالي كاذب فالمقدم مثله، أما بيان الملازمة ظاهر، وأما أن التالي كاذب؛ فلأن المحكوم عليه فيه إن كان مجھولاً مطلقاً، وقد حكمتم عليه بامتناع الحكم عليه، وهو حكم ما لا محالة، فقد كذب قولكم: إن المجھول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، وانتقض بهذا وإن كان معلوماً من وجه ما كذب حكمكم عليه بامتناع الحكم عليه؛ لأن كل معلوم ولو بوجه ما، يمكن الحكم عليه ولو بكونه معلوماً من وجه.

**والجواب:** أما الأول فنقول: إنه يمكن تصور المعدوم المستحيل الوجود، باعتبار نسبته إلى الموجود كما يتصور من الخلاء أنه للأجسام كالقابل، وأما ذاته غير معلومة، وكيف لا ولا ذات له، وكذلك يتصور إنسان يطير؛ لأننا نتصور الإنسان مطلقاً، وتصور الطيران مطلقاً، وتصور تأليفهما من حيث هو تأليف، فتصور ما هو له كالبساط باعتبار ما هي موجودة.

**واما الإشكال الثاني:** فالجواب عنه ظاهر وذلك: لأن المحكوم عليه في التالي هو الحكم، والمحكوم به فيه هو الامتناع، وقولنا: على المجھول مطلقاً متعلق بالمحكوم عليه، كأننا قلنا: الحكم على المجھول مطلقاً ممتنع، وحينئذ لا يلزم التناقض؛ لأننا لم نحكم على شيء بامتناع الحكم عليه، بل حكمنا على الحكم على ذلك الشيء بأنه ممتنع.

وأما مطلب ما بحسب الحقيقة، فإنه متاخر على مطلب الهلل البسيط؛ إذ لا يطلب حقيقة الشيء؛ أي: وجوده الخاص به، إلا من عرف وجوده مطلقاً، ومن لا يعرف الشيء وجوداً أصلاً يستحيل أن يطلب وجوده الذي يخصه، فإن قيل: إن كثيراً من العلوم يذكر فيها حدود كثيرة من الأشياء قبل العلم بوجودها، كما نراه كثيراً في كتاب «الأصول» لأقليدس، فإنه يذكر فيه حد المثلث والمربع وغيرهما قبل بيان وجودهما.

قلنا: قبل العلم بالوجود يكون ذلك المذكور معرفاً لمفهوم الاسم، فإذا صح للشيء وجود صار ذلك بعينه حداً.

**وأما مطلب «لم»:** فهو متاخر عن مطلب «ما وهل» لأن طلب علة وجود شيءٍ ليسَ إنما يكون بعد تصورها، والعلم بوجوده له أحدهما لآخر أو لا وجود له، إما بالحس أو ببرهان أفاد الأن دون اللّم، وهناك يمكن طلب علة كونه كذلك، كمن يرى مغناطيس يجذب الحديد يقال: لما هذا؟ كذلك وقد يحصل العلم بالعلة مع حصول العلم بالوجود، كما نشاهد الخشبة تحرق حائلاً مشاهدتنا مماسة النار لها، وكما إذا كان البرهان المفيد للتصديق مفيداً للمعلة أيضاً.

وقد نجهل العلة فيما لا يتصور منا الجهل بالتصديق، كما نجهل علة حمل جنس الجنس وفصله على النوع، فنطلبها مع تحقيقنا ثبوتهما للنوع، والبرهان الذي يفيينا ذلك هو برهان اللّم فقط.

### الفصل الثالث عشر في اشتراك العلوم وتبنيتها بالموضوع والمبادئ، والمسائل ومراتبها

قد تشرك العلوم في بعض الأجزاء؛ أعني: الموضوع والمبادئ والمسائل، وقد تختلف فيها، ومحال أن يشتراك علمان في جميع الأجزاء؛ أعني: الموضوع والمبادئ والمسائل، وإلا فلا غيرة بينهما فليسَا بعلمين، هذا خلف.

ويجوز أن يشتراك علمان في الموضوع والمسائل إذا كانت المبادئ مختلفة فيها، مثل اشتراك الفلسفة العملية مع الفقه في النظر في أفعال الناس من جهة أنها كيف تكون مؤدية إلى السعادة الآخرة، مع اشتراكهما في المسائل أيضاً، كوجوب العبادات وكيفية المعاملات وغير ذلك، ولكنهما مختلفان بالمبادئ:

**فأحدهما:** وهو الفلسفة العملية، مبادؤها مقدمات عقلية.

**وثانيهما:** وهو الفقه، مبادؤه مأخوذة من صاحب الشريعة؛ وقد يشتراك علمان في ذات الموضوع وكثير من المسائل ، مثل اشتراك الطبيعي وعلم الهيئة في النظر

في جرم العالم، لكن جهة النظر فيهما مختلفة، فالطبيعي ينظر فيه من جهة ما له تقدير وشكل.

وقد يشترك علمان في بعض الموضوع دون بعض، مثل اشتراك الطب وعلم الأخلاق في القوى الشهوانية، ولكن غرضهما متضاد، فإن الطبيب يقوي تلك القوى، والخلقي يضعفها.

وأما اشتراك علمين في الموضوع والمبادئ، فلا يجوز أيضاً، لأن ذلك يلزمه الاشتراك في المسائل أيضاً، وقد منعنا ذلك، والعلوم كلها مشتركة في شيء من المبادئ، مثل اشتراكها كلها في أن التقىضان لا يصدقان ولا يكذبان.

وقد تشارك في مبادئ عدة من العلوم، مثل اشتراك الرياضيات في أن الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية، بل ربما تساوت في ذلك في المرتبة، كتساوي الهندسة والحساب في أحدهما لهذا السدا، وربما اختلف ذلك، كما أن هذا للهندسة قبل المناظر، وللحساب قيل الموسيقى، وقد تباين العلوم بالمبادئ، تباين مبادئ الطبيعي لمبادئ الحساب، وقد تباين في المسائل وفي الموضوع وهو ظاهر.

والعلوم المختلفة بالموضوع قد لا يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص؛ كموضوع الطب والحساب، وقد يكون بينها عموم وخصوص، وذلك إما عموم الجنس أو عموم العرض العام.

أما ما عمومه عموم الجنس: فإما أن يكون الخاص نوعاً للعلم أو عرضاً ذاتياً لنوعه، فالذي يكون الخاص نوعاً للعام، إما أن ينظر فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، وإما أن ينظر فيه من جهة عرض ذاتي يعرض له، فالعلم الذي موضوعه نوع من موضوع علم، ونظره فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، ينبغي أن يعد جزءاً مما هو موضوعه العام، وهذا كعلم المجسمات مع الهندسة وعلم الأكبر مع المجرميات، والذي موضوعه نوع من موضوع علم وينظر فيه لا من جهة ما هو ذلك النوع، بل من جهة ما له عرض ذاتي، ينبغي أن يجعل تحت ما موضوعه العام، لا جزءاً منه.

وهذا على قسمين: لأن العرض الذاتي الذي ينظر في ذلك النوع من جهة ما هو عارض له:

إما أن يكون غريباً عن ذلك الجنس كعلم الأكير المتحركة مع المجسمات، أو غير غريب كالطب مع الطبيعي، فإن الطب ينظر في بدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض، وبدن الإنسان نوع من الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي، والصحة والمرض غير [غريبين]<sup>(١)</sup> عنه.

وأما الذي يكون الخاص عرضاً ذاتياً لنوع العام فكالموسيقي مع الطبيعي، فإن الموسيقي موضوعه النغم، وهو من عوارض بعض أنواع موضوع الطبيعي، ولكن الموسيقي لا ينظر في هذا العرض من جهة ذاته، بل من جهة ما يعرض من النسب العددية كالتواافق والتنافر، فلذلك استحق أن يكون تحت علم العدد، وهو الحساب، لا تحت الطبيعي.

وهذا القسم في الحقيقة ليس عموم العام فيه عموم الجنس؛ لأن الجنس إنما هو جنس الأنواع فقط لا لأعراضها ولا لفصولها، وأما الذي عموم العام عموم العرض العام فكالإلهي، فإن موضوعه الموجود وهو ليس بجنس للجسم والكم وغيرهما، بل كالعرض العام لموضوعات جميع العلوم التي لموضوعاتها وجود. وإذا كان علم تحت علم، قيل: إنه سافل بالنسبة إليه، وقيل لذلك: إنه عال، والعلم الإلهي عال على جميع العلوم، وربما كان علم فوق علم تحت علم، كالطبيعي فوق الطب وتحت الإلهي. انتهى.

#### الفصل الرابع عشر

#### في تعاون العلوم ونقل البرهان

تعاون العلوم: هو أن يوجد ما هو في علم مسألة يجعل في علم آخر مبدأ، فالعلم الذي ذلك فيه مسألة معين للعلم الذي هو فيه مبدأ، وهذا يكون على وجوه:  
أحددها: وهو الأكثر أن يكون المعين عالياً كاستفادة الموسيقي مبادئه من

(١) في الأصل: «غريب».

علم الحساب، والطب من الطبيعي، والطبيعي من الإلهي والعلوم الرياضية من «كتاب أقليدس».

**وثانيها:** أن يكون المعين سافلاً، كاستفادة الإلهي بعض مبادئه من الطبيعي، وإنما يمكن ذلك إذا لم يكن إثبات تلك المبادئ في السافل مما يتوقف على المبادئ المأخوذة من العالى الموصوفة على تلك المبادئ إلا لزم الدور، وقد بينا هذا فيما سلف.

**وثالثها:** أن يكون العلمان مشتركين في الموضوع، إلا أن أحدهما ينظر فيه من جهة جوهره، والأخر من جهة عوارضه، كما قلناه في الطبيعي وعلم الهيئة، فإنهما ينظران في جرم العالم، ولكن الطبيعي ينظر فيه من جهة طبيعته وعلم الهيئة، من جهة عرض يعرض له، وهو مقداره وشكله، فيكون الناظر فيه من جهة جوهره مفيداً للناظر فيه من جهة عوارضه، فكذلك يوجد كثير من المبادئ التي لعلم الهيئة من العلم الطبيعي.

**ورابعها:** أن يكون العلمان مشتركين في جنس موضوعيهما، كالهندسة والحساب، لكن أحدهما وهو الحساب موضوعه أبسط فيفيد الهندسة، كالمبادئ المأخوذة في عشرة «كتاب أقليدس» من العدديات.

**وكل علم:** يعين غيره فهو رئيس بالنسبة إليه، وكل علم يستفيد من غيره فهو مرؤوس بالنسبة إلى المفيد، فعلى هذا يكون من العلوم ما هو رئيس فقط كالمنطق، ومنها: ما هو مرؤوس فقط كالموسيقى.

**ومنتها:** ما هو رئيس ومرؤوس معاً كالطبيعي.

وقد يقال رئيس بمعنى آخر، وهو أن يكون تعلمه مقصوداً لذاته فقط، ويقال مرؤوس لما يتعلم لأجل غيره، فيكون المقصود من تعلمه هو ذلك الغير، فعلى هذا يكون العلم الإلهي رئيساً مطلقاً، ويكون المنطق مرؤوساً مطلقاً، وقد يسمى ما يقصد لغيره خادماً لذلك الغير، فيكون على هذا المنطق خادماً للعلوم كلها، و«كتاب أقليدس» خادماً للعلوم الرياضية.

**واما نقل البرهان:** فقد يقال لأنخذ المبدأ على أحد هذه الوجوه، فقد يقال

للبرهان الذي حده الأصغر من علم والأوسط من علم آخر، فيكون العلم الذي منه الحد الأوسط معييناً للذي منه الحد الأصغر، كالبراهين التي في علم المناظر المأكولة من الهندسة.

### الفصل الخامس عشر

#### في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية

كل صناعة موضوعها أعم من موضوع أخرى ونظرياً موضوعها خاص في ذلك الموضوع؛ لأنَّه ذلك الخاص فقط، فتلك الصناعة التي موضوعها عام كلية بالنسبة إلى الأخرى، والتي موضوعها أخصٌ جزئية، وكل صناعة موضوعها أخص من موضوع أخرى، فإنها بالنسبة إليها على قسمين: إما داخلة فيها، أو مرتبة تحتها على ما ببنها.

فالمي تكون **الجزئية** تحت الكلية: كالطب تحت الطبيعي، والطبيعي تحت الإلهي.

والتي تكون **الجزئية** داخلة في الكلية: كالسماء والعالم في الطبيعي، والعلم بأحوال بدن الإنسان في الطب.

**وأما الكلية:** فمنها كلية على الإطلاق: وهي التي موضوعاتها كلية على الإطلاق؛ أي: لا يوجد موضوع أعم منها، مثل الموجود والواحد. فإن هذا يعم كل نوعٍ من موضوعات العلوم.

ومنها: كلية بالإضافة: وهي كل صناعةٍ جزئية تكون تحتها صناعةٌ أخرى، والصناعات الكلية منها: الفلسفة الأولى؛ أعني: العلم الإلهي، ومنها: الجدل، ومنها: السوفسطانية، وهذه تختلف بالمبادئ وبنحو النظر وبمقدار المعرفة وبالغاية؛ وذلك لأنَّ مبادئ الفلسفة الأولى المقدمات اليقينية أو المستتجة عنها، ونحو نظرها تأمل الشيء من كل جهة، ومقدار معرفتها بلوغ الغاية الإنسانية فيما يمكن الإنسان بلوغه في معرفة، وبحسب ما في طبعه، وغايتها الوقوف على قصوى أسباب الموجودات كلها، وأما مبادئ الجدل والسوفسطائية ونحو نظيرها وغير ذلك، فستعرفه إذا شرعنا في الكلام في تلك الصناعات.

ونقول: كل علم نظري لموضوعه وجود في الخارج، فموضوعه إما أن يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة وهو الرياضي، أو لا يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة وهو الرياضي، أو لا يتوقف على مادة جسمية وهو العلم الإلهي.

### الفصل السادس عشر

#### في اختلاف العلوم في سهولة التعرف وصعوبته

والعلوم مختلفة في سهولة التعرف وصعوبته؛ وذلك لأن كل علم موضوعه مجرد عن المواد البدنية، وإنما نتكلم في أمور ذهنية فقط، فإذا رأك وترعرفه سهل؛ إذ لا معاوقة للذهن عن إدراكه، وكل علم موضوعه مادي فتحصيله عسر؛ لأن المادة وعوارضها التي تقترب بها تشغيل الذهن عن إدراك الصواب فيه، فيفسر على النفس تحصيله كما ينبغي، ولست أعني بالسادمة هنا المادة الجسمية بل أعم من ذلك، وهو كل ما يتعلق بشيء معين من الموجودات الخارجية فيدخل في ذلك الإلهي وغيره.

وكل علم موضوعه أكثر تجرداً عن المواد من غيره فتعرفه أسهل من تعرف ذلك، فلذلك كان علم الحساب أسهل من الهندسة؛ لأن موضوعه أكثر تجرداً عن المادة، وأما إذا أخذ الحساب أو الهندسة في مادة معينة، فإن تعرفهما يكون أصعب، فلذلك كانت الموسيقى أصعب من الحساب، وعلم الهيئة أصعب من الهندسة الصرفة.

وأما العلوم التي لا تنفك موضوعاتها عن المواد، فهي عسرة كالطبيعي والإلهي، فلذلك يعسر الوقوف على الصواب فيما، ولهذا كثراً الاختلاف فيما جداً دون الهندسة والحساب، وقد يصعب العلم أيضاً؛ لأن موضوعه مما لا يدركه الوهم لكنه غير محسوس، فلذلك صعب العلم الإلهي أيضاً.

تمت الجملة الأولى.

الجملة الثانية: في تحقيق الحد والرسم.

وتشتمل على فصول:

## الفصل الأول

### كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما

إن هذا التأليف الذي نحن الآن مجتمعون عليه ليس على نمط التأليف الأول؛ أعني: ليس على سبيل تأليف قول جازم، بل على سبيل التأليف التقيدى وهو الذي يكون في قوة المفرد، فلا يحسن فيه تصديق ولا تكذيب، كقولنا: «حيوان ناطق» فإن هذا في قوة قولنا: «إنسان» وأنت تعلم أن مطلب «لم» هو بعينه مطلب ما هو علة الحكم في نفسه، أو ما هو علة التصديق به، وذلك بالحقيقة طلب الحد الأوسط، فيكون بالقياس إلى التبيجة «لم هو» وبالقياس إلى الحد الأوسط «ما هو» وكذلك إذا كنا نشاهد الحد الأوسط كمسيس النار للخشبة لم يحسن منا أن نسأل لم كانت هذه الخشبة تحترق؟ وقد علمت أن المتصور منه ما هو بحسب الاسم وهو أضعفها، وأضعف ذلك ما يحصل بذكر اسم الشيء، ومنه ما هو بحسب الحقيقة وهو أفضليها.

وإذا كان للحقيقة مقومات لم يمكن تصورها تصوراً حقيقياً إلا بعد تصور مقوماتها، ضرورة أن تلك الحقيقة ليست إلا جملة تلك المقومات، وكل جملة فإنها تستحيل أن توجد في الخارج أو في الذهن بدون وجود أجزائها، وكذلك يستحيل أن ت عدم في الخارج أو في الذهن إلا إذا عدم بعض أجزائها أو كلها، فإذا مهما تصورت المقومات كلها وجب أن تكون الحقيقة المؤلفة منها متصرورة، ومهما لا تتصور بعض تلك المقومات لم تكن الحقيقة متصرورة، فيلزم أن يكون القول المؤلف من المفردات الدالة على المقومات كلها دالاً على تلك الحقيقة معرفاً لها تعريفاً حقيقياً.

لتكن إذا لم نكن عرفنا بعد وجود تلك الحقيقة كان ذلك تعريفاً لمفهوم الاسم، فإذا عرف وجودها صار بعينه معرفاً للحقيقة، وقد يكون المعرف لمفهوم الاسم لا يصلح لتعريف الحقيقة، وذلك إذا كان مؤلفاً من عرضياتها، وقد يعرف مفهوم الاسم من اسم آخر أشهر منه، كتعريفنا البشر بأنه الإنسان وهذا تعريف لغوي.

وقد يعرف المثال كتعريفنا النفس بأنها التي للبدن، كالملك للمدينة، وقد يعرف بالعلامة كتعريفنا الاسم بأنه الذي يدخله حرف الجر والتنوين، فيكون إذاً من معرفات مفهوم الاسم ما يستعد لتعريف الحقيقة، ومنها ما ليس كذلك، وقد جرت العادة بأن يسمى الموقع للتصديق حجة، سواء كان قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً.

**وأما ما يوقع التصور:** فإن كان مفرداً فلسنا نعرف له اسماء، وإن كان مؤلفاً

فقد يسمى قوله شارحاً، وقد يخص بذلك ما يفيد تصور مفهوم الاسم.

**وأما ما يفيد تصور الحقيقة:** فيسمى حداً، وقد يسمى بالحد ما يفيد التصور بالذاتيات كيف كان، ويسمى ما يفيد التصور بالعرضيات رسمأ، وقد يطلق الحد على ما يفيد التصور بالعرضيات أيضاً، ونقول: ما يفيد التصور، إما أن يميز السعرف تميزاً تاماً، أي: عن كل ما يغايره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد التام، وإن كان من العرضيات فهو الرسم التام، وإن لم يميزه عن كل المغایرات بل عن بعضها فيكون تعريفه له تعريفاً يدخل معه فيه غيره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد الناقص، وإن كان من العرضيات فهو الرسم الناقص.

**والحد التام:** إن اشتمل على جميع المقومات حتى يكون مساوياً للمحدود في المفهوم كما هو مساو له في العموم، فذلك هو الحد الكامل، وإلا فهو التام الغير الكامل.

**وكذلك الرسم التام:** إن ذكر فيه جنس قريب أو بعيد أو فصل فهو الرسم الكامل، وإن لا فهو الرسم التام الغير الكامل.

والحد الذي ليس بكمال منه ما يسمى مبدأ برهان، ومنه ما يسمى نتيجة برهان.

## الفصل الثاني

### في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود

**الحد في اللغة:** هو المنع، سمي الباب حداداً لمنعه الطرق، وسمي الحديد حديداً لامتناعه عن الانفعال، ومنه حدود الدار؛ لأنها تمنع دخول غيرها فيها، ومنه الحدود الشرعية؛ لأنها تمنع العصاة من الإقدام على المعاشي.

**وأما في اصطلاح الفلسفة:** فالحد ما ذكرناه في الفصل المتقدم، إلا أن ما ذكرناه هناك لم يكن شيئاً يعتد به، وأولى ما يسمى حدّاً هو الكامل. في الحد الكامل: هو قول يدل على ماهية الشيء، ويكون مشتملاً على مقوماته كلها، ومقومات الشيء منها عامة له ولغيره ومنها خاصة به.

### **وهذه المقدمات تذكر في الحد الكامل على وجهين:**

أحدهما: أن يصرح بكل واحد منها، كقولنا: في تحديد الإنسان أنه جوهر ذو امتدادات ثلاثة متقطعة على زوايا قائمة، وله نفس لها قوة تغذ ونمو وحس وحركة إرادية، ولها أن تعقل المعقولات وتفعل الأفعال الفكرية.

وثانيها: أن يؤتى بالجنس القريب فتدخل فيه جميع المقومات المشتركة، ثم يؤتى بالفصول كلها كتحدينا الإنسان بأنه حيوان ناطق، فقولنا: «حيوان» يتضمن جميع المقومات المشتركة، وقولنا: «ناطق» يتضمن جميع المقومات الخاصة، وكتحديداً للحيوان بأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة، ولو اقتصرنا بعد الجسم على الحساس دون المتحرك بالإرادة، أو على المتحرك بالإرادة دون الحساس، لم نكن استوفينا ذكر جميع المقومات، فلم يكن ذلك حدّاً كاملاً.

**في الحد التام الغير كامل:** هذا الحد هو ما يميز الشيء عن كل ما يغايره تسييراً ذاتياً مع إخلاله ببعض الذاتيات التي لا يوجب إخلالها خللاً في التمييز، ومع عدم التعرض للعراضيات؛ أي: يكون المذكور فيه ذاتيات الشيء فقط مع الإخلال بعضها، وإنما فهو كامل، فتارة يكون الإخلال بالجنس.

أما القريب، كقولنا في تحديد الحيوان: «إنه الحساس المتحرك بالإرادة». وأما البعيد، كقولنا: «هو ما له نفس لها أن تحس وتحركة بالإرادة» فإن هذا أخل فيه بذكر الجسم.

وقد يؤتى بالجنس بعيد مع الفصل، كقولنا في تحديد الإنسان: «إنه جسم ناطق» وتارة يخل ببعض الفصوص، كقولنا في تحديد الحيوان: «إنه جسم ذو نفس حساس» ولا شك أنه كلما كان مشتملاً على ذاتيات أكثر كان إلى الكمال أقرب وكانت إفادته التصور أكثر، وبعض المتأخرین جداً يسمونه بالحد الناقص، وذلك

ظاهر لقصاصه عن درجة الكمال، لكنه تام في التمييز الذاتي، فلهذا جعله الأقدمون تاماً.

**في الحد الناقص:** وأما الحد الناقص باصطلاح الأقدمين، فهو ما يميز الشيء عن بعض ما يغايره تمييزاً ذاتياً، كقولنا في تحديد الإنسان: «إنه حيوان» أو «إنه جسم حساس» وبعض المتأخرین يقدح في صحة هذا ويزعم أنه لا يفيد تعريفاً البتة، ولم يزد في بيان ذلك على قوله: إن العام لا يعرف الخاص؛ لأنّه لا يستلزم، فنقول: إنه وإن لم يستلزم بخصوصيته لكنه يعرفه بوجه ما، فيتميز عن بعض الأشياء. فإنه لو قال قائل: ما الاسقولوفندريون؟ فقيل: هو نبات، استفاد السائل بذلك معرفة ما وقناعة، ولا شك أن ذلك مفيد.

وأفضل الحدود هو الحد الكامل؛ لأنّه مع إفادته يميز الحدود عن كل شيء يفید تصوّره بكلّه حتى كأنه عنوان الذات. وبيني ألا يشوبه شيء من العرضيات؛ لئلا يدخل في الحقيقة ما ليس فيها. فلذلك لا يحسن أن يقال في تحديد الإنسان: «إنه حيوان ناطق مانت» لأن «المانت» خارج عن حقيقته غير مقوم.

### الفصل الثالث

#### في لواحق الحدود

#### في تقسيم الماهيات بحسب الحدود

لما كان المذكور في الحد هو مقومات الشيء، فما ليس له مقومات لا يكون له حد، وكذلك ما لا يكون مقوماً لغيره لا يدخل في حقيقة ذلك الغير؛ إذ قد بينا أن الحد لا ذكر فيه إلا المقومات فقط، فعلى هذا تكون الماهيات بحسب الحدود على أربعة أقسام: لأن كل ماهية فلا بد وأن تكون إما بسيطة أو مركبة، وعلى كلا التقديرتين، إما أن تكون داخلة في حقيقة غيرها، أو لا تكون.

**فالقسم الأول:** أن تكون بسيطة ولا تدخل في حقيقة غيرها، فلا تحد؛ لأنها لا مقوم لها ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

**والقسم الثاني:** بسيطة تدخل في حقيقة غيرها لا تحد لبساطتها، وتدخل في

حد غيرها لدخولها في حقيقته.

**والقسم الثالث:** مركبة لا تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدتها لتركبها ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

**والقسم الرابع:** مركبة تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدتها لتركبها، وتدخل في حد غيرها لدخولها في حقيقته.

#### في أن الحد التام هل يمكن اكتسابه بالبرهان أم لا؟

اكتساب الحد بالبرهان على وجه يكون الحد هو الحد الأكبر في القياس، والمحدود هو الأصغر غير ممكن؛ لأنه حينئذ إما أن يكون حكم الكبرى أن الحد حد الأوسط، فيستحيل إذا صدقت أن يكون الحد حد الأصغر ضرورة أن الأصغر والأوسط لا بد وأن يكون بينهما مغایرة بوجه ما، وإلا كانا شيئاً واحداً من كل النجوم، فيلزم أن يكون ذلك القياس مصادرة على المطلوب، وأن يكون المطلوب هو بعينه الكبرى، ولا شك أن ذلك مما لا يفيد وهما فضلاً عن علم.

وإذا كان الأصغر مغايراً للأوسط استحال أن يكون حدهما واحداً؛ لأن حد الشيء لا يكون إلا له، وإن لم يكن مميزاً له عن كل ما يغايره فلم يكن حداً تماماً هذا خلف، أو يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت للأوسط، فينبع أن الحد ثابت للأصغر، فلا يلزم أن يكون حداً له بل ولا يحتاج إلى هذا أيضاً؛ لأن حد الشيء من مقوماته، وثبتت مقومات الشيء مما يستغني عن البرهان.

وليس لقائل أن يقول: إن ما ذكرتموه لازم في كل برهان؛ لأن الحد الأصغر إما ألا يكون مغايراً للأوسط بوجه ما، فيكون ذلك مصادرة على المطلوب، أو يكونان متغيرين فلا يلزم من ثبوت الأكبر للأوسط ثبوته للأصغر المعاير له؛ إذ لا يلزم أن يكون حكم المتغيرين واحداً، لأننا نقول: إن حكم الكبرى ليس بأن الأكبر ثابت لعنوان الأوسط، بل لما قيل له: الأوسط، ومن جملة ذلك الأصغر، ولا يمكن ذلك في الحد بأن يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت لما قبل الأوسط الذي هو الأصغر؛ لأن حد ما يقال له كذا لا بد وأن يوجد فيه حقيقة ذلك الوصف، فإن حد المتحرك لا يجوز أن يقتصر فيه على حقيقة الجسم فقط، بل المحدود هو الجسم

الذى عرض له الحركة، وأيضاً فإن حد الشيء مؤلف من مقوماته، ويستحيل أن يكون ثبوت شيء نشيء ما أعرف له من ثبوت مقوماته له، حتى يمكن جعل ذلك الشيء حد الوسط لإنtag المقومات.

وأما اكتساب الحدود بالبرهان على وجه يبرهن مثلاً على أن حدًا جنس قريب للمحدود وأن كذا فصله، وأن القول المؤلف من الجنس القريب والفصل حد، فيلزم أن يكون المؤلف من كذا وكذا حداً لكذا، ولا شك أن هذا جائز، فإن قيل: إن الجنس والفصل مقومات وثبتت المقومات أعرف من كل شيء، قلنا: الأمر كذلك ولكن فرق بين إثبات أن كذا ثابت لكذا، وبين أنه جنس له أو فصل، فإن الأول غني عن البرهان، ولا كذلك التالي.

**في مشاركة الحد والبرهان:** إن بين الحد والبرهان مشاركة من جهة؛ وذلك لأن الحد الأوسط إذا كان ذاتياً للأكبر أو كان الأكبر ذاتياً له كان أحدهما لا محالة داخلاً فيحقيقة الآخر، وهو داخل في البرهان على أنه جزء لكل واحد منهما.

**مثاله:** لو قيل: «لم انكسف القمر» فنقول: لأنه قابل الشمس وتتوسط الأرض بينهما وكل مستضيء بالشمس تتوسط الأرض بينهما فإنه ينمحي ضوءه.

ولو قيل: «ما الكسوف القمري» فنقول: هو انمحاء ضوء القمر لتتوسط الأرض بينه وبين الشمس عند المقابلة، فيكون الحد الوسط ها هنا جزء هذا الحد الكامل للكسوف، وكذلك الحد الأكبر ها هنا هو جزء الحد الكامل للكسوف، ويسمى الحد الذي هو في مثل هذا البرهان حدًاً الأوسط حدًاً هو مبدأ برهان، والحد الذي هو في مثله حداً أكبر حداً هو نتيجة برهان، وبمجموعها يكون الحد الكامل، ولما كان الحد الكامل مشتملاً على جميع مقومات المحدود، لم يمكن أن يزاد أو يتقصّر.

**اما الزيادة:** فلأن الزائد يكون خارجاً عن ماهية المحدود فلا يكون داخلاً في الحد.

**واما النقصان:** فلأنه حينئذ لا يكون مشتملاً على جميع المقومات فلا يكون كاملاً، ويستحيل أن يكون للشيء حدان كاملاً، لأن جميع مقومات الشيء هي

شيء واحد.

## الفصل الرابع

### في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم

الفرق بين الرسم وبين الخاصة مع اشتراكيهما في أن كل واحد منها عرضي: إن ذلك العرضي إن اعتبر من جهة ما هو مميز معرف لما هو عارض له سمي رسمًا، وإن اعتبر من جهة ما هو مختص به سمي خاصة، وقد فرق بينهما كثير من الفضلاء بأن ما كان من ذلك مؤلفاً فهو رسم، وما كان من ذلك مفرداً فهو خاصة، وهو مشكل فإن كل واحد منها قد يكون مفرداً وقد يكون مؤلفاً.

**في الرسم الناقص:** هو ما يميز الشيء عن بعض ما يغايره تميزاً عرضياً، كتعريفنا الإنسان بأنه الباقي البشرة.

**في الرسم التام الغير الكامل:** هو ما يميز الشيء عن كل ما يغايره تميزاً عرضياً، وإنما يتم ذلك بذكر خاصته المطلقة سواء كانت مفردة، كتعريفنا الإنسان بأنه الضاحك، أو كانت مؤلفة من أعراض عامة، ويكون المجموع خاصة كتعريفنا الإنسان بأنه الباقي البشرة، المشاء على رجلين، العريض الأظفار، فإن كل واحد من هذه عرض عام، والمجموع خاصة مطلقة، وكلما كثرت الخواص في الرسم كان أتم وأفضل؛ لأن الاطلاع على الشيء يكون أكثر، وأفضل الخواص للتعریف هي العامة اللاحمة، فإن كانت مع ذلك بینة اللزوم فهي أفضل.

**في الرسم الكامل:** هو ما يتالف من خاصة الشيء مع بعض أجناسه، وكلما كان الجنس أقرب كان الرسم أكمل، كتعريفنا الإنسان بأنه الحيوان الضاحك، والرسم أعم وجوداً من الحد؛ إذ كل محدود يمكن رسمه وليس كل مرسوم يمكن حده؛ لأنه قد يكون مفرداً، وشرط المحدود أن يكون مركباً.

## الفصل الخامس

الخاتمة لهذا الفن وذكر فيه:

## أقسام المخاطبات البرهانية

**المخاطبات البرهانية على أربعة أقسام:** مخاطبة التعليم والتعلم، ومخاطبة العناد البرهاني، ومخاطبة المشتركين في استنباط الرأي، ومخاطبة الامتحان العلمي في العلم والتعليم.

يقال على شيء يصدر عن شخص؛ ليحصل عند غيره علم أو ملحة اعتيادية على فعل ما، والذي نتكلّم الآن فيه هو التعليم العلمي؛ وهو مخاطبة أو ما يقوم مقامها، يقصد بها معرفة شيء ما قد كان مجهولاً جهلاً بسيطاً فيلزم ضرورة أن يكون ذلك المجهول قد عرف بوجه ما؛ إذ قد بینا فيما سلف أن المطلوب تعلمه لا بد وأن يكون معلوماً من جهة ومجهولاً من جهة، وإنما يمكن استعلامه بمعلومات؛ إذ قد بینا أيضاً أن كل تعلم وتعلم فتعلم قد سبق وكل معلم صناعة يقينية فينبعي أن يكون قد اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

**أحدها:** أن يكون مستحضر الأصول تلك الصناعة استحضاراً يمكنه أن يأتي بها وببراهينها متى شاء، وفي أي وقت طروراً به على وجه يمكنه أن يفهم ذلك غيره.

**وثانيها:** أن يكون قادراً على استنباط ما لم يذكر ولم يكتب في كتاب من أصول تلك الصناعة.

**وثالثها:** أن يكون له قدرة على تلقي ما يرد عليه من الشبه والمعgalطات الخاصة بتلك الصناعة، فيحلها ويزيل التشكيك الحاصل منها.

وقد يكون من المتعلمين من لا يطيق البرهان في أول الأمر، فعلى المعلم مخاطبته بما يليق بذهنه من الأقاويل الجدلية، بل من الخطائية والشعرية.

**وأما التعليم المكتوب:** فينبعي الاقتصار فيه على الأقاويل العلمية إلا للاستظهار وتکثير الحجج كما فعله المعلم الأول في كثير من مباحث العلم الطبيعي، وقد يحسن ذكر هذه الأقاويل الجدلية وغيرها في مبادئ العلوم كما فعله الفاضل أبقراط في تبيينه في أول الطب أن الركن لا يجوز أن يكون واحداً، وينبعي أن يرتب الصنيع ترتيباً يكون أسهل على المتعلم فبعض الصنائع ينبغي أن يكون

ترتيبها متنظماً، وهو أن المتأخر منها لا يتوقف بيانه إلا على المتقدم وذلك كالهندسة، ومنها ما ينبغي أن يكون ترتيبها غير منتظم؛ لأن الجمهور في أكثر الأمر يسامحون بالترتيب و يؤثرون الابتداء بالمشهورات.

والمتعلم إما أن يكون مبتدأً في التعليم أو مراجعاً في شيءٍ أشكل عليه، إما لفظ لم يفهم معناه أو قضية لم يتضح له صدقها، ومع ذلك فليس عنده معاندة في شيءٍ، وإنما أن يكون عنده مع ذلك معاندة في شيءٍ، وعلى المعلم أن يصغي إلى المتعلم في كل ما يسأله مما له تعلق بالمبحث عنه ثم يفهمه ما يشكل عليه منه، ثم يعطيه البرهان على صدقه، وللمتعلم بعد ذلك مراجعة ما أتى به، وأن يسأل عن كل ما يشكل عليه، ثم على المعلم أن يجيبه عن ذلك، ولا يزال كذلك حتى يبين المطلوب.

**ولنقل في العناد البرهاني:** والعناد البرهاني إنما يكون مع الجاهل جهلاً مركباً، وذلك إما أن يكون في مبادئ الصناعة، وإنما أن يكون فيما بعد مبادئها، وعلى كلا التقديرتين فإنما أن يكون ذلك عن قياس أو لا عن قياس بل توهם فقط، وما كان عن قياس ففي ذلك القياس غلط لا محالة، أما في صورته أو مادته، فإما أن تكون مادته من تلك الصناعة أو لا تكون، فالغالط في المبادئ ليس على صاحب تلك الصناعة الكلام معه؛ إذ قد بينا أن الكلام صاحب كل صناعة إنما هو مع من بنى على مبادئها.

والغالط فيما بعد المبادئ إن كان لا عن قياس فعلى صاحب تلك الصناعة تعريفه بما غلط فيه وإقامة البرهان على الحق في ذلك، وللغالط النظر فيما يأتي به ومسائله ما يشكل عليه من ذلك ومعاندته فيما له فيه عناد مما هو داخل في الصناعة إلى أن يتضح له المطلوب ويزول الغلط، وإن كان الغلط عن قياس فذلك القياس إن كان فساده من جهة صورته، فعلى صاحب تلك الصناعة بيان فساده ثم إقامة البرهان على الصواب في ذلك.

وإن كان فساده من جهة مادته وكانت مادته ليست من تلك الصناعة، فليس على صاحب تلك الصناعة النظر في مقدمات ذلك القياس وله منعها، وعليه إقامة البرهان على الصواب في ذلك بعد الإخبار به، وإن كانت مادته من تلك الصناعة

فعلى صاحب تلك الصناعة إبطالها وإقامة البرهان على الصواب، والكامل في الصناعة يشعر بسرعة بمواضع التمويه فلا يسلمها، ويكشف ما فيها من التلبيس.

**ولنقل في المخاطبة المستعملة في استنباط الرأي:** هذه المخاطبة كأنها مؤلفة من مخاطبة التعليم والعناد؛ إذ كل واحد من المباحثين يكون معلماً ومعانداً إلى أن يتضح الحق بالبرهان، وأي واحد منهم أبطل قياس الآخر فهو محمود عنده بخلاف الجدل المقصود منه الغلبة، وكذلك أيهم سبق إلى الرأي الحق حمدوه، وينبغي أن يكون الباحثون على هذا الوجه متقاربي القوة في تلك الصناعة فيكون كل واحد منهم معلماً ومتعلمًا.

**ولنقل في الامتحان البرهاني:** وهو المخاطبة المقصود بها مغالطة الإنسان في صناعته بما هو داخل فيها؛ ليوقف على مقدار قوته فيها، وللممتحن النظر في القياس الذي يمتحن به فيعتبر صورته وسادته فلا يسلم من مقدماته إلا ما كان منها متيقن الصدق. انتهى.

ومن هنا هنا فلنختم الكلام في البرهان حامدين لله ومصلين على خير خلقه محمد بن عبد الله وصحابته.

# كتاب طوبيقا

وهو كتاب الجدل، ويشتمل على فصول:

## الفصل الأول

### في ماهية الجدل ومرتبته

المفهوم في العرف من لفظة الجدل: هو التسلط بالخطاب المشتمل على قوة في الإلزام وعلى فضل قوة وحيلة في البحث؛ لقطع الخصم. وقد حدها المعلم بأنها: «طريق يتهيأ لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً في كل مسألة بقصد، وأن يكون إذا أجبنا جواباً لم نأت فيه بما ينافي وضعاً» ويشبهه أن يكون مراده بالطريق الصناعة، وهي ملحة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها.

وقوله: «يتهيأ لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً في كل مسألة بقصد» ليس مراده أن الجدلي هو الذي يقدر على ذلك دائماً، بل بحسب ما تقتضيه الصناعة، وإن تخلفت الغاية في بعض الأوقات، كما أن الطلب يحفظ الصحة ويزيل المرض، ولكن ليس دائماً بل بحسب الممكن، وكما أن عجز الطبيب عن حفظ بعض أنواع الصحة أو إزالة بعض أنواع المرض لا يوجب القدح في صناعته، كذلك العجز عن إثبات القياس في مسألة ما أو انقطاع المجادل في بعض الأوقات لا يوجب القدح في صناعته، وكما أن الطبيب الفاضل ليس هو الذي يزيل كل مرض ويحفظ كل صحة، بل الذي يستعمله في الصحة والمرض جميع ما يقتضيه الطلب وإن تخلفت الصحة، كذلك المجادل الفاضل هو الذي يستعمل في كل مقام ما تقتضيه صناعة الجدل، وإن انقطع وقتاً بعد ألا يكون ترك شيئاً مما ينبغي أن يقال حتى يصح أن يقال: لو كان قال كذا وكذا لم ينقطع.

ويعني: «بالمقدمات المشهورة» القضايا التي فرغنا من معرفتها في أول كتاب البرهان، وهي التي تعم الاعتراف بها، وتكون هذه مقدمات باعتبار كونها خبر قياس أو صالحة: لأن يجعل خبر قياس، ويعني: «بالقياس» ها هنا نفس الحجة وإن كانت استقراء، ولا يريد به ما تكون التسليمة لازمة له لزوماً حقيقة بل ما يكون اللزوم مشهوراً، بأن تكون صحة القياس مشهورة، وإن لم يكن صحيحاً في نفس الأمر، ويريد: «بالمسألة» كل قضية تعرض للإثبات والإبطال وإن لم يسأل عنها بالفعل، بل يكفي كونها من شأنها أن يسأل عنها، ويريد: «بالوضع» ما يسمى في العلوم مطلوباً، وهو بعينه المسألة، إلا أن الم Cobb إنما يخاطب بدعواه على سبيل الإخبار لا على سبيل المسألة، فلهذا جعل دعواه وضعياً لا مسألة.

**واما مرتبة هذه الصناعة:** فيبني على أن تكون متقدمة على جميع الصنائع القياسية المنطقية ما عدا كتاب البرهان، وذلك لأجل مشاركتها البرهان في عموم الاعتراف بمقدماتها، وكون مطالبها كلية. انتهى.

## الفصل الثاني في منفعة الجدل

الغرض من هذه الصناعة هو الإلزام والإقناع، وليس تنفع أصحابها بالذات في معرفة الحق: لأن الحق إنما يفيده ما يفيد الجزم وهو البرهان.

وأما ما يفيد الظن فلا كثير غناء له، فإن الظن لا يعني من الحق شيئاً، لأن الظن في الحقيقة جهل، أما إن كان كاذباً فهو جهل مركب، وأما إن كان صادقاً، فلأنه لا يمنع الشك، فلا يكون العلم حاصلاً.

وأما نفع هذه الصناعة بالذات، فهو في المحاورة مع الغير، لكنها قد تنفع أصحابها بالعرض، وذلك إما لا بما هي قياس، بل بما يتبع التسليمة وهو غلبة الخصم عند من تكون الغلبة مقصودة عنده، أو بما تعد لمعرفة البرهان، وذلك إما بترجيح القياسات المؤلفة من المقدمات المشهورة المنتجة لطريق التقيض في المطلوب ترجيحاً بعد ترجيح، حتى يلوح الحق بالبرهان، وإنما كان إنتاج طرفي التقيض ممكناً في الجدل متذرعاً في البرهان؛ لأن الحق لا يلزم الباطل، ومقدمات

البرهان حقة في نفسها، فلا يلزمها إلا ما هو حق في نفسه.  
فلو تصور أن ينبع عن برهانين طرفا القتيل، لزم أن يكون النقيضان  
صادقين. وذلك محال، وأما الجدل فمقدماته لا يجب أن تكون حقة في نفسها، بل  
في المشهور، فكثيراً ما تكون كاذبة فلا يمتنع أن يشتهر ما يلزم من النقيضان.

وقد تنبع صناعة الجدل في البرهان بوجه آخر، وذلك لما في معرفة  
المقدمات المشهورة من الإعانة على مقدمة المقدمات الحقة البرهانية، وذلك؛ لأن  
المشهور أعم من الأولى، فإذا عرف المشهور ثم عرف الفرق بين الأولية منها  
 وبين المشهورة الصرف، عرفت البرهانية.

وأيضاً يحصل بمعرفة هذه الصناعة كمال المعرفة بالبرهان؛ إذ يشتهر كان في  
أن مقدماتهما مشهورة، فإذا عرف الفرق بين مقدماتهما لزم ذلك كمال المعرفة  
بالبرهان؛ إذ في معرفة التفرقة بين المترشحات في شيء زيادة المعرفة بكل واحد  
منهما.

وأيضاً فإن العلوم البرهانية لها مبادئ، فإذا لم تكن عليها حجة نفر المتعلم  
منها، ومما يبني عليها، فإذا أقنع فيها من لا يطيق البرهان بمقدمات يسلّمها، زالت  
النفرة.

وأيضاً فإن المصالح الشركية إنما تتم باجتماع الناس على عقائد، كوحدانية  
الصانع تعالى، ووجوب الميعاد، فإذا أقنع في ذلك من لا يطبق البرهان بالأقوال  
المشهورة انتفع بجودة الاعتقاد وزوال الشبه، وانتظمت المصالح الشركية، ومن  
الناس من يكون له قوة على الجدل بالطبع أو بكثرة الممارسة للبحث، لكن إذا كان  
ذلك خالياً عن معرفة قوانين هذه الصناعة، كان انقطاعه أكثر مما لو كان عارفاً بها لا  
محالة.

ونقول: لما كانت الحاجة إلى البرهان هو إفادة الحق في نفسه، لم يتحتاج في  
استعماله إلى أكثر من ترتيب مقدماته، الترتيب الذي ذكرناه في كتاب «القياس».  
وأما الجدل فلما كان الغرض منه الإلزام بما هو عند الناس حقاً، وإن لم يكن  
حقاً في نفسه، وطبائع الناس مختلفة، وأراوهم متغيرة، فلذلك قد يضطر الجدل إلى

ضروب من الحيل يتلطف بها في إلزام الخصم، بل ربما افتقر إلى اللجاج والخروج عن الإنصاف، بل ربما افتقر في نصرة الباطل، كما إذا كان الرأي النافع الذي يفتقر إلى تقريره الجدلية مخالفًا للحق باطلًا، كما إذا أريد أن يثبت عند العامة أن الله تعالى في السماء ولا ظنوا أنه معذوم؛ إذ عندهم أن كل موجود فهو في جهة، انتهى.

### الفصل الثالث

#### في المطالب الجدلية

قد علمت أن المطالب ما هي، وكم هي، إلا أن الجدل لا يسأل عن الماهية ابتداء، ولا عن لمية الشيء في نفسه، فإن ذلك التماس التعلم، وهو غير لائق بالجدلية، فإن أراد ذلك من غير خروج عن رتبة المقاومة والمنازعة، فطريقه أن يقول: هل عندك أن ماهية كذا كذا أو ليس؟ وهل عندك أن سبب كذا أو ليس؟ وله أن يسأل عن معنى لفظ استعمله الخصم إذا لم يكن معناه مشهوراً، أو كان يحتمل أكثر من المعنى الواحد، إما على سبيل الاشتراك وهو أولى بجواز السؤال عن معناه، أو على سبيل التشكيك.

والأحسن أن يستعمل سؤاله على ذكر المعاني التي يحتملها اللفظ، كما لو استعمل الخصم لفظة العين، فإن الأحسن أن يقول: ما تعني بالعين العضو البادر أو الذهب أو المطر أو ينبوع الماء، أو كذا وكذا؟ فإن في ذلك إظهاراً لعذرنة في السؤال عن الماهية، وتبيها على استحضار المعاني، وذلك مما يقع عند الخصم جيناً ما عن المنازعة، وإيهاماً للحاضرين بأنه من أهل العلم والخبرة بما يقوله، وأما السؤال عن الهلية فتشتمل على الوضع والمقدمة.

### الفصل الرابع

#### في الأوضاع الجدلية

**الوضع:** يقال عند الحكماء على معان، فإنه يقال: وضع للمقوله التي عرفناها في قاطigorias.

ويقال للتحديد: إنه وضع.

ويقال: لاقتضاب الشيء بلا حجة، وهو مما يحتاج إلى حجة: إنه وضع.

ويقال للاصطلاح على الشيء: إنه وضع.

ولهذا يقال: الألفاظ تدل بالوضع، والمقدمة الشرطية تسمى وضع.

وكذلك يقال: قياس وضع؛ أي: من مقدمات شرطية، والرأي المبدع وهو المضاد المشهور إذا أريد بما يسره من حجة أو قول فاضل أو جماعة من الفضلاء سمي وضعاً.

ونعني هنا بالوضع ما سميته في العلوم مطلوباً، فالأوضاع الجدلية في المطالب الجدلية، وهي القضايا التي تعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب ونصرته لها.

ونقول: ليس كل قضية تصلح؛ لأن تجعل وضعًا، فإن الوضع لا يجوز أن يكون مشهوراً مطلقاً، فإن الأمر الذي لا يشك أحد في ثبوته غني عن الإثبات، ومن تعرض لإبطاله فقد تعرض؛ لأن يصحح منه ولا يسمع منه ولا يوجد ما هو أعرف منه عند الناس ليبيهه به؛ إذ المشهورات عند الجمهور بمنزلة الأوليات، اللهم إلا أن يكون ذلك المشهور المطلق قد خالفه المشهورون بالفضيلة وجودة الرأي كالحكماء أو كثير منهم، أو واحد مشهور بزيادة العلم كالمشهور عند العامة أن السماء مسطحة بسطح مستو، وأنها مرئية، وأن هذه الزرقة المشاهدة هي لونها.

وكذلك قيد ذلك الرأي بقييد يزيل الشهرة، كقولنا: هل ينبغي أن يكرم الوالدان إذا كانوا كافرين؟ فإن هذا القيد مما يهدم شهرة وجوب إكرام الوالدين، فيتوقف فيه ويحتاج إلى تقريره بحجة كما كانت مخالفة الحكماء للأراء المشهورة المذكورة مزيلة لشهرتها، فحيثند يكون للجدلي النظر فيها وتأييدها أو إبطالها بحجة من المشهورات.

ويعرف من هذا أن الوضع لا يجوز أن يكون شنعاً؛ أي: مضاداً للمشهور؛ لأن ذلك مما لا يصغي إلى قائله، ويظن الجمهور بقائله الخروج عن واجب العقل، اللهم إلا أن يكون مؤيداً كما قلنا بقول الأفضل أو واحد مشهور بالفضل كقول

**الحكماء:** إن الله تعالى ليس في السماء، وأن الخلاء محال.

وكذلك إذا قيد، كما قلنا، بقيد يزيل الشنعة، كقولنا: هل ينبغي أن يهان الوالد إذا كفر، ولا يجوز أيضاً أن يكون الوضع الجدلية مما يفتقر في إثباته أو إبطاله إلى أقوایل كثيرة لا يتسع لها محفل واحد أو لا يقوى الحاضرون على ضبطها، فإن انفصال المجلس من غير إتمام المطلوب مما يسيء الظن بالمجادل، ويظن أنه انقطع ولم يتم مطلوبه، وأما الوضع الخاص بصناعة فلا يجوز أيضاً أن يكون مجمعاً على ثبوته أو نفيه فيها، كما لو رام الفقيه إثبات وجوب صيام رمضان أو إبطاله.

وكذلك لا يجوز أن يكون البرهان عليه قريباً جداً، لأن ذلك البرهان يمكن إيصاله إلى الذهن بسهولة، ولأنه مما لا يختلف فيه، ولا يجوز أيضاً أن يكون الوضع مما لا يمكن استعمال المقدمات المشهورة في إثباته، ولا في إبطاله.

**موضوع الوضع:** الجدلية لا يختص بمقولة، بل يدخل في كل واحد من المقولات العشرة وغيرها، فلذلك لا تختص أوضاعه بصناعة دون أخرى، وينبغي أن يكون الموضوع في الوضع الجدلية كلياً، فإن الجزئي فلما تشتهر أحواله التي يمكن جعلها حدوداً وسطى.

**واما محمول الوضع:** فيجوز أن يكون حد الموضوع ومقوماً له، فإن ذلك وإن كان متنوعاً في البرهان فهو جائز في الجدل؛ إذ في الجدل لا يشترط أن يكون ذلك الحد وذلك المقوم حداً في الحقيقة أو مقوماً في الحقيقة، بل في الشهرة.

**ونقول:** محمول الوضع، إما أن يكون دالاً على كمال حقيقة الموضوع، أو لا يكون، والأول هو حده أو اسم مرادف له، والثاني إما أن يكون مقوماً له وهو المعنى ها هنا بالجنس، سواء كان جنساً بالمعنى الذي عرفناه في إيساغوجي، أو فصلاً.

وإن لم يكن مقوماً له، فإما أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص وهو المعنى ها هنا بالخاصة سواء كان خاصة بالمعنى الذي لخصناه في إيساغوجي أو رسمياً، وإن لم يكن مساوياً في العموم والخصوص فهو المعنى ها هنا بالعرض

العام، وإن كان أخص من الموضع الموصوف به، لكن الاسم المرادف مما يقل توجه الجدل نحوه، فإذاً محمول الموضع الجدلي إما أن يكون حداً لموضوعه أو جنساً أو خاصةً أو عرضاً عاماً.

**وأما نوع الموضوع:** فلا يجوز أن يكون محمولاً في الأوضاع الجدلية من حيث هو نوع، وإلا كان الموضوع شخصاً، وقد بينا أن موضوع الوضع الجدلي لا بد وأن يكون كلياً، وأما لو كان الموضوع صنفاً، فإن النوع لا يكون نوعاً، لأن النوع إنما هو نوع للأشخاص لا للأصناف.

والوضع منه وضع مطلق وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، لولا وجوده له كيف كان من غير تعرض لحالة فيه، ومنه وضع مقيد، وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، أو لا وجوده له بحال كذا؛ أي: أنه جنس له أو خاصة أو غير ذلك.

## الفصل الخامس في الحجة الجدلية

الجدل يستعمل فيه القياس، والاستقراء أقرب إلى الحس وأشد قبولاً عند العامة لميلهم إلى الأمثلة، والقياس منه قياس مستقيم ومنه قياس الخلف، والخلف يتنهى في الجدل إلى القضايا الشنعة، كما يتنهى في العلوم إلى الكاذبة؛ لأن الشنع في الجدل بمنزلة الكاذب في العلوم، كما أن المشهور فيه بمنزلة الصادق فيها.

ولما كان المقصود من الجدل ليس الحق في نفسه، بل إلزم الغير، افتقر فيه إلى محاورة بين اثنين، ويسمى مبطل الوضع سائلاً، وحاجته على ذلك يسمى تبكيتاً وإشكالاً، وقد يسمى سؤالاً، كأنها مما يسأل عنها بأن يقال: أليس إذا كان كل «جـ بـ» ولا شيء من «بـ أـ» يلزمـهـ لا شيءـ منـ «ـ جـ أـ».

ويسمى حافظ الوضع مجيناً، وحاجته على إفساد مقدمات حجة السائل عناداً، وقد ينصر الوضع بحجة، فسمى حينئذ مستدلاً وحاجته على ذلك نكتة. انتهى.

## الفصل السادس

### في مقدمات الحجة الجدلية

قال المعلم الأول: والمسألة إنما تخالف المقدمة بالجهة، يريد بالجهة جهة السؤال؛ أي: كونه سؤال تقرير أو سؤال تخدير، فإن القضية المسؤول عنها بسؤال التقرير كقولنا: أليس أن كذا كذا؟ يسمى مقدمة سواء جعلت وضعأً أو خبر حجة، والمسؤول عنها سؤال التخدير، وهو أن يفوض إلى المجيب أن يجب بأحد طرفي النقيض أيهما شاء، كقولنا: هل كذا كذا أو ليس؟ تسمى مسألة، وقد يقال: مسألة لكل قضية فرضت ليتمس قياسها أو من شأنها ذلك.

ويقال: مقدمة لما جعلت جزء قياس، أو هي معدة لذلك، وقد يقال: مسألة للسؤال نفسه.

وقد يقال في الجدل: مسألة لكل قضية يتسلم بالسؤال عنها، سواء جعلت مطلوبأً أو خبر حجة، سواء كان السؤال سؤال تخدير أو سؤال تقرير.

ويقال: مقدمة لما يتسلم ليجعل خبر حجة جدلية، وهذا هو الذي تريده هنا، ونقول: إن الغرض بحجة السائل، هو إبطال الوضع الذي التزم المجيب حفظه فيلغيه تأليفها مما يسلمه المجيب، وإن كان كاذباً وشنعاً، لأن المقدمات إذا سلمت وكان شكل القياس صحيحاً لزالت النتيجة لا محالة على من سلمها، ولو كانت غير مسلمة عند غيره، فلو ألف مقدماته من المشهورات لزム المجيب تسليمها، ولا يسمح منه منها، كما لا يسمح من الأوليات في العلوم.

وأما المجيب إذا انتصب لنصرة الوضع، فإنه يدعي أن الوضع حق، فلا يكفيه ما يسلمه السائل؛ إذ لا يكفي في كون الشيء حقاً، لا في نفسه ولا عند الناس، أن يكون واحداً فقط يعترف به، اللهم إلا أن يكون ذلك الواحد من اشتهر عند الناس صدقه أو حذقه، ولكن ذلك لا يكون معه جدال؛ لأنه عند الناس بمنزلة من لا يسمع قول من خالقه، بل نفس قوله حجة؛ وإذا لا يكفي المجيب ما يسلمه السائل فلا بد وأن تكون مقدماته بحيث يراها الناس حقاً، وإن لم تكن حقة في نفسها؛ إذ الغرض ليس إثبات الحق في نفسه بل عند الناس.

ولو كانت حقة في نفسها وهي غير مشهورة لم ينفع استعمالها، وحتى في الأوضاع الخاصة بصناعة كالطب، فإنه لا يجوز إثباتها بطريق الجدل إلا بما هو مشهور، إما في الصناعة أو مطلقاً، ولو كان مخالفًا لأصول تلك الصناعة، فلذلك يجب على الجدلي أذ يعتني بحفظ المشهورات في كل صناعة.

والقضايا المشهورة منها ما هي مشهورة عند الناس كلهم، وهي التي يعترف بصدقها جميع الناس، وتسمى مشهورة مطلقة وكونها كذلك إما؛ لأنها من الأوليات قولنا: إن المساوي للمساوي مساو، أو من التأديبيات التي يعم استعمالها جميع الأمم، قولنا: إن التصریح بالفواحش بحضور الكبراء من الناس قبيح، أو من الخلقيات.

قولنا: إن وفـد الأرامل جميل، أو لتطابق الشـرائع عـلـيـهـا، كـقولـنا: إن الزـنا والـنـوـاطـ قـبـيحـانـ، أو لأنـهاـ سـنـ قـدـيمـةـ، وـقـدـ نـسـيـتـ وـبـقـيـتـ آـثـارـهاـ وـلـمـ يـوـجـدـ مـنـ السـنـ الـحـادـثـةـ مـاـ يـنـافـيهـاـ، كـقولـنا: إن الاـشـتـغالـ بـالـصـنـائـعـ الـتيـ لـيـسـ بـضـرـورـيـةـ يـوـمـ العـيـدـ قـبـيـحـ، فـإـنـ هـذـاـ مـاـ خـوـذـ مـنـ شـرـيعـةـ مـوـسـىـ عليه السلامـ أوـ لأنـهاـ اـسـتـقـرـائـيـاتـ، كـقولـنا: إنـ التـجـارـةـ مـكـتـسـبـةـ؛ـ أوـ لأنـهاـ مـنـ الـوـهـمـيـاتـ كـقولـنا:ـ كـلـ جـسـمـ فـإـنـهـ فـيـ مـكـانـ،ـ وـمـاـ سـوـىـ الـأـوـلـيـاتـ مـنـ باـقـيـ الـمـشـهـورـاتـ فـقـدـ يـخـصـ باـسـمـ الـأـرـاءـ الـمـحـمـودـةـ؛ـ لأنـهاـ مـحـمـودـةـ عـنـ النـاسـ.

وـقـدـ تـخـصـ باـسـمـ الـمـشـهـورـةـ؛ـ إـذـ لـاـ عـمـدةـ فـيـهاـ إـلـاـ الشـهـرـةـ،ـ فـهـذـهـ هـيـ الـمـشـهـورـاتـ الـمـطـلـقـةـ،ـ وـمـنـ الـمـشـهـورـاتـ مـاـ يـسـمـىـ الـمـشـهـورـاتـ الـمـحـدـودـةـ؛ـ وـهـيـ التـيـ لـاـ يـعـرـفـ بـهـاـ جـمـيعـ النـاسـ،ـ بـلـ أـكـثـرـهـمـ أـوـ عـقـلـائـهـمـ أـوـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـهـمـ كـالـحـكـماءـ،ـ كـمـاـ هـوـ مـشـهـورـ عـنـهـمـ أـنـ لـاـ مـعـطـلـ فـيـ الطـبـيـعـةـ،ـ أـوـ الـأـفـاضـلـ مـنـهـمـ كـالـحـكـماءـ كـالـمـشـهـورـ عـنـ الـمـشـائـنـ أـنـ الـفـلـكـ طـبـيـعـةـ خـامـسـةـ.

وـهـذـهـ الـمـشـهـورـاتـ الـمـحـدـودـةـ تـقـبـلـ لـاستـنـادـهـاـ إـلـىـ مـقـدـمةـ مشـهـورـةـ،ـ وـهـيـ أـنـ يـنـبـغـيـ لـلـإـنـسـانـ أـنـ يـعـتـمـدـ فـيـمـاـ لـاـ يـعـلـمـهـ قـوـلـ الـعـالـمـ بـهـ،ـ وـإـنـمـاـ تـصلـحـ الـمـشـهـورـاتـ الـمـحـدـودـةـ؛ـ لـأـنـ تـؤـلـفـ مـنـهـاـ حـجـةـ عـلـىـ وـضـعـ عـامـ،ـ إـذـ لـمـ يـوـجـدـ مـنـ الـبـاقـيـ خـلـافـ،ـ وـإـلـاـ كـانـ لـلـخـصـمـ الـتـمـسـكـ بـقـوـلـ الـمـخـالـفـيـنـ،ـ وـخـصـوصـاـ إـنـ كـانـواـ مـنـ الـمـشـهـورـيـنـ

بالفضيلة.

وأما على الوضع الخاص إما بصناعة كالطب أو بملة كال المسلمين أو بطائفة منهم كالشافعية منهم، فيصح بما هو مشهور عندهم، وإن خالف الباقيون وخصوصاً إذا أكد ذلك بقول فاضل عندهم، كقولنا في الطب: إن الحار الغريزي في أبدان الأحداث أكثر منه في أبدان الشبان، لقول أبقراط : ما كان من الأبدان النشوة فالحار الغريزي فيهم على غاية ما يكون من الكثرة.

وكقولنا: إن صلاة الوتر غير واجبة؛ لأن ذلك قول فضلاء المسلمين، وكقولنا: إن اللواط موجب للرجم؛ لأن ذلك هو اختيار أفضلي الشافعية من أقوال الشافعي عليه السلام.

ومن المشهورات ما هو مشهور بذاته بين الشهرة، ومنها ما هو خفي يحتاج في قبوله إلى أن يؤيد بمثال أو بقول فاضل، أو يقرنه بمشهور يشبهه، أو يقابله كما سنبينه، وتسمى هذه مشهورات بالقوة، وإذا كان كذلك فلا امتناع في أن يصير ما كان كذلك وضعاً في وقت آخر.

## الفصل السادس

### في كيفية الاحتياط

### في جعل ما ليس بمشهور مقبولاً

### عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات

ينبغي أن يكون للجدلي قدرة على جعل ما ليس بمشهور كالمشهور في تسليمه والاعتراف به، لثلا يعزوه مشهور ولا يقدر على ما يقوم مقامه فينقطع، ومن الحيل في ذلك أن يتبين وجود المحمول في جميع جزئيات الموضوع أو أكثرها، إذا لم يعرف أن الباقي بالخلاف، فإنه حينئذ يقبل ويكون كالمشهور، وإن لم يكن قد خطر بالبال قبل ذلك البتة، ولا يشك حينئذ أحد من الناس في صدق القضية كلية؛ إذ يظن أن حكم ما لم يعلم هو كما علم.

ومن الحيل أيضاً أن يقرن القضية بقضية يشبه بها مشهورة فتقبل؛ إذ من

المشهور أن حكم المتشابهين يجب أن يكون واحداً، مثال ذلك أنه إذا كان مشهوراً أن العلم بالمتضادات واحد فقرن به أن الحس بالمتضادات واحد، فالحس بالمتضادات واحد قبل ذلك وصار كالمشهور؛ إذ الحس يشبه العلم.

وكذلك إذا كانت قضية مشهورة كان سلب ضد محمولها عن موضوعها مقبولاً أيضاً، مثاله: كان مشهوراً أن العدل جميل فقرن به أن العدل ليس بقبيح قبل ذلك؛ إذ من المشهور أن الضدين لا يجتمعان في شيء واحد، وأنه إذا وجد أحدهما في شيء وجب أن يرتفع الآخر.

ومن الحيل أيضاً إعطاء الصد حكم الصد، فإن من المشهور أن حكم الصد ضد حكم صد، مثاله: كان مشهوراً أن العدل جميل، فيوجد أن النظم قبيح، وينبغي أن تؤيد أمثل هذه القضايا بما يقويها ليكون قبولها أكثر، وذلك إما بأن تقرن بالمقدمة المشهورة كما ذكرناه أولاً، وهو أن يجعل لها كالتالي، وإما بأن يقرب إلى الحس بشيء من الاستقراء، أو بأن تعزى إلى قول فاضل مشهور أو جماعة من أهل العلم، وهذه الأشياء قد تستعمل وحدتها في جعل المقدمة مقبولة.

### الفصل الثامن

#### في الآلات التي تفيد القوة في الجدل

من أراد أن يكون ماهراً في الجدل، فعليه بأمور أربعة:

أحدها: حفظ القضايا المشهورة في كل صناعة، وخصوصاً من أقوال المقدمين فيها المشهورين بزيادة العلم، كأبقراط في الطب، وبطليموس في النجوم، وفيثاغورس في الموسيقى، فإذا حصل المشهورات من المكتوب والمسموع فينبغي أولاً أن يفرد كل ما يقع منها في فن بعضه إلى بعض.

ويجتهد في أن يكون ذلك مأخذواً عنده بوجهيين:

أحدهما: أن يجمع كل كثرة منها في حكم واحد، والفقهاء يسمون ذلك الحكم قاعدة، والحكماء يسمونه قانوناً.

وفائدة ذلك: سهولة الحفظ، مثاله: أن يجمع قولنا في الطب: إن الامتلاء يجب أن يعالج بالاستفراغ، والاستفراغ بالامتلاء، إلى قولنا: إن الأمراض يجب أن

العلاج بالضد.

**وثانيهما:** أن تفصل الأقوال المشهورة إلى جزئياتها، فينتفعه ذلك في الاستعمال، فإن الجزيئات أقرب إلى الحس وأقبل عن العامة، مثاله أن تفصل قولنا في الطب: إن سوء المزاج يجب أن يعالج بالضد إلى قولنا: إن الحرارة يجب أن تعالج بالبرودة، والبرودة بالحرارة، والببوسة بالرطوبة والرطوبة، بالببوسة، ومنفعة الجدل بالتكثير من المشهورات ظاهرة، وكيف لا وقياسه يتنظم منها.

**والآلية الثانية:** أن يعني بتفصيل معاني الألفاظ المشتركة والمتباينة والمشكلة لثلا يغلط أو يغالط، فإن أصل الغلط في الأقىسة كما ستعلمه، إنما هو من اللفظ، ولن يكون له قدرة على أن يغالط غيره إذا دعت إلى ذلك حاجة، كما إذا علم من نفسه العجز عن حجة صحيحة أو لم يعجز، ولكن أراد امتحان قوة غيره في الجدل.

وأيضاً ليكفي الجدلية الملاحة فيما لا نزاع فيه بينه وبين خصميه، وإنما وقع النزاع بينهما بسبب اشتراك اللفظ، كما يقع بين الأشاعرة والمعتزلة من المنازعات الكثيرة في رؤية الباري تعالى، وفي الحقيقة لا خلاف بينهما، فإن معنى قول المعتزلة: إنه لا يرى أنه لا يرى بالعين، ومعنى قول الأشاعرة: إنه يرى، أنه يُرى بقوة أخرى، فلا منافاة بين قوليهما.

**والآلية الثالثة:** أن يعني بالتدريب في التمييز بين المتشابهات، فيعنيه ذلك في التحديد بمعرفة فصول الأشياء المتجانسة، وينفعه أيضاً في التفريق بين أحكام الأشياء المتشابهة. وفي الموضع المثبتة للغيرية المبطلة للوحدة.

**والآلية الرابعة:** أن يعني بالتدريب في تشابه المتباعدات في الأجناس فينتفعه ذلك في الاستقراء: إذ هو مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلي، وينفعه أيضاً في تحديد الشبيه: لأنّه يكون شبيهاً بحد شبيهه؛ ولأن المطلوب في الحدود أو لا الأجناس وهي أصلاً التشابه الذاتي، وينتفع بذلك أيضاً في قياس الخلف وفي التشنيع، بأن يقول: لو كان حكم كذا كان حكم الذي يشبهه كذلك، كقولهم: لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولاً إلى المبصر ليدركه، لجاز أيضاً أن يرسل

اللمس رسولاً إلى الملموس.

واعلم أن المجادل الفاضل ليس الذي يقطع كل من يجادله، بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به بقدر ما يمكن.

### الفصل التاسع

#### في تقسيم القضايا الجدلية

#### إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما

كل قضية فاما حملية وإما شرطية، وعلى كلا التقديرين، فإما أن يكون كل واحد من جزئيها أو أحدهما عاماً لنظيره من قضية أخرى، أو لا يكون، فالتي كان واحد من جزئيها عام لنظيره من قضية أخرى، والتي جزؤها الذي هو المحمول في الحملية والتالي في الشرطية عام لنظيره من أخرى يسمى موضعاً، كأنها مما يتوجه إليها الذهن عند الجدل، كما يتوجه المقصود إلى الموضع المكاني؛ وما ليس كذلك يسمى نوعاً.

وهي على قسمين: لأنه إما ألا يكون شيء من جزئيها عاماً لنظيره من أخرى أو يكون جزؤها الذي هو الموضع في الحملية، والمقدم في الشرطية عاماً لنظيره من أخرى، وأما جزؤها الآخر فليس بعام؛ لأن مثل هذه القضية تكون كأنها كبرى قياس منتج للتي ذلك الجزء منها أخص، فإن قولنا: الإنسان جسم لا يجعلونه نوعاً لقولنا: الحيوان جسم، بل نتيجة لقياس هو الإنسان حيوان، والحيوان جسم، فالإنسان جسم.

#### مثال القسم الأول من الموضع:

إما من الحمي: ففكقولنا: كل مرض يعالج بضده، فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي قولنا: الحمى اليومية التعبية تعالج بالراحة، كل واحد لنظيره.

واما من الشرطي: ففكقولنا: إن كان الضد موجوداً لشيء فضده موجود لضده. فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي، قولنا إن كان اللذيد خيراً فالمؤذن شر.

ومثال القسم الثاني من الموضع:

**أما من الحتمي:** فنقولنا: ما هو أقدم زماناً فهو أفضل، فإن محمول هذه يعم محمول قولهنا: ما هو أقدم زماناً فهو آخر، فإن الأفضل أعم من الآخر؛ لأن كل آخر أفضل ولا ينعكس، فإن اللباس والعلم كل واحد منها عند العريان أفضل، إلا أن اللباس آخر.

**واما من الشرطي:** فنقولنا: إن كان العدل جميلاً فالظلم قبيح، فإن تالي هذه يعم تالي قولهنا: إن كان العدل جميلاً فسلب مال الغير بغير حق قبيح، فإن سلب المال أخص من الظلم.

ولما كانت الموضع تعم الأنواع وهو يقصدان لأجل الأوضاع، والأوضاع إنما هي أوضاع بمحمولاتها أو توالياها، وهي محصورة في الأقسام الأربع التي هي: الجنس والحد والخاصة والعرض العام، وجب أن تكون الموضع والأنواع محصورة فيما يقصد لأجل هذه الأربع.

وقد ذكر المعلم الأول موضع آخر كموضع الهو هو والغير، وهي في الحقيقة داخلة في هذه، فإن قولهنا مثلاً: الإنسان والفرس واحد بالجنس وهو الحيوان، معناه في الحقيقة أن الحيوان جنس للإنسان والفرس، فيكون داخلاً في موضع الجنس.

ونقول حيث قلنا: إن كذا هو كذا فهناك غيرية ما من وجه ووحدة ما من وجه آخر، وكلما كانت الوحدة كانت الغيرية أقل، وكلما كانت الغيرية أكثر كانت الوحدة أقل، والواحد بعينه يقال على وجوهه، إلا أنها نقتصر منها هنا على ثلاثة: الواحد بالجنس، والواحد بال النوع، والواحد بالعدد.

وأكثر ما تكون الوحدة من هذه الثلاثة حيث يكون الهو هو بالعدد، كقولنا: هذا الكاتب هو زيد، وبعدها ما يكون الهو هو بال النوع، كقولنا: إن الرجل والمرأة واحد؛ أي: بالإنسانية، وبعدها ما يكون الهو هو بالجنس، كقولنا: إن الإنسان والفرس واحد؛ أي: بالحيوانية، وربما لا يكون بينهما تغاير في المعنى البتة، بل في اللفظ، كقولنا: إن الإنسان هو البشر. وهذا أحق ما يقال فيه هو هو.

**ونقول: إن الأوضاع الجدلية لا تخلو من أحد أقسام ثلاثة:**

**إما منطقية:** وهي التي تقصد لأجل إفادتها العصمة عن الغلط في تعلم غيرها، كقولنا: إن الشكل الثالث ينبع جزئياً.

**واما علمية:** وهي التي تعلم لتعتقد فقط لا ليعمل بها، كقولنا: إن اللذة خير.

**واما عملية:** وهي التي تعلم لتعلم كيف يعمل ليعمل، كقولنا: من به حمى دموية فينبغي أن يقصد إلى العُشِّي، ولما كانت الأوضاع محصورة في هذه، فكذلك المواقع والأنواع ولما كانت الأنواع هي مقدمات للأقىسة، وكانت الأقىسة كثيرة غير مضبوطة، فكذلك الأنواع، وأما المواقع فهي قضايا تعم الأنواع، فامكأن أن يكون تفصيل الكلام فيها.

## الفصل العاشر

### في تفصيل المواقع

قد علمنت أن هذه المواقع منها تستخرج مقدمات الأقىسة، فبعضها يشارك البرهان فيها الجدل، وبعضها تختص بالمجدل، ونحن نذكر منها هنا ما يليق بهذا المختصر، ونؤخر استقصاء الكلام فيها وفي أقسامها إلى الكتب المطولة.

ونقول: كل واحد من المحمولات الأربع التي عرفتها، إما أن يكون المقصود في الوضع إثباته أو إبطاله على الإطلاق، كإثباتنا أن الحدوث خاصة بالعالم، وإبطالنا أن اللون جنس للأبيض، وإبطال كل واحد من الأربع على الإطلاق يبطله على الخصوص [ضرورية] كون الشيء ثابتاً أو باطلأ على الإطلاق أعم من كونه ثابتاً أو باطلأ خاصة أو عرضاً أو غيرهما، وإذا انتفى العام انتفى الخاص لا محالة.

**واما إبطاله على الخصوص:** فلا يلزم إبطاله على الإطلاق ضرورة أنه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وإثباته على الخصوص يلزم ثبوته على الإطلاق، ضرورة أن ثبوت الخاص يلزم ثبوت العام.

**واما إثباته على الإطلاق:** فلا يلزم إثباته على الخصوص، ضرورة أنه لا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص، فالمواقع المثبتة أو المبطلة، على الإطلاق،

منها موضع مأخوذة من التحليل، وذلك بأن يحل كل واحد من موضوع الوضع ومحموله إلى أنواعها، ولا تزال كذلك حتى تنتهي إلى الأنواع الحقيقة، وتحصل كل مرتبة على حدة.

ثم ينظر هل يمكن إثبات المحمول على أنواع الموضوع كلياً أو جزئياً؟ أو هل يمكن سلبه عنها كلياً أو جزئياً؟ أو هل يمكن إثبات أنواع المحمول على الموضوع أو سلبه عنها كلياً أو جزئياً؟ فهناك يمكنك الإثبات أو الإبطال وتركيب الحجج، وينبغي للجدلي الفاضل إذا عبر على ذلك أن يعني بتکثیر الحجج لتكون الثقة بدعواه أقوى، ونحن نشير إلى كيفية تأليفها فنقول: إما بثبوت المحمول لكل فرد من كل واحد من الأنواع التي في مرتبة من مراتب أنواع الموضوع، فيلزم منه ثبوت المحمول للموضوع كلياً.

**بيانه:** إما من القياس الاقتراني، فإن ضرب الأول من القياس المقسم، ولتكن تلك الأنواع «ج» و «د» و «ه» والموضوع «أ» والمحمول «ب»، كل «أ» إما «ج» وإنما «د» وإنما «ه»، وكل واحد من «ج ب»، وكل واحد من «د ب»، وكل واحد من «ه ب» فكل «أ ب».

#### واما من القياس الاستثنائي فهو جهين:

**أحدهما:** أن يجعل ثبوت المحمول لكل فرد من كل واحد من تلك الأنواع مقدماً، وثبتوه لكل واحد من الموضوعات تاليًا، ويستثنى عين المقدم، فيتخرج عين التالى، كلما كان كل «ج ب»، وكل «د ب»، وكل «ه ب» فكل «أ ب»، ضرورة أن أفراد هذه الأنواع هي أفراد الموضوع، لكن المقدم ثابت فالتالى كذلك.

**وثانيهما:** أن يجعل انتفاء المحمول عن بعض أفراد الموضوع مقدماً وانتفاؤه عن بعض أفراد تلك الأنواع تاليًا، ويستثنى نقيض التالى، فيتخرج نقيض المقدم، كلما يكون لا كل «أ ب» يكون «ج» و «د» و «ه ب» ضرورة أن أفراد الموضوع هي أفراد هذه، لكن التالى باطل فالمقدم مثله.

#### واما بقياس الخلف، فهو جهين:

**أحدهما:** أن يكون المحال اللازم لنقيض المطلوب هو كذب ما ثبت، إن لم

يُكَنْ كُلُّ «أَب» وَكُلُّ «أَ» إِمَّا «ج» وَإِمَّا «د» وَإِمَّا «ه» فَلَا كُلُّ «ج» وَ«د» وَ«ه ب». وَثَانِيهِما: أَنْ يَكُونَ الْمَحَالُ الْلَّازِمُ لِنَفِيَضِ الْمَطْلُوبِ كَذْبًا اِنْحِصَارِ الْمَوْضِعِ فِي تِلْكَ الْأَنْوَاعِ، وَلَوْ كَانَ لَا كُلُّ «أَب» وَكُلُّ «ج ب» وَكُلُّ «د ب» وَكُلُّ «ه ب» فَبَعْضُ «أَ» لَيْسُ «ج» وَلَا «د» وَلَا «ه» وَأَمَّا اِنْتِفَاءُ الْمَحْمُولِ عَنْ كُلِّ فَرَدٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ فَيُلْزِمُه سَلْبَ الْمَحْمُولِ عَنِ الْمَوْضِعِ كُلِّيًّا.

**بِيَانِه:** إِمَّا مِنَ الْقِيَاسِ الْأَقْتَرَانِيِّ كُلُّ «أَ» إِمَّا «ج» وَإِمَّا «د» وَإِمَّا «ه» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ج ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «د ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ه ب» فَلَا شَيْءٌ مِنْ «أَب». وَأَيْضًا كُلُّ «أَ» إِمَّا «ج» وَإِمَّا «د» وَإِمَّا «ه» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب ج» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب د» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب ه» بَعْكَسُ مَا ثَبَّتَ، فَلَا شَيْءٌ مِنْ «أَب». وَإِنْ شَئْتَ قُلْتَ: لَا شَيْءٌ مِنْ «ب ج» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب د» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب ه» وَكُلُّ «أَ» إِمَّا «ج» وَإِمَّا «د» وَإِمَّا «ه»، فَلَا شَيْءٌ مِنْ «ب أَ»، فَلَا شَيْءٌ مِنْ «أَب» بَالْعَكْسِ.

#### وَأَمَّا بِالْقِيَاسِ الْأَسْتِثنَائِيِّ فِي الْوَجْهَيْنِ الْمُذَكُورِيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنْ يَجْعَلَ مَا ثَبَّتَ مَقْدِمًا وَالْمَطْلُوبُ تَالِيًّا، وَيَسْتَشْتَهِي عَيْنُ الْمَقْدِمِ، فَيَنْتَجُ عَيْنُ التَّالِيِّ، كُلَّمَا كَانَ لَا شَيْءٌ مِنْ «ج ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «د ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ه ب» يَكُونُ لَا شَيْءٌ مِنْ «أَب» ضَرُورَةً أَنْ أَفْرَادَهُمَا وَاحِدَةٌ، لَكِنَّ الْمَقْدِمَ حَقٌّ فَالْتَّالِي كَذَلِكَ.

وَثَانِيهِما: أَنْ يَجْعَلَ نَفِيَضَ الْمَطْلُوبِ مَقْدِمًا، وَنَفِيَضَ مَا ثَبَّتَ تَالِيًّا وَيَسْتَشْتَهِي نَفِيَضَ التَّالِيِّ فَيَنْتَجُ نَفِيَضَ الْمَقْدِمِ، كُلَّمَا لَا يَكُونُ لَا شَيْءٌ مِنْ «أَب» لَا يَكُونُ لَا شَيْءٌ مِنْ «ج ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «د ب» وَلَا شَيْءٌ مِنْ «ه ب»، ضَرُورَةً أَنَّ الْأَفْرَادَ وَاحِدَةٌ، لَكِنَّ التَّالِيِّ باطِلٌ فَالْمَقْدِمَ كَذَلِكَ.

#### وَأَمَّا بِالخَلْفِ فِي الْوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنْ يُلْزِمَ نَفِيَضَ الْمَطْلُوبِ كَذْبَ مَا ثَبَّتَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَا شَيْءٌ مِنْ «أَب» فَبَعْضُ «أَ» إِمَّا «ج» وَإِمَّا «د» وَإِمَّا «ه».

**فِي الْضَّرِبِ الْثَالِثِ مِنَ الشَّكْلِ الْثَالِثِ يَنْتَجُ:** بَعْضُ «ب» إِمَّا «ج» أَوْ «د» أَوْ

(هـ)، وينعكس بعض (جـ) أو (دـ) أو (هـ بـ) هذا خلف.

**وبالضرب الرابع منه ينتج:** بعض (جـ) أو (دـ) أو (هـ بـ)، وكان لا شيء من (جـ بـ) ولا شيء من (دـ بـ) ولا شيء من (هـ بـ) هذا خلف.

**وثانيهما:** أن يلزم نقيض المطلوب كذب تلك الأنواع على الموضوع، إن لم يكن لا شيء من (أـ بـ) فبعض (أـ بـ) ولا شيء من (بـ جـ) ولا شيء من (بـ دـ) ولا شيء من (بـ هـ)، يعكس ما ثبت ينتج بعض (أـ) ليس (جـ) ولا (دـ) ولا (هـ). وأيضاً إن كان بعض (أـ بـ) ولا شيء من (جـ بـ) ولا شيء من (دـ بـ) ولا شيء من (هـ بـ) فبعض (أـ) لا (جـ) ولا (دـ) ولا (هـ).

وأما ثبوت المحمول لبعض أفراد كل واحد من تلك الأنواع أو بعضها أو كل فرد من بعضها، فإنه يلزم ثبوت المحمول لبعض الموضوع، ويكتفي في إثبات ذلك إثبات المحمول لبعض: أي: نوع منها كان أسهل عليك، وليكن (جـ).

**وبيانه من الاقتراني:** كل (جـ أـ) وبعض (جـ بـ) فبعض (أـ بـ).

**وأيضاً:** بعض (جـ بـ) وكل (جـ أـ) وبعض (بـ أـ)، وينعكس بعض (أـ بـ).

**وأيضاً:** بعض (بـ جـ) بالعكس وكل (جـ أـ) وبعض (بـ أـ) وبعض (أـ بـ).

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، وكذلك من الخلف بوجهيه: إن لم يكن بعض (أـ بـ) فلا شيء من (أـ بـ) وكل (جـ أـ) فلا شيء من (جـ بـ) أو كل (جـ أـ) ولا شيء من (بـ أـ)، يعكس نقيض المطلوب فلا شيء من (جـ بـ) أو لا شيء من (بـ أـ) وكل (جـ أـ) فلا شيء من (بـ جـ) فلا شيء من (جـ بـ) بالعكس، هذا خلف.

**وأيضاً:** إن لم يكن بعض (أـ بـ) فلا شيء من (أـ بـ) وبعض (جـ بـ) فلا كل (جـ أـ) أو بعض (بـ جـ) يعكس الثابت، ولا شيء من (بـ أـ) يعكس النقيض بعض (جـ) ليس (أـ) هذا خلف.

**وكذلك أيضاً:** يكتفي في إثبات سلب المحمول عن الموضوع جزئياً أن تسلبه جزئياً عن أحد تلك الأنواع.

**وبيانه أما من الاقتراني:** كل (جـ أـ) ولا كل (جـ بـ) فلا كل (أـ بـ)، ومن

الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضاً، إن لم يكن لا كل «أ ب» فكل «أ ب» وكل «ج أ» فكل «ج ب»، أو لا كل «ج ب» وكل «أ ب» فلا كل «ج أ».

واعلم أن فصول الأنواع وخصائصها وحدودها ورسومها حكمها في ذلك حكمها، وأما أجتناسها فمنها ما هي أنواع الموضوع المرتبة فوقها، فيكون حكمها إذا استغرقت تلك المرتبة حكم ما تحتها، ومنها ما هي فوق الموضوع فتكون أجتناسه. وستذكر حكمها في مواضع التركيب، وأما ما كان منها ليس تحت الموضوع ولا فوقه، فهي الموضوع بعينه، وأما أعراضها فإن ثبوت المحمول لأعراض أنواع الموضوع كلياً يلزم ثبوت المحمول للموضوع جزئياً، ولا يلزم كلياً لجواز كون تلك الأعراض غير عامة لأفراد تلك الأنواع.

**وبيان الإيجاب الجزئي** إما من الاقتراني: فنقول: بعض «أ ج» وكل «ج ب» وبعضاً «أ ب»، أو بعض «ج أ» وكل «ج ب» وبعضاً «أ ب» وإنما لم نقل كل «ج أ» لجواز أن تكون أعراض الأنواع أعم من الجنس الذي هو الموضوع، أو كل «ج ب» وبعضاً «ج أ» وبعضاً «ب أ» فإبعكس، بعض «أ ب».

واما بالاستثنائي **بالوجهين المعلومين**: وكذلك بوجهي الخلف إن كذب بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وبعضاً «ج أ» فلا كل «ج ب»، أو وبعضاً «أ ج» فلا كل «ج ب».

وأيضاً إن كان لا شيء من «أ ب» وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج».

واما سلب المحمول عن كل أفراد أعراض أنواع الموضوع فيلزم سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ولا يلزم عن كله لجواز كون تلك الأعراض غير عامة لأفراد الأنواع فلا تكون عامة لأفراد الموضوع.

**وبيان السلب الجزئي** إما من الاقتراني: فلأن بعض «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب»، أو بعض «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

واما بالاستثنائي **بالوجهين المعلومين**: وكذلك بوجهي الخلف، لو لم يكن لا كل «أ ب» فكل «أ ب» وبعضاً «ج أ» وبعضاً «ج ب» وكان لا شيء من «ج

ب» أو إن كان كل «أ ب» وبعض «أ ج».

**فالبضرب الثالث من الشكل الثالث: بعض «ج ب».**

**وبالرابع منه: بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».**

**وأيضاً: إن لم يكن لا كلي «أ ب» فكلي «أ ج» ولا شيء من «ج ب».**

**فبالضرب الأول من الشكل الثاني: لا شيء من «أ ج».**

**وبالثاني منه: لا شيء من «ج أ» هذا خلف.**

وأما ثبوت المحمول لبعض أعراض الموضوع أو سلبه عن بعضها فلا يلزم  
شيء، لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول من تلك الأعراض أو المسلوب  
عنه منها غير البعض المحمول على تلك الأنواع، ولعتبر نسبة أنواع المحمول إلى  
الموضوع فنقول: إما بثبوت نوع ما من أنواع المحمول للموضوع كلياً، فيلزم ثبوت  
المحمول للموضوع كلياً.

**بيانه من القياس الاقتراني: كلي «أ ج» وكل «ج ب» فكلي «أ ب».**

**ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين:**

**أحدهما: كلما كان كلي «أ ج» كان كلي «أ ب» ضرورة أن «ج» نوع «ب»**

فيكون أخص منه، وكلما ثبت الخاص ثبت العام، لكن المقدم حق فال التالي حق.

**وثانيهما: إن لم يكن كلي «أ ب» لم يكن كلي «أ ج» ضرورة أنه يلزم من انتفاء  
العام انتفاء الخاص، لكن التالي باطل فال前提是 باطل.**

**ويوجهى الخلف: إن لم يكن كلي «أ ب» فلا كلي «أ ب» وكل «ج ب» فلا كلي  
«أ ج».**

**وأيضاً: إن كان لا كلي «أ ب» وكل «أ ج» فلا كلي «ج ب».**

وأما سلب نوع ما من أنواع المحمول عن الموضوع كلياً أو جزئياً: فلا يلزم  
شيء، ضرورة أنه لا يلزم من سلب الخاص سلب العام.

**واما سلب الأنواع كلها عن الموضوع كلياً: فيلزم سلب المحمول عن  
الموضوع كلياً.**

**بيانه من الاقتراضي: كل «ب» إما «ج» وإما «د»، وإما «ه»، ولا شيء من «ج**

أ» ولا شيء من «د أ» ولا شيء من «ه أ»، بعكس ما ثبت فلا شيء من «ب أ»، فالعكس لا شيء من «أ ب» أو لا شيء من «أ ج» ولا شيء من «أ د» ولا شيء من «أ ه»، وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه»، فلا شيء من «أ ب»، أو كل «ب» إما «ج»، وإما «د» وإما «ه»، ولا شيء من «أ ج» ولا شيء من «أ د» ولا شيء من «أ ه»، فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

**ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين ومن الخلف:** إن لم يكن لا شيء من «أ ب» فبعض «أ ب» وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه» فبعض «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «ه».

وأيضاً إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «أ ج»، ولا شيء من «أ د» ولا شيء من «أ ه» فلا كل «ج أ» و «د أ» و «ه ب».

**واما سلب كل تلك الأنواع عن الموضوع جزئياً:** فيلزم سلب المحمول عن الموضوع جزئياً.

**بيانه من الاقتراني:** لا كل «أ ج» ولا كل «أ د» ولا كل «أ ه» وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه»، فلا كل «أ ب».

**ويوجهي الاستثنائي المعلومين، ويوجهي الخلف:** إن كان كل «أ ب» وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه»، فكل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «ه».

وأيضاً: إن كان كل «أ ب» ولا كل «أ ج» ولا كل «أ د» ولا كل «أ ه»، فبعض «ب» لا «ج» ولا «د» ولا «ه».

**واما ثبوت نوع من الأنواع لبعض أفراد الموضوع:** فيلزم ثبوت المحمول لبعض الموضوع.

**بيانه من الاقتراني:** بعض «أ ج» وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

وأيضاً: بعض «ج أ» بالعكس، وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

وأيضاً: كل «ج ب» وبعض «ج أ» وبعض «ب أ» فالعكس بعض «أ ب».

**وبالاستثنائي بالوجهين المعلومين، وبالخلف بالوجهين أيضاً:** إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وكل «ج ب».

**فبالضرب الثاني من الشكل الثاني:** لا شيء من «أ ج» وبالأول منه لا شيء من «ج أ» ويعكس لا شيء من «أ ج».

**وأيضاً:** إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «ج أ» فلا كل «ج ب» أو وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب» هذا خلف.

واعلم أن حكم فصول الأنواع وخواصها ورسومها وحدودها بمثيل حكمها، وكذلك أحاجيسها التي هي تحت المحمول؛ لأن تلك هي أنواعه أيضاً، وأما التي فوق المحمول فهي أحاجسه، وسنذكر حكمها في موضع آخر.

**وأما أمراض الأنواع:** فإن ثبوتها للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزم منه شيء لجوائز كون الثابت غير ما هو عارض للأنواع، وكذلك سلبها عنه كلياً أو جزئياً، لا يلزم منه شيء لجواز أن يكون ما ليس بعرض له تلك الأمراض من أفراد الأنواع ثابتة للموضوع كلياً أو جزئياً.

واعلم أن البرهان يشارك المدخل في استعمال هذه الموارد، إلا أن في البرهان لا يثبت شيء كلياً حتى يثبت لكل فرد منه، وكذلك في السلب.

**واما في الجدل:** فإذا ثبتت ثبوت شيء لأكثر الأفراد أو انتفاءه عن أكثرها، صح الحكم كلياً إذا لم يعرف ما ينقض به، فإن الناس يظنون أن حكم الأقل حكم الأكثر، حتى لو قال المجادل عندما بين خصمته ثبوت الحكم أو انتفاءه عن أكثر الأفراد، إنني لا أسلم الكلية ولكن ليس عندي ما انقضها به، ضحك منه وسخف به، ولا كذلك في البرهان، فإن للمعترض فيه أن يمنع الكلية، وإن لم يكن بقى من الأفراد مجھولاً إلا واحد فقط.

ومن الموارد موضع مأخوذه من التركيب؛ وأعني: بهذا التركيب، أن نركب إلى كل واحد من الموضوع والمحمول جنس كل واحد منهم، وفصله وحده ورسمه وخاصة وعرضه، وما يحمل على كل واحد منها بأحد هذه الوجوه، ويستكثر منها ما أمكن، وتحصل كل مرتبة منها على حدة.

ثم ينظر فإن أمكن إثبات ثبوت المحمول لفصل الموضوع أو خاصته أو حده أو رسمه كلياً، فقد أمكن إثبات ثبوت المحمول للموضوع كلياً، ويتبيّن إما من

القياس الاقتراني فبأن نجعل ذلك الفصل أو الخاصة أو الرسم أو الحد أو سط، ول يكن ذلك الشيء «ج»، كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

#### وأما من القياس الاستثنائي فالوجهين المعلومين:

أحدهما: أن يجعل ما ثبت مقدماً والمطلوب تالي، ويستثنى عين المقدم ليتسع عين التالي، كلما كان كل «ج ب» فكل «أ ب»، ضرورة أن أفراد «ج» واحدة، لكن المقدم حق فال التالي حق.

وثانيهما: أن يجعل نقىض المطلوب مقدماً، ونقىض ما يثبت تالي، ويستثنى نقىض التالي ليتسع نقىض المقدم، كلما يكون لا كل «أ ب» يكون لا كل «ج ب»، ضرورة أن أفرادهما واحدة، لكن الثاني باطل فكذلك المقدم.

**وأما من قياس الخلف فالوجهين أيضاً: إن لم يكن كل «أ ب» فلا كإ «أ ب» وكل «أ ج» فلا كإ «ج ب».**

**وأيضاً: إن كان لا كإ «أ ب» وكل «ج ب» فلا كإ «أ ج»، وأما سلب المحمول عن ذلك كلياً فيلزم منه سلبه عن الم موضوع كلياً.**

**وبيانه من الاقتراني: كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب».**  
**وأيضاً: كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا شيء من «أ ب»، أو لا شيء من «ب ج» وكل «أ ج» فلا شيء من «ب ج» فالعكس لا شيء من «أ ب».**  
**ويوجه الاستثنائي ووجهي الخلف: إن كان بعض «أ ب» وكل «أ ج».**

**بالضرب الرابع من الشكل الثالث بعض «ج ب» وبالثالث منه بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».**

**وأيضاً: إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا كإ «أ ج»، أو ولا شيء من «ج ب» فلا كإ «أ ج» بالضرب الثالث من الشكل الثاني، وأما ثبوت المحمول كذلك جزئياً فيلزم منه ثبوته للموضوع جزئياً.**

**وبيانه من الاقتراني: بعض «ب ج» بالعكس وكل «ج أ» وبعض «ب أ» وينعكس بعض «أ ب» أو كإ «ج أ» وبعض «ج ب» وبعض «أ ب» أو بعض «ج ب» وكل «ج أ» وبعض «ب أ» وبعض «أ ب».**

**ويوجه الاستثنائي ويوجهي الخلف:** إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وكل «ج أ» فلا شيء من «ج ب».

**وأيضاً:** إن كان لا شيء من «أ» و«ب» وبعض «ج ب» فلا كل «ج أ» وأما سلب المحمول عن ذلك جزئياً فيلزم سلبه عن الموضع جزئياً.

وي بيانه إما من الاقتراني: فلا ين كل «جـ أـ» ولا ين كل «جـ بـ» فلا ين كل «أـ بـ»  
وإما بالاستثنائي وبالوجهين المعلومين، وأما بالخلف في الوجهين أيضاً: إن  
لم يكن لا ين كل «أـ بـ» فكـل «أـ بـ» وكل «جـ أـ» فـكل «جـ بـ».

وأيضاً: إن كان كل «أ-ب» وليس كل «ج-ب» فلا كل «أ-ج».  
وأما جنس الموضوع وفصل جنسه وخصائصه وحده ورسمه وأعراضه  
وأجناسه، فإن ثبوت المحمول لأيتها كان كلها يلزم به ثبوته كلها.

**بيانه من الاقتراضي: كل «أ» حـ و كل «جـ بـ» فـ كـ لـ «أـ بـ».**

ومن الاستثنائي بوجهين:

**أحدهما:** كلما كان كل «جـ بـ» ضرورة أنه كلما لزم العام لزم الخاص. لكن المقدم ثابت فال التالي كذلك.

**وَثَانِيَهُمَا:** لَوْ كَانَ لَا كَلْ «أَب» لَكَانَ لَا كَلْ «جَب» ضَرُورَةٌ أَنْ «أَب» بَعْضُ أَفْرَادِ «جَب»، لَكِنَ التَّالِي كاذبٌ فَالْمُقْدَمُ مُثُلُهُ.

**واما بالخلف فبوجهين أيضاً: إن لم يكن كل «أ-ب» فلا كل «أ-ب» وكل «أ-ج» فلا كل «ج-ب».**

**وأيضاً:** إن كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج».

واما سلب المحمول عن أيها كان كلياً: فيلزمه سلبه عن الموضوع كلي.

**بيانه أما من الاقتراني:** كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب»، أو كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا شيء من «أ ب»، أو لا شيء من «ب ح» وكذا «أ ح» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب».

**واما من الاستثنائي فالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فهو وجهين أيضاً إن لم يكن لا شيء من «أ» بـ«ب» فبعض «أ» بـ«ب» وكل «أ» جـ» وبالضرب الرابع من**

**الشكل الثالث بعض «ج ب»، وبالثالث منه بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».**

**وأيضاً:** إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ج»، أو ولا شيء من «ب ج» بالعكس، فلا كل «أ ج».

وأما ثبوت المحمول لذلك جزئياً أو انتفاؤه عنه جزئياً فلا يلزمـه شيء لجوازـ أن يكونـ البعضـ من ذلكـ الذيـ ثبتـ لهـ المـحمـولـ أوـ اـنـفـقـ عنـهـ غـيرـ المـحـمـولـ عـلـىـ المـوـضـوـعـ. وأما أعراضـ المـوـضـوـعـ فـثـبـوتـ المـحـمـولـ الـواـحـدـ مـنـهـ كـلـياًـ يـلـزـمـهـ ثـبـوـتـهـ لـلـمـوـضـوـعـ جـزـئـياًـ،ـ وـلـاـ يـلـزـمـ الـثـبـوتـ الـكـلـيـ لـجـواـزـ أـلـاـ يـكـونـ ذـلـكـ الـعـرـضـ عـامـاًـ لـأـفـرـادـ المـوـضـوـعـ.

اما بيانـ الثـبـوتـ الـجـزـئـيـ فـمـنـ الـاقـتـرـانـيـ:ـ بـعـضـ «أ ج»ـ وـكـلـ «ج ب»ـ فـبـعـضـ «أ ب»ـ،ـ وـأـيـضاـ بـعـضـ «ج أ»ـ وـكـلـ «ج ب»ـ فـبـعـضـ «أ ب»ـ،ـ أـوـ كـلـ «ج ب»ـ وـبـعـضـ «ج أ»ـ فـبـعـضـ «ب أ»ـ وـيـنـعـكـسـ بـعـضـ «أ ب»ـ.

**ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضاً:** إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب».

**وأيضاً:** إن كان لا شيء [من<sup>(١)</sup> «أ ب»] وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج»، أو كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج أ» وأما سلب المحمول عن ذلك العرض كلياً، فيلزمـهـ سـلـبـهـ عـنـهـ جـزـئـياًـ وـلـاـ يـلـزـمـ كـلـياًـ،ـ لـجـواـزـ أـلـاـ يـكـونـ العـرـضـ عـامـاًـ لـأـفـرـادـ المـوـضـوـعـ.

**بيانـهـ مـنـ الـاقـتـرـانـيـ:**ـ بـعـضـ «أ ج»ـ وـلـاـ شـيـءـ مـنـ «ج ب»ـ فـلـاـ كـلـ «أ ب»ـ.

**وأيضاً:**ـ بـعـضـ «ج أ»ـ وـلـاـ شـيـءـ مـنـ «ج ب»ـ فـلـاـ كـلـ «أ ب»ـ.

**ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف:** إن كان كل «أ ب» وبعض «ج أ» فـبـعـضـ «ج ب»ـ أـوـ بـعـضـ «أ ج»ـ.

**فـبـالـضـرـبـ الـثـالـثـ مـنـ الشـكـلـ الـثـالـثـ:**ـ بـعـضـ «ج ب»ـ.

(١) سقطـ مـنـ الـأـصـلـ.

**وبالرابع:** منه بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».  
**وايضاً:** إن كان كل «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فالضرب الأول من الشكل الثاني لا شيء من «أ ج»، وبالثاني منه لا شيء من «ج أ».  
وأما ثبوت المحمول لذلك العرض جزئياً أو انتفاوئه عنه جزئياً فلا يلزم منه شيء، لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول أو المنفي عنه غير العارض الموضوع، ولنعتبر نسبة محمولات المحمول إلى الموضوع فنقول: أما فصله وخاصة وحده ورسمه، فإن ثبوت أيها كان الموضوع كلياً يلزم منه ثبوت المحمول لل موضوع كلياً.

**بيانه من الاقتراضي:** كل «أ» جـ وكل «جـ بـ» فـ كل «أـ بـ».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضاً: لو كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج». وأيضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب» وأما سلب أيها كان عن الموضوع كلياً فيلزم سلب المحمول عن الموضوع كلياً.

**بيانه من الاقتراني:** لا شيء من «أ» جـ» وكل «ب» جـ» فلا شيء من «أ» بـ»، أو كل «ب» جـ» ولا شيء من «أ» جـ» فلا شيء من «ب» أـ»، فلا شيء من «أ» بـ» بالعكس. **ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف:** إن كان بعض «أ» بـ» وكل «ب» جـ» بعض «أ» جـ».

**وايضاً:** إن كان بعض «أ» بـ«ج» ولا شيء من «أ» جـ«ب» فلا كل «بـج» وأما ثبوت أيها كان للموضوع جزئياً فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع جزئياً.

**وبيانه، أما من الاقتراني:** بعض «أ» جـ«جـب» وكل «جـب» بعض «أ» بـ«ج» أو بعض «جـأ» بالعكس، وكل «جـب» بعض «أ» بـ«ج» أو كل «جـب» وبعض «جـأ» بعض «أ» بـ«جـب» بالعكس.

واما من الاستثنائي فالوجهين المعلومين، وأما من الخلف: إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب»، وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج»، أو كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج أ» فلا شيء من «أ ج» بالعكس.

**وأيضاً:** إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب» وأما سلب أيها كان عن الموضوع جزئياً فيلزم سلب المحمول عن الموضوع جزئياً.  
بيانه، أما من الاقترани: لا كل «أ ج» وكل «ب ج» فلا كل «أ ب».

وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فبالوجهين أيضاً: إن كان كل «أ ب» وكل «ب ج» فكل «أ ج» هذا خلف.

**وأيضاً:** إن كان كل «أ ب» ولا كل «أ ج» فلا كل «ب ج».  
وأما جنس المحمول فثبوته للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزم شيء، لجواز أن يكون ما يثبت الموضوع هو البعض منه الذي لا يصدق على المحمول.

وأما سلبه عن الموضوع كلياً، فيلزم سلب المحمول على الموضوع كلياً.  
بيانه من الاقتراني: لا شيء من «أ ج» وكل «ب ج» فلا شيء من «أ ب»، أو

كل «ب ج» ولا شيء من «أ ج» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.  
**وأيضاً:** كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» بالعكس، فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

**وبوحي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلف:** إن كان بعض «أ ب» وكل «ب ج» فبعض «أ ج»، وإن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «أ ج»، فلا كل «ب ج».  
وأما سلب جنس المحمول عن الموضوع جزئياً، فيلزم سلب المحمول عنه جزئياً، بعض «أ» ليس «ج» فكل «ب ج» فلا كل «أ ب».

**وبوحي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلف:** وأما عرض المحمول فثبوته للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزم شيء، لجواز كون الثابت للموضوع غير المحمول على المحمول، وكذلك سلبه عن الموضوع كلياً أو جزئياً فلا يلزم شيء، لجواز أن يكون البعض من المحمول الذي لا يعرض له ذلك العرض محمولاً على كل الموضوع أو بعضه، وهذه الموضع أيضاً يشارك فيها البرهان الجدلية، إلا أن الجدل يختص بأنه يوجد فيه الأكثر مكان الكل إذا لم يوجد، نعرف ما ينقض به الكلية.

ومن الموضع موضع مأخوذة من التحديد، وذلك بأن نجد الموضوع

والمحمول، ونجد كل واحد من أجزاء حديهما، ولا نزال كذلك حتى تنتهي إلى الأجزاء البسيطة التي لا يمكن تحديدها، ثم تعتبر فإن وجد جزء من أجزاء حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع منافياً لجزء من أجزاء حد من الحدود المنسوبة إلى المحمول، لزم من ذلك أن يكون كل واحد من المحمول وال موضوع مسلوباً عن الآخر سلباً كلياً، ضرورة أن المتنافيين يستحيل أن يوجب أحدهما على الآخر، وإذا استحال ثبوت جزء استحال ثبوت الكل للكل؛ لأن كل جملة فإنما توجد مطلقاً أو لشيء آخر بعد وجود أجزائها، ويجب أن يكون هذا السلب كلياً؛ إذ لو صدق الإيجاب في البعض لاجتمعت في ذلك البعض الجملتان فاجتمعت الأجزاء المتنافية، هذا خلف؛ ولأن كل «أ» الموضوع فهو «ج» الذي هو جزء الموضوع ولا شيء من «ج د» الذي هو جزء المحمول فلا شيء من «أ د» وكل «ب» المحمول «د» فلا شيء من «أ ب» وكذلك لا شيء من «ب أ» يعكس هذا البيان وتعكس النتيجة.

**وأيضاً بوجهي القياس الاستثنائي:** كلما كان لا شيء من «ج د» يكون لا شيء من «أ ب» ضرورة أن ارتفاع الجزء يلزم ارتفاع الكل، لكن المقدم ثابت فال التالي كذلك.

**وأيضاً:** إن كان بعض «أ ب» بعض «ج د» ضرورة أن وجود الجملتين يلزم وجود أجزائهما، لكن التالي باطل فالمقدم كذلك، وبوجهي الخلف، لو كان بعض «أ ب» وكل «ب د» فبعض «أ د» وكل «أ ج».

**بالضرب الرابع من الشكل الثالث:** بعض «ج د» وبالثالث منه بعض «د ج» وينعكس بعض «ج د» وكان لا شيء من «ج د» هذا خلف.

**وأيضاً:** لو كان بعض «أ ب» وكل «ب د» فبعض «أ د» ولا شيء من «ج د» فلا كل «أ ج» وهو جزؤه، هذا خلف.

وهذا يشارك فيه البرهان الجدلية، إلا أن الجدل لا يشترط فيه أن تكون الحدود حقيقة بل مشهورة، وكذلك أجزاؤها وأما إن وجد المحمول داخلاً في حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع كان مقوماً له، فيكون موجباً عليه كلياً، وهذا

خاص بالجدل؛ إذ قد بینا أن المقومات لا تطلب في العلوم إلا في الصورتين اللتين استثنيناها هناك، وإن وجد الموضوع داخلاً في حد من الحدود المنسوبة إلى المحمولة، فالمحمول ثابت لبعض الموضوع، ولا يلزم أن تكون الجملة؛ إذ قد يكون الموضوع جزء حد أعم كالجنس وفصله.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التلازم، وهي إما مأخوذة من ملزمات النوضع جملة ولوارزمه، أو من ملزمات أجزاءه ولوارزمه.

**اما الأول:** فإنه إذا أريد إثبات الوضع أثبت كل ما يمكن إثباته من ملزماته؛ إذ يلزم من وجود الملزم وجود اللازم وإن أريد إبطاله، أبطل كل ما يمكن إبطاله من لوازم الوضع؛ إذ يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزم.

**واما الثاني:** أعني: ما يلزم من الأجزاء أو تلزمها الأجزاء، فينبغي أولاً أن تفحص عن لوازمه كل واحد من الموضوع والمحمول وملزماته، ويستكثر منها ما أمكن، فإن وجد المحمول ثابتاً لكل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو ثابت للموضوع كلياً.

بيانه، أما من الاقتراني: ولتكن ذلك اللازم «ج» كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

**ويوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي:** إن كان لا كـل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كـل «ج ب».

**وأيضاً:** إن كان لا كـل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كـل «أ ج» وإن وجد المحمول مسلوباً عن كل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو مسلوب عن الموضوع كلياً.

بيانه من الاقتراني: كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب». **وأيضاً:** كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «أ ب» أو لا شيء من «ب ج» وكل «أ ج» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

**ويوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي:** إن كان بعض «أ ب» وكل «أ ج» بعض «ج ب» بالضرب الرابع من الشكل الثالث، وبعض «ب ج» بالضرب

الثالث منه، ثم يعكس بعض «جـ بـ».

**وأيضاً:** إن كان بعض «أـ بـ» ولا شيء من «بـ جـ» بالعكس فلا كل «أـ جـ»، وإن كان بعض «أـ بـ» ولا شيء من «جـ بـ» فلا كل «أـ جـ».

وأما إن وجد المحمول ثابتًا لبعض أفراد لازم من لوازם الموضوع أو مسلوبًا عن بعضه، لم يلزم ذلك شيء لجوائز أن يكون البعض الثابت له المحمول أو المسلوب عنه من ذلك اللازم غير البعض المحمول على الموضوع.

**وأيضاً:** إن وجد المحمول ثابتًا لجميع أفراد متزوم ما من ملزومات الموضوع، فالمحمول ثابت لبعض أفراد الموضوع ولا يلزم لكله. لجوائز أن يكون الموضوع أعم من ملزومه.

**ويبيان أنه ثابت لبعضه بالاقترانى:** بعض «أـ جـ» بالعكس، وكل «جـ بـ» في بعض «أـ بـ».

**وأيضاً:** كل «جـ أـ»، وكل «جـ بـ» في بعض «أـ بـ».

**ويوجهى القياس الاستثنائى، ووجهى الخلفى:** لو كان لا شيء من «أـ بـ» وبعض «أـ جـ» فلا كل «جـ بـ».

**وأيضاً:** إن كان لا شيء من «أـ بـ» وكل «جـ بـ» فلا شيء من «أـ جـ» بالضرب الثاني من الشكل الثاني.

**وبالضرب الأول:** كل «جـ بـ» ولا شيء من «أـ بـ» فلا شيء من «بـ أـ» فلا شيء من «أـ بـ» بالعكس.

وكذلك إن وجد المحمول مسلوبًا عن كل أفراد متزوم الموضوع، فهو مسلوب عن بعض أفراد الموضوع.

**بيانه:** بعض «أـ جـ» ولا شيء من «جـ بـ» فلا كل «أـ بـ».

**وأيضاً:** بعض «أـ جـ» ولا شيء من «بـ جـ» بالعكس فلا كل «أـ بـ».

**وأيضاً:** كل «جـ أـ» ولا شيء من «جـ بـ» فلا كل «أـ بـ».

**ويوجهى القياس الاستثنائى، ووجهى الخلفى:** إن كان كل «أـ بـ» وكل «جـ أـ» فكل «جـ بـ» أو وبعض «أـ جـ» وبالضرب الثالث من الشكل الثالث بعض «جـ

ب» وبالضرب الرابع منه بعض «ب ج» وينعكس بعض «ج ب».

**وايضاً:** إن كان كل «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ج» بالضرب الأول من الشكل الثاني، ولا شيء من «ج أ» بالضرب الثاني منه، وإن وجد المحمول ثابتاً لبعض أفراد ملزوم الموضوع فهو ثابت لبعض أفراد الموضوع، كل «ج أ» أو بعض «ج ب» وبعض «أ ب» بالضرب الرابع من الشكل الثالث، وبعض «ب أ» بالضرب الثالث منه، وينعكس بعض «أ ب».

**ويوجهي القياس الاستثنائي، ويوجهي الخلف:** إن كان لا شيء من «أ ب» وكل «ج أ» فلا شيء من «ج ب».

**وايضاً:** إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «ج ب» فلا كل «ج أ» وإن وجد المحمول مسلوباً عن بعض أفراد ملزوم الموضوع، فهو مسلوب عن بعض أفراد الموضوع.

بيانه من الاقترافي كل «ج أ» وبعض «ج» ليس «ب» فلا كل «أ ب».

**ويوجهي القياس الاستثنائي، ويوجهي الخلفي:** إن كان كل «أ ب» وكل «ج أ» فكل «ج ب».

**وايضاً:** إن كان [كل]<sup>(١)</sup> «أ ب» ولا كل «ج ب» فلا كل «ج أ».

وهذه الموضع برهانية أيضاً، لكن في الجدل ينزل الأكثر منزلة الكل، ومواضع آخر تركناها كراهة الإطالة، وينبغي أن تكون الموضع خاطرة عند الجدلية حتى إذا [أراد]<sup>(٢)</sup> إبطال وضع أو إثباته عرضه عليها ليلمح قياس ذلك عن قرب، ولا يحتاج إلى طول فكرة يقضى بها مجلس المناقضة.

فلنتكلم الآن في الموضع التي يحتاج إلى إثباتها أو إبطالها في إثبات الأوضاع، أو إبطالها على الخصوص، فنقول: إن كل واحد من المحمولات الأربع التي هي الحد والجنس والخاصة والعرض، فله أوصاف تعمه وغيره، وأوصاف

(١) ما بين | | زيادة لتمام السياق.

(٢) ما بين | | زيادة لتمام السياق.

يختص بها، وإنما تثبت على الخصوص بإثبات جميع الأوصاف التي له، العامة والخاصة، وتبطل على الخصوص بإبطال أيها كان.

فعلى هذا يكون الإبطال أسهل من الإثبات؛ ونعني هنا بالحد: الحد الكامل، فلا بد وأن يكون صادقاً على الموضوع الذي هو المحدود، دائم الصدق عليه، وسماوياً له في العموم وأن يكون مؤلفاً، وأن تكون أجزاؤه معايرة للمحدود، وأعرف منه ذاتية له، وإن كان إثبات كونها ذاتية تغنى عن إثبات كونها أعرف، ولا بد وأن يؤتى بجميع المقومات العامة له، وبجميع الخاصة، وأن يقدم العامة على الخاصة؛ لأن ذلك تعريف الشيء على ما هو عليه، وأقرب إلى تفعله، وألا يكون مذكوراً فيه غير ذلك، فحيثئذ يكون مساوياً للمحدود في مفهومه.

فهذه هي المواضع التي تفتقر إلى إثباتها ليثبت أن المحمول حد للموضوع، وأما إبطال ذلك فيكفي فيه إبطال واحد منها، وأما الجنس فيحتاج في إثباته إلى إثبات كل ما ذكرناه في أجزاء الحدود، وفي إبطال إلى إبطال واحد منها، وأما الخاصة فتحتاج في إثباتها إلى إثبات كونها صادقة على الموضوع، شاملة لكله، ومساوية له في العموم، وخارجية عن حقيقته.

وقد علمت أن معنى الخاصة هنا يشتمل على بعض أصناف الخاصة المثبتة في إيساغوجي، وعلى الرسم؛ ونعني: بالرسم هنا الرسم التام، فيجب في إثباته إثبات جميع ما ذكرناه في الخاصة، مع زيادة إثبات أنه أعرف من الموضوع.

وأما العرض العام، فيحتاج في إثباته إلى إثبات أنه صادق على الموضوع، وخارج عن حقيقته وغير مساوا له في العموم، وأما إبطال كل واحد من الأربع المحمولات، فيكفي فيه إبطال واحد مما ذكرنا، وجواب إثباته فيه لكن يكفي في إبطال ما سوى العرض العام سلب أي واحد مما ذكرنا، وجوب إثباته له عن بعض أفراد الموضوع.

وأما في العرض العام فيحتاج أن يسلب سلباً كلياً، ولا يفتقر الجدلية إلى إثبات ذلك أو إبطاله بحسب الحقيقة، بل بحسب الشهرة.

## الفصل الحادي عشر

### في القدر في الحدود

**أما القدر في المقدمات:** فهو بإبطال مممولاتها، وقد عرفت أن كل محمول، فإنه بإبطال شيء مما ذكرنا وجوب إثباته له حتى يثبت.

**وأما القدر في الأقيسة:** فإن القياس يبطل إما بإبطال صغره أو بإبطال كبراه أو بإبطالهما معاً أو بإبطال صورته بـألا تكون على هيئة شكل، أو إن كان منه على هيئة شكل لا يكون على هيئة ضرب متوج، وبأشياء آخر ذكرنا بعضها فيما مضى.

ونذكر باقيها فيما يستقبل، لكن نذكر في القدر في الحدود من جملة المممولات أمثلة إذا عرفت نفعت بأنفسها ونفعت بمعرفة فساد ما هو منها.

فتقول: الحد يقدح فيه إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى.

#### أما من جهة اللفظ فمن وجوه:

منها: أن يستعمل فيه لفظ مشترك كقولهم: الصحة هي اعتدال المزاج، فإن لفظ المعتدل مشترك بين معان كثيرة ذكرناها في كتابنا في شرح فصول الفاضل أبقراط، وفي كتابنا في شرح «القانون» للشيخ الرئيس أبي علي رحمة الله عليه، وهذا قادح في صحة الحد؛ لأنه مخل بالفهم.

والمراد بالحدود إيضاح ماهيات الأشياء، اللهم إلا أن يقرن باللفظ المشترك ما يصرفه إلى المعنى المقصود في الحد، فحيثئذ إن كان لذلك المعنى لفظ مشهور غير مشترك كان استعمال ذلك المشترك مع القرينة قادحاً في جودة الحد فقط، وإن لم يكن له لفظ مشهور لم يكن استعمال ذلك المشترك مع القرينة قبيحاً.

ومن ذلك أن يستعمل في الحد لفظ مشكل، كقولهم: الكون هو مصير إلى الجوهر، فإن لفظ المصير مشكل، ومعناه الانتقال، لكن الانتقال المكاني أولى به، ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ مستعار، كقولهم: الأرض هي أم البشر، فإن هذا مستعار من حيث إن في الأرض مادة التكون كالأم.

ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ غريب وحشى كالألفاظ التي ليست بمشهورة، كاستعمال لفظ الغضنفر بدل الأسد، وكما يعبر عن الشيء بلازمه الغريب الذي ليس

بمشهور، كما يستعمل بدل لفظ الرتيلاء المعرفة اللسعة<sup>(١)</sup> وهذه الأشياء كلها قوادح في جودة التحديد؛ إذ الغرض بالتحديد الإيضاح، وهذه كلها مغلوطة، بل يجب أن يستعمل في الحدود الألفاظ الناصحة المعتادة، لكنه ربما اشتهرت المعانى المقصودة من الألفاظ المذكورة حتى صارت تسبق إلى الذهن عند إطلاق تلك الألفاظ.

ويحيى كذلك لا يكون استعمالها قبيحاً، بل ربما كان استعمالها أولى من الألفاظ الموضوعة لتلك المعانى في الأصل، وأما القوادح من جهة المعنى، فبوجوه منها: ألا يكون ذلك الحد صادقاً على المحدود كقولهم: النضر هو الرسول الصادق، وهذا كاذب فإنه لا رسول ولا صادق.  
ومنها: ألا يكون دائم الصدق عليه.

ومنها: أن يكون أعم منه، كقولهم: النقطة شيء ما لا جزء له، وأخص منه قولهم: السبب هو ما يوجب وجود حالة من أحوال بدن الإنسان.

ومنها: ألا يكون مؤلغاً، كقولنا: البشر هو الإنسان، فإن هذا تعريف للشيء بنفسه وهو غير جائز؛ لأن المعرف لا بد وأن يكون معلوماً قبل العلم بالمعرف، ويستحيل كون الشيء معلوماً قبل كونه معلوماً، لكن إن أريد بهذا التعريف تعريف المفهوم اللغوي فهو صحيح، ولكنه لا يكون حذاً.

ومن ذلك أن يعرف الشيء بما لا يعرف إلا به، كقولهم: الشمس هي كوكب يطلع نهاراً، ولا يمكن تعريف النهار إلا بأنه زمان طلوع الشمس، وربما خفي هذا إذا كان تعريف المعرف بالمعرف بوسائله، كقولهم: الإثنان هو الزوج الأول، ولا يمكن تعريف الزوج بأنه عدد منقسم بمتباينين، ولا يمكن تعريف المتباينين إلا بأنهما شيئاً كل واحد منها يطابق الآخر، ولا يمكن تعريف الشيدين إلا بأنهما إثنان.

**ومن ذلك أيضاً:** أن يكرروا شيئاً في الحدود، وذلك الشيء إما المحدود

(١) الرتيلاء: من فصيلة العناكب وتسمى عقرب الحيات، لأنها تقتل الحيات والأفاعي. وهي أنواع وشرّها النوع المصري. ومنه ما له زغب، وأهل مصر يسمون ذلك النوع أبو صوفة. وننهشها كلها قريب من لسع العقرب وهو مورم ومولم.

نفسه، لقولهم: العدد هو كثرة مركبة من آحاد، فإن الكثرة هي نفس العدد، وهذا مع ما فيه من التكرار، فهو تعريف للشيء بنفسه.

وإما أن يكون المكرر بعض المحدود كقولهم: الإنسان هو الحيوان الجسماني الناطق، ومن الأشياء أشياء يجب أن تكون في حدودها تكرار، كما في تحديد الأمور الإضافة، كقولنا في تحديد الأب: إنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك.

فقولنا: من حيث هو كذلك معناه من حيث هو مولد لآخر من تلك الجهة، وهذا تكرار، ومن ذلك أن تكون أجزاء الحد أخفى من المحدود، وهذا لا يتصور إذا كانت الأجزاء ذاتيات للمحدود في الحقيقة، كقولهم: الأرض هي جرم بسيط موضعه وسط الكل، فإن الأرض أعرف عن الناس من كل واحد من هذه الأجزاء، ومن ذلك أن تكون بعض الأجزاء غير ذاتية، كقولهم: الإنسان هو الحيوان الضاحك، ومن ذلك أن نخل بذلك بذكر بعض الذاتيات، كقولهم: الحيوان هو الجسم الحساس.

## الفصل الثاني عشر

### في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتهمما

أما تأليف حجة السائل: وهي التي تسمى تبكيتاً وإشكالاً وسؤالاً فعلى وجهين:

أحدهما: أن يسأل عن المقدمات مقدمة مقدمة، فإذا سلم له المجيب جميع المقدمات التي يظن السائل أنها تكفي في إنتاج نقض الوضع، أو يحتاج إليها إلى مقدمات يظن أن المجيب لا يمتنع من تسليمها إذا خاطبه به على سبيل الإخبار، وحينئذ يؤلف منها تبكيته، ولا يكون حينئذ للمجيب النظر في المقدمات التي قد تقدم له تسليمها، فإنه قد اعترف بصدقها، إلا أن يكون السائل قد حرفاها عن الوجه الذي سلمها، وحينئذ له أن يمنعها إلى أن يردها السائل إلى الوجه الذي سلمها عليه المجيب، وله النظر في شكل القياس وشروط إنتاجه، وربما كان القياس بحيث إذا أخذت مقدماته على الوجه الذي سلمها المجيب بطلب صورته، وإذا أخذت على

الوجه الذي تصح معه صورة القياس، خرجمت عن الوجه الذي سلمها المجيب، فحينئذ يكون للمجيب النظر في ذلك، والكشف عن حال المقدمات.

**والوجه الثاني:** وهو الطريقة المحدثة، أن يخبر السائل عن المقدمات من غير أن يسأل عنها وواحدة بعد أخرى، بل يخبر بمقدمات الحجة مرتبة حتى يتنهى إلى آخرها.

### وحيثند يكون حال المجيب على وجهين:

**أحدهما:** أن يتظاهر بالإنصاف وقلة المعاندة، وغرضه إذا استوفى السائل مقدماته أن يفك فيها ليتفطن لمواقع الممنع والعناد، فإذا أبطل شكل القياس أو منع مقدمة أو عارضها وعجز السائل عن الذب عن ذلك، انقطع وبطل إشكاله.

**والوجه الثاني:** أن يظهر المجيب قصور السائل أو ضعف الإشكال، فيقصد معاندته من أول كلامه لينقطع في أوله فيمنع مقدمة مقدمة، ويعانده فيها إلى أن ينقطع.

**والوجه الأول:** أولى؛ لأن المجيب مع ما يظهر منه من الإنفاق وحسن الاستماع والوقار، يجد مهلة في التفكير فيكون تفطنه لمواقع الممنع والعناد أكثر، ويكون منوعه أشد وشغبه أقل.

ونقول: إن الطريقة الأولى أقوى في الإلزام لكن يفتقر مستعملها إلى أن يكون عارفاً بتفاصيل المقدمات حتى يسأل عنها وواحدة بعد أخرى، وأن تكون له خبرة لمخادعة المجيب حتى لا يسأله أولاً عن المقدمات التي يظهر للمجيب نفعها في إبطال الوضع، فلذلك السائل الفاضل إنما يسأل عن ملزميات المقدمات أو عن المقدمات المنتجة لها أو المنتجة للمنتجة لها، وكلما كان ذلك أبعد عن الوضع، كان تفطن المجيب لنفعه في إبطال الوضع أقل.

**والطريقة الثانية:** يكون لمستعملها بهاء ورونق، ولكنه إذا أبطل المجيب مقدمة من مقدماته بطل كل ما سرده، واضطر إلى اختراع حجة أخرى، وأما المجيب فإنما يؤلف حجته على طريق الإخبار عن المقدمات؛ لأن مقدماته يجب أن تكون مشهورة فلا يمكن السائل من منعها، ولو كانت غير مشهورة وسلمها

السائل لم ينفعه ذلك؛ لأنه يدعى أن الوضع حق وذلك لا يكفي فيه أن يكون واحد يسلم مقدماته.

وأما حال السائل عند تأليف المجيب حجته، فهي كحال المجيب إذا كان السائل يؤلف حجته على الطريقة الأولى؛ وليس يلزم المحتاج أن يؤلف حجته على الترتيب الذي ذكرناه في كتاب القياس، ولا أن يحلل قياسه إلى الأشكال، بل عليه أن يؤلفها على وجه يعتقد إنتاجها في المشهور، وعلى المدعى فسادها وخروجهما عن النظم الصواب، بيان ذلك، ولا يكتفي بيانه بوجه غير مشهور.

### الفصل الثالث عشر

#### في أقسام السؤال الجدلية

##### السؤال عن المقدمات في الجدل يكون على وجهين:

**أحدهما:** عن المقدمات مع التبيحة جملة، كقولنا: أليس إذا كان كل «أ ب» وكل «ب ج» يكون كل «أ ج»، فهذا لا حيلة فيه إلا المنع أو التسليم.  
**والمنع:** إما أن يكون لمقدمة أو لشكل القياس، ولكن إذا كان الشكل المذكور مشهور الإنتاج لم يسمع من المجيب مع إنتاجه إلا أن بين فساده بأقوال مشهورة كما بينا. وإما من المقدمات فإن كانت المقدمات الظاهرة الصدق في المشهور لم يسمع منها أيضاً، وإن لم تكن ظاهرة الصدق سمع منها، ولا يلزم ذكر المستند في المنع، بأن ينزع به حس ليكون منسوباً إلى الإنفاق، وعلى السائل نصرتها بحجة أو تركها وأخذ بدلها، ونصرتها أولى؛ لأن في تركها ظهور عجز ما وانقطاع.

**والوجه الثاني:** أن يكون السؤال عن المقدمات وحدتها من غير نتيجة، وهذا يكون على وجهين:

**أحدهما:** سؤال تقرير.

**والثاني:** سؤال تخبير.

**وسؤال التقرير:** هو أن يسأل عن أحد طرفي النقيس على التحصل مقرونا به حرف أليس أو ما يقوم مقامها، كقولنا: أليس أن اللذة خير؟ وأليس أن العدل جميل؟

**سؤال التخيير:** هو الذي يفرض فيه إلى المجبى أن يجيب بأى طرفى النقيض شاء، ولا بد فيه من التصریح بالجزئين، كقولنا: هل اللذة عندك خير أو ليس بخير؟ وهذا السؤال يحسن حيث لا يكون أحدهما مشهوراً، ويكون السائل [ممکن] من تأليف التبكيت من أي الجزئين سلم له على السواء.

وأما إذا كان أحدهما مشهوراً، فالأولى أن يذكر على سبيل الاخبار؛ إذ في السؤال تنبيه على جواز المنع، فإن عدل عن ذلك واستعمل السؤال فليكن سؤال التقریر، وخصوصاً إذا كان التأليف من ذلك الجزء أسهل عليه، لثلا يعسر عليه التأليف لو سلم المجبى الجزء الآخر عندما يسأل سؤال التخيير. انتهى.

#### الفصل الرابع عشر

#### الخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجبى، والسائل

##### أما المجبى، فينبغي له التحفظ من شيئاً:

أحدهما: في سلم المقدمات، فليجتهد حتى لا يسلم حداً مكرراً، فإنه إذا لم يكن في المقدمات حد مشترك، لم يكن المجموع قياساً.

وثانيهما: أن يجتهد إذا عجز عن منع المقدمات، أن يمنع إنتاج تأليفها، بأن يبطل شكل القياس، وإنما يأتي له ذلك، إذا كان مستحضرأً لشروط الأقىسة، وعدد ضروبها، فيجب أن يكون ذلك معلوماً عند الجدلي.

وأما السائل: فيجب أن يحتال في استعمال ما أوصى المجبى بالتحرج عنه، فيجتهد في إخفاء كون المقدمات التي يسأل عنها نافعة في إبطال الوضع، والحليلة في ذلك، لا يسأل عن المقدمات القريبة، بل عن المقدمات المنتجة لها، أو المنتجة للمنتجة لها، وكلما كان ذلك أبعد عن الوضع، فهو أفضل.

ولنختم الكلام في الجدل مستعينين بالله وحده.

# كتاب سوسيطية

ويشتمل على فصول:

## الفصل الأول في منفعة هذا الكتاب

كما أن الحق يتعلم ليعتقد، والخير يتعلم ليستعمل، كذلك الباطل يتعلم ليحترز عنه كما يتعلم الطبيب أمر الأركان والأمزجة وغير ذلك ليعلمها، ويتعلم كيفية حفظ الصحة وإزالة المرض ليستعملها، ويتعلم السموم والأشياء الضارة ليجتنبها ويحترز عنها، بل ربما كان من الناس من يؤثر الشهرة بالعلم ، وإن لم يكن علماً على أن يكون عالماً غير مشهور، فيضطر لذلك إلى مغالطة العلماء والتمويه بالمساواة لهم أو التقدم عليهم ليظهر له بذلك ميزة عند العوام، فلذلك يضطر إلى استعمال المغالطات، بل قد يضطر الجدل إلى ذلك إذا عجز عن قهر معاند الحق بطريق الجدل.

كما أن الفيلسوف قد يضطر إلى الجدل إذا عجز عن البرهان، إما لتغدره في تلك المادة أو لقصوره عنه أو لقصور من يخاطبه، لكن المموه بالحكمة وليس بحكيم يسمى سوسيطائياً، والمموه بالجدل يسمى مشاغبياً ممارياً، وكل واحد منهما يسمى مغالطياً.

**والغلط:** هو أن يجهل الإنسان شيئاً ويجهل أنه يجهله، وغرضنا الآن إحصاء الأشياء المغلطة، ليكون لمتعلمتها سبيل إلى اجتنابها، وسبيل إلى استعمالتها عند إرادته تغليظ غيره.

## الفصل الثاني

### في أسباب وقوع الغلط

#### الغلط يحدث:

إما: من قبل طبائع الأشياء المنظور فيها.

واما: من قبل الناظر.

#### أما من قبل الناظر في الأشياء فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون في طبيعته نقص يتعده عن الكمال، كالذي تكون القوة التي بها يتصور الأشياء فاقدة أو مشوشة، فلا يتم له تصورها على التمام، وربما تصورها على غير ما هي عليه، أو تكون القوة التي بها تتركيب صور الأشياء بعضها مع بعض، وتفصيل بعضها من بعض فاقدة أو مشوشة، أو القوة التي بها تحفظ المعاني وتذكر كذلك.

وكما أن الحس الظاهر قد يقع من قبله غلط، إما طباعي كرؤيه الكبير البعيد صغيراً، والصغير القريب جداً كبيراً، والساكن متحركاً والمتحرك ساكناً، وإما من مرض كالخيالات التي يراها من ابتدأ به نزول الماء في العين، وقد يقع به نقصان، كضعف البصر عن رؤية الأشياء الدقيقة أو البعيدة، وقد يقع به بطلان كالمعنى، فذلك لا يبعد أن يقع في القوى الباطنة نقصان أو بطلان أو تشوش، إما حلقة أو حدث بعد ذلك لمرض، فيقع بسبب ذلك غلط، وليس كلامنا الآن في مثل هذا.

**والوجه الثاني:** أن يكون عديم الملكة التي بها يميز بين صحيح الحدود من فاسدها، وصحيح الأقيسة من فاسدها، فلا يقوى على التمييز بينها، وإن كانت قواه كلها صحيحة.

وأما حدوث الغلط من قبل طبائع الأشياء: فإن الأشياء لو كانت كلها متباعدة ظاهرة الاختلاف لم يبعد ألا يقع فيها غلط، وكذلك لو كانت كلها متعددة لم يبعد ألا يقع فيها أيضاً غلط، لكنها متعددة مختلفة، فإن الشيء الواحد قد تكون له جهات كثيرة يختلف بها، وقد تكون أشياء كثيرة تشارك في شيء واحد تتحدد به، فلذلك وجب أن يقع الغلط كثيراً فيظن بالأشياء المختلفة أنها واحدة وبالشيء

واحد أنه كثير.

**ومن المغلطات أشياء تسمى المغلطات الخارجية:** وهي أشياء خارجة عن النظر، كترذيل قول الخصم، أو قطع كلامه أو الاستهزاء به والإزراء بمرتبته أو الإعراب عليه في العبارة والخروج عن محل النزاع إلى غيره، وأسباب مغية أو مضجرة، فإن المباحث قد يعرض له عند الضجر والكلال أن يسلم كل ما يورد عليه، فيعرض بسبب ذلك غلط كثير.

ومن الناس من يوهم العوام تقدمه في العلم بالتزام شعار الصالحين من طأطأة الرأس، وخفض الصوت وحمل السبحة والسواك والسجادة.

**ومنهم:** من يوهمهم التقدم في العلوم الحكيمية بارتكان المعاصي، ومخالفة الشريعة ليوهم أنه اطلع على علوم الأولئ حتى عرف أن هذا التقيد بكلام الشريعة من الهذيان.

**ومنهم:** من يوهمهم بالتقرب إلى الملك وقوة الجاه وغير ذلك.

### الفصل الثالث

#### في مادة الأقىسة المغلطة

قد تقدم هنا الكلام في وجوه الأغالط الواقعة في الحدود الموقعة للتصور، ونحن الآن نشير إلى الأغالط الواقعة في الأقىسة الموقعة للتصديق.

#### والغلط يقع في القياس:

إما من جهة مادته.

وإما من جهة صورته.

وإما من جهتهما معاً.

ومادة الأقىسة هي مقدماتها، والمقدمات يقع الغلط بسببها، إما؛ لأنها ليست غير التبيبة كما في مقدمات المصادر على المطلوب، أو لأنها ليست بأعرف منها، وإن كانت غيرها.

**واما بسبب كذبها:** ولا شك أن الكاذبة لا يقع بسببها غلط إلا إذا ظنت صادقة؛ وإنما يظن بالكافر الصدق لمشابهته الصادق والتباسه به، فلذلك كانت

مادة قياس المغالطي هي الوهميات والمشبهات بغيرها، ولا تكون هي هي. والتباين الباطل والكاذب بالحق والصادق، إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، والأكثر هو الواقع من جهة المفهوم.

#### الفصل الرابع

##### في المغلطات اللغوية

أكثر الغلط الواقع بسبب اللفظ هو لكون اللفظ مشتركاً أو متشابهاً أو متسلكاً أو متباهياً، وأكثر هذه هو الواقع بسبب كون اللفظ مشتركاً، إما بسيطاً أو مركباً. وللفظ البسيط يكون مشتركاً، إما باعتبار جوهره وإما باعتبار هويته، والذي باعتبار جوهره فكقول الشاعر:

بالمنطق اشتغلوا ويكفي قولهم إن السباء موكل بالمنطق

فإن المراد **بالمنطق الأول**: العلم الذي نحن نتكلّم الآن فيه.

**وبالثاني**: الكلام الذي هو اللفظ المقيد للمعنى.

وكقولنا: هذه الدار أرفع من الأرض، وكل ما هو أرفع من شيء فهو أعظم منه، فهذه الدار أعظم من الأرض، فإن الأرفع مشترك بين العلو في المكان وبين العلو في المكانة التي هي رفعة القدر، وكذلك الأعظم مشترك بين الأعظم في الكمال والأعظم في المنزلة.

فقولنا: هذه الدار أرفع من الأرض، يقبل لأنها أرفع في المكان، وقولنا: وكل ما هو أرفع من شيء فهو أعظم منه، يقبل: لأنه يفهم من الأرفع والأعظم ما هو كذلك في المنزلة، فإذا أتيجنا أردنا بالأعظم ما هو كذلك في الكمال.

ومن المعلوم أن مثل هذا إذا وقع في القياس، فإما لا يكون الأوسط متحدداً أو لا يكون القياس قياساً على تلك الترتيبة، والذي باعتبار هويته، فكما مشترك بين المفرد والجمع كال فعلك، وبالمشترك بين الذكر والأثر كالجملة.

وربما كانت بينة اللفظ للأثر، وهو لا يستعمل إلا للذكر كالخليفة وطلحة وحمزة، وربما كان بالعكس كهند، وربما كان هذا الاستراك واقعاً في الكتابة دون

التلطف، كالحمل والحمل والإبل والإبل.

**وأما الاشتراك الواقع في اللفظ المركب:** فقد يكون بسبب إعرابه، كقولنا: غلام حسن بالسكون فيهما، فإن هذا يحتمل أن يكون حسن اسم سيدة، وقد يكون صفة للغلام، وكذلك ما قيل: لا يقتل قرشي صبراً، فإن الاسم من يقتل إذا سكنت كان هذا أمراً، فإن رفعت كان إخباراً.

وكذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيهِكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» [المائدة: ٦] فإن أرجلكم إن خضست كان عطفاً على رؤوسكم، فيكون الواجب مسحهما، وإن نصبت كان عطفاً على الوجه واليدين فكان الواجب غسلهما.

وقد يكون بسبب الوقف كقوله تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِنَّ اللَّهَ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا» [آل عمران: ٧] فإنه إذا وقف على «إِنَّ اللَّهَ» كان معناه معايراً لما إذا وقف على «والراسخون في العلم».

وقد يكون باختلاف هيئة القائل، فإنه إذا قال قائل: إن زيداً فاضل، وهو على هيئة مستهتر كان هذا سباً، وإن قاله على هيئة الوقار كان مدحأً، وقد يكون بسبب اختلاف عود الضمير، كقول بعضهم: إن الحاجاج أمرني أن ألعن عليه فالعنوه، فإن الضمير يعود في إرادته إلى الحاجاج وأوهم عوده إلى علي عليه السلام وقولنا: هذا الحكيم يتصور الحمار، وما يتصوره الحكيم فهو كما يتصوره، وهذا الحكيم حمار، فإن الضمير يعود تارة إلى الحمار، وتارة إلى الحكيم.

وقد يكون بسبب لفظ لا يعلم كونه جزءاً من الموضوع إلى المحمول أو خارجاً عنهما، كما إذا قلنا: الإنسان بالإمكان كاتب، فإنه يحتمل أن يكون الإمكان جزءاً من الموضوع، كأننا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان هو كاتب.

ويحتمل أن يكون جزءاً من المحمول كأننا قلنا: الإنسان هو الذي بالإمكان كاتب، ويحتمل أن يكون خارجاً عنها، فيكون جهة للقضية، ولا شك أن المعنى مختلف حينئذ، وقد يكون بسبب تردد حرف العطف بين كونه لجميع الأجزاء أو لجمع الصفات، كقولنا: الخمسة زوج وفرد، فإن أردنا جميع الأجزاء كان هذا

صادقاً، لأن الخمسة لها جزء فرد وجزء زوج، وإن أردنا جمع الصفات كان المقول كاذباً.

فنعرف من هذا أنه قد يصدق الشيء مجتمعاً ولا يصدق متفرقاً، فإنك لو قلت: الخمسة زوج أو الخمسة فرد كذبت، وكذلك يصدق أن الشافعي كان موجوداً، ولا يصدق أن الشافعي موجود.

وقد يكون متفرقاً صادقاً، فإذا جمع كذب، كما إذا صدق أن زيداً طيب، وكان غير فاره في الطب، وصدق أنه فاره؛ أي: في النجوم، فإذا جمع، وقيل: إن زيداً طبيب فاره كذب؛ لأن مفهومه أنه فاره في الطب، فهذا ما يقع بسبب اللفظ المشترك.

وأما ما يقع بسبب كون اللفظ متشابهاً، واللفظ المتشابه منه ما يسمى منقولاً، وهو أن الضمير [يكون]<sup>(١)</sup> مجازه مشهوراً حتى يتadar إلى الفهم، ويسمى حقيقة منقوله إما شرعية إن كان الناقل هو الشّرّع كاسم الصلاة والزكاة أو عرفية إن كان الناقل هو العرف.

أما العام كاسم الدابة، أو الخاص كاصطلاح النحاة وغيرهم من أرباب الصنائع، ومن المتشابهة المستعارة، وهو أن يطلق على الشيء اسم بما يشبهه، والفرق بينه وبين المنقوله أن المستعار يكون باقياً على مفهومه الأول ولا كذلك المنقول، مثال المستعار قولهم: إن الأرض أم، وأن المادة خاصة، وأم وأنثى، وأن الصورة ذكر، وهذه كلها توقع الغلط.

وأما المشكلة فكقولنا: الشر ينتفع به وكل ما ينتفع به فهو خير فالشر خير، فإن لفظ الانتفاع في الخير والشر بالتشكك، فقولنا: الشر ينتفع به؛ أي: المنفعة التي تليق بالشر، وقولنا: وكل ما ينتفع به فهو خير؛ أي: ما ينتفع به الانتفاع المعتمد به، فلا يكون الأوسط متحداً.

وكذلك قولهم: ابنك لك وكل ما يكون للإنسان فهو ملكه ينتفع ابنك

مملوكك، فإن لفظ لك مشكل، وأما المتباعدة فوق الغلط إذا كانت معانيها متقاربة فيوهم أنها مترادفة، ويستعمل بعضها مكان بعض كالخمر والسلافة، فإن السلافة يفهم منه مع معنى الخمر كونها رقيقة صافية، فهذه هي المغلطات اللغوية. انتهى.

### الفصل الخامس

#### في المغلطات المعنوية

**واما الكاذب الشبيه بالصادق بسبب المعنى:** فإذاً أن يكون كاذباً بالكل أو بالجزء.

**والكاذب بالكل:** إما أن يشبه الصادق لأن دراجهما تحت كلي، كما قد يظن أن البياض مفرق للبصر؛ لأنه لون، فيحكم أن كل سواد مفرق للبصر. وكذلك قد يظن أن البياض والسواد لما صدق عليهما اللون وجب أن يصدق أحدهما على الآخر، فيحكم أن كل بياض سواد، وإما: لأن الوهم يوجب ذلك كما يظن أن البارئ تعالى محسوس وفي وجهة.

**واما ما يكون كذبه بالجزء:** فإذاً بسبب إيهام أن الكلي الموجب ينعكس لنفسه، فيظن أنه لما صدق أن كل إنسان حيوان لزم أن يصدق أن كل حيوان إنسان، وكما يظن أن حكم لازم الشيء كحكمه حتى يظن أن الشكل الثالث يتبع كلية كما إذا صدق أن هذا الحائط أبيض وأنه يابس، فقد يظن أنه يلزمـه صدق أن كل أبيض يابس.

ومن الغلط بسبب المعنى، أن يقع خلل في شرط من شرائط التقيض، كما قد يظن أن قوله تعالى: «هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ◆ وَنَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ» [المرسلات: ٣٦]

مناقض لقوله تعالى: «يَوْمٌ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا» [النحل: ١١١] وهذا الوهم فاسد لجواز أن يكون الجدال لا مع الله تعالى، وعدم الإذن في الاعتذار معه أو يكون ذلك بحسب وقتين من ذلك اليوم، وقد يكون بسبب أخذ الكل مكان كل واحد، وبالعكس.

وكذلك أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل. كما إذا صدق أن الخمر الذي في

الدن مسکر بالقوة، يظن أنه مسکر بالفعل، وكذلك أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، كما يظن أن السقمونيا مبردة بذاتها إذا أسهلت الصفراء فبردت.

### الفصل السادس

#### في الغلط الكائن من جهة صورة القياس

**القياس الفاسد من جهة صورته:** إما ألا يكون على سبيل شكل منتج أو إن كان على سبيل شكل منتج لا يكون على سبيل ضرب منه منتج، والذي لا يكون على سبيل شكل منتج إما ألا يكون فيه شيء مشترك، لا في اللفظ ولا في المعنى، أو لا يكون مشتملاً على موضوع النتيجة ومحمولها، وهذا لا يشتبه على من له فطنة، أو يكون فيه شيء مشترك في اللفظ فقط، بأن يكون الأوسط لفظاً مشتركاً، ويكون المعنى المنسوب إلى الأصغر غير المنسوب إلى الأكبر.

وقد ذكرنا مثل هذا فيما مضى، فلنتكلّم الآن في الخطابة مستعينين بالله وحده.

# كتاب رطوبيري

وهو كتاب الخطابة، ويشتمل على فصول:

## الفصل الأول

### في ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها

الخطابة: صناعة قياسية فائدتها إقناع الجمهور في الجزئيات، هل تفعل أو ليس، وهل هي عدل أو جور؟ وفي تكبير أمر أو تصغيره وكونه ممدوساً أو مذموماً، وما يحصل في نفس السامع من القناعة، هو الغرض الأقصى من هذه الصناعة، وليس الخطيب الفاضل هو الذي يقنع كل أحد، بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به، وإن تخلفت الغاية، كالطبيب فإنه إذا لم يقدر على إيجاد الصحة أو حفظها في كل شخص، لم يقدح ذلك في صناعته، ولما كانت طبائع الناس مختلفة، فينبغي أن يكون عند الخطيب صنوف من الطرق المقنعة، وضرورب من العيل في ذلك.

القناعة: هي ظن ما، والظن قد عرفته، وهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع الشعور بإمكان مقابلة، فمن ذلك ما يظهر للظاهر ما يعاند به ذلك الظن لكنه أضعف من السبب الذي أوجب الظن، وهذا الظن يكون ضعيفاً.

ومن ذلك ما لا يظهر له ما يعانده به، فيكون ظنه ذلك أقوى لا محانة، ومتزلة هذه القناعة في الخطابة منزلة اليقين في العلوم، وإصغاء المستمع بمنزلة التعلم فيها؛ وإذا الخطابة موقعة للظن فيجب أن تكون مبادؤها ظنية؛ إذ اليقينيات تقع في اليقين لا محالة.

### المظنونات على قسمين:

منها: ما هي مشهورات في بادئ الرأي؛ أي: الذي لم يتعقب بالفكرة، فإذا تعقب بالفكرة والنظر عاد ذلك الظن تكذيباً، كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالماً، ومن المظنونات ما ليس كذلك، كظننا بمن يطوف بالليل خفية أنه لص.

وكمما يظن الإنسان إذا رأى عبوساً يدنو منه بسرعة وبيده آلة للقتل في موضع مخيف أنه يقصد قتله.

## الفصل الثاني في الحجة الخطابية

والحججة الخطابية لما كانت مقنعة إقناعاً ظنياً، فيجب أن يكون فيها موضع عناد خفي، إذا لو كانت سالمة عن العناد لكان برهاناً، ولو كان العناد فيها ظاهراً لكل أحد لم يقع بها إقناع.

**والعناد:** إما أن يكون في المقدمات، وقد علمته وهو أنها لا تكون قطعية، أو في شكل الحجة وتاليتها، فيجب أن تكون خارجاً عن الصواب خروجاً لا يظهر حتى تكون مقنعة في الظاهر، بحيث لو تعقبت لظهور فيها العناد، فلذلك كانت الخطابة تستعمل قياس الضمير والتمثيل.

وي ينبغي في قياس الضمير أن يضم الكبرى لا الصغرى، فإن ذكرت الكبرى فلتذكر في الشكل الأول مهملاً؛ لأن الكبرى إنما تضمر في الخطابة لشلاظها، لا لكونها بينة ظاهرة، فلو ذكرت كلية لظهور فيها العناد.

ويجوز أن تكون الصغرى في الشكل الأول سالبة، ويجوز أن تكون مقدمة الشكل الثاني متحدة في الكيف، ويجوز أن يستعمل الشكل الثالث لإنتاج الكل؛ لأن ذلك كله مقنع في بادئ الرأي، وإنما يتقطن لفساده المنطقي.

وأما في التمثيل في ينبغي أن يكون الفرع شيئاً بالأصل في بادئ الرأي، وأن يضم المشترك، إلا أن يكون خفياً.

**ومن المقنعات في الخطابة:** إنه إذا لم يأت المدعى على دعواه بحجة فدعواه باطلة، وكذلك إذا أفسدت هيئه حجته أو منعت مقدماتها وعجز عن الانتصار لها، وكذلك فضيلة القائل ونقية خصمه مقنع موضع للظن؛ وإن لم يأت بحجة، فإن أتى بحجة ولو ضعيفة كان الإقناع أشد، وهذه الفضيلة ونقية معتبرة بحسب المشهور لا بحسب الحقيقة.

### الفصل الثالث

## في المقنعات الخارجية

إن هنا أشياء تسمى المقنعات الخارجية، وهي كمدح القائل نفسه، وقدحه في خصمه؛ وربما كان المدح والقدح في أشياء خارجة عن الصناعة التي يتخاطبون فيها، كما فعل جالينوس في كتاب «حيلة البرء» لجالينوس، حين ناقض باسلس؛ بأن ذكر خسارة صناعة أبيه، وكما فعل في المقالة الأخيرة من كتاب «آراء أبقراط وأفلاطون» حين ناقض منديوس بأنه نشأ في قرية نائية عن المدن الكبار، وفضل نفسه بأنه أقام بروميا الكبرى، وكذلك استمالة الحاضرين إلى قوله بمدحهم وتعظيم من وافقه منهم، وسب من خالقه.

وتحريف قول الخصم إلى ما هو عندهم شمع منكر، وكذلك تعظيم الأمر الذي فيه القول وتغخيمه أو تصغيره وتهويته أو تحسينه أو تقبيحه، فإن القائل إذا عظم ما في قوله من الصدق والخير، وصغر ما فيه من الكذب والشر وهونه، وعظّم كذب قول مخالفيه وشره قبل قوله واطرح قول خصمه.

وكذلك الفصاحة في القول، وتقريب المعنى إلى الفهم بعبارة بلغة وسمت حسن مما يقع في الأنفس صدقة، وخصوصاً إذا استشهد على ذلك بقول القدماء، وكذلك الخلف على صدق قول القائل وكذب قول خصمه، وكذلك المراهنة على صدق قوله كما فعل جالينوس حين وضع الدنانير عند صاحب الهيكل لتكون لمن ثبت عنده أن العصب ينبت من القلب.

واعلم أن مثل هذه الأشياء إنما تحسن عند الخطابة، وأما ذكرها في العلوم كما فعل جالينوس فقبيح جداً.

# كتاب قطوريقي

## وهو فصل واحد

والقياس الشعري فائدته الحث أو القبض بالتخيل من غير اعتبار صدق، حتى لو استعمل فيه الصادق اليقيني لم يكن ذلك شرعاً من جهة ما هو صادق، بل من جهة تخيله، وعليه حركات الجمhour في معاشهم وتصريفاتهم، ويتألف من المخللات.

فالتخيل من الشاعر: بمنزلة الإقناع في الخطابة والتعليم في العلوم، وما يحصل عند السامع من التخيل كالقناعة في الخطابة واليقين في العلوم، وقد يتخيل الإنسان لا من مخيل بل من نفس المتخيل، كمن يتخيل له المفزعات، فيفرغ منها، وقد يصير الإنسان مخيلاً ومتخيلاً باعتبارين، كمن تخيل العسل بالمرة المتقدمة فينفر منه، وهذا كما يكون المفكر في العلوم معلماً لنفسه ومتعلماً.

وأكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعما يذرونه إقداماً وإحجاماً صادراً على هذا الوجه من غير رؤية أو ظن، وخصوصاً عند استحسان القول إذا بجودة هيئته أو لبلاغته أو لقوتها صدق، وإن لم يكن يلزمها المطلوب، فإن القائل إذا كان قوله ظاهر الصدق أذعن له، وخصوصاً إذا روجه الوزن وحسن النظم، وخصوصاً إذا كان النغم موافقاً ولزيذا.

وإذا قد قلنا في فنون المنطق ما يليق بهذا الكتاب، فلنختمه  
مستعينين بالله وحده تم الكتاب بحمد الله وعونه

والصلاحة على سيدنا محمد ﷺ خير خلقه وعلى آله والسلام

# فهرس بأهم المصادر والمراجع

(١)

.١ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر الشافعي المقدسي، ط/الثالثة مكتبة المدبولي سنة ١٩٩١ م.

.٢ الإشارات والتبيهات لأبي علي ابن سينا، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

(ب)

.٣ البدور الزاهر في القراءات العشر المتواترة للشيخ أبي حفص محمد بن على الأنصارى النشار، تحقيق على محسد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط/عالم الكتب بيروت سنة ٢٠٠٦ م.

.٤ بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة للإمام عبد الرحمن السيوطي، ط الأولى ١٩٦٤ م.

(ت)

.٥ تاج العروس من جواهر القاموس/محمد مرتضى الزبيدي، ط/مطبعة الخيرية في مصر سنة ١٣٠٦ هـ.

.٦ تحرير القواعد المنطقية/قطب الدين محمود بن محمد الرازي، على الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القرزويني، المعروف بالكاتبي القرزويني /ط: مصطفى البابي الحلبي ط:ثانية ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م.

.٧ التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني /ط: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م.

(ح)

.٨ حاشية ابن قطلوبغا على المسایرة لزين الدين القاسم بن قطلوبغا الحنفي،

المتوفى عام ١٨٧٩ هـ الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ٢٠٠٢ م.

(د)

٩. دراسات في المنطق القديم د/حسن حرم الحويني، ط/مطبعة الفجر الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.
١٠. دائرة المعارف الإسلامية.

(ر)

١١. رحلة ابن بطوطة، تقديم وتعليق د/عبد الهادي التازري، ط/أكاديمية المملكة المغربية سنة ١٩٩٧ م.

(س)

١٢. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي. ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.

(ش)

١٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

١٤. شرح الأصول الخمسة للمقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ م.

١٥. شرح التلويع على التوضيح للمولى سعد الدين التفتازاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م.

(ض)

١٦. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، للشيخ عبد الرحمن حسن حنبلة الميداني، ط/دار القلم دمشق/الطبعة السادسة ٢٠٠٢ م.

(ط)

١٧. طواعي الأنوار من مطالع الأنوار للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د. محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م.

## (غ)

١٨. غاية المرام في علم الكلام للإمام سيف الدين الأَمْدِي، تحقيق د. حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة سنة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م. وطبعه دار الكتب العلمية - بتحقيقنا.

## (ف)

١٩. الفهرست لابن نديم، تعلیق د/یوسف على طویل وأحمد شمس الدين، ط/دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

٢٠. في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، د/إبراهيم مذكور، ط/مكتبة الدراسات الفلسفية، الطبعة الثانية.

## (ك)

٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة مصطفى ابن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط/دار الفكر بيروت سنة ١٩٩٠ م.

٢٢. كشف التمويهات على لباب إشارات ابن سينا، للرازي، لسيف الدين الأَمْدِي، تحقيق أحمد فريد المزیدي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٣. الكامل في التاريخ لابن الأثير: ط/دارطباعة المنيرية سنة ١٣٥٧ هـ.

## (ل)

٢٤. لسان العرب، ابن منظور، ط/دار الكتب العلمية، بيروت.

## (م)

٢٥. المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للإمام سيف الدين الأَمْدِي، تحقيق أحمد فريد المزیدي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٦. محصل لأفكار المقدمين والمتاخرين من الفلاسفة والمتكلمين/فخر الدين الرازي، تقديم د/سميع دغيم، طبعه دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

٢٧. مختار الصحاح/محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط مطبعة الأميرية/القاهرة سنة: ١٩٣٧ م.

## فهرس بأهم المصادر والمراجع

٣٠٩

.٢٨. مدخل لدراسة المنطق القديم د/أحمد الطيب، ط/دار الطبعة المحمدية بدون تاريخ.

.٢٩. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن على الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ.

.٣٠. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط/دار صادر بيروت بدون تاريخ.

.٣١. معجم الآباء لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.

.٣٢. معجم المؤلفين لعمر رضا كحال، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م.

(ن)

.٣٣. نهاية الإقدام في علم الكلام الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهريستاني تقديم الفرد جبروم، طبعة دار الكتب العلمية - بتحقيقنا.

(و)

.٣٤. وفيات الأعيان لابن خلkan، تحقيق وتقديم محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/الأولى النهضة المصرية سنة ١٩٤٨ م.



# فهرس المحتويات

٣.....	<u>مقدمة التحقيق</u>
٤.....	- مفهوم المنطق
٤.....	- المنطق الأرسطي
٥.....	- العقل الأرسطي أو العقل السليم
٩.....	- نقد المنطق الأرسطي
١٠.....	- نقد القياس عند أرسطو
١٥.....	<u>العلامة ابن النفيس</u>
١٥.....	حياة ابن النفيس
١٧.....	مؤلفاته
٢١.....	<u>مقدمة المصنف</u>
٢١.....	الفصل الأول: في بيان الحاجة إلى المنطق
٢٢.....	الفصل الثاني: في حد المنطق ومنفعته وموضوعه
٢٤.....	الفصل الثالث: في ذكر شكوك وحلها
٢٧.....	<u>كتاب إيساغوجي</u>
٢٩.....	الفصل الأول
٣٠.....	الفصل الثاني: في اللفظ المفرد والمؤلف
٣١.....	الفصل الثالث: في اللفظ المفرد الكلبي واللفظ المفرد الجزئي
٣٢.....	الفصل الرابع: في الذاتي والعرضي

الفصل الخامس: في المقول في جواب "ما هو" والمقال في جواب "أيما هو" والمقال في طريق "ما هو" والداخل في جواب "ما هو" ...	٣٦
الفصل السادس: في حد الجنس وأقسامه.....	٣٧
الفصل السابع: في ماهية النوع وأقسامه .....	٣٩
الفصل الثامن: في الفصل.....	٤٢
الفصل التاسع: في الخاصة.....	٤٣
الفصل العاشر: في العرض العام .....	٤٤
<b>كتاب قاطيفورياس.....</b>	<b>٤٧.</b>
الفصل الأول: في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى.....	٤٧
الفصل الثاني: في نسبة الموضوعات إلى المحمولات .....	٤٨
الفصل الثالث: في نسبة الأجناس إلى فصولها.....	٤٩
الفصل الرابع: في تقسيم تضبط به المقولات .....	٤٩
الفصل الخامس: في الجوهر وأقسامه.....	٥٠
الفصل السادس: في تحقيق العرض .....	٥١
الفصل السابع: في تحقيق أقسام العرض.....	٥٢
الفصل الثامن: في المتقابلات.....	٥٥
الفصل التاسع: في المتقدم والمتأخر ومعاً.....	٥٦
<b>كتاب بارير مينياس وهو كتاب العبارات ..</b>	<b>٥٧.</b>
الفصل الأول.....	٥٧
الفصل الثاني: في أقسام اللفظ المفرد.....	٥٧
الفصل الثالث: في أقسام اللفظ المؤلف .....	٥٩
الفصل الرابع: في الخبر وتحقيقه.....	٥٩

الفصل الخامس: في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما .....	٦٤
الفصل السادس: في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات .....	٦٧
الفصل السابع: في تعديل أجزاء الحملية وذكر مواضعها .....	٧١
الفصل الثامن: في تحقيق الموضوع والمحمول .....	٧٣
الفصل التاسع: في تحقيق تقابل القضايا وشروطه .....	٧٦
الفصل العاشر: في القضية الواحدة والكثرة وما يصدق مجملها، ومتفرقاً، وما لا يصدق .....	٧٧
الفصل الحادي عشر: في أقسام القضايا الشرطية .....	٧٨
الفصل الثاني عشر: في حصر الشرطيات، وإهمالها وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وإيجابها، وسلبها .....	٨١
الفصل الثالث عشر: في القضية المحرفة وفي هيئات تلحق القضايا تنفيذها أحکاماً زائدة .....	٨٤
<b>كتاب أنولوطيقا الأولى .....</b>	٨٦
<b>الجملة الأولى .....</b>	٨٦
الفصل الأول: في أقسام الحجة، وحد القياس وتفسير ألفاظ تستعمل في هذا الكتاب .....	٨٦
الفصل الثاني: في الشكل الأول .....	٨٩
الفصل الثالث: في الشكل الثالث .....	٩٨
الفصل الرابع: في القضية العدمية، والمحصلة والمعدلة من أصناف الحمليات، والتفرقة بينها .....	١٠٢
الفصل الخامس: في تلازم ذوات الجهة .....	١١٢
الفصل السادس: في التناقض .....	١١٤
الفصل السابع: في تحقيق أقسام الشرطية المنفصلة وتلازم الشرطيات ...	١٢٢

الفصل الثامن: في القياس الاستثنائي ..... ١٢٦
الفصل التاسع: في قياس الخلف ..... ١٣٠
الفصل العاشر: في العكس المستوي ..... ١٣٢
الفصل الحادي عشر: في الشكل الثاني ..... ١٤٣
الفصل الثاني عشر: في المختلطات في الشكل الأول ..... ١٤٩
الفصل الثالث عشر: في المختلطات في الشكل الثاني والثالث ..... ١٦٠
الفصل الرابع عشر: في بقية الكلام في القياس الاستثنائي ..... ١٧٠
الفصل الخامس عشر: كلام كلي في القياس ..... ١٧٦
<b>الجملة الثانية ..... ١٧٩</b>
الفصل الأول: في بيان ما هو أشرف المطالب وما هو أحسن وما هو منها أسهل وما هو منها أصعب وفي وجوه إبطال المطالب في اكتساب الأقيمة واستفراد النتائج ومتى تكون صادقة أو كاذبة ..... ١٧٩
الفصل الثاني: في القياس البسيط والمركب وعدد المقدمات والحدود والنتائج ..... ١٨٣
الفصل الثالث: في تحليل القياس ..... ١٨٦
الفصل الرابع: في بيان الدور والعكس والقياس من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب وعكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة ..... ١٩٢
الفصل الخامس: في الأدلة الفقهية ..... ١٩٩
الفصل السادس: في الاستقراء ورده ورد التمثيل إلى هيئة القياس ..... ٢٠٤
الفصل السابع: في قياس الضمير وقياس المساواة ..... ٢٠٥
أنولوطيقا الثاني وهو كتاب البرهان ..... ٢٠٧
<b>المقدمة ..... ٢٠٧</b>

الجملة الأولى.....	٢١١
الفصل الأول: في المبادئ الأولى للأقىسة بقول مجمل.....	٢١١
الفصل الثاني: في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقىسة.....	٢١٣
الفصل الثالث: في البرهان العقلي والسمعي وما هو منهما أشرف.....	٢١٨
الفصل الرابع: في أقسام البرهان العقلي.....	٢٢٠
الفصل الخامس: في المتقدم والمتأخر وتفصيل القول في العلل والمعلولات وبأيها يمكن جعله حداً أو سط وأيها لا يمكن.....	٢٢٣
الفصل السادس: في تحقيق الذاتي وأقسامه.....	٢٢٥
الفصل السابع: في تحقيق معنى الأولى.....	٢٢٦
الفصل الثامن: في تحقيق مقدمات البرهان.....	٢٢٨
الفصل التاسع: في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية.....	٢٣٠
الفصل العاشر: في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية.....	٢٣١
الفصل الحادي عشر: في المسائل.....	٢٣٤
الفصل الثاني عشر: في المطالب في العلوم ونحوها.....	٢٣٧
الفصل الثالث عشر: في اشتراك العلوم وتبنيتها بالموضوع والمبادئ، والمسائل ومراتبها.....	٢٤٠
الفصل الرابع عشر: في تعاون العلوم ونقل البرهان.....	٢٤٢
الفصل الخامس عشر: في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية.....	٢٤٤
الفصل السادس عشر: في اختلاف العلوم في سهولة التعرف وصعوبته... ...	٢٤٥
<b>الجملة الثانية.....</b>	٢٤٦
الفصل الأول: كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما.....	٢٤٦
الفصل الثاني: في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود.....	٢٤٧

الفصل الثالث: في لواحق الحدود في تقسيم الماهيات بحسب الحدود ..	٢٤٩
الفصل الرابع: في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم ..	٢٥٢
الفصل الخامس: أقسام المخاطبات البرهانية ..	٢٥٣
<b>كتاب طوبيقا ..</b>	<b>٢٥٦</b>
الفصل الأول: في ماهية الجدل ومرتبته ..	٢٥٦
الفصل الثاني: في منفعة الجدل ..	٢٥٧
الفصل الثالث: في المطالب الجدلية ..	٢٥٩
الفصل الرابع: في الأوضاع الجدلية ..	٢٥٩
الفصل الخامس: في الحجة الجدلية ..	٢٦٢
الفصل السادس: في مقدمات الحجة الجدلية ..	٢٦٣
الفصل السابع: في كيفية الاحتيال في جعل ما ليس بمشهور مقبولاً عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات ..	٢٦٥
الفصل الثامن: في الآلات التي تفيد القوة في الجدل ..	٢٦٦
الفصل التاسع: في تقسيم القضايا الجدلية إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما ..	٢٦٨
الفصل العاشر: في تفصيل الموارض ..	٢٧٠
الفصل الحادي عشر: في القدر في الحدود ..	٢٨٨
الفصل الثاني عشر: في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتهم ..	٢٩٠
الفصل الثالث عشر: في أقسام السؤال الجدلية ..	٢٩٢
الفصل الرابع عشر: كالخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجيب، والسائل ..	٢٩٣
<b>كتاب سوفسطيقا ..</b>	<b>٢٩٤</b>
الفصل الأول: في منفعة هذا الكتاب ..	٢٩٤

الفصل الثاني: في أسباب وقوع الغلط ..... ٢٩٥
الفصل الثالث: في مادة الأقيسة المغلوطة ..... ٢٩٦
الفصل الرابع: في المغلطات اللغظية ..... ٢٩٧
الفصل الخامس: في المغلطات المعنوية ..... ٣٠٠
الفصل السادس: في الغلط الكائن من جهة صورة القياس ..... ٣٠١
<b>كتاب رطوبيري ..... ٣٠٢</b>
الفصل الأول: في ماهية الخطابة وفائدها ومبادئها ..... ٣٠٢
الفصل الثاني: في الحجة الخطابية ..... ٣٠٣
الفصل الثالث: في المقنعات الخارج ..... ٣٠٤
<b>كتاب قطوريقي وهو فصل واحد ..... ٣٠٥</b>
<b>فهرس بأهم المصادر والمراجع ..... ٣٠٦</b>
<b>فهرس المحتويات ..... ٣١١</b>

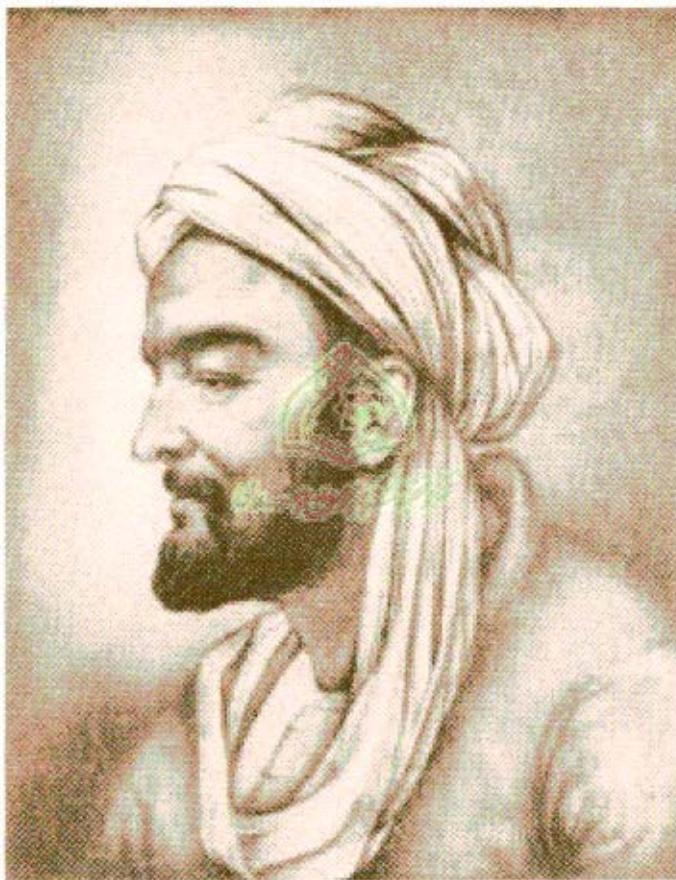
# ŠARḤ AL-WŪRAYQĀT FĪ AL-MANṬIQ

BY

AL-IMAM ALA'UDDIN IBN AN-NAFIS  
(D. 687H.)

EDITED BY  
AHMAD FARID AL-MAZIDI





العلامة ابن النفيس